الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
قسنطينة

كلية الآداب و الحضارة الإسلامية
قسم اللغة العربية

التفسير اللغوي في مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري(ت671هـ)

-سورة البقرة أنموذجا-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية و الدراسات القرآنية تخصص نحو وصرف

إعداد الطالبة

دليلة حقيب

إشراف الأستاذ الدكتور

عبد الله بوخلخال

لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور صالح خديش	المركز الجامعي عباس لغرور – خنشلة	رئيسا
الأستاذ الدكتور عبد الله بوخلخال	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية	مشرفا و مقررا
الأستاذة الدكتورة ذهبية بورويس	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية	عضوا
الدكتور عبد الناصر بن طناش	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية	عضوا

السنة الجامعية:1437/1436هـ – 2016/2015م

ملخص

عُنِي هذا البحث بدراسة منهج التفسير اللغوي للقرآن عند ابن هشام في (مغني اللبيب) في ضوء تفسيره لسورة البقرة. واقتضت طبيعة الموضوع أن يتضمن ما يلي:

– مقدمة فيها بيان لموضوع البحث، وأهميته، وسبب اختياره، والمنهج المعتمد في إنجازه.

– مدخل تناولت فيه الباحثة الجانب النظري من الدراسة، تعرضت فيه لمصطلحات عنوان البحث.

– فصلان تطبيقيان خصصا لمعالجة القضايا اللغوية النحوية المتعلقة بالمفردات والتركيب، وتحليل الظواهر اللغوية البلاغية خاصة التقديم والتأخير والتضمين والحذف، وبيان أثرها في تفسير ابن هشام لسورة البقرة، وذيلت البحث بنتائج وتوصيات في خاتمة البحث .

الكلمات المفتاحية: التفسير اللغوي، الآليات، الأدوات، القضايا اللغوية، الظواهر اللغوية.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

Résumé

Cette recherche concerne l'étude de l'interprétation linguistique du Coran –exemple surate (Al Bakara) - chez Ibn Hicham dans son ouvrage (Moughni El- Labib)).

L'étude est composée de ce qui suit :

- Une introduction qui révèle l'importance du sujet, les objectifs, les raisons qui justifient sa sélection, la méthode et l'approche adoptées dans l'accompli.

Une partie théorique dans laquelle on a soumis les notions théoriques du vocabulaire du titre de la recherche.

- Deux chapitres représentant la partie pratique, qui traitent les questions linguistiques du premier plan, dont la plupart des questions grammaticales du vocabulaire et de la composition connexes et analysent les phénomènes linguistiques rhétorique, Ajoutant à cela leur impact sur l'interprétation de surate (Al Bakara) contenue dans (Moughni El- Labib) d'Ibn Hicham.

- Une conclusion est annexée à la recherche comprenant plusieurs résultats et recommandations.

Mots clés : Interprétation linguistique, Mécanismes, Instruments, Questions linguistiques, Phénomènes rhétoriques.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

Abstract

This research concerns the study of the linguistic interpretation of the Holy Koran in (Mooghni El- Labeeb), in the light of his interpretation of Surat (Al Bakara).

The nature of this subject dictated that it should be prefaced by an introduction that includes the importance of the subject, and the reasons which justify its selection, the methodology and the approach adopted in the accomplished.

The entrance appropriated the theoretical aspect of the study in which the researcher subjected to the search terms title.

The two chapters after represent the applied part of the study included : First: the linguistic issues prominent, which are mostly grammatical issues related to vocabulary and composition and Secondly The linguistic rhetorical phenomena This is followed by analysis of the impact of both on Ibn Hisham's interpretation of Surat (Al Bakara) in his book (Mooghni El- Labeeb). The research ends up with a conclusion which contain several findings and recommendations.

Keys Words: linguistic interpretation, Mechanisms, Instruments, Linguistic issues, Rhetorical phenomena

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مقدمة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مقدمـــــــة

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة و السلام على النبي الأكرم الذي أوتي جوامع الكلم، و على آله و أصحابه وسلم، و بعد:

فإن أولى ما تفنى فيه الأعمار وأجل ما تعمل فيه الخواطر والأفكار هو فهم كتاب الله: القرآن الكريم الذي لا ينضب معينه، ولا تنقضي عجائبه.

و قد كان هذا دأب علماء المسلمين قديما وحديثا، إذ ما انفكوا يتسابقون في رحابه الفسيحة، و تشرفون بخدمته، على اختلاف تخصصاتهم و اتجاهاتهم، بتجويد حروفه و إتقان قراءاته وتوضيح معانيه واستخراج أحكامه، و الاعتناء بلغته وإعرابه وبلاغته، على نحو ما نجد عند ابن هشام الأنصاري في مؤلفاته، و خاصة منها كتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، الذي ضمنه مادة تفسيرية هامة، حاولت الوقوف على جانب منها في هذا البحث الموسوم: (التفسير اللغوي في مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري–سورة البقرة أنموذجا).

و تهدف هذه الدراسة إلى خدمة كتاب الله –عز وجل– الذي هو جدير بأن توظف الدراسات اللغوية بجميع مستوياتها، للكشف عن دقيق معانيه، وإحكام مراميه، كما فعل أسلافنا –رحمهم الله تعالى–، إضافة إلى محاولتي الكشف عن منهج ابن هشام في تفسيره للقرآن الكريم، من خلال تناول مختلف القضايا و الظواهر اللغوية التي عالجها ابن هشام أثناء تعرضه لتحليل شواهد سورة البقرة الواردة في كتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب).

أما عن أسباب اختياري لهذا الموضوع فكثيرة، أهمها تشجيع أساتذتي في مرحلة الماجستير على ضرورة العناية بدراسة التراث التفسيري عند ابن هشام الأنصاري، خاصة في كتاب (مغني اللبيب) لأهميته التي تكمن في كونه مدونة تزخر بالكثير من الآراء التفسيرية و النحوية.

و ما يقودني إلى البحث في تفسير ابن هشام الأنصاري للقرآن الكريم هو متعة الاكتشاف وشغف الاطلاع على كنوز تراثنا، لعلها تتيح لي إمكانية الإجابة عن مجموعة من التساؤلات التي استفزت فضولي، و أهمها ما يأتي:

– هل فسر ابن هشام سورة البقرة كاملة؟ أم بعضا منها؟

– هل اقتصر تفسيره على الجانب النحوي فقط أم تعداه إلى جوانب أخرى كالبلاغية مثلا؟

– ما مسوغات القول بأن ابن هشام استوفى شروط التفسير اللغوي في كتابه؟

أما الدراسات السابقة التي كان لها صلة بموضوع التفسير عند ابن هشام، فما وقع منها بين يدي من البحوث ما يأتي:

–جهود التفسير عند ابن هشام الأنصاري، من إعداد الطالب: عبد القادر شكيمة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010م. و هي دراسة غنية من حيث الجانب النظري خاصة ما تعلق منه بترجمة ابن هشام و عصره، حيث أسهب صاحبها في عرضها، و قد مال في هذه الدراسة إلى جمع المادة التفسيرية المبثوثة في كتب ابن هشام الأنصاري، و بذل جهدا معتبرا في تخريج الآيات و الأحاديث الواردة فيها فحسب، و وضع بين يدي الباحثين مادة هامة تحتاج إلى الدراسة و التحليل من جوانب متعددة.

–حروف المعاني عند ابن هشام–دراسة منهجية دلالية – الباحثة ذهبية بورويس.

قد نبهت الباحثة ذهبية بورويس في هذه الدراسة على عدة ظواهر هامة من التفسير اللغوي عند ابن هشام في كتابه (مغني اللبيب)، ومنها الاستعانة بحروف المعاني في تحديد مقاصد الآيات و في استنباط الأحكام الشرعية، و توظيف الكثير من الشعر العربي في الاستدلال على فهمه لكلامه سبحانه و تعالى على نحو ما نجده عند المفسرين، و قد صرحت بذلك في غير ما موضع من دراستها.

و قد كان توجهي في هذا البحث هو التركيز على الجانب التطبيقي بمناقشة آراء ابن هشام في تفسيره اللغوي لسورة البقرة، و دراسة منهجه الذي ارتضاه في ذلك، و هو ما لم يسبق

أن تناوله بحث بهذا العنوان في الدراسات السابقة التي دارت حول بعض كتبه على حد علم الباحثة –و الله اعلم–.

و قد انتفعتُ بشكل كبير بالمنهجِ الوصفيِّ التحليلي، خاصةً في الجانب التطبيقي، حيث عرضت آراء ابن هشام وأراء غيره من المفسرين وعلماء العربية في مختلف القضايا والمسائل المتناولة في تفسيره اللغوي، و قد سلكت في كتابة البحث الطريقة الآتية:

– قصرتُ الدراسة على الشواهد القرآنية في سورة واحدة من طوال السور هي سورة البقرة، و ذلك لملاءمتها لحجم الدراسة.

– رتبتُ الآيات حسب ورودها في أبواب (مغني اللبيب) لمعرفة حجم تواجدها في كل باب، و لتسهيل توزيع المادة بعد ذلك على فصلي البحث حسب موضوع كل باب، و وفق ذلك قسمت المادة العلمية الموجودة في الكتاب إلى قسمين:

قسم القضايا: و تتعلق بقضايا نحوية بحتة، و هي تتعلق بالمفردات و قضايا التركيب، و قسم الظواهر و يخص مسائل مشتركة بين البلاغة و النحو، و هي ظواهر التقديم و التأخير، والتضمين، و الحذف.

– ضبطت كل شواهد القرآن، و الحديث، و الشعر، و حتى الأساليب النحوية بالشكل التام.

– خرجتْ كل ما يستحق التخريج في هذا البحث، و وثقتُ المادة الموظفة فيه حيثما رصدتها، و أحلتُ القارئ على أكثر من مصدر لإثراء البحث.

– اعتمدتُ على المصادر الأصلية في كل مسألةٍ ما استطاعت إلى ذلك سبيلا، و هي كثيرة و متنوعة في هذا البحث، جَمعتُ كل ما استطعت الوصول إليه من معلومات تتعلق بموضوع البحث من الكتب الأساسية فيه منها كتب التفسير، و كتب علوم القرآن، و كتب إعراب القرآن، و كتب القراءات، و كتب النحو، و كتب البلاغة، واللغة و شروح الشعر و الأقوال، و كتب التاريخ، و كتب السنة النبوية و غيرها مما يخدم موضوع البحث.

– حاولتُ قدر المستطاع مناقشة آراء ابن هشام التفسيرية، و تثمينها انطلاقا مما جاء في مؤلفات تفسير القرآن، و غيرها من مؤلفات في العلوم الأخرى ذات صلة بالتفسير.

– انطلقتُ في دراسة التفسير اللغوي عند ابن هشام لم يكن يدفعني إلا الموضوع نفسه، ولم يكن نصب عينيي غاية بذاتها أتوخاها و أرمي إلى إقامة الدليل عليها غير الغاية المُجرَّدة التي قد انتهى إليها البحث.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن تكون خطته في فصلين و مدخل تسبقهما مقدمة و تعقبهما خاتمة، وذلك على النحو الآتي:

مقدمة: بينت فيها عنوان البحث و أسباب اختياره وقيمته مقارنة بالدراسات السابقة التي تناولته و حددت فيها المنهج المتبع للوصول إلى النتائج الموضوعية، و الخطة التي اخترتها لانجاز هذا البحث مع سرد لعدد من المصادر و المراجع المستغلة فيه.

مدخل: و هو يشكل الدراسة النظرية للبحث، و يتضح من عنوانه: (قراءة مرجعية في عنوان البحث)، أنه يتناول مفرداته بالشرح و التوضيح، بغرض ضبط المصطلحات منها؛ التفسير اللغوي: مفهومه، و آلياته، و أدواته، كما تناولت التعريف بكتاب (مغني اللبيب) و كاتبه، و عرجت على مصادر ثقافته، ومصادر تفسيره، و كل ذلك لا شك أسهم في تحديد متطلبات التفسير اللغوي التي ينبغي تتبعها في الدراسة التطبيقية،و مكّن الباحثة من إلقاء الضوء على جوانب تساعدها في فهم طبيعة التوجه الذي اختاره ابن هشام في تفسيره، إضافة إلى تعليل مختلف الآراء التي مالت إلى ترجيحها على غيرها في كتابه (مغني اللبيب).

أما الفصلان الأول و الثاني فيمثلان الجانب التطبيقي من البحث؛ يعالج الأول منهما القضايا اللغوية عند ابن هشام و أثرها في تفسير (سورة البقرة) في (مغني اللبيب)، و تتبعت فيه مختلف المسائل النحوية المتعلقة بالمفردات و المتعلقة بالتركيب، و رصدت عن كثب خصائص التفسير اللغوي لشواهدها من سورة البقرة.

أما الفصل الثاني فقد خصصته لتحليل عدد من الظواهر النحوية البلاغية في تفسير سورة البقرة في الكتاب ذاته، و هي على الترتيب: ظاهرة التقديم والتأخير، والتضمين، والحذف.

و قد عملت على التعريف بكل ظاهرة من هذه الظواهر عند علماء العربية و عند ابن هشام لتنتقل بعدها إلى تبيين أثر هذه الظواهر في التفسير اللغوي للشواهد القرآنية من سورة البقرة الواردة في (مغني اللبيب) .

و ختمت البحث بذكر عدد من النتائج التي توصلت إليها، تلتها بعض التوصيات.

و ذيلت البحث بفهارس متنوعة منها فهرس للآيات القرآنية و الأحاديث النبوية و الأشعار إضافة إلى فهرس المصادر و المراجع و فهرس موضوع البحث. تلاها ملخص البحث باللغة العربية و اللغة الأجنبية.

و أخيرا فهذا جهدي ابتغي به وجه الله تعالى، و أسأله المزيد من فضله، علما منتفعا به، عملا خالصا له سبحانه، إنه ولي ذلك والقادر عليه، و الحمد لله رب العالمين.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مدخل

مدخل: قراءة مفاهيمية في عنوان البحث

أولا: مصطلح التفسير اللغوي: مفهومه، وآلياته، وأدواته

حظي مصطلح التفسير–والتفسير اللغوي على وجه الخصوص –باهتمام العلماء ومفسري القرآن الكريم، فأفرد له الكثير منهم أحاديث في مقدمات مؤلفاتهم، نذكر منهم على سبيل التمثيل لا الحصر: أبو حيان الأندلسي(ت745هـ) في) البحر المحيط)، وابن القيم الجوزية (ت751هـ) في (زاد المسير)، و الطاهر بن عاشور(ت1393هـ) في (التحرير والتنوير)، و فيما يأتي بسط لمفهوم التفسير اللغوي وآلياته وأدواته.

1–مفهوم التفسير اللغوي

مصطلح (التفسير اللغوي) مركب وصفي يتكون من كلمتين: تفسير ولغة. ولذلك فإن استجلاء معنييهما قبل الإضافة –لا شك–سيسهم في الكشف عن المقصود ب(التفسير اللغوي) .

ا–تعريف التفسير

التفسير في اللغة (تفعيل) من الفعل المضعّف (فسَّر)وأصله (فَسرَ)، وهما – أي (فسَّر وفَسرَ)– فعلان متعدِّيان، ينبثق كلاهما من جذر واحد هو (ف س ر).

قال ابن فارس: «(فَسَرَ) الفاء، والسين، والراء كلمة واحدة تدلُّ على بيانِ شيءٍ وإيضاحِه»[1] .

وقال ابن منظور: «الفَسْرُ: البيان، فَسَر الشيءَ يفسِرُه بالكَسر وتَفْسُرُه بالضم فَسْراً وفَسَّرَهُ: أَبانه والتفسير مثله... وقوله عز وجل:﴿ وأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾[الفرقان:33]، أي تفصيلا عند ابن عباس؛ والفَسْرُ: كشف المُغَطّى والتَّفْسير كَشف المُراد عن اللفظ المشْكِل، واسْتَفْسَرْتُه كذا، أَي سأَلته أَن يُفَسِّره لي»[2].

1– معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ج4، ط4، 1399هـ/ 1979م، ص504، مادة (فسر).

2– لسان العرب، إبن منظور(630هـ–711هـ)، طبعة جديدة مصححة وملونة اعتنى بتصحيحها: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان،ط3 ،1419هـ/ 1999م، ج10، ص261، مادة (فسس). وينظر: – البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، دط، دت، ج2، ص148.

وأصل (التفسير) في اللغة من التفسرة، وهي القليل من الماء الذي ينظر فيه الأطباء كما جاء في بعض معاجم اللغة، وذكر صاحب القاموس أنه «قيل التفسرة البول الذي ينظر فيه الأطباء يستدلون بلونه على علة العليل، و كل شيء يعرف به الشيء ومعناه فهو تفسرته»[1]. فكما أن الطبيب بالنظر فيه يكشف عن علة المريض، فكذلك المفسر، يكشف عن شأن الآية وقصدها و قصصها و معناها، والسبب الذي أنزلت فيه، و غيرها من الفوائد.

و(التفسير) عند الزركشي مأخوذ من (سفر) ومعناه أيضا الكشف، قال:«..سفرت المرأة سفورا، إذا ألقت خمارها عن وجهها، وهي سافرة، وأسفر الصبح: أضاء،...وإنما بنوه على التفعيل،لأنه للتكثير، كقوله تعالى:﴿يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾[البقرة:49] ، و﴿غَلَّقَتِ الأَبْوَابَ﴾[يوسف:23]»[2].

و أعترض الألوسي على إرجاع الكلمة إلى (سفر)، لأن الأصل أن تكون للفظة ترتيبها، قال: «والقول بأنه مقلوب السفر مما لا يسفر له وجه»[3].

و(الفَسْرُ والسَّفْرُ) عند الراغب الأصفهاني: « يتقارب معناهما كتقارب لفظيهما، لكن جُعِلَ الفسرُ لإظهار المعنى المعقول،..وجعل السَفرُ لإبراز الأعيان للأبصار، فقيل: سفرت المرأة عن وجهها، و أسفر الصبح،... وسَفْرُ البيت كنسه بالمِسْفر أي المكنس»[4].

فمعنى التفسير في اللغة إذن: البيان، و الكشف، و «العبارة عن الشيء بلفظ أسهل و أيسر من لفظ الأصل»[5].

1- القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي الشيرازي(729هـ-817هـ)، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة بالمطبعة الأميرية 1301هـ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1398هـ/1978م، ج2، ص108.
و ينظر:- لسان العرب، ج10، ص261.

2- البرهان في علوم القرآن، ج2، ص147.

3- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، دط، ج1، ص4.

4- المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني(ت502هـ)، تحقيق وضبط: محمد سيد الكيلاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ص233.

5- الكليات –معجم في المصطلحات والفروق اللغوية-، أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي (ت1094هـ/ 1683م)، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري،مؤسسة الرسالة،بيروت، ط2، 1419هـ/1998م، ص260.

و التفسير في الاصطلاح كما جاء عند أبي حيان: «علم يُبحثُ فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن، ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية، والتركيبية، ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب، وتتمات لذلك»[1].

و قد خرج أبو حيان تعريفه بشرح مفصل؛ فذكر أن لفظ (علم) اسم جنس يشمل سائر العلوم، و موضوع البحث فيه كيفية النطق بألفاظ القرآن، و يقصد علم القراءات، أما مدلولات تلك الألفاظ، فيحتاج لمعرفتها إلى علم اللغة، و تُجلى أحكامها الإفرادية والتركيبية بعلم التصريف، و علم الإعراب، و علم البيان، و علم البديع، أما معانيها التي تحمل بها حالة التركيب فيشمل الحالات التي تحمل عليها ما دلالته عليه بالحقيقة، و ما دلالته عليه بالمجاز. و يعلل ذلك بان التركيب قد يقضي بظاهره شيئاً، و يمتنع عن الحمل على الظاهر لسبب ما، فيحتاج لأجل ذلك أن يحمل على غير الظاهر و هو المجاز. وقوله: (تتمات لذلك) يعني بها: معرفة النسخ، و أسباب النزول وغيرها مما يتعلق بالتفسير[2].

والتفسير عند الزركشي: « هو علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد – صلى الله عليه و سلم–، و بيان معانيه، و استخراج أحكامه، و حِكمه، و استمداد ذلك من علم اللغة، و النحو، و التصريف، و علم البيان، و أصول الفقه، و القراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول، و الناسخ و المنسوخ»[3]. ففهم كتاب الله معتمد على العلوم المختلفة.

و قد عد السيوطي هذه العلوم هي التفسير عينه، وغاب في كلامه جانب التفسير المشتمل على الفهم والبيان. قال إنه: «علم نزول الآيات، وشؤونها، وأقاصيصها، والأسباب النازلة فيها، ثم ترتيب مكيها و مدنيها، ومحكمها ومتشابهها، وناسخها ومنسوخها، وخاصها وعامها،

1– تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير أبو حيان الأندلسي(ت745هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود و علي معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413 هـ/1993م، ج1، ص121.

2– ينظر: –المصدر نفسه، ج1، ص122. و –مباحث في علوم القرآن، مناع قطان، الناشر مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ص322.

3– البرهان في علوم القرآن، ج1، ص13.

ومطلقها ومقيدها، ومجملها ومفسرها، وحلالها وحرامها، ووعدها و وعيدها، وأمرها ونهيها، وعِبرها وأمثالها»[1].

و يبدو تأثر الكفوي واضحا بما ورد في تعريف سابقيه، و منهم أبو حيان، حيث عد التفسير علما: «..يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن، ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية، ومعانيها التركيبية، و تفسير الشيء لاحق به، و متمم له وجار مجرى بعض أجزائه، قال أهل البيان: التفسير هو أن يكون في الكلام لبس وخفاء، فيؤتى بما يزيله ويفسره»[2]. فقد أشار هنا إلى القراءات، و إلى إيضاح تلك المدلولات بشكل إفرادي، و تركيبي، و ميز بين نوعين من التفسير: تفسير مفردات، وتفسير تراكيب، فشمل بذلك هذا المصطلح عنده جوانب أساسية من معنى التفسير عند أهله.

و التفسير وفق الزرقاني: «علم يبحث فيه عن أحوال القرآن الكريم من حيث دلالته على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية»[3]. و يشير هذا التعريف إلى أمر مهم، و هو اختلاف البشر في كل زمان و مكان في فهم القرآن، من حيث رصيدهم المعرفي، و مدى تمكنهم من آليات التفسير، ومدى استعدادهم الفكري لاستيعاب المعاني الكامنة فيه، و التي ييسرها الله لبعض خلقه ممن خصهم الله بفضله.

ومجمل القول أن التفسير –اصطلاحاً– علم يفهم به مراد الله في كتابه المنزل على محمد– صلى الله عليه وسلم–، وتُكشف به معانيه، وتُستخرج أَحكَامه، بالاعتماد على كل ما يتوقف عليه هذا الفهم، بقدر الطاقة البشرية وفق الضوابط التي حددها العلماء، أجمعوا على ضرورة الأخذ بها.

1– الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، طبعة جديدة محققة مخرجة الأحاديث والحكم، شعيب الأرناؤوط، اعتنى به وعلق عليه: مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1429هـ/2008م، ص759.

2– كتاب الكليات، ص260.

3– مناهل العرفان في علوم القرآن، لمحمد عبد العظيم الزرقاني، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، ط1، 1415هـ/1995م، ج2، ص6.

والجدير بالذكر أن مصطلح (التفسير) قد ارتبط كثيرا بمصطلح آخر هو مصطلح (التأويل). و(التأويل) في اللغة مأخوذ من (الأوْل):أي الرجوع إلى الأصل، «و أوّل الكلام وتأوَّله: دَبَّره وقدَّره، وفسَّره و رجع به إلى مراد المتكلم..قيل التأويل من الإيالة و هي: السِّيَاسَة التي تُرَاعِي مآلها، فكأن المؤّول للكلام ساسه و وضع المعنى في موضعه»[1].

و اصطلاحا يراد به واحدا من المعنيين:

– يراد به التفسير: أي «التأويل والمعنى والتفسير واحد» قاله أبو العباس أحمد بن يحيى [2] ، و قال ابن جرير: «القول في تأويل فاتحة الكتاب»[3]، فإن المراد هنا من التأويل التفسير.

– و يراد به صرف الآية عن معناها الظاهر إلى معاني محتملة توافق الشريعة و السنة حسب الشريف الجرجاني[4]، و هو حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر، مع احتماله له بدليل يعضده عند الآمدي [5]، وأضاف الماتريدي بأنه «ترجيح أحد المحتملات دون القطع»[6].

فالتأويل في كل هذه التعاريف هو صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترن به[7]، وهي محاولة فهم ما لا يدرك معناه على حقيقته أي باعتبار الظاهر، بل باستنباط

1– لسان العرب، ج1، ص 264–265. مادة (أول) وينظر:– المفردات في غريب القرآن، ص31.

2– لسان العرب، ج1، ص264. مادة (أول)

3– ينظر:– تفسير الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر بن محمد بن جرير الطبري (224–310هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية، دار هجر، القاهرة، ط1، 1422هـ/ 2001م، ج1، ص135.

4– معجم التعريفات، علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (816هـ–1413م)، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، ص46.

5– الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الآمدي، علق عليه: عبد الرزاق عفيفي، ج3، دار الصميعي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 1424هـ/2003م، ص66.

6– الإتقان في علوم القرآن، ج2، ص173.

7– تفسير البحر المحيط، ج1، ص11. وينظر:– المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت 546هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ/2001 م، ج1، ص5.

المضمر من المعاني و المقاصد، و بهذا المعنى جاء تعريفه لدى العلماء و إن اختلفت عباراتهم فيه في كلامهم الذي سبق ذكره.

و مثال التأويل –بمعنييه– تفسير السيوطي قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَبِالمِرْصَادِ﴾[الفجر:13] أنه من الرصد و ذكر أنه: « يقال: رصدته: رقبته، و (المرصاد) مفعال منه، و تأويله التحذير من التهاون بأمر الله و الغفلة عن الأهبة و الاستعداد للعرض عليه، و قواطع الأدلة تقتضي بيان المراد منه على خلاف وضع اللفظ في اللغة»[1].

و رأي الراغب الأصفهاني أن ثمة فرقا بين (التفسير) و (التأويل) من حيث ما يختص به كل منهما يقول: «التفسير أعمّ من التأويل، وأكثر استعماله في الألفاظ ومفرداتها، وأكثر استعمال التأويل في المعاني والجُمَل؛ كتأويل الرؤيا، وأكثر ما يستعمل يعني التأويل في الكتب الإلهية، والتفسير يستعمل فيها و في غيرها»[2].

وما رجحه الأكثرون أن التفسير مرتبط بالرواية و النقل، و التأويل متعلق بالاجتهاد و الاستنباط والدراية؛ وذلك ليحصل التمييز بين الرواية في التفسير بالمأثور، و الاجتهاد في التفسير بالرأي–خاصة المحمود منه –[3].

و يبدو أن أغلب المفسرين قد أقر الاعتماد على كليهما؛ التفسير والتأويل لفهم كتاب الله، ولكن بالقدر الذي لا يُخرج معنى الآية إلى احتمالات بعيدة مبتدعة، وعلى حسب ما اقتضته الضرورة في ذلك، معتمدين معايير أساسية منها معيار اللغة.

ب–مصطلح اللغة

لفظ (لغة) من« لغا: اللَّغْو و اللَّغا: السَّقَط و ما لا يُعتدّ به من كلام وغيره و لا يُحصَل منه على

1– الإتقان في علوم القرآن، ص758.

2– ينظر: –البرهان في علوم القرآن، ج2، ص149. و–مقدمة جامع التفاسير مع تفسير الفاتحة ومطالع البقرة، أبو القاسم الراغب الأصفهاني، حققه و قدم له وعلق على حواشيه: أحمد حسن فرحات، دار الدعوة، الكويت، ط1، 1405هـ/1984م، ص47.

3– ينظر: – البحر المحيط، ج1، ص12. و–البرهان في علوم القرآن، ج2، ص150.

و–التفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي،الناشر:مكتبة وهبة، القاهرة،مصر،ط7، 2000م،ج1،ص16–18.

فائدة و لا على نفع...، و اللَّغا: الصوت مثل الوَغَى. قال الكسائي:«...، و لَغِيَ يَلغَى، لُغةٌ، ولَغا يَلْغُو لَغْواً: تكلم. واللُّغة: اللِّسْنُ، قال ثعلب: قال أَبو عمرو لأَبي خيرة يا أَبا خيرةَ سمعتَ لُغاتِهم، فقال أَبو خيرة: و سمعت لُغاتَهم...»[1].

واللغة اصطلاحا: « أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»[2] عند ابن جني، فهي الوسيلة التي يحصل بها التعبير والتواصل بين الناس عن طريق النطق بالألفاظ التي تداولوها،بحيث لو حدثوا بغيرها لم يحصل أي تفاهم بينهم.

و قد أنزل الله القرآن بلغة العرب، و تحداهم بها، في زمن خبروا أسرارها، و ملكوا فيه ناصية بلاغتها و بيانها، و لذلك فإن فهم القرآن لا يمكن أن ينطلق إلا منها، وهو ما يقرره الزركشي في قوله: «إن ظاهر التفسير يجري مجرى تعلم اللغة التي لا بد منها للفهم، وما لا بد فيها من استماع كثير، لأن القرآن نزل بلغة العرب»[3].

ويؤكد ذلك ما نقله ابن تيمية عن ابن جرير الطبري أن ابن عباس–رضي الله عنهما – قال:«التَّفْسِيرُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ: وَجْهٌ تَعْرِفُهُ الْعَرَبُ مِنْ كَلَامِهَا، وَتَفْسِيرٌ لَا يُعْذَرُ أَحَدٌ بِجَهَالَتِهِ، وَتَفْسِيرٌ يَعْلَمُهُ الْعُلَمَاءُ، وَتَفْسِيرٌ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ»، فقوله:"وَجْهٌ تَعْرِفُهُ الْعَرَبُ "هو تفسير القرآن بما يرجع إلى لسان العرب، و ألفاظها، وأساليبها، وأصولها، و غير ذلك مما يتعلق بها»[4].

و الأقسام الثلاثة الأولى في هذا القول هي مجال اهتمام المفسرين؛ لأنها مرتبطة بالمعاني، أما القسم الرابع: فإنه مما يختص به الله تعالى من الغيبيات، وإلى هذا ذهب أغلب العلماء

1– لسان العرب، ج12، ص300. مادة (لغا)

2–الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، دط، دت، ج1، ص33.

3– البرهان في علوم القرآن، ج2، ص155. وينظر:– الموافقات، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي(ت790هـ)، ضبط نصه وقدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سليمان، دار ابن عفان، المملكة العربية السعودية، ط1 ،1417هـ/1997م، المجلد2، ص102.

4– جامع البيان، ج1، ص75. وينظر:– أصول التفسير وقواعده، خالد عبد الرحمن العك، دار النفائس، بيروت، ط2، 1406هـ/1986م، ص137 وما بعدها.

والمفسرين، في أكثر من موضع في مؤلفاتهم، و سيتجلى بعضها – خاصة المرتبطة بالأقسام الأولى–في المباحث الموالية من هذا البحث.

ج–مصطلح (التفسير اللغوي)

التفسير اللغوي مصطلح أصيل عرفه القدامى من السلف –رضي الله عنهم– و الذين جاؤوا بعدهم، وأشاروا إليه في دراساتهم ومناقشاتهم – وإن لم ينصوا عليه حرفيا–، أما المحدثون فقد جعلوه مصطلحا متعارفا عليه في علم التفسير، و ربطوا فيه بين الغاية منه أي فهم كتابه سبحانه وتعالى، وبين اللغة التي أنزل بها هذا الكتاب وهي لغة العرب[1]، و ذلك ما سوغ لمساعد الطيار في كتابه (التفسير اللغوي للقران الكريم) تعريف التفسير اللغوي بأنه: «بيان معاني القرآن الكريم بما ورد في لغة العرب»[2].

و بيان المعاني في هذا المنهج حسب مساعد الطيار مقيد بما ورد في لغة العرب لا غير، ليخرج بذلك ما عداه من ألوان البيان المعروفة لدى المفسرين منها أسباب النزول و غيرها. ويخرج معه البيان بغيرها من اللغات[3].

و المقصود بلغة العرب ألفاظها و معانيها و أساليبها التي نزل بها القرآن، و كذا معهودها في تخاطبها؛ « فقد تخاطب بالعام يراد به ظاهره، و بالعام يراد به العام في وجه، و الخاص في وجه...، والظاهر يراد به غير الظاهر،...و كل هذا معروف عندها، لا ترتاب في شيء منه هي، و لا من تعلق بعلم كلامها»[4]، لذلك أكد المفسرون على ضرورة اتباع سنن العرب في كلامها عند طلب فهم الشريعة، إذ لا يصح أن يجرى في فهمها على ما لا تعرفه[5].

---

1 –أشار علماء التفسير إلى أهمية اللغة العربية في فهم القرآن الكريم. ينظر:– قواعد التفسير جمعا و دراسة، خالد بن عثمان السبت، دار عفان، المملكة العربية السعودية، ط1، 1421هـ، المجلد1، ص210.

2– التفسير اللغوي للقرآن الكريم، مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، دار ابن الجوزي، دط، دت، ص38.

3– ينظر:– الموافقات، المجلد2، ص102.

4– المصدر نفسه، المجلد2، ص103. و ينظر:– كتاب الرسالة، المطلبي ممد بن إدريس الشافعي، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط1، 1357هـ/1938م، ص50.

5–ينظر:–الموافقات، المجلد2، ص103.و–تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة(213–276 هـ)، شرحه ونشره: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط2، 1393هـ/1973م، ص86.

و التفسير اللغوي قسمان عند الباحث ماهر جاسم حسن الأومري: قسم خاص يتعلق بتفسير غريب المفردات القرآنية، و هو تفسير لغوي اشتهر عند السلف.

والمعروف في بداية نشأة هذا التفسير، و قسم عام يتناول القضايا اللغوية العامة كالنحو، والإعراب، والصرف، والبلاغة بعلومها الثلاثة، والشاهد اللغوي شعرا ونثرا، والمذاهب النحوية، والقراءات القرآنية، و غير ذلك مما يدخل في علوم اللغة عامة[1]. و هو تقسيم لا يخرج في حقيقته العامة عما اقره القدماء الذين ميزوا بين التفسير و التأويل[2].

2-آليات التفسير اللغوي و أدواته

مما لا شك فيه أن آليات القراءة اللغوية للنص القرآني قد أخذت عند المفسرين مكانا بارزا، وهي لا تكاد في مجموعها تخرج عما هو معهود في تفسير القرآن، ولعل ابرز هذه الآليات آلية الوضوح و الغموض في المفردة القرآنية لذلك تجد المفسرين جميعهم يولونها أولى اهتماماتهم منفردة ثم بعدها داخل التركيب.

أما آلية التأويل فبارزة هنا، «ذلك أن هناك آيات لا يصح حملها على ظاهرها لأن المعنى ليس عليه، فالالتجاء إليه – أي إلى التأويل- لا مفر منه ليصح المعنى»[3]، على أن النص القرآني

1- ينظر: -الموافقات، ج4، ص44 وما بعدها. و-الإتقان في علوم القرآن، ص452 وما بعدها.

-التفسير اللغوي في (محاسن التأويل)، لمحمد جمال الدين القاسمي، إعداد: ماهر جاسم حسن الأومري، إشراف: محيي الدين توفيق إبراهيم، جزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه فلسفة في اللغة العربية، كلية الآداب في جامعة الموصل، 1424هـ/2003م، ص6 وص87.

2- قسم ابن الأثير في تقسيم الألفاظ المفردة في التفسير إلى قسمين: الخاص و يضم الألفاظ الغريبة التي لا يعرفها إلا من عني بها، و العام و هو ما يشترك في معرفته أهل اللسان العربي. وينظر: -النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير(544-606هـ)، تحقيق: محمد محمود الطناحي و طاهر أحمد الزاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ج1، ص4.

3- التأويل النحوي في القران الكريم، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 1980-1981م، عبد الفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشد، الرياض، ج1، ص5.

نص إعجازي موح، يحتمل الحمل على وجوه متعددة، فهو نص خصب متجدد في كل زمان و مكان[1].

و تعد آلية السياق حجر الزاوية في المعنى، وقد أشار إلى أهميتها علماء التفسير، وعلماء اللغة على اختلاف مناهجهم، منهم ابن قيم الجوزية في (بدائع الفوائد) يقول: «إنه يرشد إلى تبيين المجمل وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم فمن أهمله غلط في نظره، وغالط في مناظرته، فانظر إلى قوله تعالى: ﴿ذق إِنَّكَ أَنْتَ العَزِيزُ الكَرِيمِ﴾[الدخان:49] كيف تجد سياقه يدل على الذليل الحقير»[2].

و الجدير بالذكر أن تحقيق آليات التفسير يعتمد أساسا على عدد من الأدوات اللغوية الضرورية في تفسير للقرآن الكريم، والمقصود بالأدوات فروع العلوم اللغوية، وقد تكرر ذكرها لدى علماء التفسير واللغة؛ فقد ذكر ابن منظور أن التفسير يكون «..اعتماداً على الأدوات التي يحتاج إليها المفسر، وعدتها خمسة عشر علما عند السيوطي[3]، وهي علم اللغة العربية، وعلم النحو، والصرف، والاشتقاق، وعلوم البلاغة، وعلم القراءات، وعلم أصول الدين، وعلم أصول الفقه، و علم القصص،..والأحاديث المبينة للتفسير، مثل أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، وغيرها»[4].

1- يرى عبد الستار الجواري أن النحويين-قديما-قد استعملوا آلية التأويل وسيلة يذللون بها كل صعب لينسجم النص و قواعدهم المقررة، لذلك تجده يرفض الجنوح إلى التأويل و كناه بالتقدير الذي هو أحد مسميات التأويل، وقال «قد يكون غرضهم في التقدير محض توجيه للقاعدة النحوية ومحض التزام بالصناعة الكلامية، إلاَّ أنَّه على كل حال عبث بالنص، و خروج عن المعنى الذي أريد به و هو بعد ذلك كلَّه تضييع لفنية الأسلوب لا يفتقر فيه التذرع بالتزام القاعدة التي لم تستكمل أسباب قيامها بالاستقراء الشامل». ينظر:- نحو القرآن، عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ط1، 1394هـ/1974م، ص26.

2- بدائع الفوائد، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (691-751هـ)، تحقيق: علي بن محمد العمران، إشراف: بكر بن عبد الله بوزيد، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، دط، دت، المجلد 4، ص1314.

3- الإتقان في علوم القرآن، ص771.

4- علوم القرآن الكريم، نور الدين عتر، مطبعة الصباح-دمشق، ط1، 1414هـ/1993م، ص85. =

وعلوم اللسان العربي أي قواعد اللغة هي الطريق لفهم معاني القرآن؛ أما اللغة و متنها، فإنها من أولى و أهمّ الأمور الّتي يجب أن يقف عندها المفسِّر لآيات الله تعالى، مبتدئا بمعرفة معاني المفردات و كشف غريبها؛ حتى أنها مقدمة عند ابن الأثير تقديما في التفسير، لأنها «الأصل في الخطاب، و بها يحصل التفاهم، فإذا عرفت ترتبت المعاني عليها، فكان الاهتمام ببيانها أولى[1]»[2].

وقد استدل المفسرون على معاني الكتاب، وعلى ما أشكل عليهم من فهم لفظة أو تركيب بكلام العرب، و عد الشعر المرجع الموثوق به لأساليبهم البلاغية والبيانية و المصدر الأصيل لمفرداتهم اللغوية، و طرقهم التعبيرية، فضلا عما يحويه من مآثر العرب و مفاخرها، و أحداث أيامها و وقائعها.

وقد حفظت المصادر الكثير من الشواهد على ذلك؛ فقد روي عن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – أنه سُئل على المنبر عن قوله تعالى: ﴿أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ﴾[النحل:47]، فقال: له رجل من هذيل: التخوف عندنا التنقص، ثم أنشده:

تَخَوَّفَ الرَّحْلُ مِنْهَا تَامِكًا قَرِدا * كَمَا تَخَوَّفَ عُودُ النَّبْعَة السَّفَنُ

فقال عمر: «أيها الناس تمسكوا بديوان شعركم في جاهليتكم، فإن فيه تفسير كتابكم»[3].

ويؤكد ابن الأنباري أهمية الاستشهاد بالشعر، ويدحض قول من أنكر على النحويين احتجاجهم على القرآن بالشعر، قال: «وإنما أراد النحويون، و كذلك المفسرون أن يثبتوا الحرف الغريب من القرآن بالشعر، لأن الله تعالى قال:﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾[يوسف:2] وقال تعالى: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِي مُبِينٍ﴾[الشعراء:195]»[4]، فقد كانوا يستدلون بالشعر على فهمهم للقرآن، لأنهم ينطلقون من حقيقة أن النص القرآني كلام الله المعجز.

=ينظر:– التفسير والمفسرون، ج1، ص183.

1– وسم مساعد الطيار هذا المستوى في التفسير: التفسير اللفظي. ينظر:– التفسير اللغوي للقرآن الكريم، مساعد بن ناصر بن سليمان الطيار، دار ابن الجوزي، دط، دت، ص 67–68.

2– النهاية في غريب الحديث والأثر، ج1، ص4.

3– الموافقات، ج2، ص 139–140.

4– البرهان في علوم القرآن، ج1، ص294.

والنحو علم أساسي من علوم اللغة،وقد وضع في الأصل لانتحاء سمت كلام العرب،في تصرفه من إعراب وغيره،«ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة،فينطق بها وإن لم يكن منهم،وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها»[1]،خاصة بعد أن فسدت الألسن وفشا فيها اللحن.

يقول السيوطي مبيّناً أهمية علم النحو في تفسير القرآن: « ومن فوائد هذا النوع معرفة المعنى، لأن الإعراب يميز بين المعاني، و يوقف على أغراض المتكلمين»[2]. فالنحو عنده يفصح عن المعاني، و يميز بينها من خلال الإعراب، الذي يحوي في معناه الإبانة و الإظهار.

وقد عقد القرطبي للإعراب بابا في المباحث الأولى من تفسيره، سجل فيها ما جاء في إعراب القرآن الكريم، و تعليمه والحث عليه، وثواب من قرأ القرآن معربا[3]، وذهب إلى تأكيد أهميته للمفسرين، إذ هو أصل في الشريعة، لأنه وفق ما يراه ابن عطية يقوم المعاني التي هي الشرع[4].

و يتناول علم التصريف مبنى اللفظة و صيغتها، وقد يكشف عن معناها المراد من مصادرها إذا ما صرفت، و قد بين السيوطي أهميته في التفسير، إذ نقل قولا للزمخشري في تفسير لفظة (إمام) بأنها جمع (أم)، وأن الناس يدعون يوم القيام بأمهاتهم، في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ ﴾[الإسراء:71]. و قد وصف الزمخشري ذلك بأنها من بدع تفسيرها و عدها «..غلط أوجبه الجهل بالتصريف، فإن (أُمْ) لا تجمع على (إمام)»[5]، فعلم التصريف من شأنه

1- الخصائص، ج1، ص34.

2- الإتقان في علوم القرآن، ص384. و ينظر:- الجامع لأحكام القرآن و المبين لما تضمنه من السنة و آي الفرقان، أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن أبي بكر القرطبي (ت671هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، محمد رضوان عرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1427هـ/2006م، ج1، ص 41-43.

3- الجامع لأحكام القرآن، ج1، ص 41-45.

4- المصدر نفسه، ج1، ص43. ينظر:- المحرر الوجيز، ج1، ص40.

5-الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري(467هـ-538هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق:عادل احمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وفتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1418هـ/1998م، ج3 ص537. وينظر:- الإتقان في علوم القرآن، ص771.

أن يقي المفسر من الغلط، و يجنبه سوء الفهم.

أما علم البلاغة: فهو عمدة التفسير؛ إذ لاسبيل للمفسر إلى اكتشاف أسرار آي القرآن وإظهار خصائص بلاغتها، إلا بتحصيل علوم هذه الصناعة–أي المعاني والبيان والبديع–. وقد أكد ابن عاشور على أهميته في فهم النص القرآني، فنقل عن السكاكي قوله: «لا أعلم في باب التفسير بعد علم الأصول من علم أقرأ على المرء لمراد الله من كلامه، من علمي المعاني والبيان، و لا أعون على تعاطي تأويل متشابهاته، و لا أنفع في درك لطائف نكته وأسراره، و لا أكشف للقناع عن وجه إعجازه...»[1].

وأسلوب القرآن أسلوب خاص به، أثبت أنه كلام الله الذي لا تنقضي عجائبه، و أعجز فصحاء العرب و بلغائهم و جهابذة لغتهم، على أنه لم يخرج عما ألفه أهل العربية في كلامهم، واختيار ألفاظهم، و مذاهبهم في الخطاب، وأساليبهم في تأدية المعاني، و تبليغ المقاصد من الكلام، و لذلك فإن تحليل جانب البلاغة و البيان في كلامه سبحانه و تعالى ينبغي أن يجري على ما جرت عليه عادات العرب في كلامها، و ما ألفوه من أساليب كالتقديم، والتأخير، والحذف، والتكرار، والإخفاء، والإظهار، والكناية، والإيضاح، ومخاطبة الواحد مخاطبة الجميع، والجميع خطاب الواحد،.. والجمع خطاب الاثنين.. وغير ذلك.

و ذكر ابن قتيبة أن: «العرب إنما تحذف من الكلام ما دل عليه ما ظهر»[2]، وعلى ذلك الأساس فسر الفراء قوله تعالى:﴿ وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾[الأعلى:3] قال: «و يقال: قدر فهدى و أضل، فاكتفى من ذكر الضلال بذكر الهدى، لكثرة ما يكون معه»[3]، فمعنى الآية عنده محصور في الهداية و الضلال، و قد صوب الطبري هذا التفسير بتعميم معنى الآية، قال: و لصواب من القول في ذلك عندنا أن الله عم بقوله فهدى الخبر عن هدايته خلقه،

1– تفسير التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، الكتاب الأول، الدار التونسية للنشر، تونس، ط1، 1984م، ج1، ص18–23.

2– تأويل مشكل القرآن، ص219.

3– معاني القرآن، أبو زكرياء يحي بن زياد الفراء(ت207هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1403هـ/1983م، ج3، ص256.

ولم يخصص من ذلك معنى دون معنى، وقد هداهم لسبيل الخير والشر،.. فالخبر على عمومه حتى يأتي خبر تقوم به الحجة دال على خصوصه»[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاعتماد على علوم اللغة في تفسير القرآن الكريم لا يعني أنه يقتصر على اللغة وحدها، إذ لا بد للمفسر من الاستعانة بما ورد من السنة النبوية، واجتهادات الصحابة، والتابعين، وأسباب النزول وغيرها من المصادر التي تكشف عن المعنى المراد، وهذا لا ينقص من أهمية التفسير اللغوي[2]، ذلك أنه في حقيقته جزء من علم التفسير الواسع[3]؛ فمكانته من مكانته حتى إنه لا يكاد يعثر على مصنف في التفسير يخلو منه[4].

وقد ضمت الكثير من المؤلفات، باختلاف أنواعها، وموضوعاتها جملة من مباحث اللغة تتخللها إشارات، أو لمحات تفسيرية تمثل جانباً مهماً في التفسير اللغوي[5]، مثل ما نجد ذلك في كتب العقائد، والفقه، والحديث النبوي، وأصول الفقه، ومشكل القرآن، والقراءات، والتجويد، وحتى في المعجمات اللغوية، وكتب النحو، والصرف، والبلاغة، والأصوات، وغيرها من الكتب اللغوية، ومنها كتب ابن هشام الأنصاري، وخاصة كتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب).

1- جامع البيان، ج24، ص312. وينظر: -المحرر الوجيز، ج5، ط1، ص469. و-الموافقات، ج4، ص49.

2- ينظر:- التفسير اللغوي للقرآن الكريم، ص40-51.

3 - المرجع نفسه، ص50.

4- التفسير اللغوي في محاسن التأويل، ص10.

5- المرجع نفسه، ص10-13.

ثانيا: ترجمة لابن هشام الأنصاريّ و تعريف بكتابه (مغني اللبيب)

1- تعريف بابن هشام الأنصاريّ

ا-اسمه ونسبه

هو عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام جمال الدين أبو محمد النحوي المصري الأنصاريّ[1]، من سلالة القوم الذين آووا رسول الله – صلى الله عليه وسلم – و عزروه، و نصروه و اتبعوا النور الذي انزل معه فسماهم الأنصار، وهم أبناء الأوس و الخزرج، غلبت عليهم الصفة التي خلعها عليهم رسول الله – صلى الله عليه وسلم –[2].

1- ينظر: –الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ابن حجر العسقلاني (شهاب الدين أحمد بن حجر(ت852هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دط، دت، ج2، ص308.

و–بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط2، 1399هـ/1979م، ج2، ص68.

و–شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي الدمشقي(1032–1089هـ)، المجلد الثامن، أشرف على تحقيقه و خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، حققه وعلق عليه: حمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1، 1413هـ/1992م، ج8، ص329. و–الأعلام للزركلي قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط15، 1979م، ج4، ص147.

و–النجوم الزاهرة في ملوك مصر و القاهرة، يوسف بن تغري بردي الأتابكي، تقديم و تعليق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ/1992م، ج10، 262.

و–مفتاح السعادة و مصباح السيادة في موضوعات العلوم، أحمد بن مصطفى الشهير ب طاش كبرى زاده، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1405هـ/1985م، المجلد1، ص 183–184.

و–البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ج1، ص400–402.

و–السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، محمد بن عبد الله بن حميد النجدي ثم المكي(1236هـ–1295هـ)، حققه و قدم له وعلق عليه: بكر بن عبد الله أبو زيد و عبد الله بن سليمان العثيمين، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1، 1416هـ–1996م، ج2، ص662.

و–حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الباب الحلبي، القاهرة، ط1، 1967م، ج1، ص536.

2- ابن هشام و أثره في النحو العربي، يوسف عبد الرحمن الضبع، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1418هـ/ 1998 م، ص17.

و قد انفرد الأمير بنسبه إلى الخزرج، و هو نسب يحتاج إلى سند أقوى من كتب التأريخ والتراجم، إذ لم يذكر المترجمون في كتبهم شيئا عن نسبه بعد جده هشام[1].

و يذكره السيوطي في (البغية) من بين الشخصيات التي تحمل كنية ابن هشام[2]، و منهم: أحمد بن أحمد بن هشام السلمي توفي عام (750 هـ)[3]، و عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري و هو نحوي بصري نسبت إليه السيرة النبوية توفي عام(218هـ)[4]، و محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي أبو عبد الله الأنصاري الخزرجي، و يقال له ابن هشام الأندلسي أخذ العربية عن ابن خروف توفي عام (646هـ)[5]، و محمد بن أحمد بن عبد الله بن هشام أبو عبد الله الفهري يعرف بابن الشواس، أخذ النحو عن الجزولي توفي عام (619هـ).

ب–مولده و نشأته

أجمع كل من ترجم لابن هشام الأنصاري على أنه ولد ب(مصر)في شهر ذي القعدة سنة(708هـ)[6]، وأضاف ابن حجر العسقلاني، و هو أول من ترجم له جانبا من سيرته –خاصة– صفاته و أخلاقه، فذكر أنه كان يتمتع بملكة مكنته من التعبير عما يريد من التواضع و البر والشفقة و دماثة الخلق و رقة القلب[7].

عاش ابن هشام في مصر في بدايات القرن الثامن الهجري، و عاصر سلطان المماليك الناصر محمد قلاوون في سلطنته الثالثة الممتدة بين: (709–741هـ/1309–1340م)[8]، و في عهده

1– ينظر:– مغني اللبيب لجمال الدين بن هشام الأنصاري، و بهامشه حاشية محمد الأمير، دار إحياء الكتب العربية الباب الحلبي، دط، دت، ج1، ص2.

2– المصدر نفسه، ص2.

3– بغية الوعاة، ج1، ص295.

4– المصدر نفسه، ج2، ص15. و ينظر:– حسن المحاضرة، ج1، ص228.

5–ابن هشام و أثره في النحو العربي، ص19. وينظر:– بغية الوعاة، ج1، ص267.

6– الدرر الكامنة، ج2، ص308.

7– المصدر نفسه، ج2، ص309.

8– ينظر: –ابن هشام النحوي: عصره. بيئته. فكره. مؤلفاته. منهجه و مكانته في النحو، سامي عوض، طلاس للدراسات و الترجمة و النشر، دمشق، ط1 ،1987 م، ص19.

وقعت بغداد في قبضة المغول، لتنتقل عاصمة الخلافة الإسلامية من بغداد إلى مصر، فصارت قبلة للعلماء من كل الأقطار، ونتج عن ذلك ارتقاء الحياة العلمية في مصر ارتقاء كبيرا بفضل هؤلاء. و كان المماليك جد حريصين على تقريب العلماء، «و تخليد ذكراهم فتنافسوا في إقامة المساجد، و إنشاء المدارس و المعاهد؛ لإقامة الشعائر الدينية، و إحياء ما درس من العلوم الشرعية و العربية، فكانوا بهذا للإسلام نعم العون؛ فقد عوضه الله – أي الإسلام–بعملهم في مصر ما فاته في كثير من بلاد الله»[1].

من ثمة فقد تهيأت لابن هشام كل الظروف و كل الأسباب في بلده مصر، فتلقى أولى علومه فيها على أيدي المؤدبين في المساجد، و تعلم ما كان يتعلمه النجباء من أبناء مصر وقتها[2]، مبتدئا بقراءة القرآن و كتابة اللغة و قواعدها، و تعلم الشعر ثم التحق بالمدارس، فدرس الفقه، و الحديث، و التفسير، و علوم اللغة، فأخذ عن كثيرين منهم مشافهة و عن غيرهم نقلا، و سماعا، و ألح في طلب العربية دون كلل، و لا ملل، و ثابر حتى أتقنها، و برز فيها، فحصل علما وفيرا، و خيرا كثيرا.

ج–شيوخه

ذكر صاحب (الدرر الكامنة) أن ابن هشام قد لزم عددا من مؤدبي عصره وجهابذتهم، و تلقى العلم على أيدي علماء زمانه، و تتلمذ لهم، و منهم:

- تاج الدين الفاكهاني عمر بن علي (ت 731هـ)، وهو من نحاة الإسكندرية، برع في العربية والفنون. قرأ عليه ابن هشام جميع شرح الإشارة في النحو إلا الورقة الأخيرة[3].
- بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة (ت 733هـ)، درّس في مصر والشام، وكان صاحب معارف في كل فن، قوي المشاركة في الحديث، عارفاً بالفقه وأصوله[1]. أخذ عنه ابن هشام علوم الحديث، وحدّث عنه بالشاطبية[2].

1– ينظر:– ابن هشام وأثره في النحو العربي، ص23.

2– ينظر:– المرجع نفسه، ص34.

3– الدرر الكامنة، ج2، ص308.

- تاج الدين علي بن عبد الله التبريزي (ت 746هـ)، كان عالماً كبيراً، متمكنا من غالب الفنون[3] منها في الفقه، و النحو، و الحساب، و الفرائض، و قد ذكر ابن حجر أن ابن هشام حضر دروس الشيخ تاج الدين التبريزي[4].

- ابن المُرَحِّل، و هو عبد اللطيف بن عبد العزيز بن يوسف بن أبي العز النحوي المقرئ المعروف بابن المُرَحِّل(ت744هـ)، كان إماماً في النحو، و كان ابن هشام يفضله على أبي حيان و غيره، «و يقول كان الاسم لأبي حيان و الانتفاع من ابن المرحل»[5]، فقد لزمه ابن هشام، وأخذ عنه النحو و تأثر به.

- محمد بن أحمد أبو عبد الله بن السراج الدمشقي (668-743هـ) إمام نحوي مقرئ ينقل القراءات نقلاً جيداً[6]. و قد أخذ عنه ابن هشام القراءات[7].

- أبو حيان محمد بن يوسف أثير الدين الغرناطي[8] نحوي عصره، و لغويه، و محدثه، وصاحب تفسير (البحر المحيط)، سمع منه (ديوان زهير بن أبي سلمى) و لم يلازمه و لا قرأ عليه، وكان كثير المخالفة له شديد الانحراف عنه[9].

1- ينظر:-طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين ابو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي(722-771هـ)، ج9، ص 139-140.

2- الدرر الكامنة، ج3، ص280-283 و ج2، ص308.

3- ينظر:-بغية الوعاة ، ج2، ص171.

4- الدرر الكامنة، ج3، ص72.

5- المصدر نفسه، ج2، ص706-708.

6- شذرات الذهب، ج6، ص 244.

7- الدرر الكامنة، ج2، ص309.

8-ينظر:-بغية الوعاة، ج1، ص280-283. و-الدرر الكامنة، ج4، ص302-310. و-حسن المحاضرة، ج1، ص534.

9- الدرر الكامنة، ج2، ص308.

د–تلامذته

تلقى ابن هشام علما راسخا لقد نهل ابن هشام من علم هؤلاء جميعا الكثير و مكنه ذلك من أن يتصدر لتدريس النحو و الفقه و التفسير، و تتلمذ له جماعة من أهل مصر و تخرج على يديه منهم: –ابن الملاح؛ محمد بن علي بن مسعود الطرابلسي الشافعي المعروف بابن الملاح(ت 765هـ)[1].

–البالسي؛ علي بن أبي بكر بن احمد البالسي المصري النحوي(ت767هـ)[2].

–النويري؛ جمال الدين أبو الفضل محمد بن احمد بن عبد العزيز النويري نسبة إلى نويرة من أعمال القاهرة (722–786هـ)[3].

–ابن الفرات؛ عبد الخالق بن علي بن الحسين بن الفرات المالكي (ت794هـ)[4].

–ولده محب الدين، محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام (750–799هـ)[5].

–الدجوي، إبراهيم بن محمد بن عثمان بن إسحاق الدجوي المصري النحوي(722–802هـ)[6].

–ابن الملقن؛ عمر بن علي بن أحمد الأندلسي ثم المصري(723–804هـ)[7].

هـ–مكانته عند العلماء و ثناؤهم عليه

إمتدت حياة ابن هشام ثلاثة و خمسين عاما نهل خلالها من معين شيوخ تبحروا في علوم مختلفة، و ذلك أتاح له تحصيل ثقافة امتزجت فيها شتى المعارف و الفنون، حتى بات بارعاً في عدة علوم؛ في النحو، واللغة، والتفسير، والحديث، والفقه، والأدب، فقد أخذ من كل علم

1– الدرر الكامنة، ج4، ص90. و ينظر:– شذرات الذهب، ج6، ص353. و –بغية الوعاة، ج1، ص192.

2– الدرر الكامنة، ج3، ص33 و ص409. و ينظر:–طبقات الشافعية الكبرى، ج9، ص311. و–شذرات الذهب، ج8، ص350.

3– شذرات الذهب، ج6، ص502.

4– المصدر نفسه، ج8، ص570.

5– بغية الوعاة، ج1، ص148. –و ينظر: حسن المحاضرة، ج1، ص537.

6– شذرات الذهب، ج9، ص 26–27.

7– المصدر نفسه، ج9، ص71.

بطرف، دأبه في ذلك كدأب القوم الذين ترسم خطاهم، و سار على نهجهم، فكان من الفنون بحيث يقضى له في كل فن بالجميع[1].

أما في العربية فقد فاق الأقران، و بز من تقدمه، و أعيا من أتى بعده، و لم يبق له نظير فيها[2]، حتى انتهت إليه مشيخة النحو في عهده، فكان خاتمة المجتهدين و لهذا سماه المؤرخ صلاح الدين الصفدي (ت764هـ) «شيخ النحو»؛ إذ قال عنه في أعيان العصر و أعوان النصر في ترجمته: «الشيخ الإمام العالم العلامة حجة العرب، أفضل المتأخرين، جمال الدين أبو محمد الأنصاري الحنبلي المصري شيخ النحو، و من قام في أمره بالإثبات و لمحو، أظهر فيه الإبداع وصنف، و قرط الأسماع وشنف، ونظر و دقق، و تعمد لأن تعمق وحقق و رجح الأضعف لذهنه المتوقد، وأوهى الأقوى من الأقوال، وسهل المتعقد، و كد و كدح، و صد عن الباطل، و أطرب لما صدح، واقض شيخنا أثير الدين وحجه، وعدل بمذاهبه عن المحجة، و كاد يميت ذكر أبي حيان، ويردي كل من جاء من جيان، فلو عاصره سيبويه لحاكم الكسائي إليه، وفصل أمر المسألة الزنبورية بين يديه، وفصل فصول كتابه، وخلعها عليه، أو الفارسي لأجلب عليه بخيله و رجله، أو ابن جني لما كتم سر الصناعة من أجله، أو ابن مالك لكان له مملوكاً، وجعل به طريق التسهيل للناس مسلوكاً: وأطلعه الفهم بعد النهي ... على مشكلات كلام العرب..»[3]، وأطلق عليه السبكي(ت771هـ) – وهو من معاصريه–«نحوي هذا الوقت»[4].

قال عنه ابن خلدون (ت808هـ) قال: «ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه..»[5]، وهي عبارة حقق فيها محمود محمد الطناحي

1– ابن هشام و أثره في النحو العربي، ص50.

2– ينظر: –حسن المحاضرة، ج1، ص536. و–البدر الطالع، ج1، ص401.

ينظر أيضا:– النحو العربي تاريخه – أعلامه – نصوصه – مصادره، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994م، ص303. و –ابن هشام و أثره في النحو العربي، ص50.

3– أعيان العصر و أعوان النصر، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي(ت764هـ)، تحقيق: علي أبو زيد وآخرون، قدم له: مازن عبد القادر المبارك، دار الفكر المعاصر،بيروت،لبنان،ط1، 1418هـ/1998م، ج3،ص5.

4– طبقات الشافعية الكبرى، ج9، ص281.

5– الدرر الكامنة، ج2، ص309.

و ذكر أنها شاعت و تناقلها مترجموه، ثم قال: «...و لم أجد هذه الكلمة بسياقها هذا وحروفها في مقدمة ابن خلدون، و إن كان الكلام الذي نقلته من المقدمة يؤول إليها و يدل عليها، و تتبعت الكلمة فوجدت أن الذي ذكرها بهذا النسق والسياق: هو ابن حجر العسقلاني، في ترجمة ابن هشام في الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة 416/2، و يلاحظ أن ابن حجر صدر هذه الكلمة بقوله قال ابن خلدون فهو سماع أُذُن و قد ذكر شمس الدين السخاوي في الضوء اللامع لأهل القرن التاسع 148/4، أن ابن حجر اجتمع بابن خلدون مرارا، و سمع من فوائده»[1].

وذكر الأمير في حاشيته أن الدماميني قال: «لقد حضرت يوماً مجلس شيخنا قاضي القضاة ولي الدين ابن خلدون—رحمه الله— وكان شديد التغالي في الثناء على مصنف هذا الكتاب ذاهباً في تفضيله وتفضيل كتابه هذا كل مذهب، فقال للشيخ محب الدين ولد المصنف، و قد كان حاضراً في ذلك المجلس: لو عاش سيبويه لم يمكنه إلا التلمذة لوالدك والقراءة عليه»[2].

تفقه ابن هشام بالمذهب الشافعي[3]، ودرّسه فكان يقرئ (الحاوي الصغير)[4]، و يتصدر لتدريس الفقه في المدرسة المنصورية بالقاهرة وهي أشهر المدارس الشافعية، و تحنبل في أواخر حياته وحفظ مختصر الخِرَقي في دون أربعة أشهر[5]، و على ذلك فيبدو جليا أن ابن هشام قد تبحر في المذاهب الفقهية المختلفة.

1- مستقبل الثقافة العربية، محمود محمد الطناحي، دار الهلال، دط، دت، الباب الثالث: حسن البيان، النحو العربي و الحمى المستباح، ص225.

2- حاشية الأمير، ج1، ص2.

3- ينظر:- المرجع نفسه، ج1، ص2.

4- هو كتاب في الفروع لنجم الدين عبد الغفار بن عبد الكريم القزويني (ت 665هـ)، و هو من كتب الشافعي المعتبرة . ينظر:- كشف الظنون عن اسأمي الكتب والفنون، حاجي خليفة، لعالم الفاضل الأديب و المؤرخ الكامل الأريب مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، عني بتصحيحه و تصحيحه على نسخة المؤلف: محمد شرف الدين يالتافايا و رفعت بيلكه الكليسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ج1، ص625.

5- ينظر:- الدرر الكامنة، ج2، ص308.

و كان في النحو من أعلام المدرسة المصرية[1]، يقوم مذهبه فيه على الاختيار و الانتخاب من المدارس السابقة، على نحو ما نجده عند أهل الموصل وخاصة ابن جني، الذي كان بغدادي المذهب[2]، وكان ابن هشام أمة وسطا بين الفريقين: من بصريين وكوفيين، وحكما عدلا بين الحزبين، يوازن بين آراءهما وآراء من تلاهما من النحاة، مختارا لنفسه منها ما يتماشى مع ما ارتضاه من مقاييس، مرجحا في أغلب ما ذهب إليه مذهب البصريين، إذ كان من مدرستهم أقرب[3].

أما في التفسير فلم يؤثر عنه أنه ألف في التفسير، و لكنه حين سئل يوماً: هلا فسرت القرآن، أو أعربته؟ فقال: أغناني المغنى. و هي عبارة تدل على رسوخ قدم ابن هشام في فهم آي الذكر الحكيم، و أنه لو أراد أن يفرد له مؤلفا لأسعفه استعداده و اطلاعه، و لكن المغني جمع فأوعى، و أفاد، و أغنى[4].

نال ابن هشام حظا وافرا من الشعر فقد كان ذواقة له، وتذكر المصادر أشعاراً له منها قوله:

وَ مَنْ يَصْطَبِرْ لِلْعِـــلْمِ يَظْفِرْ بِهِ * وَمَنْ يَخْطُبِ الْحَسْنَاءَ يَصْبِرْ عَلَى البَذْلِ

و مَنْ يَبْذُلِ النَّفْسَ فِي طَلَبِ العُلا * يَسِيرًا يَعِشْ دَهْـرًا طَوِيـلاً أَخَـا ذُلِّ[5]

1- استطاعت المدرسة المصرية أن تخضع ما اختارته من مذاهب وآراء لتنسيق موزون دقيق، ومحكم حتى ليخيل إلينا أننا أمام مدرسة موحدة الاتجاه، متحدة الآراء والأهداف. كانت المدرسة المصرية شديدة النزوع والميل إلى المدرسة البصرية. ينظر: -ابن هشام النحوي، ص28 و ص61.

2- نشأ المذهب البغدادي في القرن الرابع الهجري معتمدا على الانتخاب بين آراء المدرستين: البصرية والكوفية، وكان أوائل النحاة قد تتلمذوا للمبرد البصري وثعلب الكوفي...ونشأ جيل من النحاة بعدهما يحمل آراء المدرستين، ويعنى بالتعمق في مصنفات أصحابها وينفذون إلى آراء نحوية جديدة. ينظر:- المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط7، دت، ص245-247. و-ابن هشام النحوي، ص88.

3- ابن هشام وأثره في النحو العربي، ص109.

4- ينظر: -حاشية الأمير، ج2، ص177. و-ابن هشام وأثره في النحو العربي، ص51.

5-الدرر الكامنة، ج 2، ص 309-310. و-البدر الطالع، ج1، ص402.

و–وفاته

ألف ابن هشام كتابه (مغني اللبيب) و بعدها بأربع سنوات انتقل إلى جوار ربه ليلة الجمعة الخامس من شهر ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة هجرية (761هـ)[1]، و هو ما أجمعت عليه الروايات، و شذ عن ذلك صاحب (كشف الظنون) حاجي خليفة في غير ما موضع من كتابه؛ إذ ذكر أن وفاته كانت سنة اثنتين وستين وسبعمائة هجرية (762هـ)[2]، و دفن بعد صلاة الجمعة بمقابر الصوفية خارج باب النصر من القاهرة[3].

و رثاه ابن نباته المصري – بشم النون – بقوله[4]:

سَقَى ابْنَ هِشَام فِي الثَّرَى نَوْءُ رَحْمَةٍ * يَجُرُّ عَـــلَى مَثْوَاهُ ذَيْـــلَ غَمَامِ

سَأَرْوِي لَهُ مِنْ سِيرَةِ الْمَـــدْحِ مُسْنَداً * فَمَا زِلْتُ أَرْوِي سِيرَةَ ابْنِ هِشَامِ

ورثاه ابن الصاحب بدر الدين:

تهن جَمَالَ الدِّينِ بِالخُلْدِ انَّنِي * لِفَقْدِكَ عَيْشِي ترْحَةٌ وَ نَكَالُ

فَمَا لِدُرُوسٍ غِبْتَ عَنْهَا طَلاَوَةٌ * وَ لَا لِزَمَانٍ لَسْتَ فِيهِ جَمَالُ[5]

ي–آثاره

ذكر جل من تناول آثار ابن هشام أن إنتاجه في التأليف كان غزيرا متنوعا، وذلك يدل على سعة اطلاعه، و ثراء فكره، وقد عبر فيه عن مستويات عديدة في معالجة القضايا النحوية والتي تناولها بمناهج مختلفة في كل مرة، مما يدل على أنه كان يخاطب شرائح مختلفة من المتعلمين

1– انظر:– الدرر الكامنة، ج2، ص310. و–شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، شرح خالد بن عبد الله الأزهري (ت905) على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين أبو محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ/2000م، ج1، ص5.

2– كشف الظنون، ج2، ص 1752.

3– شذرات الذهب، ج8، ص329–331.

4– البدر الطالع، ج1، ص402. و–الدرر الكامنة، ج2، ص309.

5– المصدر نفسه، ج 2، ص 309.

والمتلقين[1]، و من أهم المؤلفات[2] التي نسبت إليه، والتي لا ينفك يذكرها الدارسون جملة وتفصيلا[3] ما يأتي:

- الإعراب عن قواعد الإعراب.
- اعتراض الشرط على الشرط.
- إقامة الدليل على صحة التمثيل و فساد التأويل.
- الإلمام بشرح حقيقة الاستفهام.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.
- تخليص الشواهد و تلخيص الفوائد.
- الجامع الصغير في النحو.
- الجامع الكبير في النحو.
- حل الألغاز النحوية.
- رفع الخصاصة عن قراءة الخلاصة (أربع مجلدات) .
- شذور الذهب في معرفة كلام العرب.
- شرح جمل الزجاجي.
- شرح قصيدة بانت سعاد.
- شرح قطر الندى وبل الصدى.
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية.
- فوح الشذا بمسألة كذا.

1- ينظر:- دور ابن هشام في تطوير الدرس النحوي، أحمد محمد عبد الراضي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1430هـ/2009م، ص 14-15.

2- ينظر: -المرجع نفسه، ص15 و ما بعدها. و-الأعلام للزركلي، ج4، ص147.

3 - ينظر:-منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني ، عمران عبد السلام شعيب، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع و الإعلان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، ط1، 1395هـ/1986م، ص28-41.

و -ابن هشام وأثره في النحو العربي، ص63.

– قطر الندى وبل الصدى.

– عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب وفيه مجلدان.

– المسائل السفرية في النحو.

– مسائل في إعراب القرآن.

– مسائل في النحو:

مسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله تعالى:﴿ إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِن المُحْسِنَين ﴾.

– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.

– موقد الأذهان وموقظ الوسنان.

– نزهة الطرف في علم الصرف.

و من آثاره مسائل أثبتها السيوطي في (الأشباه والنظائر في النحو)[1]، منها الآتي:

- مسألة في قول الله تعالى:﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾.
- مسألة (كأنك بالدنيا لم تكن، و بالآخرة لم تزل).
- مسألة (أنت أعلم و مالك).
- مسألة في قول الله تعالى:﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ..﴾.
- مسألة (كان يكفي من هو أوفى منك شعراً أو خير منك).
- مسألة في الفرق بين قولنا (و الله لا حكمت زيداً و لا عمراً و لا بكراً، بتكرار (لا)).
- مسألة (إنما).
- مسألة (الابتداء).
- مسألة (الفرق بين العرض والتحضيض).
- مسألة (شرط تنازع العاملين والعوامل).

1– ينظر: –الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي (849–711هـ)، ج3، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دط، دت، ص200.

و ذكر فودة نيل مصنفات أخرى منها[1]:

- التذكرة في النحو(خمسة عشر مجلدا) .

-حواشٍ على الألفية.

-حواشٍ على (تسهيل الفوائد)، لابن مالك.

وقد عدَّ له سعود بن عبد الله الفنيسان ثمانية مؤلفات في علوم القرآن[2].

2-كتاب (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) لابن هشام الأنصاري

ا-وصف الكتاب

كتاب (مغني اللبيب) أشهر مصنفات ابن هشام النحوية. ذكر ابن هشام أنه وضعه – عام ست وخمسين وسبعمائة (756 هـ) – عندما نزل بمكة في ثاني زيارته لها[3].

وفي دواعي تصنيفه يقول ابن هشام: «مما حثني على وضعه، أنني لما أنشأت في معناه المقدمة الصغرى حسن وقعها عند أولي الألباب، وسار نفعها في جماعة الطلاب، مع أن الذي أودعته فيها بالنسبة إلى ما ادخرته عنها، كشذرة من عقد نحر، بل كقطرة من قطرات بحر»[4].

فكتاب (مغني اللبيب) شرح موسع لمقدمة قواعد الإعراب التي وضعها للمبتدئين، و قد تبوأ هذا الكتاب مكانة كبرى بين المؤلفات النحوية، وكان أجلها؛ فهو – حسب ابن هشام – الكتاب الذي تشد فيما دونه الرحال لثرائه من حيث مادته العلمية، و تنوع موضوعاته، و تميز منهجه، و حسن إحكامه و ترصيفه[5]، فكان الجنة التي أثنى عليها الشهاب الخفاجي قال:

مُغْنِي اللَّبِيبِ جَنَّةٌ أَبْوَابُهَا ثَمَانِيَه

1- ينظر: ابن هشام الأنصاري– آثاره و مذهبه النحوي، علي فودة نيل، الناشر: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، ط1، 1405هـ/1985م، ص13–368. وينظر:–الأعلام للزركلي، ج4، ص147.

2- ينظر:– آثار الحنابلة في علوم القرآن المطبوع – المخطوط–المفقود، سعود بن عبد الله الفنيسان، مطابع المكتب المصري الحديث، ط1، دت، ص 141–142.

3- ينظر:– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط3، 1972م، مقدمة المؤلف، ص11.

4- مغني اللبيب، ص14.

5- ينظر:– المصدر نفسه، ص11.

أَمَا تَرَاهَا وَهِيَ لاَتَسْمَعُ فِيهَا لاَغِيَه[1]

و قد أخذه من قول الأمير في شرحه على (مغنى اللبيب):

أَلاَ إِنَّمَا مُغْنِى اللَّبِيبِ مُصَنَّفٌ * جَلِيلٌ بِهِ النَّحْوِي يَحْوِي أَمَانِيه

وَمَا هُوَ إِلَّا جَنَّةٌ قَدْ تَزَخْرَفَتْ * أَلَا تَنْظُرُ الأَبْوَابُ فِيهِ ثَمَانِيَه[2]

و ينقل الشيخ محمد الأمير قولا للبرهان القيراطي في (مغني اللبيب) يقول[3]:

جَلاَّ ابْنُ هِشَامٍ مِنْ أَعَارِيبِهِ لَنَا * عَرُوسًا عَلَيْهَا غَيْرُهُ الدّهْر لاَ يَبْنِي

وَ أَبْدَى لَنَـــا مِنْ كَنْزِهِ الّذِي * قُرُّ لَهُ الشَّمْسُ المُنِيرَةُ بِالحُسْنِ

وَأَهْدَى لِأَرْبَابِ اللِّسَانِ مُصَنَّفًا * يُفْدَى بعين كُلَّمَا حَلَّ فِي أُذْنِ

وَ لَقَبُهُ مُغْنِي اللَّبِيبِ فَأَصْبَحُوا * وَ مَا مِنْهُمْ إِلَّا فَقِيرٌ إِلَى الْمُغْنِي

و لأهميته تبارى العلماء منذ ظهوره في التعليق عليه و شرحه، و نتج عن ذلك وضع شروح وحواشي و مختصرات عديدة له منها – على سبيل الذكر–[4]:

– مدني الأريب من حاصل مغني اللبيب لمحمد بن محمد بن خضر القرشي العيزري الغزي(ت808هـ).

– تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب، لبدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني(ت827هـ)[5].

– شرح المغني للدماميني ولم يكمل هذا الشرح فقد وصل فيه إلى حرف الفاء، و قد طبع على هامش المنصف للشمني.

– غني الحبيب عن مغني اللبيب،لرضي الدين محمد بن إبراهيم بن يوسف الحنبلي(ت971هـ).

1– حاشية الأمير، ج1، ص5.

2– المرجع نفسه، ص5.

3– المرجع نفسه، ص8.

4– يذكر محمد الطنطاوي أن ابن الصائغ شرحه في كتاب سماه (تنزيه السلف عن تمويه الخلف).

ينظر:– نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، دار المعارف، القاهرة، ط2، دت، ص282.

و– ابن هشام النحوي، ص143.

5– ينظر: – ابن هشام النحوي، ص57.

– منتهى أمل الأريب من الكلام على مغني اللبيب، لأحمد بن محمد المعروف بابن الملا(ت1003هـ).

– مواهب الأريب في شرح مغني اللبيب، لمحمد بن أحمد الأزنيقي المعروف بوحي زادة(ت1018هـ).

– غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، للقاضي مصطفى رمزي الأنطاكي(ت1100هـ).

– شرح السبك العجيب لمعاني حروف مغني اللبيب، ليحيى بن عمر الولاتي الحوضي(ت1330هـ).

– شرح شواهد المغني لجلال الدين السيوطي (ت 911هـ).

– شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ).

–كمال الأريب بشرح شواهد مغني اللبيب لمحمد العسافي.

– فتح القريب المجيب بإعراب شواهد مغني اللبيب لمحمد علي طه الدرة.

– المنصف من الكلام على مغني ابن هشام لتقي الدين أحمد الشمني (ت 872هـ).

– حاشية الدسوقي على مغني اللبيب لمحمد بن أحمد عرفة الدسوقي (ت 1230هـ)[1].

– حاشية الأمير على مغني اللبيب لمحمد بن محمد السنباوي الشهير بالأمير الكبير(ت1232هـ)[2].

– القصر المبني على حواشي المغني لعبد الهادي نجا بن رضوان الأبياري (ت1305هـ)، وصل فيها إلى الباب الثاني[3].

– مختصر المغني: للشيخ محمد بن صالح العثيمين.

1– ممن حققوا حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، أحمد عزو عناية، نشرت الطبعة الأولى في 2009م، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان. (و قد اعتمدت طبعته في هذا البحث) .وذكر الطنطاوي أن للسيوطي حاشية للمغني وصل فيها إلى(حتى). ينظر:– نشأة النحو و تاريخ اشهر النحاة، ص282.

2– المرجع نفسه، ص282.

3– المرجع نفسه، ص282.

ب–منهج تأليف الكتاب

(مغني اللبيب) آخر مصنفات ابن هشام لذا فهو يمثل مرحلة النضج العلمي و الفكري لديه، لذلك تميز بأهمية المادة العلمية المودعة فيه، وقوة الطرح، وجدة المنهج؛ يقول عبده الراجحي عنه: «...وكتابه المغني يمثل منهجا متميزا في الدرس النحوي، لم يكن مبتكرا فيه كل الابتكار، لأن بعض ما ورد فيه كان قد سبقه إليه آخرون، غير أن أهمية الكتاب تنبع من أنه آخر ما ألف ابن هشام، و أنه سفر عظيم فيه عصارة تفكيره و زبدة تجاربه، و تجارب النحاة من معاصريه وسابقيه، وهو مصنف متميز بمنهجه الجديد الفريد في تقسيم النحو إلى أبواب[1].

و قد جعله ابن هشام قسمين: القسم الأول و فيه باب واحد للمفردات، و يمثل نصف حجم الكتاب بلغ عدد صفحاته أربعمائة و أربعة عشر (414) صفحة، خص فيه المفردات و منها حروف المعاني بدراسة موسعة، تضمنت آراء السابقين بأدلتها و حججها والاعتراض على بعضها، و خصص القسم الثاني – و قوامه ثلاثمائة و أربعة و ستين (364)– لباقي الأبواب السبعة؛ تناول فيها أحكام الجملة وتقسيمها إلى جمل لها محل من الإعراب وجمل ليس لها محل، و حكم الجمل بعد المعارف و النكرات، كما ذكر فيه أحكام ما يشبه الجملة و هو الظرف والجار والمجرور من حيث حكمهما في التعلق وما يتعلقان به وكيفية تقدير المتعلق و تعيين موضعه، و نبه على جملة من الأحكام التي يكثر دورها و يقبح بالمعرب جهلها و عدم معرفتها على وجهها، مثل ما يعرف به الفرق بين المبتدأ و الخبر، والحال و التمييز، و الفاعل و المفعول، الاسم و الخبر، وعطف البيان والبدل، واسم الفاعل والصفة المشبهة وغيرها، و نبه ضمنها على أمور تتعلق بعوارض الصناعة و ما ينبغي مراعاته في الإعراب حتى لا تزل الأقدام، و تخطئ الإفهام وتضل عن المعنى المرام، لينهي الكتاب

1–ينظر:–دروس في المذاهب النحوية، عبده الراجحي، دار النهضة الحديثة، بيروت، 1980م، ص252–253.

بالحديث عن أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية، و يبدو أن تقسيمه هذا للكتاب جعله يسيرا على طالبه، معينا له على معرفة أسرار العربية[1].

اتسم (مغني اللبيب) من حيث الشكل بجودة الصياغة، و حسن العرض، و الإحاطة بأطراف كل موضوع تناوله، وبيان وجه الصواب والإيجاز حتى في مطولاته، بعيدا عن الإطناب المخل الذي يدعو إليه الحشو والتكرار مستعيضا عن ذلك بغزارة الشواهد التي أرسى بها أساس القواعد خاصة الشواهد القرآنية..

ومن أهم ما يميز مؤلفه كذلك من حيث الأسلوب الوضوح، والسهولة والبساطة؛ إذ ابتعدت أفكاره، وآراؤه عن التعقيد و الغرابة و المغالاة و التعصب إلى حد أن كتبه تفهم من غير حاجة أي ملقن حتى أن الشروح حوله لا تكاد تضيف شيئا ذا بال. سوى تكرار كلامه[2].

وقد شكل الاستطراد في مؤلفاته سمة شائعة، ولم يستطع ابن هشام –على الرغم من منهجيته، وطريقته المبتكرة في ترتيب موضوعاته–التحرر منها، فتراه و هو يعالج مسألة من المسائل، يستطرد في شرح كلمة عارضة في سياق شاهد من الشواهد، و كأنه يعقد مبحثا جديدا لمناقشتها، و ينتهز فرصة الحديث عن الموضوع ليخرج منه إلى مسائل متفرعة، أو لينبه على شيء يلزم التنبيه عليه. « فلا يفتأ يورد المسالة تلو المسالة و التنبيه تلو التنبيه، و لعله لذلك كان من أكثر النحويين استثمارا للشواهد و إيرادا لها»[3].

ولعله مال إلى الإطناب و الاستطراد؛ حرصا منه على الإلمام بجوانب الموضوع المختلفة ورغبة منه في توضيح أفكاره، ليزيدها جلاء؛ فتكون أرسخ في الأذهان. همه أن يوصل الفكرة إلى المتعلم من أقصر الطرق.

1–مغني اللبيب، ص5.

2– ينظر: –ابن هشام وأثره في النحو العربي، ص92–109. و–ابن هشام النحوي، ص87–107.

3– مغني اللبيب، ص5. وينظر: –ابن هشام النحوي، ص140.

وقد عكس(مغني اللبيب) مقدرة ابن هشام على تصوير جهود السابقين من خلال عرض آرائهم المختلفة، والمتباينة في ميولها واتجاهاتها، والموازنة الدقيقة فيما بينها، للوصول إلى الرأي الذي يرتاح إليه بعد مناقشة مستفيضة.

وما يميزه في تعامله مع الشواهد المختلفة اعتداده بالمعنى وصحته بحيث يحاول تطويع النحو وقواعده حسب المعنى الذي ينسجم مع مقاصد صاحب النص[1]، والملاحظ إلى جانب ذلك كله انتحاء ابن هشام في كتابه نحو القواعد الكلية العامة التي يندرج تحتها جزئيات كثيرة ليتسنى له معالجة أكبر قدر من المسائل التي اختارها خاصة ما تعلق منها بمقفلات مسائل الإعراب، ومعضلات يستشكلها الطلاب، وأغلاط وقع فيها طلاب الإعراب، غايته افتتاحها وإيضاحها و إصلاحها، لإفادة و متعاطي التفسير و العربية جميعا[2].

و تكشف قراءة الكتاب بجلاء حرص ابن هشام على الاهتمام بالمعنى و إقامة الإعراب الذي جعله وسيلته لتحقيق غايته الأسمى من جهده كله؛ و هو فهم كتابه المنزل، و إيضاح معنى حديث نبيه المرسل، و غايته تلك لا شك تفسر من جهة حرص ابن هشام على الربط بين المعاني النحوية و القرآنية، و ما يميزه هنا أنه يتخذ من النص القرآني الأرضية الأساس التي ينطلق منها لتوجيه، و تصويب تخريجاته اللغوية خاصة منها النحوية و الدلالية.

و قد انعكس ذلك على مادة كتابه (مغني اللبيب)، الذي تميز بتوفره على ثروة معتبرة من الشواهد القرآنية، منها: على سبيل المثال ثلاث و خمسون و مائة (153) شاهدا من سورة البقرة في خمسون و ثلاث مائة (350) موضعا من الكتاب، شكلت ميدانا خصبا لمباحث شتى في النحو، والتفسير اللغوي[3]. و هي مباحث نحوية جرى ذكرها في كتب التفسير، و حتى في كتب علوم التفسير و قواعده، و منها ذكرا لا حصرا: الاسم الموصول[4]، و التعريف

1--ابن هشام النحوي، ص139.

2- ينظر:- مغني اللبيب، ص11.

3- أصول التفسير وقواعده، ص159.

4-ينظر:-مغني اللبيب، ص470 و ص526-528. و-الإتقان في علوم القرآن، ص191. و- البرهان في علوم القرآن، ص357.

والتنكير[1]، قاعدة الضمير و مرجعه[2]، والإعراب وما يتعلق به من ضوابط وأحكام[3]منها تجاذب الإعراب و المعنى الشيء الواحد[4]، و معاني الأدوات[5]، أخرى نحوية بلاغية و منها: الحذف[6]، و التقديم و التأخير[7].

ج–مصادر التفسير اللغوي عند ابن هشام الأنصاري في (مغني اللبيب)

لابن هشام الأنصاري مصادر عديدة في تفسيره اللغوي للقرآن الكريم[8]، شكلت مادة غزيرة في كتابه (مغني اللبيب)، و قد تنوعت هذه المصادر؛ إذ ينقل عن كثير خاصة منهم المفسرين، واللغويين، والنحاة، ذلك أنَّ كتاب (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) هو كتاب تفسير و نحو بالدرجة الأولى[9]، و هو ينقل عنهم قضايا لغوية متنوعة في التفسير.

1– ينظر: –مغني اللبيب، ص56. و–الإتقان في علوم القرآن، ص405.

2– ينظر: –مغني اللبيب، ص463–469. و–الإتقان في علوم القرآن، ص399.

و–البرهان في علوم القرآن، ج4، ص24. و–علم التفسير أصوله وقواعده، خالد الكبيسي، مكتبة الصحابة، عين شمس، القاهرة، ط1، 1427هـ/2007م، ص268–270. و–قواعد التفسير جمعا ودراسة،ج1، ص398.

3– ينظر: –مغني اللبيب، ص491–506. و–الإتقان في علوم القرآن، ص384. و–علم التفسير أصوله وقواعده، ص340–347 وص261. و–قواعد التفسير جمعا و دراسة، مج1، ص235.

4–ينظر: –مغني اللبيب، ص501. و–البرهان في علوم القرآن، ج1، ص309. و–علم التفسير أصوله وقواعده، ص347. و–قواعد التفسير جمعا و دراسة، مجلد1، ص216.

5–ينظر:– مغني اللبيب، الباب الأول. و–الإتقان في علوم القرآن، ص311. و–البرهان في علوم القرآن، ج4، ص157–445. و–علم التفسير أصوله وقواعده، ص346–348. و–قواعد التفسير جمعا ودراسة، مجلد1، ص382.

6– ينظر:– مغني اللبيب، ص561–609. و–الإتقان في علوم القرآن، ص534–548. و–البرهان في علوم القرآن، ج3، ص103–220. و–قواعد التفسير جمعا ودراسة، مجلد1، ص361.

7– ينظر: –مغني اللبيب، ص458–461. و–البرهان في علوم القرآن، ج3، ص233–284. و –قواعد التفسير جمعا ودراسة، مجلد1، ص387.

8– ورد الحديث عن مصادر ابن هشام في التفسير بإسهاب في مذكرة عبد القادر شكيمة، وقد أفاد منه هذا البحث في هذه الجزئية. ينظر: –جهود ابن هشام في التفسير– مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في الكتاب والسنة–، إعداد: عبد القادر شكيمة، إشراف: السعيد هادف، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الدراسية 1431–1432هـ/2010–2011م، ص56–77.

9 – ينظر: –مغني اللبيب، ج2، ص609.

وابن هشام في نقله عن أولئك العلماء باختلاف اتجاهاتهم لم يكن مجرد ناقل فحسب، وإنما كان عالما متحررا من سلطان والتعصب لأي من المذاهب النحوية، بل كان عالماً بما ينقل، مدققاً له، يناقش المسائل و ينقدها أو يردّها، ولا يقبلها إلا بعد التحقيق، وهذا ما ميز منهجه في التفسير اللغوي في (مغني اللبيب)، قد تعددت مصادره في هذا المجال، و هي نوعان:

- مصادر مجهولة: و هي التي تركها ابن هشام غفلا دون نسب إلى علم أو مصنف، لجهله بها، أو نسيانه إياها، أو ربما نقلت له الأقوال و رويت له دون أسماء.

وقد استعمل عدداً من الألفاظ التي تدل على هذه المصادر المجهولة، والأسماء غير المعروفة مثل: (بعضهم)، و(غيره)، و(مفسرون)، و(زعموا) و(قالوا)، و(جاء في التفسير)، و(قيل)، وغير ذلك من الألفاظ المبثوثة في ثنايا كتابه.

- مصادر معلومة: و هي التي صرح بها ابن هشام، ذاكرا اسم العلم، أو المصدر الذي ينقل عنه، و فيما يلي ذكر لأهمها مع سوق مثال واحد للتمثيل فحسب عن كل مصدر:

ا-مصادره من كتب التفسير: و أكثرها ورودا في (مغني اللبيب):

– الكشاف عن الحقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لجار الله الزمخشري (ت538هـ): و قد ورد ذكر الزمخشري في مواضع متعددة منها:

في قول ابن هشام: «قد ترد (أَمْ) محتملة للاتصال والانقطاع: فمن ذلك قوله تعالى:﴿ وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[البقرة:80] قال الزمخشري :يجوز في (أَمْ) أن تكون معادلة بمعنى أي الأمرين كائن، على سبيل التقرير، لحصول العلم بكون أحدهما، و يجوز أن تكون منقطعة[1].. انتهى.»[2].

1- الكشاف، ج1، ص28.

2- مغني اللبيب، ص 52-53.

– جامع البيان عن تأويل آي القرآن لابن جرير الطبري (ت310هـ):

ذكر ابن هشام الطبري أثناء تنبيهه إلى معنى (ثُمّ) في قوله تعالى:﴿ ثُمّ إِذاَ مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ به﴾[يونس:51] قال: «قال الطبري: معناه أهناك، وليس (ثُمّ) التي تأتي للعطف.انتهى[1]، وهذا وهم، اشتبه عليه (ثمّ) المضمونة الثاء بالمفتوحتها»[2].

– المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي (ت541هـ):

نجد ذكر هذا المصنف عند حديث ابن هشام عن جواب القسم في قوله تعالى: ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا ﴾[البقرة:151] قال: « و مما يحتمل جواب القسم﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾[مريم:71]؛ وذلك بأن تقدر الواو عاطفة على ﴿ ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ ﴾[مريم:68] فإنه و ما قبله أجوبة لقوله تعالى: ﴿ وَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ﴾[مريم:71] وهذا مراد ابن عطية من قوله هو قسم والواو تقتضيه...أي هو جواب قسم والواو هي المحصلة لذلك لأنها عطفت﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾[الأنعام:158] أي إيمانها وكسبها، والآية من اللف والنشر[3]، و بهذا التقدير تندفع شبهة المعتزلة كالزمخشري و غيره إذ قالوا سوى الله تعالى بين عدم الإيمان وبين الإيمان الذي لم يقترن بالعمل الصالح في عدم الانتفاع به و هذا التأويل ذكره ابن عطية وابن الحاجب ..»[4].

– تفسير الفخر الرازي(ت604هـ) المشتهر بمفاتيح الغيب: ورد ذكره في قوله: «وحصل للإمام فخر الدين سهو في تفسير هذه الآية قوله الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ، لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً﴾[آل عمران:118]،فإنه سأل ما الحكمة في تقديم(مِنْ دُونِكُمْ)

1– جامع البيان، ج12، ص190.

2– مغني اللبيب، ص122.

3 – المحرر الوجيز، ج4، ص27.

4 – مغني اللبيب، ص382.

على (بِطَانَةً) ؟ و أجاب بأن محط النهي هو (منْ دُونكُمْ) لا (بِطَانَةً)، فلذلك قدم الأهم[1]، وليست التلاوة كما ذكر»[2].

– تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ت745هـ): و قد استشهد ابن هشام ببعض أقوال أبي حيان شيخه، و عارضه في أخرى، منها ما يأتي:

قال ابن هشام: «.. و قوله تعالى: ﴿ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾[الطلاق:1] أي مستقبلات لعدتهن، كذا فسره جماعة من السلف، وعليه عول الزمخشري[3]، و رده أبو حيان تَوهُمًا منه أن الخاص لا يحذف، و قال: الصواب أن (اللام) للتوقيت، و أن الأصل: لاستقبال عدّتهن، فحذف المضاف.اه[4]»[5].

ب–مصادره من كتب القراءات و منها:

– الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي (ت377هـ): اعتمد ابن هشام عليه، و قد ذكره بمصنفه في قوله: «وقد قال الفارسي في قراءة من قرأ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾[البقرة:148] بإضافة كل ...المعنى: اللهم و لكل ذي وجهة وجهته، و الضمير على هذا للتولية[6]....»[7].

– المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثم لصبان ان بن جني(ت392هـ): أتى ابن هشام على ذكر ابن جني عند ذكر الاختلاف في معاني (أَوْ) في قوله تعالى:﴿وَ أَرْسَلْنَاهُ إِلَى مَائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُون﴾[الصافات:147].قال:«...فقال الفراء بل يزيدون

1– تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، محمد الرازي فخر الدين ابن ضياء الدين عمر المشتهر بخطيب الري(544–604هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1401هـ / 1981م، ج 8، ص616.

2– مغني اللبيب، ص366.

3– الكشاف، ج6، ص139.

4 – البحر المحيط، ج3، ص 277–278.

5 – مغني اللبيب، ص411.

6– الحجة للقراء السبعة، أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (377/288هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث – بيروت، ط1، 1404هـ /1984م، ج 2، ص240.

7– مغني اللبيب، ص215.

هكذا جاء في التفسير مع صحته في العربية و قال بعض الكوفيين بمعنى الواو و للبصريين فيها أقوال قيل للإبهام وقيل للتخيير أي إذا رآهم الرائي تخير بين أن يقول هم مئة ألف أو يقول هم أكثر نقله ابن الشجري عن سيبويه و في ثبوته عنه نظر و لا يصح التخيير بين شيئين الواقع أحدهما؛ و قيل: هي للشك مصروفا إلى الرائي، وذكرها بن جني...[1]»[2]..

و من كتب النحو و كتب المعاني و اللغة التي ثبت نقله عنها في (مغني اللبيب):

– كتاب سيبويه (ت180هـ): اعتمد عليه ابن هشام في غير ما موضع، كما في حديثه عن(حتى) الداخلة على المضارع المنصوب، فذكر أن لها ثلاثة معان منها أنها «مرادفة (إلاّ) في الاستثناء، وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم: (واللهِ لا أفعلُ إلاّ أن تفعلَ) المعنى حتى أن تفعل[3]، و صرح به ابن هشام الخضراوي و ابن مالك و نقله أبو البقاء عن بعضهم في ﴿ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا ﴾[البقرة:102]، و الظاهر في هذه الآية خلافه وأن المراد معنى الغاية...»[4].

– معاني القرآن لأبي زكريا الفراء(ت207هـ): جعل الفراء (إِلَّا) بمنزلة الواو العاطفة في التشريك في اللفظ و المعنى قال ابن هشام: «..ذكره الأخفش والفراء و أبو عبيدة و جعلوا منه قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾[البقرة:150]، ﴿لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ﴾[النمل:10–11] أي: ولا الذين ظلموا[5] من ظلم، و تأولهما الجمهور على الاستثناء المنقطع.» [6].

1– المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني(ت392هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف و عبد الفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف–لجنة إحياء كتب السنة، مطابع الأهرام بكورنيش النيل، القاهرة، 1414هـ/1994م، ج2، ص227.

2– مغني اللبيب، ص70.

3– كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه(ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي–القاهرة، ط3، 1408هـ/1983م، ج2، ص342.

4– مغني اللبيب، ص129.

5– معاني القرآن للفراء، ج2، ص287.

6– مغني اللبيب، ص78.

- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت210 هـ):

ذكر أبو عبيدة مرات عدة، وقد اختار ابن هشام رأيه في موافقة (مِنَ) لمعنى (عند) فينحو:﴿لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَ لَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾[آل عمران:10] قال ابن هشام: قاله أبو عبيدة[1]، وقد مضى القول بأنها في ذلك للبدل»[2].

- معاني القرآن للكسائي(ت215هـ): عرض ابن هشام رأيه و ذكره في قوله «...الرابط في قوله تعالى:﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ﴾[البقرة:234]إما النون على أن الأصل: و اَزْوَاج الذين، و إما كلمة (هم) مخفوضة محذوفة، هي وما أضيف إليه على التدريج وتقديرهما: إما قبل (يَتَرَبَّصْنَ) أي أَزْوَاجهم يَتَرَبَّصْنَ وهو قول الأخفش، وإما بعده أي: يَتَرَبَّصْنَ بعدهم وهو قول الفراء، وقال الكسائي –وتبعه ابن مالك– الأصل: يَتَرَبَّص اَزْوَاجهم[3]، ثم جيء بالضمير مكان الأَزْوَاج لتقدم ذكرهن ،فامتنع ذكر الضمير لأن النون لا تضاف لكونها ضميرا، وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير...»[4].

- معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج (ت311هـ): أجاز الزجاج جزم ونصب الفعل المضارع المعطوف على فعل مضارع مجزوم قبله؛ في الأول جزم بالنهي بدليل النون، أصله: تَلْبِسُون وتكْتُمُون على معنى: ولا تَكْتُمُواْ الْحَق، يصلح النصب علامة النصب حذف النون على

---

1 – مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي(ت210هـ)، عارضه بأصوله وعلق عليه: محمد فؤاد سيزكين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دط، دت، ج1، ص87.

2 – مغني اللبيب، 310.

3– معاني القرآن، علي بن حمزة الكسائي(ت189هـ)، أعاد بناءه و قدم له: عيسى شحاتة عيسى، دار قباء، القاهرة، 1998م، ص91.

4– اتفق النحويون والمفسرون على أن: الذين: مبتدأ والخبر محذوف في الآية، واختلفوا في تقدير لفظ الخبر؛ وقد نقل القيسي ذلك في (مشكل إعراب القرآن). وقد لاحظت الباحثة أن تقدير الكسائي في (مغني اللبيب) هو: يتربص أزواجهم. وتقديره في كتاب (معاني القرآن) للكسائي: يتربص أزواجهن. وترى الباحثة أن ذلك الاختلاف في الضمير المتصل بالأزواج في التقدير هين لا يؤثر في فهم معنى الآية، إذ قد علم أن التربص يكون بعد موت الأزواج. ينظر: –مغني اللبيب، ج2، ص555. و–معاني القرآن للكسائي، ص91.
و–مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي(355–437هـ)، تحقيق: ياسين محمد السواس، ط2، دار المأمون للتراث، دمشق، دت، ج1، ص99.

معنى الجواب بالواو، وقد أشار ابن هشام في(مغني اللبيب) إلى« ...إجازة الزجاج والزمخشريّ في ﴿ وَ لاَ تَلْبِسُواْ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَ تَكْتُمُواْ الْحَقَّ﴾ [البقرة:42] كون (تَكْتُمُواْ) مجزوماً[1]، وكونه منصوباً مع أن النصب معناه النهي عن الجمع..» [2].

– سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني(ت392هـ):

استفاد ابن هشام كثيرا من آراء ابن جني في فهم معاني الآيات القرآنية ببيان معاني الحروف، مثال ذلك تضمن الكاف الزائدة معنى التوكيد «.. نحو﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[الشورى:11] قال الأكثرون التقدير:لَيْسَ شَيْءٌ مِثْله، إذ لو لم تقدر زائدة صار المعنى: لَيْسَ شَيْءٌ مِثْل مِثْلِهِ، فيلزم المحال وهو إثبات المثل، وإنما زيدت لتوكيد نفي المثل لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانيا قاله ابن جني[3]،ولأنهم إذا بالغوا في نفي الفعل عن أحد قالوا: مثلك لا يفعل كذا، ومرادهم إنما هو النفي عن ذاته ولكنهم إذا نفوه عمن هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه..»[4].

– الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد الهروي(ت215هـ):

و رد ذكر الهروي في مغني اللبيب أثناء حديث ابن هشام عن أوجه (لولا) في السياق القرآني، قال ابن هشام:«..الرابع الاستفهام نحو:﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾[المنافقون:10]،﴿لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾[الأنعام:8]، قاله الهروي وأكثرهم لا يذكره، والظاهر أن الأولى للعرض وأن الثانية مثل﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾[النور:13]..وذكر الهروي أنها تكون نافية بمنزلة (لم) و جعل منه ﴿فَلَوْلاَ كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلاَّ قَوْمَ يُونُسَ﴾ [يونس:98]، ..[5] والظاهر أن المعنى على التوبيخ أي: فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن الكفر

1– معاني القرآن وإعرابه، الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت 311هـ)، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ/1988م، ج1، ص 124–125.

2 – مغني اللبيب، ص122.

3– سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1413 هـ/1993م، ج1، ص291.

4– مغني اللبيب، ص179.

5– الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي الهروي (ت نحو:415هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط2، 1413هـ/1993م، ص169.

قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك وهو تفسير الأخفش والكسائي والفراء وعلي بن عيسى والنحاس و يؤيده قراءة أبي و عبد الله (فهلا كَانَتْ)،.. ويلزم من هذا المعنى النفي لأن التوبيخ يقتضي عدم الوقوع..» [1].

– مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي(ت437هـ): قال ابن هشام: «قول مكي وغيره في قوله تعالى:﴿ وَلاَ تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنيَا﴾[طه:131] إن (زَهْرَةَ) حال من الهاء في (به) أو من (ما)، و إن التنوين حذف للساكنين...وإن جر الحياة على أنه بدل من (ما)[2]، والصواب أن (زَهْرَةَ) مفعول بتقدير...»[3].

– أمالي ابن الشجري (ت542هـ):

ورد ذكر ابن الشجري في (مغني اللبيب) أثناء تناوله مسالة حذف الموصوف، وتقديره في عدد من الآيات، قال: «...﴿وَ ذٰلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾[البينة:5]، أي دين الملة القيمة، ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾[يوسف:109]، أي ولدار الساعة الآخرة قاله المبرد، وقال ابن الشجري الحياة الآخرة بدليل﴿وَمَا الْحَياةُ الدُّنْيا إِلاَّ مَتاعُ الْغُرُورِ﴾[الحديد:20][4]، و منه﴿وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ﴾[ق:9] أي: حبب النبت الحصيد...»[5].

– أمالي السهيلي(ت581هـ): ورد ذكره في حديث يتعلق بتفسير قوله عز وجل:﴿أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى﴾[الأعراف:172]«.قال ابن عباس وغيره:لو قالوا نعم لكفروا..ونازع السهيلي وغيره في المحكي عن ابن عباس وغيره في الآية،مستمسكين بأن الاستفهام التقريري خبر موجب[6]»[7]

– التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري (ت616هـ): قال ابن هشام عن واو الثمانية من قوله تعالى: ﴿وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾[التوبة:112] قال: «...وذهب أبو البقاء على إمامته في

1– مغني اللبيب، ص 268.

2– مشكل إعراب القرآن، ج2، ص78.

3 –مغني اللبيب، ص 516–517.

4– أمالي ابن الشجري، ج2، ص69.

5– مغني اللبيب، ص583.

6– أمالي السهيلي، تحقيق :محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، دط، دت، ص46.

7– مغني اللبيب، ص116.

هذه الآية مذهب الضعفاء فقال :إنما دخلت الواو في الصفة الثامنة إيذانا بأن السبعة عندهم عدد تام، ولذلك قالوا: سبع في ثمانية، أي سبع أذرع في ثمانية أشبار، وإنما دخلت الواو على ذلك لأن وضعها على مغايرة ما بعدها لما قبلها[1]»[2].

– أمالي ابن الحاجب ت646هـ):ذكره ابن هشام وأورد وجها من وجوه ما انفرد به ابن الشجري في التفسير قال: « وأما قوله تعالى:﴿..فَقَلِيلاً مَّا يُؤْمِنُونَ﴾[البقرة:88] ف(مَّا) محتملة..، أن تكون مصدرية، وهي وصلتها فاعل ب(قليلاً)، و(قليلاً) حال معمول لمحذوف دل عليه المعنى، أي لعنهم الله، فأخروا قليلاً إيمانهم[3]، أجازه ابن الحاجب ورجح معناه على غيره. »[4].

– شرح التسهيل لابن مالك(ت672هـ): جاء ذكر ابن مالك في(مغني اللبيب) ضمن كلام ابن هشام عن لام الابتداء التي تفيد أمرين: « أحدها توكيد مضمون الجملة ولهذا زحلقوها في باب (إن) عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين وتخليص المضارع للحال كذا قال الأكثرون، واعترض ابن مالك الثاني بقوله تعالى:﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [النحل: 124]؛﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾[يوسف:13][5]؛فإن الذهاب كان مستقبلا فلو كان الحزن حالا لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع أنه أثره والجواب أن الحكم واقع في ذلك اليوم لا محالة فنزل منزل الحاضر المشاهد وأن التقدير: قصد أن تذهبوا، والقصد حال وتقدير أبي حيان قصدكم أن تذهبوا مردود بأنه يقتضي حذف الفاعل لأن (أَنْ تَذْهَبُوا) على تقديره منصوب...»[6].

1– التبيان في إعراب القرآن (يعرض لأهم وجوه القراءات، و يعرب جميع آي القرآن)، أبو البقاء عبد الله بن حسين العكبري(ت616هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، دط، دت، ص662.

2 – مغني اللبيب، ص 346.

3 – أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن الحاجب(570–646هـ)،دراسة وتحقيق فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، عمان ،دار الجيل، بيروت،دط، دت، ص213.

4 – مغني اللبيب، ص305.

5– شرح التسهيل، ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الجياني الطائي الاندلسي (600–672هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، ط1، 1990م، ج1، ص22.

6– مغني اللبيب، ص224.

ثالثا–سورة البقرة في (مغني اللبيب)

سورة البقرة أطول سور القرآن على الإطلاق، بسبب ثراء مضامينها؛ اشتملت «ألف خبر، وألف أمر، وألف نهي»[1]، تضمنت معظم الأحكام التشريعية في العقائد، والعبادات، والأخلاق، والمعاملات منها أمور الزواج والطلاق والتجارة،و الدين و غيرها، وتضمنت مواضيع جوهرية مرتبطة بالأحكام العامة،أهمها حقيقة الإيمان وحقيقة الكفر والنفاق، وصفات المؤمنين والكافرين والمنافقين،ومصير كل فئة و جزاؤها، فكانت للمسلمين منهاجا و دستورا يعينهم في تسيير مختلف شؤون حياتهم المختلفة[2]، أما من حيث الترتيب فإن سورة البقرة هي السورة الثانية في المصحف العثماني، بعد الفاتحة وقبل آل عمران بتوجيه الرسول –صلى الله عليه وسلم – وحياً على الراجح من أقوال العلماء، وهي بحسب النزول–على ما اشتهر–السورة السادسة والثمانون، وهي أول سورة نزلت بالمدينة المنورة في بداية تكوين الدولة الإسلامية ، كما ذكر ذلك الداني في (البيان في عد آي القرآن)، والقرطبي في (الجامع لأحكام القرآن)، والزركشي في (البرهان في علوم القرآن) [3].

ولهذه السورة أسماء تعرف بها منها:

- البقرة نسبة إلى قصة البقرة الواردة فيها – في الآيات الكريمة من (67) إلى(74).
- الزهراء: وأصل الزهر: الحسن والضياء والصفاء، والزهرة: النجم المعروف، والأزهر: القمر، وزهرت النار: بمعنى أضاءت»[4]، و «في الحديث: سورة البقرة وآل عمران الزهراوان: أي

1– أحكام القران، لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بن العربي(468–543هـ)، راجع أصوله و خرج أحاديثه و علق عليه: محمد عبد القادر عطا، القسم الأول، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1424هـ/2002م ، ص15.

2– ينظر: –التفسير الكبير، تقي الدين بن تيمية (728–661هـ)، تحقيق وتعليق: عبد الرحمن عميرة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج3، ص5.

3– ينظر:–البيان في عد آي القرآن، أبو عمرو الداني، تحقيق:غانم قدوري حمد، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق،الكويت،رقم42،ط1414،1هـ/1994م ،ص136 . و–الجامع لأحكام القرآن، ج1، ص234. و–البرهان في علوم القرآن، ج1، ص194

4– معجم مقاييس اللغة، ج3، ص31.

المضيئتان النيّرتان، واحدتهما زهراء»[1]، وذكر القرطبي« أن النيّرتان، مأخوذ من الزهر والزهرة: فإما لهدايتهما قارئهما بما يزهر له من أنوارهما، أي من معانيهما، و إما لما يترتب على قراءتهما من النور التام يوم القيامة، .. ولتضمنها اسم الله الأعظم»[2].

سنام القرآن: وسنام كل شيء أعلاه[3]، وسميت كذلك عند الأحوذي «إما لطولها واحتوائها على أحكام كثيرة، أو لما فيها من الأمر بالجهاد، وبه الرفعة الكبيرة»[4]. وعن عبد الله ابن مسعود–رضي الله عنه–، عن النبي–صلى الله عليه وسلم– قال: «إنَّ لكلِّ شيءٍ سناماً، وسنامُ القرآن سورةُ البقرةِ، وإنَّ الشيطانَ إذا سمعَ سورةَ البقرةِ تُقرأُ خرجَ منَ البيتِ الذي يُقرأُ فيهِ سورةُ البقرة»[5].

- فسطاط القرآن: و«الفسطاط: البيت من الشَّعر»[6].و كان خالد بن معدان يسميها كذلك[7]، «لعظمها و لما جمع فيها من الأحكام التي لم تذكر في غيرها»[8].

1– لسان العرب، ج 6، ص99.(مادة زهر)

2– الجامع لأحكام القرآن، ج5، ص8.

3–ينظر: –لسان العرب: مادة سنم، ج6، ص394. و– الجامع لأحكام القرآن، ج1، ص234. و–الإتقان في علوم القران، ص122.

4– تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، أبو العلي محمد عبد الرحمن بن عبد الرحمن المباركفوري (1283–1353هـ)، أشرف على مراجعة أصوله و تحقيقه: عبد الرحمن محمد عثمان، دط، دت، ج8، ص181، رقم 3038.

5– سلسلة الأحاديث الصحيحة و شيء من فقهها و فوائدها، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر و التوزيع، لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الراشد، الرياض، مجلد2، 501–1000، طبعة جديدة منقحة، 1415هـ/1995م، ص135، رقم 588.

6– لسان العرب، ج10، ص262.

7–خالد بن معدان بن أبي كرب أبو عبد الله الكلاعي (ت104هـ)، شيخ أهل الشام تابعي ثقة.

ينظر:– سير أعلام النبلاء، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (748هـ/1374م)، أشرف على تحقيق الكتاب وخرج أحاديثه: شعيب الأرناؤوط، حقق هذا الجزء: مأمون الصاغرجي، مؤسسة الرسالة، ط2، 1402هـ/1982م، ج4، ص536.

8– الجامع لأحكام القرآن، ج1، ص234. و ينظر:– الإتقان في علوم القرآن، ص122.

و أما عن فضل سورة البقرة، فقد تعددت الأحاديث والآثار التي تشير إلى ذلك، منها ما ورد في الصحيح عن ابن عباس قال: «بَيْنَمَا جِبْرِيلُ قَاعِدٌ عِنْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم سَمِعَ نَقِيضًا مِنْ فَوْقِهِ فَرَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ هَذَا بَابٌ مِنْ السَّمَاءِ فُتِحَ الْيَوْمَ لَمْ يُفْتَحْ قَطُّ إِلَّا الْيَوْمَ فَنَزَلَ مِنْهُ مَلَكٌ فَقَالَ هَذَا مَلَكٌ نَزَلَ إِلَى الْأَرْضِ لَمْ يَنْزِلْ قَطُّ إِلَّا الْيَوْمَ فَسَلَّمَ وَقَالَ أَبْشِرْ بِنُورَيْنِ أُوتِيتَهُمَا لَمْ يُؤْتَهُمَا نَبِيٌّ قَبْلَكَ فَاتِحَةُ الْكِتَابِ وَخَوَاتِيمُ سُورَةِ الْبَقَرَةِ لَنْ تَقْرَأَ بِحَرْفٍ مِنْهُمَا إِلا أُعْطِيتَهُ»[1].

وقد أُثر عن أبي هريرة – رضي الله عنه – أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم– قال: «لا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ مَقَابِرَ، إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْفِرُ مِنْ الْبَيْتِ الَّذِي تُقْرَأُ فِيهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ»[2].

وذكر النواس بن سمعان[3] أنه سمع رسول الله –صلى الله عليه وسلم– يقول: «يُؤْتَى بالقرآن يَوْمَ الْقِيَامَةِ وأَهْلِهِ الَّذِينَ كَانُوا يَعْمَلُونَ بِهِ تَقْدُمُهُ سُورَةُ الْبَقَرَةِ وَآلُ عِمْرَانَ وَضَرَبَ لَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ–صلى الله عليه وسلم– ثَلاثَةَ أَمْثَالٍ مَا نَسِيتُهُنَّ بَعْدُ قَالَ كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ أَوْ ظُلَّتَانِ سَوْدَاوَانِ بَيْنَهُمَا شَرْقٌ أَوْ كَأَنَّهُمَا حِزْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَافَّ تُحَاجَّانِ عَنْ صَاحِبِهِمَا»[4].

وأما عن عدد آي هذه السورة فقد بلغ مائتين وست وثمانين آية، قال أبو عمرو الداني: «وهي مئتا آية و ثمانون و خمس آيات في المدنيَّيْن والمكي والشامي، و ست في الكوفي، وسبع

1– صحيح مسلم، المسمى: –المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله الإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (206–261هـ)، تشرف بخدمتها والعناية بها: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1427هـ/2006م، المجلد الأول (1–1470)، صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين، ص362، رقم806.

2– المرجع نفسه، ص353، رقم 780.

3– هو النواس بن سمعان الكلابي، وله صحبة ورواية. ينظر:– تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز الشهير بالذهبي(673–748هـ)، تحقيق: مسعد كامل وأيمن سلامة، ومجدي السيد أمين، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، مجلد 9، ط1، 1425هـ/2004م، ص245.

4–صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين، ص362، رقم805.

في البصري»[1]. و الجدير بالذكر أن آيات سورة البقرة التي وظفها ابن هشام في (مغني اللبيب) بلغت مائة وأربعة و خمسين آية من مجموع مائتين و ست و ثمانين آية.

و ابن هشام في كتابه (مغني اللبيب) لا يعرض لسورة البقرة آية آية على نحو ما يفعله مفسرو آي القرآن الكريم، وإنما سلك مسلك أصحاب المعاني؛ إذ يقف عند الآيات مختارا ما اكتنفه منها إشكال أو إبهام، معربا بعض ألفاظها، مستعرضا الآراء حولها تارة، أو مستجليا مسألة مستعصية تارة أخرى، و هو غرضه كما ذكر ذلك في خطبة الكتاب[2].

و الملاحظ أن ابن هشام يكرر بعض الآيات، ليصبح العدد الإجمالي للشواهد القرآنية لسورة البقرة ثلاثمائة و خمسين شاهدا –يتواجد معظمها في الباب الأول– و هو عدد يفوق شواهد أي سورة أخرى في (مغني اللبيب)، وربما يعود ذلك إلى أنها أطول سورة في القرآن، مما جعل أغلب أساليب الكلام و فنونه تجتمع فيها.

و كثيرا ما يعمد ابن هشام إلى تكرار موضع الشاهد من الآية لأكثر من مرة سواء في الباب نفسه أم في باب غيره، وأمثلتها كثيرة في المغني مثال ذلك: الآية السادسة من سورة البقرة، فقد تكررت تسع مرات، منها ست في الباب الأول، واثنان في الباب الثاني، وواحدة في الباب الخامس؛ حيث كان ابن هشام يقف في كل موضع من هذه المواضع على جزء من الآية و قد يتكرر وقوفه عليه ليدلي بفائدة جديدة أو يكررها على نحو تكرار كلامه على لفظ (أَأَنذَرْتَهُمْ) في الآية[البقرة:6]، مستشهدا بها نحو: زيادة (ما) في (لما) للفصل بين اللامين «كما زيدت الألف للفصل بين الهمزتين في نحو: أَأَنذَرْتَهُمْ وبين النونات في نحو: اضربِنانِّ يا نسوة»[3].

و يكرر الملاحظة نفسها في صفحة أخرى من الباب نفسه[4]، لا شك أن تكرار المادة العلمية من أهم عوامل ترسيخها لدى المتعلم، و لعله اكتسبها بفعل ممارسته لمهنة التدريس، و التي راعى فيها مستوى المتلقي، و هو ما أشار إليه في ثنايا كتابه.

1- البيان في عد آي القرآن، ص140.

2- مغني اللبيب، ص273.

3- المصدر نفسه، ص18.

4- المصدر نفسه، ص353.

و في الآية نفسها يذكر ابن هشام قوله تعالى:﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ ﴾، فيقف أولا عند معنى (سَوَاءٌ) ليفصل القول بعدها في إعرابها[1]، و في موضع حديثه عن الجملة المسند إليها[2] يذكر بإعراب ركني الإسناد في ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ ثم يشير إلى إمكانية صياغة المصدر من الفعل الأول في الجملة. يقول منبها: « هذا الذي ذكرته – من انحصار الجمل التي لها محل في سبع – جارٍ على ما قرروا، و الحق أنها تسع، و الذي أهملوه :الجملة المستثناة، والجملة المسند إليها، و أما الثانية: فنحو: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ﴾ الآية، إذا أعرب(سَوَاءٌ) خبراً، و(أنذرتهم) مبتدأ، و نحو: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، إذا لم تقدر الأصل أن تسمع، بل يقدر تسمع قائماً مقام السماع، كما أن الجملة بعد الظرف في نحو: ﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ ﴾[الكهف:44] وفي نحو:(أَأَنذَرْتَهُمْ) في تأويل المصدر، و إن لم يكن معهما حرف سابك»[3].

وفي قوله تعالى:﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[البقرة:6] وقف ابن هشام على الفعل(لَا يُؤْمِنُونَ) مستشهدا به على إحدى الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهته؛ أن يحمل كلاماً على شيء، و يشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه، و له أمثلة :نحو قولهم في ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾ إن (لَا يُؤْمِنُونَ) مستأنف، أو خبر ل (إنّ)، و ما بينهما اعتراض، والأولى الأول، بدليل ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[يس:10]»[4].

إن انتقال ابن هشام بين مختلف أجزاء الآية – من المفردات إلى الجمل – يبرره ربما اعتداده بالمعنى، و رغبته في حل الإشكال و توضيح المستغلق من المسائل، و ذلك لا تحقق له إلا بتبنيه تلك النظرة التركيبية الشاملة للآية القرآنية، وذلك ما تجلى في ثنايا حديثه في عدد من القضايا.

1- مغني اللبيب، ص143.

2- المصدر نفسه، ص404.

3- المصدر نفسه، ص405.

4- المصدر نفسه، ص554.

و الجدير بالذكر أن مادة كتاب (مغني اللبيب)ليست مادة نحوية فحسب بل تحوي شيئا غير قليل من الدرس البلاغي، و هو واضح يمكن تبينه من خلال غرض ابن هشام من وضعه، لأنه يقدمه إلى الذين عرفوا أصول العربية، و استمسكوا منها بأوثق الأسباب على حد تعبيره. و قد عمدت الباحثة الى تمييز المادتين باستعمال مصطلح قضايا لما تعلق بمادة النحو خالصا، و مصطلح ظواهر لما ارتبط منها بجانب البلاغة و طغت فيه رائحتها، و توضيح ذلك وارد في المباحث التطبيقية الموالية من هذه الدراسة التي تركز أكثر على تتبع هذه القضايا والظواهر في سورة البقرة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الاول

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الأول

القضايا اللغوية عند ابن هشام وأثرها في تفسير (سورة البقرة) في (مغني اللبيب)

المبحث الأول: قضايا المفردات في (مغني اللبيب)

تمهيد

ألفاظ القرآن ومفرداته ميدان واسع برزت فيه صلة علوم اللغة بعلوم القرآن بأجل معانيها؛ وهي أول ما يُحتاج أن يُشتَغل به من علوم القرآن، ذلك أنها كما قال الراغب: «هي لب كلام العرب وزبدته، وواسطته، وكرائمه، وعليها اعتماد الفقهاء، والحكماء، في أحكامهم و حكمهم، و إليها فزع حذاق الشعراء، والبلغاء في نظمهم ونثرهم، وما عداها وعدا الألفاظ المتفرعات عنها والمشتقات منها بالإضافة إليها كالقشور والنوى بالإضافة إلى أطايب الثمرة، وكالحثالة والتبن بالإضافة إلى لبوب الحنطة»[1]، ولذلك ارتبطت بدايات التفسير بشكل كبير بمفرداته، إذ درج علماء السلف قديما على تبين دلالة المفردة القرآنية، والاستدلال على فهمهم لها بما أُثِر من كلام العرب[2].

وقد كان احتفاء ابن هشام بالمفردات كثيرا، خاصة ما ارتبط منها بالمسائل النحوية التي عرف بميله لها أكثر في مصنفه (مغني اللبيب)كما أشار إلى ذلك في خطبة الكتاب[3]، و التفاته إلى المسائل اللغوية غير النحوية لم يكن إلا بالقدر الذي يحتاجه لتوضيح مسألة معينة، ومن ذلك وقوفه مرة على الدلالة المعجمية للفظة– أثناء حديثه عن الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر، إذ جعل ابن هشام من إسقاط الجار توسعاً احدها–، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَكِن لاَّ تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾[البقرة:235]، وتلاه بتفسير لفظ (سر) قال: أي نكاح[4]. كما تناول ابن هشام الدلالة

1– المفردات في غريب القرآن، ص6.

2– كان عبد الله بن عباس من علماء السلف الذين برزوا في التفسير اللغوي، وعرفوا باهتمامهم بتفسير غريب القرآن من كلام العرب. ينظر: –سؤالات ابن الأزرق الى عبد الله بن عباس، إبراهيم السامرائي، مستل من مجلة (رسالة الإسلام) العددان الخامس والسادس–السنة الثانية، مطبعة المعارف، بغداد، 1968م، ص8 وما بعدها.

3– مغني اللبيب، ص11 وما بعدها.

4– المصدر نفسه، ص143.

الصرفية للفظة (غُرْفَة) عند ذكره لمثال عن المشتبهات من الألفاظ والتي قد يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، وذلك في قوله تعالى: ﴿إِلاَّ مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾[البقرة:249]، وبين الفرق بين صيغتي (فُعْلَة) و(فَعْلَة) وأثرها في دلالة اللفظة وإعرابها، فإن فتحت الغين فمفعول مطلق، أو ضممتها فمفعول به...[1] ويؤيد رأي ابن هشام ما ذكره الفارسي من أن عاصما، وابن عامر، وحمزة، والكسائي قرأوا بضم الغين[2].

ورأي ابن هشام أن من قرأ بالفتح عدى الفعل إلى المصدر،والمفعول في قوله محذوف تقديره: إلا من اغترف ماء غَرْفَة، ومن قال (غُرْفَة) عدى الفعل إلى مفعول به، ولم يعده إلى المصدر كما فعل الآخرون، وإنما جعل هذا مفعولا به، لأن (الغَرْفَة) العين المغترفة، فهو بمنزلة الاسم من: اغترف ماء..[3]، و(غَرْفَة) – بالفتح– عند الزجاج بمعنى مرة واحدة باليد. ومن قرأ (غُرْفَة) –بالضم– كان معناه مقدار ملء اليد[4]، وعند أبي حيان أن (الغُرْفَة) بضم الغين إسم للقدر المغترف من الماء..، وبفتح الغين مصدر للمرة الواحدة..[5]، والضم أوجه لقوله: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ﴾ [البقرة:249]، والمشروب: الغُرْفَة بالضم...ويجوز تعليق الباء في قوله: (بيده) بالفعل، ويجوز تعليقه بالمصدر لمن فتح غين(غَرْفَة)، وإعمال(الغَرْفَة) إعمال المصدر، وكلا الأمرين مذهب[6].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ابن هشام قد تفادى في (مغني اللبيب) ما عهده المؤلفون قبله، من تكرار الأمور الواضحة –التي تداولتها كتب النحو والتفسير– تجنبا للإطالة جراءه، وعمد إلى اختصار مكررها وبعض أحاديثها، وتَتَبَّعَ مقفلات إعرابها، ويَسَّر مستعصيها على المتعلمين خاصة،

1– مغني اللبيب، ص558.

2–ينظر: –النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري(ت833هـ)، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج2، ص230.

و–الحجة للقراء السبعة، ج2، ص350–351.

3– المصدر نفسه، ج2، ص350–351.

4– معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص331.

5– البحر المحيط، ج2، ص269. وينظر: –الكشاف، ج1، ص375.

6– الحجة للقراء السبعة، ج2، ص351–352.

ومضى فيه على ما درج عليه النحويون من تقسيم للكلمة إلى: إسم، وفعل، وحرف[1].

وعرض لعدد من القضايا المتعلقة بهذه الأقسام، ومن أمثلتها:

أولا– قضايا متعلقة بالأسماء: وهي قضايا متنوعة عند ابن هشام ترتبط بالنحو وبالإعراب خاصة، وقد تناولها في عدة مواضع من أبواب كتابه، ومنها:

1– مسوغات الابتداء بالنكرة

تناول ابن هشام في الباب الرابع من(مغني اللبيب) أحكاما يكثر دورها و يقبح بالمعرب جهلها، وعدم معرفتها على وجهها منها الابتداء بالنكرة–الذي لا يكون في الغالب إلا بمسوغات–، وقد ذكر ابن هشام أن المتقدمين لم يعولوا في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة[2]، التي لا يتيسر

1– الاسم: ما دل على معنى في نفسه مجرد من الزمن، وعلامات الاسم هي الجر، والتنوين، والنداء، والألف واللام. ينظر:–شرح المفصل للزمخشري،لموفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت643هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ/ 2001م، ج1، ص81.

والفعل: كلمة تدل على معنى في نفسها مقرونة بزمان ذلك المعنى، وعلاماته قد، والسين، وسوف، والجزم، والتصرف إلى الماضي والاستقبال. كما تتصل به الضمائر ويأتلف مع الاسم فيكون مسندا ولا يقع مسندا إليه، ويخبر عنه، ولا يدخل الفعل على الفعل فلا نقول:(ضرب قام)، أو(ذهب قام). ينظر: –الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت316هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة –بيروت، ط3، 1417هـ/1996م، ج1، ص38. و–شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، ومعه كتاب منتهى الأرب بشرح شرح شذور الذهب، محمد بن محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، دط، دت، ص35.

أما الحرف فهو كلمة تدل على معنى في غيرها، وهو خال من علامات الاسماء والافعال. ينظر: –شرح المفصل، ج1، ص82. و–شرح شذور الذهب، ص36.

2– مغني اللبيب، ص439. وينظر: –تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ط1، 1387هـ/1967م، ص46. و–شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى:منهج السالك إلى ألفية ابن مالك،تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد،دار الكتاب العربي،بيروت،لبنان، ط1 ،1375هـ/1955م، ج1،ص95. و–ارتشاف الضرب من لسان العرب،لأبي حيان الأندلسي(ت740هـ)، ج4، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1، 1418هـ/1998م، ص1633. و–الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت756هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، دط، دت، ج1، ص1102.

على كل أحد الاهتداء إلى مواطنها حسب ما يراه المتأخرون، فتتبعوها، فمنهم المقلّ المخلّ، ومنهم المكثر المورد ما لا يصلح، أو معدد لأمور متداخلة عِدتُها عشرة عند ابن هشام منها؛ أن تكون النكرة المبتدأ بها في الجملة موصوفة لفظاً، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾[البقرة:221]، وقولك: رَجُلٌ صَالِحٌ جَاءَنِي، ومن ذلك قولهم: ضَعِيفٌ عَاذَ بِقَرْمَلَة[1]؛ إذ الأصل: رجل ضعيف، فالمبتدأ في الحقيقة هو المحذوف، وهو موصوف، وذلك وفقا لما قاله النحويون بأنه يُبْتدأ بالنكرة إذا كانت موصوفة أو خلفاً من موصوف[2].

وقد نبه ابن هشام في هذا المسوغ على أمور منها، أنه «ليست كل صفة تحصل الفائدة، ولذلك لم يجز نحو: رَجُلٌ مِنَ النَّاسِ جَاءَنِي»[3]، لكون الوصف غير مخصص هنا، وأنه لا يجوز تأخير الخبر إذا كان المبتدأ نكرة، فكان الحل هو أن يتقدم الخبر، لأمن لبس الخبر بالصفة[4].

وقد ذهب المفسرون إلى أن كلمة (لَعَبْدٌ) في قوله تعالى:﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ في الشاهد نكرة موصوفة بوصف مذكور هو(الخيرية)، حملا على قوله تعالى في الآية نفسها:﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ﴾؛ وفي هذه الجملة من قوله تعالى ذكر السمين الحلبي أنه«سوغ الابتداء ب (أَمَة) شيئان: لام الابتداء والوصف»[5]؛ أما لام الابتداء فهي«تدخل لتأكيد الخبر وتحقيقه

1- القَرْمَل: نبات، وقيل شجر صغار ضعاف لا شوك له، واحدته قَرْمَلَة في (اللسان)، وقُرْمُلَة في (ارتشاف الضرب) وهي حيوان ضعيف في (الهمع)، وفي المثل: ذَلِيلٌ عَائِذٌ بِقَرْمَلَة، وفي جمهرة الأمثال: أَذَلُّ مِنْ قَرْمَلَة. يقال لمن يستعين بمن لا دفع له وبأذل منه، والعرب تقوله للرجل الذليل يعوذ بمن هو أضعف منه. والمثل يضرب لمن يستعان بضعيف لا نصرة له، لأن القرملة شجرة على ساق لا تُكِن ولا تُظل. ينظر:-لسان العرب، ج11، ص134.(مادة قرمل). و-ارتشاف الضرب، ج4، ص1100. و-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي(ت911هـ)، تحقيق، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة-بيروت،1992م، ج2، ص29-30. و-كتاب جمهرة الأمثال، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، ضبطه وكتب هوامشه ونسقه: حمد عبد السلام، خرج أحاديثه: أبو هاجر محمد بن سعيد بن بسيوني زغلول، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1408هـ/ 1988م، ص382.

2- مغني اللبيب، ص439.

3- ينظر: -المصدر نفسه، ص439. و-شرح الأشموني، ج1، ص96.

4- ينظر: -شرح الأشموني، ج1، ص288. و-شرح التصريح، ج1، ص168.

5- الدر المصون، ج2، ص415، و ص417.

فإذا قلت: لعمرو منطلق، أغنت اللام بتأكيدها عن إعادتك الكلام»[1]، وقد صُدرت (لَأَمَةٌ) بلام الابتداء الشبيهة بلام القسم لإفادة التأكيد، في ذلك مبالغة في الحمل على الانزجار عند الألوسي[2]، وقد صح الابتداء بكلمة(لَعَبْدٌ) وهي نكرة في هذا الشاهد لاختصاصها بالصفة حسب الألوسي والبيضاوي كليهما[3]، وفي ذلك تحقيق للشرط الذي رآه ابن هشام ضروريا لتسويغ الابتداء بكلمة (لَعَبْدٌ) و(لَأَمَةٌ) وهو تخصيصهما بوصف على معنى:تفضيل الحرة المؤمنة على المشركة والحر المؤمن على المشرك بدلالة فحوى الخطاب في السياق[4]، ومن منطلق تفضيل أقل أفراد هذا الصنف على أتم أفراد الصنف الآخر،وأن الأَمَةٌ المؤمنة خير من كل مشركة.

ومن مسوغات الابتداء بالنكرة عند النحويين و عند ابن هشام العطف بشرط كون المعطوف أوالمعطوف عليه ما يسوّغ الابتداء به[5]، مثاله قوله تعالى:﴿ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى﴾[البقرة:26]؛ قال البيضاوي: «وإنما صحَّ الابتداء بالنكرة اختصاصها بالصفة»[6]، فأخذ العطف الحكم نفسه.

وفي تفسير قوله: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ ثلاثة أوجه ذكرها السمين الحلبي، وهي تفيد ما يأتي[7]:

ا- أن ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ مبتدأ نكرة، وساغ الابتداء بها لوصفها وللعطف عليها، و(مَغْفِرَةٌ) عطف عليها، وسوغ الابتداء بها العطف أو الصفة المقدرة،إذ التقدير:و(مَغْفِرَةٌ) من السائل أو من الله، و(خَيْرٌ) خبر عنهما.

1- الأصول في النحو، ج1، ص61.

2- روح المعاني، ج2، ص118.

3- المصدر نفسه، ج3، ص34. وينظر-أنوار التنزيل وأسرار التأويل المسمى: تفسير البيضاوي ناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي(ت791هـ)، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وضبط نصه: محمد صبحي بن حسن حلاق ومحمود احمد الأطرش، دار الرشيد، دمشق، بيروت، المجلد1، ط1، 1421هـ/ 2000م، ج3، ص224.

4-ينظر التحرير والتنوير، ج 2، ص362.

5- مغني اللبيب، ص440. وينظر: -شرح الأشموني، ج1، ص97. و-ارتشاف الضرب، ص1100. و-همع الهوامع، ج2، ص30.

6- ينظر: -أنوار التنزيل، المجلد1، ج3، ص224.

7- الدر المصون، ج2، ص584-585. وينظر: -البحر المحيط، ج2، ص174 و ص321.

ب- أن﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾مبتدأ، وخبره محذوف، أي: أمثل أو أولى بكم، و(مَغْفِرَةٌ) مبتدأ، و(خَيْرٌ) خبرها.

ج- أن ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ خبر مبتدأ محذوف تقديره: المأمور به قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ.

ورأيي أن أوضح الأقوال في معنى الآية هو على الأول؛ وهو ما اختاره ابن القيم، وتعليله أن فيه إخبارا بأن القول المعروف هو الذي تعرفه القلوب ولا تنكره، والمغفرة هي العفو عمن أساء إليك خير من الصدقة بالأذى، فالقول بالمعروف إحسان وصدقة بالقول، والمغفرة إحسان بترك المؤاخذة والمقابلة، فهما نوعان من أنواع الإحسان.[1]

والجدير بالذكر أن المسوغين المذكورين الصفة والعطف، قد «عضدهما أن استدعاء المنكّر في مقام الابتداء أن يوصف، ليتقوى بذلك فائدة الحكم[2]»، وهو ما ذهب إليه النحويون والمفسرون وما اختاره ابن هشام.

2- إعراب اسم(لَيْسَ)

ذكر ابن هشام إعراب كلمة (الْبِرَّ) في[البقرة:177] في ثلاثة مواضع منها ما جاء في الجزء الأول في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ﴾، وهي الواردة بعد (لَيْسَ)، وفي حركة إعراب (الْبِرَّ) خلاف ذكره العلماء، وفصلوا القول في وجوهه[3]؛ أما قراءة الرفع أي: (الْبِرُّ) وعليها أكثر القراء

1- بدائع الفوائد، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية(691-751هـ)، تحقيق: علي بن محمد العمران، إشراف: بكر بن عبد الله بوزيد، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، دط، دت، ص624.

2 - ينظر: -مفتاح العلوم، ص323.

3- ذكر الخضري أن أصل الخلاف بين النحويين هو جواز تقديم خبر (لَيْسَ) عليها وذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن سراج وأكثر المتأخرين إلى المنع، وذهب أبو علي الفارسي وابن برهان إلى الجواز. ومنع التقديم يتجلى في قراءة الرفع والجواز في قراءة النصب؛ قرأ عاصم في رواية حفص، وحمزة بالنصب (الْبِرَّ)، وروى هبيرة عن حفص عن عاصم أنه كان يقرا بالنصب والرفع، وقرأ الباقون بالرفع (الْبِرُّ). ينظر: -حاشية الخُضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ/2003م،ج1،ص220. و-الحجة للقراء السبعة،ج2، ص269-271. وينظر أيضا: -المحرر الوجيز، ج1، ص243.

السبعة[1]، فهي الأولى من وجه أنها على الأصل؛إذ يأتي الاسم مواليا ل(لَيْسَ) ولا حاجة إلى التأويل.

وعلل الزمخشري قراءة الرفع بأن (لَيْسَ) تشبه الفعل، وكون الفاعل بعد الفعل أولى من كون المفعول بعده. وقرأ عبد الله: ﴿بِأَنْ تُوَلُّواْ﴾، على إدخال الباء على الخبر للتأكيد، كقولك: لَيْسَ الْمُنْطَلِقُ بِزَيْدٍ[2]. وقد شبهها ابن درستويه ب (ما) على أنها حرف، لأن (لَيْسَ) لا يتقدم خبرها على اسمها إلا نادرا[3]، وجوز أبو حيان توسط خبر(لَيْسَ) بينها وبين اسمها، وإن كان قليلا[4].

ويقوي هذا الوجه عند ابن الجزري والقرطبي، قراءة الرفع في آية أخرى هي قوله تعالى: ﴿ولَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوت مِنْ ظُهُورِهَا﴾[البقرة:189]من أجل الباء التي في:(بِأَنْ تَأْتُوا)،لأن فيها تعيينا للخبر بدخول الباء عليه، كما هو مطرد في خبر (لَيْسَ)[5]، وقد جاء قوله: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ﴾ في مصحف أبيّ بالباء: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ بِأَن تُوَلُّواْ﴾، وكذلك في مصحف ابن مسعود.[6]

ووجه الرفع هنا عند الطاهر بن عاشور مرتبط بِأَمر مشهور معروف لأهل الديار مرغوب للجميع، فإذا جعل المبتدأ في حال النفي ب (ليس) أصغت الأسماع الى الخبر.[7]

وقد أجاز البصريون و ابن هشام[8] قراءة (الْبِرَّ) بالنصب في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ﴾[9]،

1- ينظر: -الكشاف،ج1،ص362. و-النشر في القراءات العشر،ج2،ص226. و-البحر المحيط،ج2، ص4. و-التحرير والتنوير، ج2، ص198-199.

2- الكشاف، ج1، ص362. وينظر: -الحجة للقراء السبعة، ج2، ص269-270.

3- البحر المحيط، ج2، ص4.

4 - المصدر نفسه، ج2، ص4. وينظر: -الكشاف، ج1، ص362.

5- وعند ابن هشام أن الخبر واجب التأخير إلا إن عينت قرينة ابتدائية أحدهما. ينظر: -تخليص الشواهد وتلخيص والفوائد، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري الشهير بابن هشام الأنصاري(ت761هـ)، تحقيق:عباس مصطفى الصالحي، دارالكتاب العربي، بيروت،لبنان،ط1، 1406/1986 م، ص197-198.

6- ينظر: -التبصرة في القراءات السبع، لأبي محمد مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني القرطبي(ت437هـ/1045م)، تحقيق: محمد غوث الندوي،الدار السلفية،بومباي3،الهند،ط2، 1402هـ/ 1982م،ص435-436. و-الجامع لأحكام القرآن،ج3، ص54. و-النشر في القراءات العشر،ج2، ص226.

7-التحرير والتنوير، ج2، ص128-129.

8- ينظر: -تخليص الشواهد، ص236-237. و-حاشية الخضري، ج1، ص218.

9- مغني اللبيب، ص113. و-معجم القراءات عبد اللطيف الخطيب، مجلد1، دار سعد الدين للطباعة والنشر=

على اعتبار (الْبِرَّ) خبرا، و(أَنْ تُوَلُّواْ) اسما ل (لَيْسَ) في الآية، كما في قول الشاعر:

أَلَيْسَ عَجِيـــــباً بِأَنّ الفَتَــى * يُصَابُ بِبَعْضِ الذِي فِي يَدَيْهِ[1]

وقد نبه ابن هشام على قول بعض المعربين من أن زيادة الباء في قوله: ﴿أَنْ تُوَلُّواْ﴾، دليل على أنها خبر (لَيْسَ) جاعلين للشاهد وجها واحدا، والحقيقة أن له وجها ثانيا؛ إذ: ﴿أَنْ تُوَلُّواْ﴾ مبتدأ في الأصل، أي بتقدير: لَيْسَ الْبِرَّ تَوْلِيَتُكُمْ، و هو في الشاهد اسم (لَيْسَ)، كما أن زيادة الباء عند ابن هشام يحكمها شرط، وهو أن لا تزاد إلا مع اسم (لَيْسَ) المتأخر إلى موضع الخبر، كما أن (أَنْ) وصلتها أقوى في التعريف من المعرّف بالألف واللام في الكلام[2]، كما ذهب إلى ذلك أبو علي الفارسي، والزمخشري، و أبو حيان.

وترى الباحثة أن القراءتين أي الرفع والنصب صحيحتان مستحسنتان، ذلك أنهما تدلان على معنى مقبول عند جمهور المفسرين، ذلك أن: «كل واحد من الاسمين: إسم (لَيْسَ) وخبرها جاء معرفة، فإذا اجتمعا في التعريف تكافآ في كون أحدهما إسما، والآخر خبرا»[3]، وعلى ذلك فإن تقدير المعنى في قراءة من رفع (الْبِرَّ) وجعله اسم(لَيْسَ)، والمعنى: ليس البر توليتكم.

ومن نصب جعل (أَنْ) وصلتها في موضع الرفع على اسم (لَيْسَ)، ومعنى قراءة النصب على ذلك هو « نفي حصول (الْبِرَّ)، بتولية الوجه قِبلَ المشرقِ و المغرِبِ بل بمجموع أمور أحدها: الإيمان بالله، وأهل الكتاب أخلوا بذلك، فيحمل نفي (الْبِرّ)، على نفي مجموع (الْبِرَّ)، لا على

=والتوزيع، دط، دت، ص239.

1- البيت لمحمود الوراق بن الحسن وهو شاعر توفي في خلافة المعتصم حوالي: (230هـ)، وقد ذكر ابن هشام البيت للتمثيل على كون الباء قد زيدت في اسم ليس المؤخر، وهو أن الفتى يصاب فإنه في تأويل المفرد مرفوع وتقديره: أليس مصاب الفتى ببعض ما في يديه عجيبا؟ وأنشده المبرد في قريب من النصف من (الكامل).

-مغني اللبيب، ص113. وينظر: -شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر عمر البغدادي(1093/1030هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، 1401هـ/1981م، ج2، ص385، وص387. و-البحر المحيط، ج2، ص4.

2- مغني اللبيب، ص426. و-البحر المحيط، ج2، ص4. وينظر: -الكشاف، ج1، ص362. و-الحجة للقراء السبعة، ج2، ص269-270.

3- مغني اللبيب، ص425. وينظر-الحجة للقراء السبعة، ص269-271. و-المحرر الوجيز، ج1، ص243. و-مشكل إعراب القرآن، ج1، ص81.

نفي أصله»[1]، وتقدير المعنى: ليس توليتكم وجوهكم..البر كله[2]، أو ليس البر كله هو هذا[3].

وما سبق يبدو جليا أن توجيه ابن هشام للفظ (الْبِر) في الآية يكشف عن مراعاته للمعنى في السياق ولشروط المعيار النحوي، وقراءة الرفع عنده أصل والنصب جائز، طالما أنه لا تبعد المعنى المقبول في الآية، ولا عما قرره النحويون والمفسرون.

3- الاسم الموصول

ويعد من المسائل المتداولة عند المفسرين، ولا يكاد يخلو مؤلف في أصول التفسير وقواعده من ذكره، وقد عرض له ابن هشام؛ فبين أوجه إعرابه ومعانيه، و بعض أحكامه في البابين الأول والخامس من (مغني اللبيب)؛ أما (الذين) في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾[البقرة:3] فقد وردت في ثلاثة مواضع على التوالي[4]؛ في خطبة الكتاب إذ أورده مثالا عن المسائل المكررة، والتي تتسبب في إطالة مؤلفات الإعراب، وفي (الباب الخامس في الجهة الخامسة من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها)؛ وهي في ترك بعض ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة، منها مسائل وردت في باب التوابع، و تكرر ذكره في الجهة العاشرة: في التخريج على خلاف الأصل، أو على خلاف الظاهر لغير مقتضٍ.

وقد عرض ابن هشام لأوجه إعرابه: الرفع والنصب والجر؛ أما الرفع فعده خبرا بتقدير (هم)[5]،

1- البحر المحيط، ج2، ص4-6.

2- الكشف والبيان في تفسير القرآن المعروف ب(تفسير الثعلبي)، لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي(ت427هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1425هـ/2004م، ج1، ص243. ينظر: -حجة القراءات، لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق وتعليق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، 1418هـ/1997م، ص123.

3-ذكر صاحب (زاد المسير) أن المخاطب في هذه الآية إما المسلمون وإما أهل الكتابين ومعنى الآية وفق ذلك على قولين؛ أحدهما أنه: ليس البر كله في الصلاة، ولكن البر ما في هذه الآية، وثانيهما أنه: ليس البر صلاة اليهود إلى المغرب، وصلاة النصارى إلى المشرق، ولكن البر في هذه الآية في معنى البر قولان: أحدهما أنه ليس البر كله. ينظر: -زاد المسير في علم التفسير، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي(508-597هـ)، المكتب الاسلامي، بيروت، ط3، 1984/1404م، ج1، ص178.

4- ينظر: -مغني اللبيب، ص12، وص528، وص561.

5- مغني اللبيب، ص561.

ولم يذكر غير ذلك في (مغني اللبيب).

وإعراب (الَّذِينَ) إسما موصولا في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هُمْ) قائم على معنى القطع عن النعت، على أن الكلام موصول بالمتقين، والرفع هنا على المدح، كأنه لما قال: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِين﴾، سأل سائل من هم؟ فقال: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾[1]. ورجح الزجاج، وابن عطية، والقرطبي وجه الرفع[2].

وقد جوز النحويون حسب ابن هشام وجهين آخرين: النصب على المفعول بإضمار (أعني) أو(أمدح)[3]، ومعناه أنه لما قال:﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِين﴾ كأنه قال: أعني الذين يؤمنون بالغيب،أو اذكر الذين يؤمنون بالغيب[4].

أما الجر على التبعية بجعل (الَّذِينَ) صفة للمتقين، فيجوز في الموصول أن يكون تابعاً، على أن اسم الموصول في محل جر نعت للمتقين[5]، الذي جاء مجملاً، فبدأ بقوله: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾، «وفيه تفصيل لما أجمل ذكره في (ٱلْمُتَّقِين)، و كأنه يريد أن يعرفنا من المراد بهؤلاء المتقين، فبدأ بتعداد صفاتهم»[6].

1- الجامع لأحكام القرآن، ج1، ص251. وينظر: -معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص71.

2- للرفع وجه آخر هو الرفع على الابتداء، وخبره جملة (أولئك على هدى من ربهم). على أن قوله تعالى:﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ جملة مستأنفة لا علاقة لها بما سبقها، وفيها بيان للذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ...إلخ ما ورد في الآية، وخبر الاسم الموصول هو جملة (أولئك على هدى من ربهم).

و رد ابن عاشور هذا الإعراب لأن فيه تجويزا لما لا يليق، إذ الاستئناف يقتضي الانتقال من غرض إلى آخر وهو المسمى بالاقتضاب، وإنما يحسن في البلاغة إذا أشيع الغرض الأول وأفيض فيه حتى أُوعب أو حتى خيفت سآمة السامع وذلك موقع (أما بعد) أو كلمة(هذا) ونحوها، «واعترض عليه السمين الحلبي و عده رديئا ..

ينظر:-الكشاف،ج1،ص158. و-الجامع لأحكام القرآن، ج1، ص251. و-الدر المصون، ج1، ص97-98.
و-التحرير والتنوير، ج1، ص229.

3- مغني اللبيب، ص628.

4-ينظر: -الكشاف، ج 1، ص158.

5- ينظر: -إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس (ت 338 هـ)، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط2، 1405هـ/1985م، ج1، ص180-181. و-معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص170.
و-مشكل إعراب القرآن، ج1، ص17. و-الدر المصون، ج1، ص97.

6- ينظر: -التحرير والتنوير، ج1، ص228.

وترى الباحثة أن أظهر تلك الأعاريب التي يبدو أن ابن هشام قد مال أكثر إليها، إعرابه مجرورا، فالموصول الذي فيه (ألف) و (لام) دائما صفة لموصوف مذكور أو مقدر، وعلل ذلك الدماميني بأن «جعْله غير ذلك لا يغني عن جعْله نعتا لاحتياجه دائما إلى منعوت، وجعْله نعتا يغني عن جعله غير ذلك»[1].

وقد دل الاسم الموصول في الآية على هؤلاء المتقين، فعرف صفاتهم كي يحصل التأسي بهم، فهم يصدقون تصديقًا جازما بكل ما هو غيب وراء الوجود، ويؤدون الصلاة أداء كاملاً وفي أوقاتها المحددة، وينفقون مما رزقهم سبحانه وتعالى.

أما إعراب الاسم الموصول (مَنْ) فقد تناوله أيضا في موضعين: في البابين الأول والخامس من الكتاب، وذكر أنه أجيز في قوله تعالى:﴿ مَن يَقُولُ﴾[البقرة:8] وجهان: موصولة أو موصوفة[2]، وهما من وجوه (مَنْ) التي ذكرها ابن هشام في (مغني اللبيب)[3]، إذ أجاز ابن هشام في الآية: ﴿ومِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ﴾[البقرة:8] أن تكون (مَنْ) موصولة بتقدير الجنس في (أل) التعريف من الناس، وذلك على تقدير أن يكون المعنى: ومن الناس الذي يقول.

ونقل عن جماعة منهم أبو البقاء الجزم بأنها ليست موصولة، بل هي نكرة موصوفة، والمعنى في الآية فيه إبهام[4]، وهي بتقدير العهد؛ ف (مَنْ) بمعنى (فريق) أي: ومن الناس فريق يقول[5].

وقد استبعد ذلك ابن هشام مستدلا بقلة استعمالها، وبقول الزمخشري: «إنك إن قدرت (أل) في (الناس) للعهد فموصولة، نحو:﴿وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ﴾[التوبة:61]، أو للجنس أمثل: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ﴾[الأحزاب:31]»[6].

1- حاشية تقي الدين أحمد بن محمد الشمني على مغني ابن هشام – وبهامشها شرح ابي بكر الدماميني-، المطبعة البهية بمصر، دط، دت، ج1، ص13.

2- مغني اللبيب، ص527.

3- المصدر نفسه، ص314 وما بعدها.

4 – المصدر نفسه، ص527. وينظر: -الدر المصون، ج1، ص117-118.

5- التبيان في إعراب القرآن، ص24.

6- مغني اللبيب، ص415.

والقول بالموصولة يدل على نفر من الناس نزلت بحقهم هذه الآيات، وهم منافقو الأوس والخزرج[1]، وهذا دليل قوي لمن رجح أن تكون (مَنْ) موصولة[2]، والقول بالنكرة الموصوفة يوجه معنى (مَنْ) للدلالة على معنى عام، وهذا يتوافق مع القاعدة الأصولية التي عليها الأصوليون من أهل السنة والجماعة، من أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب[3]، لذلك لا يعول كثيرا على سبب النزول في حصر معنى الآية بمن نزل بهم القرآن بقدر ما هو إيضاح للمعنى، خاصة النص المتعلق بمعنى نص القرآن الكريم.

ويبدو جليا مما سبق أن ابن هشام قد أخذ بالرأيين بأن تكون (مَنْ) موصولة أو موصوفة، وذلك يوحي حسب رأي الباحثة بإدراك صاحب (مغني اللبيب) للأمرين: سبب نزول الآية والقاعدة الأصولية في التفسير، لأنهما يتوافقان مع معنى الآية الذي ذهب إليه، واختاره المفسرون[4] بعده وفضلوه على غيره.

4 – إعراب (بَعُوضَةً) بعد (ما) الكافة

أتى ابن هشام في الباب الأول من (مغني اللبيب) على ذكر(ما) الكافة[5]؛ ونقل ثلاثة آراء للنحويين في إعراب (بَعُوضَة) في قوله تعالى:﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾[البقرة:26]، تعلق فيها إعراب (بَعُوضَة) في حالتي النصب والرفع بإعراب (ما) قبلها؛ أما في حالة النصب فعلى اعتبارين: أولهما أن (ما) حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين،

1– «تقدم قول مجاهد أنها وثلاث عشرة آية نزلت في المنافقين انتهى. وقال أبو العالية والحسن البصري وقتادة والسدي نحوه. وقال الطبري: اجمعوا على أنها نزلت في قوم من المنافقين...» وعند أبي حيان أنها نزلت في ناس بأعيانهم معروفين، وهم عبد الله بن أبي وأصحابه. ينظر: –العجاب في بيان الأسباب (أسباب النزول)، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني(773–852هـ)، المجلد الأول، تحقيق: عبد الحكيم محمد الأنيس، دار ابن الجوزي–السعودية، ط1 ،1418هـ/1997م، ص332–333. وينظر: –جامع البيان، ج1، ص275. و–البحر المحيط، ج1، ص180.

2– البحر المحيط، ج1، ص182.

3– ينظر:–أصول التفسير وقواعده، ص379 وما بعدها. و–قواعد التفسير جمعا ودراسة، المجلد2، ص547.

4 – ينظر: –مغني اللبيب، ص321–533. و–روح المعاني، ج1، ص143–144.

5– مغني اللبيب، ص302–303.

وهو قول الزجاج[1]، بدليل سقوطها في قراءة ابن مسعود[2]، و (بَعُوضَةً) على ذلك بدل منصوب، أي بتقدير: مثلا بَعُوضَةً. على معنى: إن الله لا يستحيي أن يضرب بَعُوضَةً مثلا، ومثلا بَعُوضَةً. وهذا الإعراب بهذا المعنى وارد في كتب معربي القرآن ومفسريه[3]، منهم: الزجاج، وابن الأنباري، وأبو حيان، وابن عطية، والقرطبي، والألوسي.

أما ثانيهما، فعلى اعتبار أن (ما) اسم نكرة صفة ل(مثلاً) أو بدل منه، و(بَعُوضَة) عطف بيان على (ما)[4]. وفي تفسير كل من الزمخشري، وابن عاشور أن(ما) إبهامية إذا اقترنت باسم أبهمته، وزادته شياعا وعموما، أو صلة للتأكيد هذا إذا نصبت(بَعُوضَةً)[5]، وهي بدل أو بيان من(مثلا)[6]. وتجسدت الحالة الثانية من الاعراب وهي الرفع في قراءة رؤبة: (بَعُوضَةٌ)[7]، إذ أن (ما) حسب ابن هشام موصولة عند أكثر النحويين بتقدير: الذي، أي أن الآية على معنى: الذي هو بعوضةٌ،

1- ذكر الزجاج في معانيه أن الأجود أن تكون(ما) في الآية زائدة مؤكدة،...والاختيار عند جمع البصريين أن يكون (ما) لغوا. ينظر:-كتاب سيبويه،ج2،ص286. و-معاني القرآن وإعرابه،ص103-104. و-التحرير والتنوير، ج1، ص362.

2 - ينظر-الجامع لأحكام القرآن، ج1، ص364. و-البحر المحيط، ج1، ص267. و-روح المعاني، ج1، ص206-207. و-التحرير والتنوير، ج1، ص362.

3- مغني اللبيب، ص303. وينظر: -إعراب القرآن، ج1، ص203. و-معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص103. و-البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد طه ومصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400هـ/1980م، ج1، ص65. و-المحرر الوجيز، ج1، ص110. و-الجامع لأحكام القرآن،ج1، ص364. و-التبيان في إعراب القرآن، ج1، ص43. و-البحر المحيط، ج1، ص266. و-روح المعاني، ج1، ص206. و-التحرير والتنوير، ج1، ص362.

4- مغني اللبيب، ص303. وينظر-إعراب القرآن، ج1، ص203. و-التبيان في إعراب القرآن، ج1، ص43. و-البيان في غريب إعراب القرآن، ج1، ص65. و-الكشاف، ج1، ص240. و-المحرر الوجيز، ج1، ص111. و-التحرير والتنوير، ج1، ص362. و-روح المعاني، ج1، ص206.

5- الكشاف، ج1، ص239.

6-التحرير والتنوير، ج1، ص362.

7- المقصود هنا رؤبة بن العجاج، شاعر مخضرم أدرك الدولتين الاموية العباسية. ينظر: -وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان(608/681هـ) تحقيق: إحسان عباس، مجلد1، دار صادر، بيروت، 1978، ص304-305.

قال الزمخشري: و هذه القراءة تعزى إلى رؤبة بن العجاج، و هو أمضغ العرب للشيح و القيصوم، و المشهود له =

وهو شاذ عند البصريين، قياس عند الكوفيين على حذف العائد مع عدم طول الصلة[1]. وعند الزمخشري أنه إذا رفعت: «(ما) فهي موصولة صلتها الجملة لأن التقدير: هو بَعُوضَةٌ، فحذف صدر الجملة»[2]، و(ما)استفهامية مبتدأ و(بَعُوضَةً) خبرها[3]، والمعنى: أي شيء البعوضة فما فوقها في الحقارة.

وذكر أبو علي في (التعليقة)[4] أن الذي قرأ (بعوضة) بالرفع فعلى معنى: الذي هو بعوضة وتقديره: إن الله لا يستحي أن يضرب الذي هو بعوضة مثلا، وأضاف القرطبي قولا نقله عن أبي الفتح بن جني مفاده آنه تم حذف العائد على الموصول في الآية، وهو مبتدأ ومثله قراءة بعضهم: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنَ﴾[الأنعام:154] أي: على الذي هو أحسن»[5]، وأضاف الألوسي أن «(هو بَعُوضَةٌ) جملة كالتفسير لما انطوى عليه الكلام، وقيل (بعوضة) مبتدأ، و(ما) النافية والخبر محذوف لدلالة (لا يستحي) عليه[6]».

والملاحظ أن ابن هشام لم يذكر في (مغني اللبيب) كل الآراء المتعلقة بإعراب لفظة (بَعُوضَة) على نحو ما نجد عند أستاذه أبي حيان، وذكر ثلاثة منها فقط، ولعله في رأيي قد تفادى الإطالة بتكرار ما ورد عند غيره ممن سبقوه، فاختار الآراء التي استصوبها وأيدها أغلب المفسرين، وهو منهجه الذي أشار إليه في خطبة كتابه.

=بالفصاحة، وكانوا يشبهون به الحسن، وما أظنه ذهب في هذه القراءة إلى هذا الوجه، وهو المطابق لفصاحته.
ينظر: -الكشاف، ج1، ص240. و-المحرر الوجيز، ج1، ص111.

1- مغني اللبيب، ص302.

2- الكشاف، ج1، ص239.

3- مغني اللبيب، ص302. وينظر -الكشاف، ج1، ص240. و-المحرر الوجيز، ج1، ص111.
و-البحر المحيط، ج1، ص267.

4- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الحسن بن احمد بن عبد الغفار الفارسي(ت377هـ/987م)، تحقيق وتعليق: عوض بن حمد القوزي، جامعة الملك سعود، ط1، 1410هـ/1990م، ج1، ص289-290.

5- ينظر: -البيان في غريب إعراب القرآن، ج1، ص65. و-الجامع لأحكام القرآن، ج1، ص365.

6- روح المعاني، ج1، ص206-207.

5-إعراب لفظ (مِثْلَ)

ذكر ابن هشام أن (كَمَا) -التي تتضمن حرف الكاف الدال على التشبيه -، تقع كثيراً صفة في المعنى بعدَ الجمل؛ فتكون نعتاً لمصدر أو حالاً؛ ويحتملهما قوله تعالى:﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُ﴾[الأنبياء:104]، ويستشكل اجتماعها مع (مِثْلَ) في قوله تعالى:﴿ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ﴾[البقرة:118]»[1].

ويرفض ابن هشام اعتبار (مِثْلَ) في المعنى نعتا لمصدر (قال) المحذوف كما أن (كذلك) نعت له؛ إذ لا يتعذر في الصنعة النحوية تعدي عامل واحد لمتعلقين بمعنى واحد، فلا تقول: ضَرَبْت زيداً عمراً، ولا يكون (مِثْلَ) تأكيداً ل(كَذَلِكَ)؛ لأنه أبين منه، كما لا يكون (زَيْدٌ) من قولك: هَذَا زَيْدٌ يَفْعَلُ كَذَا، توكيداً ل(هذا)، ولا خبراً لمحذوف بتقدير: الأمرُ كذلك؛ لما يؤدي إليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله[2].

و(مِثْلَ) حسْبه بدل أو بيان من (كَذَلِكَ)في قوله تعالى:﴿وَقَالَ الَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ لَوْلاَ يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ﴾، أو منصوبة ب (يَعْلَمُونَ)، أي لا يعلمون اعتقادَ اليهودي والنصارى، ف (مِثْلَ) بمنزلتها في: مِثْلُكَ لَا يَفْعَلُ كذا أو منصوبة ب (قَالَ)، أوالكاف مبتدأ والعائد محذوف، أي: قاله.[3]

وذكر ابن هشام أن ابن الشجري قد رد ذلك على مكي[4] بأن قال: «قد استوفى معموله وهو(مِثْلَ)، وليس بشيء؛ لأن (مِثْلَ) حينئذ مفعول مطلق أو مفعول به ل (يَعْلَمُونَ)، والضمير المقدر مفعول به لـ(قَالَ)»[5]. ومعنى قوله: ﴿مِثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ عند الثعلبي أشبه

1- مغني اللبيب، ص178.

2- المصدر نفسه، ص178.

3- المصدر نفسه، ص178.

4- يرى مكي ان الكاف في موضع نصب نعت لمصدر محذوف، أي قولا مثل ذلك قال الذين، يجز ان يكونا في موضع رفع على الابتداء ما بعد ذلك الخبر، (مثل قولهم) نصب ب(قال)، وإن شئت جعلته نعتا لمصدر محذوف.
- مشكل إعراب القرآن، ج1، ص69.

5- مغني اللبيب، ص179. وينظر: -روح المعاني، ج1، ص361.

بعضها بعضا في الكفر والفُرقة والقسوة؛.. ويجوز ألا يكون قوله: (مِثْلَ قَوْلِهِمْ) أو قوله: (كَذَلِكَ) تأكيدا للآخر، بل تكريرا في التشبيه من جهتين للدلالة على قوة التشابه[1].

والتشابه والمثلية عند أبي حيان لا تدل بالضرورة على التماثل في نفس المقول، بل يحتمل أن من قبلهم اقترحوا غير ذلك، وأن المثلية وقعت في اقتراح ما لا يليق سؤاله، وإن لم تكن نفس تلك المقالة، إذ المثلية تصدق بهذا المعنى[2]؛ وأضاف ابن عاشور أن (مِثْلَ قَوْلِهِمْ) تأكيد لما أفاده (كاف) التشبيه، و هو تأكيد يشير الى أن المشابهة بين قول الذين لايعلمون وبين قول اليهود والنصارى مشابهة تامة لأنهم قالوا: ﴿مَا أَنزَلَ اللّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾[الأنعام:91]، قد كذبوا اليهود و النصارى و المسلمين[3].

ومما سبق فإن للآية –وفق اعتبار دلالة (الكاف) على المشابهة وإعراب (مِثْلَ)–عند ابن هشام ومن رأى رأيه معنيان:

– تعرب بدلا أو بيانا على معنى أن اليهود والنصارى قالوا من قبل في زمن أنبيائهم مثل مقالة هؤلاء الذين يعلمون أي قالوا نفس هذه المقالة وهي قولهم:(لَوْلا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينا آيَة).

– وتعرب مفعولا على تقدير: أن الذين من قبلهم قالوا قولاً مثل قولهم. أي قالوا قولاً يشبه تلك المقولة التي قالوها معنى. وهذا لا يعني بالضرورة أن يكون قولهم مماثلاً لقول من قبلهم.

وأرى أن إجازة ابن هشام لهذين المعنيين صواب، إذ يتلاءم أكثر مع السياق العام، وينسجم مع القرائن اللغوية التي تتضمنها الآية، والضوابط النحوية التي تتحكم في صياغة الكلام.

6– إعراب لفظ (رَغَداً)

بين ابن هشام إعراب (رَغَداً) أثناء تحذيره من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها، نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿وكُلاَ مِنْهَا رَغَداً﴾[البقرة:35]، إذ جعلوا (رَغَداً) نعت مصدر محذوف.

1– ينظر: –الكشف والبيان، ج1، ص183. و–التحرير والتنوير، ج1، ص678.

2– البحر المحيط، ج1، ص689–690.

3– التحرير والتنوير، ج1، ص677.

وهو مذهب جماعة منهم الزمخشري، والعكبري، وأبو حيان، والسمين الحلبي، وابن عاشور[1]، وهذا رأي ابن هشام في كتابه (أوضح المسالك)، إذ ذكر فيه أنه ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفة، نحو: سِرْتُ أَحْسَنَ السَّيْرِ والأصل: سِرْتُ السَّيْرَ أَحْسَنَ السَّيْرِ [2]، فحذف الموصوف في المثال لدلالة صفته عليه، ونابت منابه وانتصبت انتصابه، ثم عدل عنه في كتابيه (شرح قطر الندى) و(مغني اللبيب)؛ إذ اختار مذهب سيبويه[3] ومن نحا نحوه، من أن المنصوب(رَغَداً) حال من ضمير مصدر الفعل، والأصل فكلاه واشتعله، أي فكلا الأكل واشتعل الاشتعال، بدليل قولهم: سِيرَ عَلَيْهِ طَوِيلاً، ولا يقولون: طَوِيلٌ، ولو كان نعتاً للمصدر لجاز، وبدليل أنه لا يحذف الموصوف إلا والصفة خاصة بجنسه، تقول: رَأَيْتُ كَاتِباً ولا تقول: رَأَيْتُ طَوِيلاً، لأن الكتابة خاصة بجنس الإنسان دون الطول[4]، والمانع من رفع (طَوِيلاً) عند ابن هشام كراهية اجتماع مجازين: حذف الموصوف، وتصيير الصفة مفعولاً على السعة، ولهذا يقولون: دَخَلْتُ الدَّارَ بحذف (في) وسعاً، ومنعوا (دَخَلْتُ الأَمْرَ)، لأن تعلق الدخول بالمعاني مجاز، وإسقاط الخافض مجاز، وتوضيحه أنهم يفعلون ذلك في صفة الأحيان، فيقولون سِيرَ عَلَيْهِ زَمَنٌ طَوِيلٌ ، إذا حذفوا الزمان قالوا: طَوِيلاً بالنصب، وأما المانع الثاني فلأن التحقيق أن حذف الموصوف إنما يتوقف على وجدان الدليل، لا على الاختصاص، بدليل قوله تعالى: ﴿وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾[سبأ:10-11] أي دروعاً سابغاتٍ،

1- مغني اللبيب، ص611. وينظر-الكشاف، ج1، ص254. و-التبيان في اعراب القرآن، ص52. و-البحر المحيط، ج1، ص309. و- الدر المصون، ج1، ص281. و-التحرير والتنوير، ج1، ص432.

2- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري(ت761هـ)، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح، لمحمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، بيروت، دط، دت، ج2، ص213. وينظر:-شرح التصريح، ج1، ص493.

3- كتاب سيبويه، ج1، ص370.

4-مغني اللبيب، ص611. وينظر: -شرح قطر الندى، أبو محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، طبعة جديدة منقحة، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا -بيروت، ط1، 1414هـ/1994م، ص373.

وما يقدح في رأي سيبويه عند ابن هشام مجيء نحو قولهم: اشتمل الصماءَ أي الشملة الصماء على التعريف، وهذا يجعل الحالية متعذرة[1]. والظاهر أن ابن هشام يميل إلى مذهب سيبويه ويشترط ألا يكون تقدير المصدر المحذوف معرفا لئلا تنتفي الحالية، فتجوز معها النعتية، و(رَغَداً) عنده حال لمصدر محذوف دل عليه السياق، وتقدير المعنى: كُلا طِيبِيْن مُهنّأيْن.

7-إعراب (قَلْبَهُ)

أشار ابن هشام في الباب الخامس من كتابه أن العرب يشترطون في بابٍ شيئاً، ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم، وقد وقع بعض المعربين جراء عدم مراعاة الضوابط المختلفة بحسب الأبواب والشرائط في الوهم الكثير، ومنه ما وهمه بعضهم في إعراب (قَلْبهُ)[2] المعرفة في﴿ فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبَهُ﴾[البقرة:283] تمييزا، والأصل أن يكون نكرة. ويجدر الوقوف هنا عند السياق الذي جاءت فيه الآية لنتبين معناها، فقد ارتبطت بتوجيه إلهي ينص على ضرورة كتابة الدين حفاظا على الحقوق و ضمانا لاستمرار العلاقات السليمة بين الناس، الإشهاد مع الكتابة شرط مطلوب، وعلى الشاهد أن يؤدي الشهادة على وجهها، وإلا فسيؤثم بموجب قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾ فقد أسند الإثم إلى القلب خاصة، و في تفسير (آثِمٌ قَلْبه) أوجه ذكرها المفسرون[3] أهمها الآتي: أوجه محتملة في حالة رفع (قَلْبُهُ) و هو كذلك في جل القراءات منها:

-(آثِمٌ) مبتدأ و(قَلْبُهُ) فاعل لاسم الفاعل (آثم) وقد سد مسد خبر المبتدأ، وتقدير الكلام: قلبه آثم وفي ذلك تأكيد على أن من يكتم الشهادة فإن قلبه يأثم.

-(آثم)(خبر مقدم و(قَلْبُهُ)مبتدأ مؤخر[4]، وتقدير الكلام: قلبه آثم، وفيه تأكيد على أن من يكتم الشهادة فإن قلبه يأثم، وخص الإثم بالقلب وأسند إليه لا للشخص عند الزمخشري لأن

1- مغني اللبيب، ص611.

2- المصدر نفسه، ص532.

3-ينظر:-إعراب القرآن، ص118. و-مشكل إعراب القرآن،ج1، ص120-121. و-الكشاف،ج1، ص517. و-روح المعاني، ج3، ص63.

4- مغني اللبيب، ص532.

«..الإثم في كتمان الشهادة عمل القلب لا عمل الجوارح، و إسنادها إلى الجارحة التي يعمل بها أبلغ، ألا تراك تقول إذا أردت التأكيد: هذا مما أبصرته بعيني، و وعاه قلبي، و لأن القلب هو رئيس الأعضاء فكأنه قيل: و من يكتمها فقد مكن الإثم من أصل نفسه و ملك أشرف مكان فيه لئلا يظن أن الإثم معلق باللسان وحده، و ليعلم أن القلب متعلقه وأصل اقترافه، واللسان ترجمان عنه، و لأن أفعال القلوب أعظم من أفعال الجوارح»[1].

وأجاز ابن هشام قراءة ابن أبي عبلة[2] ﴿فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبَهُ﴾ في القول المنسوب إلى مكي، بنصب (قَلْبَهُ) على أنه:

– بدل من اسم (إِنَّ)، ويجوز عنده الفصل بين البدل والمبدل منه بالخبر. و (قَلْبَهُ) بدل مقصود مشار إليه في الآية بكونه محل الإثم، فإن الذي يأثم هو القلب عند كتمان الشهادة، وأن القلب هو الآثم[3].

– مشبها بالمفعول به، كما تقول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَن وَجْهُه، وفي هذا التوجيه خلاف مشهور[4]، جوزه الكوفيون، ومنعه المبرد، وهو جائز في الشعر على مذهب سيبويه.

ونصب (قَلْبَهُ) على التمييز[5]، مذهب الكوفيين الذين يجيزون أن يكون التمييز معرفة[6] مستدلين بسماع مثله في كلام العرب. وقد اعترض ابن هشام على ذلك لأن التمييز عنده كما هو عند سائر البصريين لا يكون إلا نكرة[7] بدليل السماع الكثير المطرد الذي بنوا عليه قواعدهم، كما ذهب إلى ذلك ابن يعيش، وابن مالك، وأبوحيان، والسمين الحلبي[8].

1–الكشاف، ج1، ص517. وينظر–روح المعاني، ج3، ص63.

2– ينظر: –المحرر الوجيز، ج1،ص378. و–البحر المحيط،ج2، ص373. و–الدر المصون، ج2، ص685.

3– مغني اللبيب، ص532. وينظر: –مشكل إعراب القرآن، ج1، ص120.

4– الدر المصون، ج2، ص684 وما بعدها. و–البحر المحيط، ج2، ص373.

5– مغني اللبيب، ص532. وينظر: –البحر المحيط، ج2، ص276. و–حاشية الدسوقي، ج4، ص109.

6– شرح المفصل، ج2، ص36. و–تسهيل الفوائد، ص115. و–البحر المحيط، ج2، ص276.
و–الدر المصون، ج2، ص685. و–حاشية الدسوقي، ج4، ص109.

7– ارتشاف الضرب، ج4، ص1633. وينظر–الدر المصون، ج2، ص685. و–همع الهوامع، ج4، ص62.

8– شرح المفصل، ج2، ص36. وينظر: –تسهيل الفوائد، ص115. و–البحر المحيط، ج2، ص276. =

وإعراب (قَلْبَهُ) في قراءة النصب على البدلية في تخريج ابن هشام هو الأحسن رغم أنه قريب في مؤداه من معنى قراءة الرفع بجعل – (آثم) خبر مقدم و (قَلْبُهُ) مبتدأ مؤخر لأنهما يشتركان في أن القلب هو موطن الإثم –حسب رأي الباحثة–، وقراءة الرفع بجعل القلب مبتدأ هي الأبلغ، لأنها على الأصل وتجمع بين بلاغة التخريج ولطف المعنى.

8–المستثنى ب (إلا)

وقف ابن هشام عند قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾[البقرة:249]، وتكرر كلامه عن الاستثناء في الآية في مواضع متعددة من (مغني اللبيب)؛ في الباب الأول، والثاني، والخامس، والثامن[1].

وذكر ابن هشام في هذا الشأن أن من أوجه (إلاّ)–بالكسر والتشديد– أن تكون للإستثناء[2]، ويجوز عنده في إعراب الاسم بعد (إلَّا) إذا تقدمها موجب وجهان[3]: أحدهما: يجوز النصب على الاستثناء وهو على الصحيح والأفصح، كما في الشاهد من الآية: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلاّ قَلِيلاً﴾[4]، والآية على معنى«..كرعوا فيه، ظاهره أن الاكثر قد شربوا، وأن القليل لم يشربوا، ويحمل الشرب الذي وقع من أكثرهم على الشرب الذي لم يؤْذن فيه..، فبقي تحت القليل قسمان: أحدهما لم يطعمه البتة والثاني: الذين اغترفوا بأيديهم[5]، و يحقق استثناء واستبعاد فِئَةٍ قَلِيلَةٍ لم تشرب، انسجاما مع قوله تعالى: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ في ذات الآية.

= و–الدر المصون، ج2، ص685. و–حاشية الدسوقي، ج4، ص109.

1– ينظر: –مغني اللبيب، ص75، وص265، وص403، وص495، وص558، وص632،

2– الاستثناء مصطلح أطلقه النحويون وأرادوا به الإخراج الذي يقع بالأداة (إلا) أو ما جاء في معناها من الأدوات الأخرى. وهو إخراج ما بعد (إلا) المستثنى، مما دخل فيه الذي قبلها المستثنى منه. ينظر: –الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، كاظم إبراهيم كاظم، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ/1998م، ص21.

3–ذكر ابن هشام الوجهين نفسيهما كما وردا عند أستاذه أبي حيان. –البحر المحيط، ج2، ص275–276.

4– مغني اللبيب، ص75. وينظر: –معاني القرآن للفراء، ج1، ص166. و– رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور للمالقي(ت702)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق،دط، دت، ص85. و– معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، ج2، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1420هـ/ 2000م، ص253.

5– البحر المحيط، ج2، ص275–276.

وثانيهما: أن يكون ما بعد إلا تابعا لإعراب المستثنى منه إن رفعا فرفع، أو نصبًا فنصب، أو جرًا فجر، سواء كان ما قبل (إلا) مظهرا أو مضمرا، وفي إعراب الاسم بعد (إِلَّا) خلاف ذكره ابن هشام في المغني، خاصة ما تعلق برفع لفظ (قَلِيل).

يرى ابن هشام ان لفظ (قَلِيلٌ) ارتفع في قوله تعالى: ﴿مَا فعَلوهُ إلاّ قليلٌ مِنْهُمْ﴾[النساء:66] على أنه بدل بعض من كل عند البصريين، ويبعده أنه لا ضميرَ معه في نحو: (مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدٌ) كما في نحو: (أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ)، وأنه مخالف للمُبدل منه في النفي والإيجاب. وهو مرتفع عند الكوفيين على أنه معطوف على المستثنى منه، على اعتبار أن (إلاّ)حرف عطفٍ بمنزلة (لا) العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها. لكن ذاك منفي بعد إيجاب، وهذا موجبٌ بعد نفي، ورُدَّ بقولهم: مَا قَامَ إلاّ زَيْدٌ، وليس شيء من أحرف العطف يلي العامل، وقد يجاب بأنه ليس تاليها في التقدير؛ إذ الأصل: مَا قَامَ أَحَدٌ إلا زَيْدٌ[1].

وقيل: قليل مبتدأ مرفوع حذف خبره، وتقدير الكلام: الا قليل منهم لم يشرب أي لم يشربوا. وهو رأي الفراء[2] حسب ابن هشام.

وكذلك ارتفع (قَلِيلٌ) في قراءة من قرأ: ﴿فشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾[3]، لما كان من تغير بمعنى لم يبق على حاله، فكان ﴿شَرِبُوا مِنْهُ﴾ في معنى: فلم يكونوا منه، بدليل: ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾، و(قَلِيلٌ) في الشاهد على البدل من الموجب، وهو في غير الموجب أرجح من النصب عند ابن هشام، شرط وقوعه بعد ما فيه رائحة النفي، حسب ما نقله عن الهروي[4]،

1- ينظر: -مغني اللبيب، ص75. و-الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ/1992م، ص510.

2- ينظر: -معاني القرآن للفراء، ج1، ص166. و-مغني اللبيب، ص403.

3- قرأ عبد الله ابن مسعود وأبي والأعمش الآية برفع (قَلِيلٌ) في قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ وقرأ الجمهور بالنصب (إلا قَلِيلا) على الاستثناء، والمستثنى منه هو الواو في (فَشَرِبُوا).

ينظر: -معاني القرآن للفراء، ج1، ص166. و- البحر المحيط، ج2، ص275. و-التبيان في إعراب القرآن، ج1، ص199. و-الدر المصون، ج2، ص528.

4- يرى جمهور النحويين أن الاستثناء المفرغ لا يقع إلا في غير الموجب والأغلب عدم التفريغ في الموجب، ويعرب ما بعد (إلا) يكون حسب موقعه في الكلام، و هو يفيد التوكيد بالقصد عن طريق النفي والاستثناء، وقد=

وإلى ذلك مال المفسرون منهم أبو حيان؛ إذ جاء رفع (قَلِيلٌ) على معنى« أن هذا الذي هو: (فَشَرِبُوا مِنْهُ) هو في معنى المنفي كأنه قيل: فلم يطيعوه،.. ولو لم يلحظ فيه معنى النفي لم يكن ليرتفع ما بعد (إلا)، فيظهر أن ارتفاعه على أنه بدل من جهة المعنى، فالموجب فيه كالمنفي»[1]، ولم ير أبو حيان أي ضرورة من لجوء الزمخشري إلى تأويل الفعل المثبت بفعل منفي؛ إذ قال: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ﴾ أي: فلم يطيعوه[2].

ومن الواضح أن ابن هشام يختار في توجيه الاسم بعد (إلا) الوجه الأفصح، والوجه الذي يمكن تخريجه على نحو مقبول في لغة العرب، ويتفق مع السياق والمعنى الصحيح عند المفسرين كما في الآية وهو وجه الرفع على معنى: أن القليل فقط من قوم طالوت قد أطاعوه وما شربوا كشرب الكثيرين بل شربوا كما أمروا أن يفعلوا.

9-الضمير

للضمير دور هام في فهم معاني القرآن، فالمفسر إذا لم يتبين له مرد الضمير لا يستطيع أن يعرف معنى الآية، ولذلك نجده من أهم المسائل التي حفلت بها كتب أصول التفسير، ولفتت انتباه علماء اللغة والتفسير، فوقفوا طويلا عنده، وجعلوه من قواعد الترجيح لديهم[3].

وقد حظي الضمير بعناية ابن هشام، فخصص له حيزا من حديثه في الباب الرابع من (مغني اللبيب) في ذكر أحكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها، وعدم معرفتها على وجهها ومنها

=وقع حسب ابن هشام في الإيجاب في نحو ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾[البقرة:45] لما كان المعنى: إنها لا تسهل إلا على الخاشعين، وقد أول النحويون الكلام بالنفي، والمستثنى منه في الآية غير موجود و(إلا) أداة حصر، والجار والمجرور بعدهما متعلقان ب(كبيرة) و ما قبل إلا ليس فيه ما يتعلق (كبيرة) فنستثني منه.

ينظر:-الأزهية،ص173-174. و-مغني اللبيب،ص632. و-إعراب القرآن الكريم وبيانه،محيي الدين الدرويش، دار اليمامة/ دار ابن كثير-بيروت، ط7، 1420هـ/1999م، مجلد1، ج1،ص98. و-معاني النحو، ص248.

1- البحر المحيط، ج2، ص275.

2 - ينظر: -الكشاف، ج1، ص475. و-تفسير الرازي، ج6، ص196.

3- ينظر: -قواعد التفسير جمعا ودراسة، المجلد الأول، ص398-419. و-قواعد الترجيح عند المفسرين، دراسة نظرية تطبيقية، لحسين بن علي حسين الحربي، راجعه وقدم له: فضيلة الشيخ مناع بن خليل القطان، ج1، دار القاسم، الرياض، ط1، 1417هـ/1996م، ص585-624.

أحكام خاصة بالروابط–فيما بين الجمل–، والتي تسهم في تماسك النص من حيث الشكل والدلالة، وجعل الضمير أصل هذه الروابط مذكورا أو محذوفا، وهو عنده أيا ما كان نوعه يؤتى به في الكلام للربط بين السابق واللاحق ويشده إليه، ويوظف لتفادي تكرار ما سبق من كلام، فيكفي المتكلم التعويض عليه بالضمير الذي يحيل إلى ما تقدم.

وذكر ابن هشام في السياق ذاته أن لضمير الفصل فائدة، وهي ثلاثة أمور؛ أحدها لفظي وهو الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا تابع، ولهذا سمي فصلاً، لأنه فصلَ بين الخبر والتابع، وعماداً لأنه يعتمد عليه معنى الكلام[1]، وأكثر النحويين يقتصر على ذكر هذه الفائدة، وذكر التابع أولى من ذكر أكثرهم الصفة، لوقوع الفصل في نحو:﴿كُنْتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾[المائدة:17] و الضمائر لا توصف .والثاني معنوي و هو التوكيد...، و الثالث معنوي أيضاً، و هو الاختصاص، و كثير من البيانيين يقتصر عليه، و ذكر الزمخشري الثلاثة في تفسير: وَ أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[البقرة:5] فقال: فائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد، و إيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره[2]، و المعنى في الآية يتضمن خبرا مفاده أن الفلاح من نصيب الذين يؤمنون بالغيب و يقيمون الصلاة و ينفقون مما رزقوا .

والتوكيد بالضمير ضروري عند ابن هشام في بعض المواضع، منها أن يؤكد الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو بالعين، كما في قوله تعالى: ﴿والْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ [البقرة:228] أولاً بالضمير المنفصل نحو: قُمْتُم أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ، لأن التوكيد ضائع في الآية؛ «إذ المأمورات بالتربص لا يذهب الوهم إلى أن المأمور غيرهن، بخلاف قولك: زَارَنِي الخَلِيفَةُ نَفْسُه، و إنما ذكر الأنفس هنا لزيادة البعث على التربص؛ لإشعاره بما

1– «ضمير الفصل أو العماد هو ضمير منفصل يتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعده –إذا كان الخبر معرفة أو مضارعا له في امتناع دخول أل التعريف عليه (كأفعل من كذا) الضمائر المنفصلة المرفوعة ليؤذن من أول أمره انه خبر لا نعت وليفيد ضربا من التوكيد.. ويسميه البصريون فصلا كأنه فصل الاسم الأول عما بعده. وأذن بتمامه وإن لم يبق منه بقية من نعت ولا بدل إلا الخبر لا غير. ويسميه الكوفيون عمادا كأنه عمد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده». ينظر: –شرح المفصل، ج2، ص328–329. و–همع الهوامع، ج1، ص235–236.

2– مغني اللبيب، ص464. وينظر: –الكشاف، ج1، ص161. و–الدر المصون، ج1، ص103.

يستنكفن منه من طموح أنفسهن إلى الرجال»[1].

ولم يخرج ابن هشام بهذا الكلام عن رأي أستاذه أبي حيان، الذي ذكر أن المعنى: يتربصن أنفسهن، كما تقول: جَاءَ زَيْدٌ بِنَفْسِهِ وجَاءَ زَيْدٌ بِعَيْنِهِ أي نَفْسُه وعَيْنُه، والتوكيد في الآية حسبه جائز لأنه من باب توكيد الضمير المرفوع المتصل، وهو النون التي هي ضمير الإناث في (يتربصن).. ويمكن أن يكون التركيب: يتربصن هن أنفسهن، وفائدة التوكيد عند أبي حيان هنا «أنهن يباشرن التربص، وزوال احتمال أن غيرهن تباشر ذلك بهن، بل هن أنفسهن هن المأمورات بالتربص إذ ذاك ادعى لوقوع الفعل منهن، فاحتيج إلى ذلك التأكيد»[2].

وقد فصل ابن هشام الحديث عن الضمير أثناء ذكره للمواضع التي يعود فيها على متأخر لفظا ورتبة[3]، واستشهد في بعضها بآيات من سورة البقرة، ومن هذه المواضع:

– فاعل (نعم) و (بئس) وما جرى مجراهما، إذا كان ضميرا مستترا، مفردا بعده نكرة تفسره، أي: تزيل إبهامه وتبين المراد منه نحو، نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ، وِ بِئْسَ رَجُلاً عَمْرُو. ويلتحق بهما فعُل الذي يراد به المدح والذم قوله تعالى:﴿ سَاءَ مَثَلا الْقَوْم ﴾[الأعراف:177].

– الضمير المجرور بـ (رُبَّ)،ولابد أن يكون مفردا مذكرا وبعده نكرة تفسره وتزيل إبهامه نحو قولك: رُبَّهُ رَجُلاً.ولأنه لم يتقدم عليه شيء يفسره، وتوضح المقصود منه، ولذا تعرب النكرة تمييزا. وحسب ابن هشام فإن الزمخشري «يفسر الضمير بالتمييز في غير بابي (نِعْمَ) و(رُبَّ)، وقد ذكر في تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَات﴾[البقرة:29] أن «الضمير في (فَسَوَّاهُنَّ) ضمير مبهم، و (سَبْعَ سَمَاوَات) تفسيره كقولهم: رُبَّهُ رَجُلاً، وقيل: راجع إلى السماء، والسماء في معنى الجنس، وقيل:جمع سماءة. والوجه العربي هو الأول... وتؤول على أن مراده أن(سَبْعَ سَمَاوَات) بدل، وظاهر تشبيهه ب (رُبَّهُ رَجُلاً) يأباه»[4].

1– مغني اللبيب، ص114.

2– البحر المحيط،ج2، ص196–197. وينظر: –الدر المصون، ج2، ص437–438. و–التحرير والتنوير، ج2، ص390.

3– مغني اللبيب، ص458 وما بعدها.

4–المصدر نفسه، ص460. وينظر:– الكشاف، ج1، ص250–251. و–الدر المصون، ج1، ص244. =

واختار أبو حيان نصب (سَبْعَ سَمَاوَات) على البدل باعتبار عود الضمير على ما قبله، على معنى أن الله لما خلق الأرض، عمد إلى السماء، فخلقها وسوى سَبْعَ سَمَاوَات[1].

ونقل القرطبي عن النحاس أنه جوز أن يكون سبع مفعولا به ل(سَوَّاهُنَّ) على تقدير أن الله خلق سموات كثيرة، ولكنه سوى منها سبعا فقط دون السموات الأخرى، كما في قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾[الأعراف:155] أي: من قومه[2].

وقد أورد السمين الحلبي في (الدر المصون) خمس أوجه في إعراب (سَبْعَ سَمَاوَات)، وضعف أربعة أوجه، واختار النصب على البدل، وهو ما اختاره ابن هشام وأهل التأويل[3] لأنه أقوى الأوجه وأحسنها عندهم.

ومن المواضع أيضا التي يعود فيها الضمير على متأخر عند ابن هشام، أن يكون متصلاً بفاعل مقدم، ومفسره مفعول مؤخر نحو: ضَرَبَ غُلاَمُهُ زَيْداً. أجازه الأخفش، وأبو الفتح، وأبو عبد الله الطُّوال من الكوفيين في الشعر، ويوجب الجمهور ذلك في النثر تقديم المفعول، نحو قوله تعالى:﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾[البقرة124]...[4]، وفي هذه الآية عاد ضمير الغيبة إلى مذكور في السياق، مؤخر في اللفظ، مقدم في النية لأن رتبته التقديم[5]، والغرض من هذا التقديم تشريف (إِبْرَاهِيمَ) بإضافة اسم (الربّ) إلى اسمه مع مراعاة الايجاز[6].

كما تحدث ابن هشام في موضع آخر في الباب ذاته عن الأشياء التي تحتاج إلى رابط[7]، وأشار إلى الضمير خاصة أن بعض الجمل تفتقر إلى ما يربط أجزاءها، ومن هذه الجمل المذكورة في هذا السياق:

-الجملة الموصوف بها، وهذه لا يربطها إلا الضمير؛ إما مذكوراً نحو: ﴿حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا

= و-التحرير والتنوير، ج1، ص385.

1-البحر المحيط، ج1، ص281.

2-ينظر: -إعراب القرآن للنحاس، ص31. و-الجامع لأحكام القرآن، ج1، ص389.

3- مغني اللبيب، ص460. وينظر: -مشكل إعراب القرآن، ج1، ص34. و-البحر المحيط، ج1، ص281. و-الجامع لأحكام القرآن، ج1، ص389. و-الدر المصون، ج1، ص244.

4- مغني اللبيب، ص461.

5- أمالي ابن الشجري، ج3، ص115.

6- التحرير والتنوير، ج1، ص702.

7- مغني اللبيب، ص469

نَقْرَؤُهُ﴾[الإسراء:93] أو مقدراً إما مرفوعاً كقوله:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ * عَاراً عَلَيْكَ؟ ورُبَّ قَتْلٍ عَارٌ[1]

أي هو عار، أو منصوباً كقوله: ..... * ومَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ[2]

الشاهد جملة (حَمَيْتَ) وهي صفة لشيء والرابط محذوف أي حميته، أو مجروراً نحو: ﴿وَاتَّقُواْ يَوْماً لا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَفْسٍ شَيْئاً وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلاَ يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلاَ هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة:48]. وفي حذِف الجار والمجرور في الآية عند ابن هشام قولان: الأول عن سيبويه؛ فالمحذوف المضمر لا يكون إلا (فيه)[3]، وعلى تقديره أربع مرات في الآية؛ أي:..لا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نفْسٍ شَيْئاً (فيه) وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ (فيه) وَلاَ يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ (فيه) ولاَ هُمْ يُنصَرُونَ (فيه)، وجوز أكثر النحويين منهم سيبويه والكسائي والأخفش الأمرين[4]، والثاني عن أبي الحسن– يقصد الأخفش، أنه لا يجوز أن يكون المحذوف إلا الهاء في (فيه)»، إذ حذف بعد حرف الجر، ووصل الفعل إليه فصار: لا تجزيه. والأقيس الأول[5] عند جمهور المفسرين والنحويين ومنهم ابن هشام، أي بحذف الجار والمجرور (فيه)، وعلى التدريج.

– أما الجملة الموصول بها الأسماء، فلا يربطها غالباً إلا الضمير؛ مقدرا أو مذكورا، و هو مذكور في قوله تعالى في الآيتين: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾[البقرة:3و4][6]؛ إذ (يُؤْمِنُونَ)، صلة و عائد

1– البيت من بحر الكامل لثابت قطنة شاعر من العصر الأموي، رثى بها يزيد بن المهلب بن أبي صفرة.

ينظر: –شرح أبيات مغني اللبيب، ج1، ص126–127. و–خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب، عبد القادر عمر البغدادي(1030–1093هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1403هـ/ 1983م، ج9، ص79. و–مغني اللبيب، ص469.

2– البيت من بحر الوافر لجرير في مدح عبد الملك بن مروان،وصدره:أبحت حمى تهامة بعد نجد. ينظر:–شرح أبيات مغني اللبيب، ج7، ص83، و ج8، ص48. و–خزانة الأدب، ج6، ص42. و:–مغني اللبيب، ص469.

3–ينظر:–كتاب سيبويه،ج1،ص387.و–الدر المصون،ص335–337.و–التحريروالتنوير،ج1،ص484–485.

4– ينظر:– كتاب سيبويه، ج1، ص386. و–معاني القرآن للكسائي، ص68. و–معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط(ت215هـ)، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411هـ/1990م، ج1، ص94. و–أمالي ابن الشجري، ج1، ص117.

5 – مغني اللبيب، ص469–470.

6– المصدر نفسه، ص470.

هو الواو[1]، وفي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ﴾[البقرة:234] العائد هو ضمير النون المتصلة بالفعل (يَتَرَبَّصْنَ) على نحو ما ألمح إليه ابن هشام، و نقل أقوال غيره من علماء اللغة و مفسري القرآن؛ منهم قول الكسائي من أن «الأصل: تربص أزواجهم[2]، ثم جيء بالضمير مكان الأزواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير، لأن (النون) لا تضاف لكونها ضميراً، وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير»[3]. وهذا التفسير عند السمين الحلبي قائم على أساس اعتبار (يَتَرَبَّصْنَ) خبرا[4].

وأقرب تقدير للمعنى في الآية على ذلك عند جمهور النحويين والمفسرين مرتبط بجعل الأصل: وأزواج الذين، إما (هم) مخفوضة (هي وما أضيف إليه) ثم حذفت على التدريج[5]، لوجود ما يدل عليها في السياق. وهو التخريج الذي يستقيم الكلام عليه عند ابن هشام.

– ويكون الرابط في الجملة الواقعة حالاً، عند ابن هشام إما الواو والضمير نحو: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ﴾[النساء:43]، أو الواو فقط نحو: ﴿..لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ ونَحْنُ عُصْبَةٌ..﴾ [يوسف:14]، و(جاء زيد والشمس طالعة)، أي طالعة وقت مجيئه.

أو الضمير فقط نحو: ﴿تَرَى الَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾[الزمر:60]. وزعم أبو الفتح أنه لابد من تقدير الضمير مع الواو إن كانت وحدها الرابط، وزعم الزمخشري أن الربط بالضمير وحده شاذ نادر، ورد ابن هشام هذا الرأي لورودها في مواضع من التنزيل نحو: ﴿اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾[البقرة:36]، و ﴿..وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَايَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:101][6].

ويؤيد ما ذهب إليه ابن هشام آراء أغلب المفسرين في الآيتين؛ فجملة (بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ) في الآية في موضع الحال عند ابن عطية، والقرطبي، والسمين الحلبي[7]. والتقدير عند القرطبي:

---

1 – الدر المصون، ج1، ص91.

2–معاني القرآن للكسائي،ص91.وينظر:–معاني القرآن للفراء،ج1،ص150.و–معاني القرآن للأخفش،ص189.

3– مغني اللبيب، ص469.

4– الدر المصون، ج2، ص477–478.

5– مغني اللبيب، ص469

6 – المصدر نفسه، ص471.

7–ينظر:–المحرر الوجيز،ج1،ص129.و–الجامع لأحكام القرآن،ج1،ص475.و–الدر المصون،ج1،ص290.

«...هذه حالكم. وحذفت الواو من: (وبَعْضُكُمْ)؛ لأن في الكلام عائدا، كما يقال: رَايْتُكَ السَّمَاءُ تُمْطِرُ عَلَيْكَ»[1].

وأضاف السمين الحلبي أن «...هذه الجملة الحال لا حاجة إلى ادعاء حذف واو الحال منها، لأن الربط حصل بالضمير، وإن كان الأكثر في الجملة الاسمية الواقعة حالا أن تقترن بالواو[2]». وعلل ابن عاشور استغناء الجملة الحالية بالضمير عن الواو، وبالواو عن الضمير، أنها إن كانت في معنى الصفة لصاحبها اشتملت على ضميره أو ضمير سببيه، فاستغنت عن الواو كما في الشاهد الأول: (بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ)[3]، والحكم ذاته على قوله تعالى: ﴿وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ﴾[البقرة:101][4]، وهو ما يذهب إليه السمين الحلبي؛ إذ أن قوله: (كَأَنَّهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ) جملة في محل نصب حال، والرابط الهاء من (كَأَنَّهُمْ)، صاحبها لفظ (فريق) في الآية، والتقدير عنده: مشبهين للجهال[5].

– ويحتاج جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء إلى رابط، و لا يربطه أيضاً إلا الضمير، إما مذكوراً نحو: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ﴾[المائدة:115]، أو مقدراً أو منوباً عنه نحو: فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلاَ رَفَثَ وَ لاَ فُسُوقَ وَ لاَ جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾[البقرة:197] أي منه، أوالأصل: في حجه[6]. وذكر السمين الحلبي أن في قوله: (فَلاَ رَفَثَ) وما في حيزه في الآية فيه احتمالان؛ أحدهما أن تقدره بعد (جِدَالَ) تقديره: ولا جدال فيه، ويكون (مِنْهُ) صفة ل (جِدَالَ) فيتعلق بمحذوف، والثاني أن يقدر بعد (الْحَجِّ) تقديره: ولا جدال في الحج منه أو له، ويكون هذا الجار في محل نصب على الحال من (الْحَجِّ). وأفاد الكوفيون أن الألف واللام في (الْحَجِّ) نابت مناب الضمير، والأصل: في حَجّهن، قياسا على قوله: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ﴾

1 – الجامع لأحكام القرآن، ج1، ص475.
2 – الدر المصون، ج1، ص291.
3– التحرير والتنوير، ج1، ص436 –437.
4– مغني اللبيب، ص471.
5– الدر المصون، ج2، ص27.
6– مغني اللبيب، ص473.

ثم قال: ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾[النازعات :40] أي: مأواه[1].

– ويؤكد ابن هشام في (مغني اللبيب) أنه لا بد من ارتباط العاملين في باب التنازع برابط؛ إما بعاطفٍ كما في: قَامَا وَقَعَدَ أَخَوَاكَ، أو عملِ أولهما في ثانيهما[2]؛ ذكر الرضي أنهم: «يقولون المختار إعمال الثاني مع تجويز إعمال الأول، وكذا الكوفيون يختارون إعمال الأول مع تجويز إعمال الثاني»[3]، و ذكر ابن هشام أنه لا خلاف بين النحويين في جواز إعمال أي العاملين أوالعوامل شئت قال: «وإنما الخلاف في المختار؛ فالكوفيون يختارون إعمال الأول لسبقه، والبصريون يختارون إعمال الأخير لقربه»[4].

واعتمادا على قاعدة النحاة أي ضرورة الربط بين العاملين المتنازعين بالواو أو بغيره، فقد أبطل ابن هشام جعل بعضهم قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة:259] من باب التنازع لأن ذلك يوقع في أمرين:

أولهما: إن أعمل الثاني أضمر الفاعل في الأول، والإضمار قبل الذكر ضعيف في باب التنازع، وثانيهما: إن أعمل الأول –ولم يقل به الزمخشري– ففيه ضعف؛ لأن فيه حذف معمول العامل الثاني إذا أهمل في باب التنازع، نحو: ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زيدٌ، و في حذفه تهيئة العامل للعمل، ثم قطعه عنه، والكوفيون لا يجيزون ذلك البتة، ويجيزه البصريون في الضرورة فحسب[5].

وذكر ابن هشام في فاعل (تَبَيَّنَ) أنه ضمير مستتر يمكن أن يرجع إلى المصدر المفهوم من (أن وصلتها)، على تقدير: فلما تبين له أن الله على كل شيء قدير، قال: أعلم أن الله على كل شيء قدير، ويتفق في توجيهه هذا مع الزمخشري، الذي جعل المسألة في الآية من باب التنازع[6]، ذلك أن (تَبَيَّنَ) يطلب فاعلا، و (أَعْلَمُ)يطلب مفعولاً، وأن (الله) يصلح لكليهما.

1– الدر المصون، ج2، ص327.

2– مغني اللبيب، ص475.

3– شرح الرضي، ج1، ص71.

4– شرح قطر الندى، ص 330.

5–مغني اللبيب، ص475. وينظر: –البحر المحيط، ج2، ص307–308.

6– ينظر: –الكشاف، ج1، ص491.

وقد جعله الزمخشري مفعولا ل(أَعْلَمُ)، أي من إعمال الثاني، وهو اختيار البصريين، ويدل معمول (أَعْلَمُ)على معمول (تَبَيَّنَ) المحذوف، والتقدير: أن الله على كل شيء قدير، نحو ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زيدٌ، ولا يجوز أن يعُمل الأول؛ أنّه يلزم من ذلك إضمار المفعول في الثاني، يصبح التقدير: فلما تبين له قال: اعلمه أن الله على كل شيء قدير[1].

والصحيح عند ابن هشام أن «فاعل (تَبَيَّنَ) ضمير مستتر: إما للمصدر(من الفعل السابق)، أي: فلما تبين له تبيُن...،»[2] –وهو رأي تفرد به ابن هشام– أو مضمر يعود على ما دل عليه الكلام أي: فلما تبين له الأمر أو ما أشكل عليه...ويتقاطع في هذا الرأي هنا مع الزمخشري[3].

والصواب عند ابن هشام منع حمل الآية على باب التنازع وهو ما اختاره المفسرون قبله، منهم أستاذه أبوحيان[4]، ذلك وفقا للضوابط المتعارف عليها، والمتعلقة بالرابط فيما بين العاملين، وأثرها في المعنى.

ثانيا: قضايا متعلقة بالفعل

شواهد سورة البقرة الخاصة بالفعل في(مغني اللبيب) قليلة مقارنة بقضايا باقي المفردات، والملاحظ أنها تعالج قضايا ترتبط بالتفسير منها الدلالة والإعراب خاصة، على نحو ما يأتي:

1– تشديد التاء في الفعل: ذكر ابن هشام في الباب الخامس في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها عددا من الجهات منها الجهة الثالثة؛ أن يخرج على ما لم يثبت في العربية، وذلك إنما يقع على جهلٍ أو غفلةٍ، و ذكر منه قول ابن مهران في كتاب (الشواذ) فيمن قرأ: ﴿إِنَّ البَقَرَ تَشَابَهَ﴾[البقرة:70] بتشديد التاء، إن العرب تزيد تاء على التاء

1–عد أبو حيان تفسير الزمخشري للآية تفسير معنى لا تفسير إعراب، ومعنى تفسير إعراب أن يقدر مضمرا يعود على كيفية الإحياء التي استغربها بعد الموت. ينظر: –البحر المحيط، ج2،ص307. و–الدر المصون، ج1، ص569.

2– مغني اللبيب، ص475.

3– ينظر:–الكشاف، ج1، ص491.

4– ينظر: –البحر المحيط، ج2، ص307.

الزائدة في أول الماضي، و أنشد: ..... * تَتَقَطَّعَتْ بِيَ دُونَكَ الأَسْبَابُ[1]

وقد نفى ابن هشام هذا البيت وتلك القاعدة النحوية، وخرج القراءة على وجه مقبول، فقال: «ولا حقيقة لهذا البيت ولا لهذه القاعدة، وإنما أصل القراءة: (إِنَّ البَقَرَةَ) بتاء الوحدة، ثم أدغمت في (تاء) تَّشَّابَهَتْ، فهو إدغام من كلمتين»[2].

ورأي ابن هشام في حقيقة المشكل في الآية بأن لفظ تَّشَّابَهَتْ –في قراءة من شدد التاء– فيه إدغام تناقله غالب المفسرين[3]، أما توجيهه القراءة على أن الأصل هو أن التاء للبقرة فيرجحه عدد منهم؛ أبوحيان الأندلسي[4]، والسمين الحلبي[5]، والألوسي الذي بين أن التاء لا تدغم إلا في المضارع، وليس في زنة الأفعال فعل ماض على تفاعل بتشديد الفاء ووجه بأن أصله – إِنَّ البَقَرَ تَشَابَهَتْ – فالتاء الأولى من البقرة، والثانية من الفعل فلما اجتمع مثلان أدغم نحو – الشَّجَرَةُ تَمَايَلَتْ – ...[6].

2–دلالة الفعل على المشارفة: جعل ابن هشام التعبير بالفعل عن المشارفة إحدى قواعد الباب الثامن: في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية، ومثل لها بنحو قوله تعالى: ﴿والَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ﴾[البقرة:240] أي والذين يشارفون الموت وترك الأزواج يوصون وصية[7]. ونحو: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾[البقرة:24] أي فشارفن انقضاء العدة، وذهب الشنقيطي إلى القول بأن المعنى الظاهر في قوله تعالى: ﴿بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾ هو انقضاء عدتهن بالفعل...غير انه عاد إلى اثبات

1– البيت مجهول القائل، ينظر: –مغني اللبيب، ص507–508.

صدره: طلب لعرفك يا بن يحي بعدما ... ينظر:–شرح أبيات مغني اللبيب، ج7، ص175. و–ضرائر الشعر، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1980، ص55.

2– مغني اللبيب، ص507– 508 .

3– ينظر:–الكشاف، ج1، ص282. و–المحرر الوجيز، ج1،ص163. و–الجامع لأحكام القرآن، ج2، ص187.

4– تفسير البحر المحيط، ج1، ص419.

5– الدر المصون، ج1، ص462–463.

6– روح المعاني، ج1، ص289–290.

7– مغني اللبيب، ص645.

دلالة الفعل في الآية على المقاربة أي المشارفة من خلال قوله تعالى في الايتين الكريمتين: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾[البقرة:228] وقوله تعالى: ﴿الْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة:228]، حيث لا تحق الرجعة الا في زمن العدة، وفترة التربص[1]. ودلالة الفعل في الآية على المشارفة والمقاربة رأي ابن هشام ورأي عدد من المفسرين السالف ذكرهم، وهو كذلك رأي ابن عطية، والقرطبي، وابن عاشور.[2]

3-دلالة الفعل (كاد): حذر ابن هشام في الباب السادس من (مغني اللبيب) من أمور كثيرة اشتهرت بين المعربين، منها قولهم: إن (كَادَ) إثباتها نفي، ونفيها إثبات[3]، فإذا قيل:(كَادَ يَفْعَلُ) فمعناه أنه لم يفعل، وإذا قيل: لَمْ يَكَدْ يَفْعَلُ فمعناه أنه فعله، و رجح الفراء في قوله تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَم يَكَدْ يَرَاها﴾[النور:40]، ما قاله بعضهم: بأنه «مَثَلٌ ضَرَبَهُ الله، فهو يراها، و لكنه لا يراهَا إلاّ بطيئا كما تقول: ما كدت أبلغ إليك، وأنت قد بلغت، و هو وجه العربية »[4]، و(كَادُوا) في قوله تعالى: ﴿وَ مَا كَادُوا يَفْعَلُون﴾ [البقرة:71]، عند أصحاب هذا المذهب منفية و خبرها مثبت في المعنى، لأن الذبح وقع لقوله: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾.

وصواب الرأي عند ابن هشام أن حكمها حكم سائر الأفعال في أن نفيها نفي وإثباتها إثبات[5]،

1- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار الحكني الشنقيطي، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ط1، 1426هـ، ص255.

2- المحرر الوجيز، ج1، ص309. و-الجامع لأحكام القرآن، ج4، ص99. و-تفسير التحرير والتنوير، ج2، ص421-422.

3- هذا قول جماعة من المعربين ذكر منهم: ابن جني،وابن عطية وأبو البقاء، والسمين الحلبي. ينظر:-شرح الرضي على الكافية، طبعة جديدة مصححة، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قازيونسن، بنغازي،ط2، 1996م، ج4، ص224. و-الدر المصون، ج1، ص176. و-شرح الأشموني، ج1، ص134.

4- معاني القرآن للفراء، ج2، ص71-72. و-شرح المفصل، ج4، ص383.

5- نظم المعري هذا القول لغزاً،فقال: أَنَحْوِيُّ هَذا العَصْرِ ما هِي لَفْظَةٌ * إذا استَعمِلتْ في صورةِ الجحدِ أُثبِتَتْ
جرتْ في لِسانَي جرهمٍ وَ ثمُودِ * و إن أُثبِتَتْ قامتْ مقامِ جُحودِ
وأجابه عن هذا ابن مالك، بقوله: نَعَمْ هِيَ كَاد المرْءُ أَن يرِد الحِمى * فَتَأْتِي لِإثباتٍ بنفي ورود
وفِي عكْسِها ما كاد أن يرِد الحِمى * فَخُذْ نَظْمها فالعِلْم غَير بعِيدِ

ينظر: -تفسير البحر المحيط،ج1، ص422. و-مغني اللبيب، ص620. و -روح المعاني، ج1، ص292.

وهو مذهب اغلب المفسرين وجمهور النحويين منهم الرضي، وابن يعيش، وأبوحيان والألوسي وبيانها أن معناها المقاربة، وأنت: «إذا قلت: كَادَ زَيْدٌ يَفْعَلُ، فالمراد قرب وقوعه في الحال، لا أنه لم يقع بعد؛ لأنك لا تقوله إلا لمن هو على حد الفعل، كالداخل فيه، لا زمان بينه وبين دخوله فيه»[1].

والمقاربة مثبتة عند ابن هشام لأن «الإخبار بقرب الشيء يقتضي عرفاً عدم حصوله، وإلا لكان الإخبار حينئذ بحصوله، لا بمقاربة حصوله، إذ لا يحسن في العرف أن يقال لمن صلّى: قارب الصلاة، و إن كان ما صلى حتى قارب الصلاة، ولا فرق بين (كاد) و (يكاد)»[2].

والأكيد عند ابن هشام «أن معنى: (كَادَ يَفْعَلُ) قارب الفعلَ، وأن معنى (ما كَادَ يَفْعَلُ) ما قارب الفعلَ، فخبرها منفي دائماً، أما إذا كانت منفية فواضح، لأنه إذا انتفت مقاربة الفعلِ انتفى عقلاً حصول ذلك الفعل، بدليل قوله تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾[النور:40]، ولهذا كان أبلغ من أن يقال: لم يرها، لأن من لم ير قد يقارب الرؤية»[3].

وتفسير ابن هشام وغيره من المفسرين لقوله تعالى: ﴿ومَا كَادُوا يَفْعَلُون﴾ أنه بالفعل الذبح، وقد قال تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾[البقرة:71]، فالجواب «أنه بالنفي أخبر عن حالهم في أول الأمر فإنهم كانوا بعداء من ذبحها بدليل الآيات التي وصفت ما كان من تعنتهم وتكرر سؤالهم»[4].

ولكثرة استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل أولاً، ثم فعله بعد ذلك، توهم بعضهم أن هذا الفعل بعينه هو الدال على حصوله بعينه، ونفى ابن هشام ذلك لأنه إنما فهم حصول الفعل من دليل آخر في الآية هو قوله تعالى: ﴿فذبحوها﴾[5]. فلا تناقض عند ابن هشام بين

1- مغني اللبيب، ص620. وينظر: -شرح المفصل، ج4، ص376-377. و-البحر المحيط، ج1، ص422. و-روح المعاني، ج1، ص292.

2- مغني اللبيب، ص620.

3-المصدر نفسه، ص620. وينظر:-معاني القرآن للفراء، ج2، ص71-72. و-شرح المفصل،ج4، ص383.

4- ينظر: -مغني اللبيب،ص620. وينظر:-روح المعاني،ج1، ص292. و-جامع البيان، ج2،ص114-115. وينظر:-الكشاف، ج1، ص284. و-حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية ومعه شرح الشواهد للعيني ، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، دط، دت، ج1، ص420.

5- مغني اللبيب، ص620-621.

قوله: ﴿فذبحوها﴾، وقوله: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُون﴾ الدال على انتفاء الذبح بانتفاء مقاربته؛ عدم اتحاد زمن الفعلين الذي هو شرط التناقض؛ إذ المعنى: فذبحوها بعد مرور زمن طويل، « وبعد لأْي وبعد مطل وبعد تعنت بدليل قولهم: ﴿أَتَتَّخِذُنا هزواً﴾[البقرة:67]، و﴿ادع لَنا ربك يبين لَنا ما هِي﴾[البقرة:68]، ﴿ادع لَنا ربك يبين لَنا ما لَونُها﴾[البقرة:69]»[1]، حتى بدوا و كأنهم لا يقاربون الفعل، فلا تناقض إذا بين دلالة الفعلين. و إلى ذلك ذهب المفسرون من ذلك، أن المعنى في تفسير السمين الحلبي للآية «يحمل على اختلاف وقتين: أي ذبحوها في وقت، وما كادوا يفعلون في وقت آخر»[2].

وجملة ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُون﴾ عند ابن عاشور تحتمل الاستئناف، «فإن نفي مقاربة الفعل كان قبل الذبح حين كرروا السؤال وأظهروا المطال، ثم وقع الذبح بعد ذلك، والحال، و تحتمل الحال، و هي أظهر لأنه أشد ربطا للجملة، وذلك أصل الجمل أي: ذبحوها في حال تقرب من حال من لا يفعل، والمعنى أنهم ذبحوها مكرهين»[3].

وبناء عل ما سبق فرأي ابن هشام أن إثبات (كَادَ) إثبات لمقاربة الفعل ونفيها نفي له. وتفسيره لقوله تعالى:﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُون﴾جاء على الرأي الذي أجمع عليه جمهور النحويين وأغلب المفسرين.

4- إعراب الفعل بعد (أنْ): (أنْ) المفتوحة الهمزة الساكنة النون حرف على أربعة أوجه: أحدها: أن تكون حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع، وتقع في موضعين؛ أحدهما هو الابتداء، فتكون في موضع رفع نحو:﴿وَ أَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[البقرة:184]،﴿وأَن تَعْفُواْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [البقرة:237]. زعم الزجاج أن منه ﴿..أَنْ تَبَرُّواْ وَ تَتَّقُواْ وتُصْلِحُواْ بَيْنَ النَّاسِ﴾[البقرة:224] أي خيرٌ لكم، فحذف الخبر، وقيل: التقدير: مخافة أن تبرّوا[4].

1- شرح الرضي على الكافية، ج4، ص224-225.

2- الدر المصون، ج1، ص177.

3- التحرير والتنوير، ج1، ص557. وينظر: -الكشاف، ج1، ص283-284.

4- نقل ابن هشام الخلاف في إعراب قوله تعالى:﴿أن تبرّوا﴾، إذ تحتمل الرفع والنصب معا؛ إذا قدّر: في أن تبروا أو لئلا تبروا، والخلاف كذلك في المحل، هل المحلُّ بعد حذف الجار جر أو نصب؟ وقيل: التقدير مخافة أن تبروا. ينظر:-مغني اللبيب، ص33-34.

وثاني المواضع ورودها بعد لفظ دال على المعنىً غير اليقين، فتكون في موضع رفع: نحو: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُواْ شَيْئًا﴾[البقرة:216]، والبين في الشواهد السابقة الذكر كلها أن الفعل بعد (أَنْ) منصوب ب (أَنْ) المصدرية وهو الشائع في كلام العرب.

و قد نبه ابن هشام في الباب ذاته إلى قضية استشكلت في الإعراب، و هي مجيء الفعل بعد (أَنْ) مرفوعا، كما في قراءة ابن مُحيْصن: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾[البقرة:233][1]، وتكرر ذكر هذا الشاهد القرآني في (مغني اللبيب) في الباب الخامس، في مسائل الجهة الرابعة من الجهات الذي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، و جعل مثالا على ما قد يخرج على الأمور المستبعدة والضعيفة لتجنبها، و نقل ابن هشام الآراء المحتملة في تخريج هذه القراءة، منها؛ رأي الكوفيين أن (أَنْ) هذه هي المخففة من الثقيلة شذّ اتصالها بالفعل، و شذ وقوعها موقع الناصبة، لأن ما قبلها ليس بفعل علم و يقين[2]. وأبى النحويون –أن يجعلوها كذلك أي المخففة من الثقيلة لوجه آخر هو عدم الفصل بينها وبين الجملة الفعلية بعدها»[3].

ورفع الفعل بعد(أَنْ) عند النحويين والمفسرين وجه مألوف في كلام العرب، وقد استشهدوا على هذا الوجه، بقول الشاعر[4]: أَنْ تَهْبِطِينَ بِلاَدَ قَوْ * مٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطِّلاَحِ

الشاهد فيه (أَنْ تَهْبِطِينَ)، قد أهملت (أَنْ) وارتفع الفعل بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة.

1– نسب ابن هشام قراءة الرفع إلى ابن محيصن دون غيره. وقرأ بها مجاهد وابن عباس. وقرأ باقي القراء الأربعة عشر بالنصب. ينظر: – شواذ القراءات، رضي الدين شمس القُراء أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الكرماني –من علماء القرن السادس الهجري–، تحقيق: شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت–لبنان، دط، دت، ص92.

و– مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة، دط، دت، ص21.

و–الكشاف،ج1،ص455. و–البحر المحيط، ج2، ص233. و–روح المعاني، ج2، ص146. و–معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، ج1، مطبوعات جامعة الكويت، ط2، 1408هـ/1988م، ص176–177.

2– ينظر: –مغني اللبيب، ص 36. و–الدر المصون، ج2، ص 463 –464.

3– المصدر نفسه، ج2، ص463–464.

4– الشاهد من مجزوء الكامل وهو منسوب إلى القاسم بن معن. ينظر: –معاني القرآن للفراء،ج1، ص136.

و– الأزهية، ص65. وقد ذكر دون نسبة. ينظر: –شرح المفصل، ج4، ص214 . و–شرح أبيات مغني اللبيب، ج1، ص136. و–الدر المصون، ج2، ص463. و–خزانة الأدب، ج8، ص420.

وبقول آخر[1]: أنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ ويْحَكُمَا * مِنِّي السَّلاَمَ وَأَلَّا تُشْعِرَا أَحَدَا

الشاهد فيه (أنْ تَقْرَآنِ)حيث أهمل إعمال(أن) بالنصب، وهو الصواب عند ابن هشام، ف(أنْ) الناصبة أهملت حَمْلا على (ما) أختها لاشتراكهما في المصدرية، وهو قول البصريين[2].

وقد استحسن ابن هشام تخريج بعضهم على أن الأصل (أَنْ يُتمّوا) بالجمع، لأن الجمع على معنى(مَنْ)، كما في قوله تعالى:﴿وَمِنْهُم من يَسْتَمِعُونَ﴾[يونس:42][3].

وأضاف الألوسي «أن ضمير الجمع في(يُتمّوا) –أي الواو– سقطت في اللفظ لالتقاء الساكنين، فتبعها الرسم ﴿وَعلَى الْمَوْلُودِ لَهُ﴾[البقرة:233] أي الوالد فإن الولد يولد له»[4].

وتلاحظ الباحثة أن ابن هشام اختار هنا الوجه الذي لا يتعارض مع ضوابط اللغة، ويحفظ للحرف (أنْ) وظيفته الاساسية أي: نصب الفعل بعده، وأحسن تخريج لقراءة (أَنْ يُتم) لديه ما كان على النصب، وما كان على احتمال كون الجملة في الأصل (أَنْ يُتمّوا) في الجمع.

5–إعراب الفعل بعد (حَتَّى): (حَتَّى) عند ابن هشام حرف يأتي لأحد ثلاثة معان: انتهاء الغاية وهو الغالب، والتعليل، و بمعنى (إلاّ) في الاستثناء وهذا أقلها، و قلَّ من يذكره، وقد انفردت (حَتَّى) بجواز نصب المضارع بعدها ب (أنْ) مضمرة لا بنفسها،[5] نحو: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا[6]،

1– البيت من بحر البسيط بلا نسبة. ينظر: –شرح أبيات مغني اللبيب، ج1، ص135. و–البحر المحيط، ج2، ص223. و–شرح المفصل، ج4، ص225. و–الدر المصون، ج2، ص463.

2– ينظر: –مغني اللبيب، ص36، وص509، وص514.

3– مغني اللبيب، ص514. وينظر: –شرح التصريح، ج2، ص362.

4– روح المعاني، ج2، ص146. وينظر: –حاشية الشمني، ج1، ص64.

5– (حتى) عند الكوفيين من الأدوات التي تدخل على الأسماء فتجرها، وهي «..إما أن تكون بمعنى (كي)،... وإما تكون بمعنى (إلى أن) وبهذا المعنى فإنها تنصب الفعل المضارع بنفسها، وهي عند البصريين خاصة بالأسماء فقد ثبت أن حتى تخفض الأسماء وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال، وكذا العكس. والفعل بعدها منصوب ب(أن) مضمرة وجوبا. وعلى هذا جمهور النحويين. ينظر: –مغني اللبيب،ص127–128. وينظر: –الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات بن الانباري(ت577هـ)، تحقيق ودراسة: جودة مبروك محمد مبروك، راجعه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، دت،ص477 وما بعدها. و–الجنى الداني،ص542–555.

6– كتاب المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(210–285هـ)، ج2، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1410هـ/1994م، ص42.

وذلك بتقدير: حتى أنْ أَدْخُلَهَا، و (أنْ) المضمرة والفعل في تأويل مصدر مخفوض ب (حَتَّى) أي: سِرْتُ حَتَّى دُخُولِهَا، ولا يجوز: سِرْتُ إِلَى أَدْخُلَهَا. و ل(حَتَّى) الداخلة على المضارع المنصوب معان أوردها ابن هشام منها[1]:

– مرادفة (إِلَى) وهي تفيد الغاية[2]، نحو: ﴿ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾[طه:91].

– مرادفة (كَيْ) التعليلية أو للغاية تعليلية[3]، وما بعدها سبب لما قبلها، نحو قوله تعالى: ﴿ولاَ يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىَ يَرُدُّوكُمْ﴾[البقرة:217] أي: لأجل أن يردوكم عن دينكم إن استطاعوا.

–ومرادفة (إلاّ) في الاستثناء، وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم: «واللهِ لاَ أَفْعَلُ إِلاّ أَنْ تَفْعَلَ، المعنى:حتّى أن تفعل»[4]، وصرح به ابن هشام الخضراوي وابن مالك، ونقله أبو البقاء عن بعضهم، هو معناها في قوله تعالى:﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولاَ﴾ [البقرة: 102] أي: إلا أن يَقُولاَ [5]، والمعنى في الآية عند العكبري: أنهما كانا يتركان تعليم السحر إلى أن يَقُولاَ: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ﴾، وقيل بمعنى (إلا) أي:وما يعلمان من أحد إلا أن يَقُولاَ .[6]

والمعنى الظاهر في هذه الآية خلافُ ذلك عند ابن هشام، إذ المراد معنى الغاية، بدليل المعنى فيما أنشده ابن مالك[7] في قوله: لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً * حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ[8]

1– الحجة للقراء السبعة، ج2، ص506.

2– ينظر:–كتاب سيبويه،ج3، ص17. و–المقتضب، ج2، ص43. و–شرح الرضي على الكافية،ج4، ص52. و–الكشاف، ج1، ص422. و–المحرر الوجيز، ج1، ص288.

3– التحرير التنوير، ج2، ص331.

4–كتاب سيبويه، ج3، ص21، وص25–26.

5– مغني اللبيب، ص128

6– التبيان في إعراب القرآن، ج1، ص99. وينظر: –دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الاول، محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، دط، دت، ج2، ص153.

7– ينظر:–شرح التسهيل، ج4، ص24.

8– البيت من بحر الكامل للمقنع الكندي محمد بن عمير، أحد شعراء الدولة الأموية. الفضول في البيت: جمع فضل، وهو الزيادة. السماحة: الجود. ومعنى الشاهد (حتى تجود): إلا أن تجود، والتقدير: حتى جودك. ينظر: –الجنى الداني، ص555. و– شرح أبيات مغني اللبيب، ج3، ص100.

وقوله: و اللــهِ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلاً * حَتَّى أُبِيرَ مَـالِكاً وَ كَاهِلاَ [1]

لأن ما بعدهما ليس غاية لما قبلهما ولا مسبباً عنه.

واستدل ابن هشام كذلك على ما ذهب إليه بما لمسه في الحديث:[كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ][2]، «إذ زمن الميلادِ لا يتطاول فتكون (حَتَّى) فيه للغاية، ولا كونه يولد على الفطرة علته اليهودية والنصرانية فتكون فيه للتعليل، ولك أن تخرجه على أن فيه حذفاً، أي يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون...»[3].

وكما ينصب الفعل بعد(حَتَّى) فانه يرتفع بعدها لكن وفق شروط حددها ابن هشام هي[4] :

ا- أن يكون حالاً أو مؤولاً بالحال مثل: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُ المَدِينَةَ (إن قلته أثناء الدخول).

ومثال المؤول بالحال: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُ البَلَدَ، وأنت تريد حكاية الحال الماضية[5] .

ب-أن يكون مسبباً عما قبلها كالمثال السابق، فإن دخول المدينة سبب عن المسير؛ ولا يجوز عند ابن هشام: سِرْتُ حَتَّى تطْلُعَ الشّمْسُ، ولا: ما سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَها، وهل سِرْتَ حَتَّى تدْخُلَها؟ «أما الأول فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير، وأما الثاني فلأن الدخول يتسبب عن عدم السير. وأما الثالث فلأن السبب لم يتحقق وجوده، ويجوز: أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلَها، ومتى سِرْتَ حَتَّى تدْخُلَها، لأن السير محقق، وإنما الشك في عين الفاعل و في عين الزمان...»[6].

1- هذا رجز لامرئ القيس لما سمع أن بني أسد قتلوا أباه. لفظة (شيخي) في البيت تعني دم شيخي، والشيخ أبوه. باطلا: هدرا. أبير: أهلك. ومالكا وكاهلا قبيلتان من بني أسد. والشاهد في البيت:(حتى أبير) أي:إلا أن أبير والتقدير:حتى إبارة مالك وكاهل. ينظر:-شرح الأشموني،ج3،ص560.و-شرح أبيات مغني اللبيب،ج3،ص104.

2- الرواية في صحيح مسلم برواية النووي، ج16، المطبعة المصرية بالأزهر، ط1، 1349هـ/1930م، ص207. (باب القدر).

3-مغني اللبيب، ص129.

4- ينظر: -المصدر نفسه، ص129.

5- ينظر: -كتاب سيبويه، ج3، ص17. و-المقتضب، ج2، ص39. و-شرح المفصل، ج4، ص246-247. و-شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني، (698-769هـ)على ألفية أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك(600-672هـ) ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، ج4، دار التراث، القاهرة، ط20، 1400هـ/ 1980م، ص10-11.

6- «أجاز الأخفش الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجاباً ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره،=

ج- و أن يكون فضلةً تتم فائدة الكلام السابق بدونه، و ذلك أن الجملة (سِرْت) فعل و فاعل و هي كلام مفيد، فلا يصح عند ابن هشام نحو: سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلَها، لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر، و لا في نحو :كَانَ سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلَها، إنْ قدرت كان ناقصة، فإن قدرها تامة أو قلت: سَيْرِي أَمْسِ حَتَّى أَدْخُلَهٌ، جاز الرفع، إلا إن علقت (أَمْسِ) بنفس السير، لا باستقرار محذوف.

وقد نبه ابن هشام في الشرط الأول المتعلق بدلالة الفعل بعد (حَتَّى) على الحال على ضرورة مراعاة معنى الحالية؛ فإنْ كانت حاليته بالنسبة إلى زمن التكلم فالرفع واجب، كقولك سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا، إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول، وإن كانت حاليته ليست حقيقية، بل كانت محكية؛ رُفِعَ، وجاز نصبه إذا لم تقدر الحكاية، وأتى هنا بشاهد من سورة البقرة أُخْتُلِف في قراءته، وهو قوله تعالى: ﴿وَ زُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ﴾[البقرة:214].

أما قراءة الرفع فقد انْفَرَدَ الإمام نافع بقراءتها: (حَتَّى يَقُولُ) برفع اللام على أنه ماضٍ بالنسبة إلى زمن الإخبار، أوحالٌ باعتبار الحال الماضية، فلم يعمل فيه (حتَّى)، و يكون معنى الآية: حتى حالتهم حينئذٍ أن الرسول والذين آمنوا يقولون كذا و كذا[1]، متضرِّعين إليه تعالى في حالة زلزالهم[2]، و القول إنما كان عن الزلزلة، غير منقطع عنها[3]، فقد زُلزِل المؤمنون زلزلة بما أصابهم من الأهوال، وبلغ بهم الضجر أشده، لم يبق لهم معه صبر إلى الغاية التي قال فيها الرسول ومن معه متى نصر الله[4]، وأكثر المتأولين حسب ابن عطية على أن الكلام إلى آخر الآية من قول الرسول والمؤمنين أي بلغ الجهد بهم حتى استبطأوا النصر[5].

أما قراءة النصب فالمعهود عند النحاة أن الفعل بعد (حتَّى) لا ينتصب إلا إذا كان مستقبلاً،

=لا على ما قيل (حتَّى) خاصة، ولو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى لم يمنع الرفع فيها، وإنما منعه إذا كان النفي مسلطاً على السبب خاصة، وكل أحد يمنع ذلك». ينظر-مغني اللبيب، ص129.

1- المصدر نفسه، ص129.

2- ينظر: -المقتضب، ج2، ص42.

3- ينظر: -كتاب سيبويه، ج3، ص19. و-معاني القرآن للفراء، ج1، ص132-133. و-المحرر الوجيز، ج1، ص 288. و-الجامع لأحكام القرآن، ج3، ص411.

4- الكشاف، ج1، ص422.

5- الجامع لأحكام القرآن، ج3، ص412.

وإن كان استقباله بالنظر إلى زمن التكلم أي الحال فالنصب واجب عند ابن هشام، في قوله تعالى: ﴿وَ زُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُول الرَّسُولُ﴾؛ فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال، لا بالنظر إلى زمن قصِّ ذلك علينا[1]، ومعنى الآية: إلى أن يقول الرسول[2].

ولعل المعنى في ضوء القراءتين أن الله سبحانه وتعالى، يستجيب للمؤمنين حين ابتلاهم، سواءٌ إليه حال ابتلائهم عاجلا، أم بعد شدة البلاء آجلاً. والجلي أن ابن هشام لم يرجح إلى أي القراءتين يميل هنا، لأن كلا منهما مقبول، فهما قراءتان سبعيتان متواترتان صحيحتان.

6- في إعراب الفعل (تفرضوا) بعد (أَوْ): وقف ابن هشام في الباب الأول من (مغني اللبيب) على إعراب الفعل (تَفْرِضُواْ) بعد (أَوْ)، وعرض لمختلف الأوجه التي تتحدد وفقا لمعاني حرف (أَوْ) قبلها منها أنها بمعنى (إلاّ) في الاستثناء وهو مذهب البصريين[3]، انتصب الفعل بعدها بإضمار(أنْ) قبله كقولك: لأقتُلَنّه أَوْ يُسلمَ، وقول الشاعر:

وكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ * كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا[4]

وذكر ابن هشام حمل بعض المحققين قوله تعالى: ﴿لا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنُّ أَوْ تَفْرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾[البقرة:237] على قول الشاعر، « فقدر (تَفْرِضُواْ) منصوباً ب(أَنْ) مضمرةً، لا مجزوماً بالعطف على(تَمَسُّوهُنّ) لئلا يصيرَ المعنى: لا جناح عليكم فيما يتعلّق بمهور النساء إن طلقتموهن في مدة انتفاء أحد هذين الأمرين، مع أنه إذا انتفى الفرضُ

1- مغني اللبيب، ص129.

2- ينظر: -المقتضب، ج2، ص42.

3- ينظر: -كتاب سيبويه، ج3، ص47.

4- البيت من البحر الوافر، وهو منسوب لزياد الأعجم. وقد وجدته في كتاب شعر زياد الاعجم، جمع وتحقيق ودراسة: د يوسف حسين بكار، دار المسيرة، ط1، 1983م، ص101. الشاهد فيه: (أَوْتَسْتَقِيمْ) بتسكين الميم. وهي في مغني اللبيب (أَوْ تَسْتَقِيمَا) حيث جاءت فيه (أَوْ) بمعنى (إلا) في الاستثناء، فانتصب المضارع بعد إضمار (أن). ينظر: -شرح أبيات مغني اللبيب، ج2، ص68. و-المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني(ت655هـ)، تحقيق: علي محمد فاخر وأحمد محمد توفيق السوداني وعبد العزيز محمد فاخر، المجلد1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، ط1، 1430هـ/2010م، ص1866. و-الأزهية، ص121-122.

دون المسيس لزم مهرُ المثل، وإذا انتفى المسيس دون الفرض لزم نصف المسمَّى- أي نصف المهر- ولأن المطلقات المفروضَ لهنّ قد ذكرن ثانياً بقوله تعالى: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾ في الآية، و ترك ذكر الممسوسات لما تقدم من المفهوم»[1]. ومنع ابن الحاجب كون المعنى مدة انتفاء أحدهما، بل مدة لم يكن واحد منهما، وذلك بنفيهما جميعاً؛ لأنه نكرة في سياق النفي الصريح بخلاف الأول، فإنه لا ينفي إلا أحدهما[2]، وذكر المفروض لهن عند بعضهم حسب ابن هشام «إنما كان لتعيين النصف لهن، لا لبيان أن لهن شيئاً في الجملة، وفي تقدير (أَوْ) بمعنى (إلاّ) إخراج للمفروض لهن عن مشاركة الممسوسات في الذكر»[3].

ورأي صاحب (الكشاف) أن الأنسب أن تكون للاستثناء كما جاء عند ابن هشام أو للغاية، لأن«(إلا) هنا أوضح: بمعنى أن المراد قد ظهر من الآية ظهورا لا يدع لتوهم قصد نفي أحد الأمرين خطورا بالأذهان»[4] .

ومن معاني(أَوْ) عند ابن هشام أن تكون بمعنى (إِلَى)[5] وهي كالتي قبلها في انتصاب المضارع بعدها ب(أنْ) مضمرةً، نحو: لألزمنَّك أوْ تقضيَني حقّي، وقوله:

لأسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى * فما انْقَادَتِ الآمالُ إلاَّ لِصَابِرِ[6]

ونحو قوله تعالى:﴿أَوْ تَفْرِضُواْ﴾، وفيه (أو) بمعنى (إلى)، والفعل منصوب جوّز هذا المعنى فيه، ويكون غايةً لنفي الجُناح، لا لنفي المسيس عند ابن هشام[7] .

وقد جوز ابن هشام كون (أَوْ) في الآية ذاتها بمعنى الواو؛ أي (وتَفْرِضُواْ) عطف من (تَمَسُّوهُنُّ) فهو مجزوم أيضا، و يؤيّده قول المفسرين: إنها نزلت في رجل أنصاريّ طلّق امرأته قبل

1- مغني اللبيب، ص72.

2- ينظر: -أمالي ابن الحاجب، ص263-264.

3- مغني اللبيب، ص72.

4- التحرير والتنوير، ج2، ص458.

5- مغني اللبيب، ص72.

6- البيت من الطويل وهو من الشواهد التي استشهد بها كثير من النحاة، ولم ينسبوها إلى قائل معين.
ينظر: -مغني اللبيب،ص 73. و-شرح أبيات مغني اللبيب،ج11، ص68 و -المقاصد النحوية، ص1865.

7- مغني اللبيب، ص73.

المسيس وقبل الفرض، والمعنى هنا أن الممسوساتُ والمفروض لهن مستويين في الذكر[1]، ويعتضد هذا بأنه تعالى عطف عليها بعد ذلك المفروض لها فقال: ﴿ وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَ قَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾، فلو كان الأوَّل لبيان طلاق المفروض لها قبل المسيس لما كرَّره[2]، و (لَمْ) حينئذ لنفي أحد الأمرين لا عينه، و هو نكرة في سياق النفي فيُفيد العموم أي ما لم يكن منكم مسيس، ولا فرض على حد. والرأي ذاته عند ابن عطية، والقرطبي، والبيضاوي والألوسي.[3]

7- في تعدية الفعل: قضية التعدية في الفعل تتحقق عند ابن هشام بأمور منها التضعيف وزيادة الهمزة في أول الفعل وبحرف الجر الباء، وبتضعيف العين، وبزيادة الهمزة.

وقد اجتمعت التعدية بالهمزة والتضعيف في قوله تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَاةَ وَالإِنجِيلَ، مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ الْفُرْقَانَ﴾[ال عمران:3-4].

ونقل رأي الزمخشري أن بين تعديتي الفعلين في الآيتين فرقاً، فقال: لما نزل القرآن منجماً والكتابان جملة واحدة جيء ب(نَزَّلَ) وهي من التنزيل في الأول وَ (أَنزَلَ) وهي من الإنزال في الثاني[4]. ونقل ابن هشام عن الزمخشري أنه تعالى نَزَّلَ القرآن بحسب المصالح منجماً أي على التدريج، وأنزله من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا وهو الإنزال المذكور[5]، كما في قوله تعالى: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِيَ أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾[البقرة:185] ثم تنزيُله من السماء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم نجوماً أي بالتدريج في ثلاثة وعشرين سنة.

و الفعل (ذَهَبَ)[6] عند ابن هشام فعل قاصر أي لازم، وكثيرا ما يعدّي هذا الفعلَ بالباء؛ و هي

1- مغني اللبيب، ص72. وينظر: -المحرر الوجيز، ج1، ص318. و-الدر المصون، ج2، ص487.

2- ينظر: -المحرر الوجيز، ج1، ص236. و-الجامع لأحكام القرآن، ج4، ص161-162.

3-مغني اللبيب،ص73. وينظر:-المحرر الوجيز،ج1، ص236. و-الجامع لأحكام القرآن،ج4،ص161-162. و-روح المعاني، ج1، ص153. و-التحرير والتنوير، ج2، ص458.

4- مغني اللبيب، ص486.

5- الكشاف، ج1، ص383.

6- ذهب يذهب ذهابا وذهوبا، وذهب بالشيء وأذهبه أزاله، والذهاب :السير والمضي، يستعمل ذلك في الأعيان والمعاني. وذهب واذهب عند القرطبي لغتان من الذهاب وهو زوال الشيء. ينظر: -معجم مقاييس اللغة، ج2، =

حرفُ جر التعدية، تسمى باء النقل أيضاً، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً، تقول في ذهب زيد: ذهبت بزيد، وأذهبتُه، ومنه:﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[البقرة:17] وقرئ ﴿أَذْهَبَ اللهُ نُورَهُمْ﴾ و هي بمعنى القراءة المشهورة[1]. وقد نص النحاة وبعض المفسرين على أن(الباء) في الآية ترادف الهمزة، غير أن ابن هشام يرى مثل أبي حيان، و الألوسي أن بينهما فرقا، وقد وضحه معتمدا في ذلك على ما ذهب إليه أبو العباس المبرد، و أبو القاسم السهيلي، من«أن (الباء) في (بنُورهم) للتعدية، فإذا قلت: خرجت بزيد فمعناه (أَخْرَجْتُ زَيْدًا)، ولا يلزم أن تكون أنت خرجت، وذهب أبو العباس إلى أنك إذا قلت:(قُمْت بِزَيْدٍ) دل على أنك قمت وأقمته، وإذا قلت: (أَقَمْتُ زَيْدًا) لم يلزم أنك قمت، ففرق بين الباء و الهمزة في التعدية، وإلى نحو مذهب المبرد ذهب السهيلي و رد على أبي العباس المبرد هذه الآية و نحوها، على أن المعنى: أذهب الله نورهم، إذ الله لا يوصف بالذهاب مع النور، ويجوز أن يكون الله وصف نفسه بالذهاب على معنى يليق»[2].

ورأي ابن عاشور أن «..العرب و الناس يسندون الأمر الذي لم يتضح سببه لاسم الله تعالى، وذهب بالمعدى ب (الباء) أبلغ من أذهب المعدى ب (الهمزة) و هذه المبالغة في التعدية بالباء نشأت من أصل الوضع؛ لأن أصل (ذهب به) أن يدل على أنهما ذهبا متلازمين فهو أشد في تحقيق ذهاب المصاحب كقوله: فلما ذهبوا به و أذهبه جعله ذاهبا بأمره أو إرساله »[3].

وتستحسن الباحثة تعليل ابن عاشور لاستبعاد تضمين الآية معنى المصاحبة، و إفادة (ذَهَبَ بِهِ)

=ص262.(مادة:ذهب). و–لسان العرب، ج4، ص6.(مادة :ذهب). و–الجامع لأحكام القرآن، ج1، ص323.

1– يقصد قراءة اليماني. ينظر: –إعراب القراءات الشواذ، أبو البقاء العكبري (ت 616 هـ)، دراسة وتحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1417هـ/1996م، المجلد1، ص134. و–مغني اللبيب، ص105. و–شرح التسهيل، ج3، ص149. و–التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم محمد بن احمد بن جزي الكلبي(ت)741، ضبطه وصححه وخرج آياته: محمد سالم هاشم، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 1415هـ/1995م، ص54. و–البحر المحيط، ج1، ص53. و–الجنى الداني، ص37. و–معجم القراءات، ج1، ص53.

2–مغني اللبيب،ص105. وينظر:–البحر المحيط،ج1،ص79وما بعدها. و–روح المعاني، ج1، ص65 وما بعدها.

3 – التحرير والتنوير، ج1، ص309–310.

معنى: أذهبه، بأن الذي يريد إذهاب شخص إذهابا لاشك فيه يتولى حراسة ذلك بنفسه، حتى يوقن بحصول امتثال أمره، ثم تنوسي ذلك السبب بكثرة الاستعمال فقالوا (ذَهَبَ بِهِ) و نحوه مجازا دون حدوث المصاحبة في ذهابه، جريا على عادات العرب وسننها في كلامها[1].

ثالثا– قضايا متعلقة بالحرف

يستخدم الحرف لربط أجزاء الكلام حتى تتضح تفاصيل المعنى، لذلك فان له قيمة دلالية هامة تظهر من خلال توظيفه في النصوص، فهو يحدد الدلالات السياقية بدقة ويبين معناها ومغزاها، بل و تتحدد دلالاته مما يرتبط به في الجملة من كلمات أي في بيئته اللغوية[2].

وقد ازدهرت مباحث حروف المعاني في علم التفسير ازدهارا ملحوظا[3]، إذ حرص المفسرون على أن يكشفوا عن معناها في السياق القرآني، وهو معنى قد يختلف من آية إلى أخرى، فيتتبَّعه المفسر رغبة في اقتناص المعنى الدقيق لها، والظفر بالحكم الشرعي الذي يلزم به غيره، وليس بمستغرَب أن نجد سبب الاختلاف عند بعض المفسرين في تفسير آية بعينها، إنما هو اختلافُهم في معنى الأداة المتضمنة فيها.

ولم يشذ ابن هشام عن هذا المنهج في (مغني اللبيب)، بل عمق اهتمامه بالحروف؛ فعقد لها بابا كاملا، سماه في (تفسير المفردات وذكر أحكامها)، «ويقصد بالمفردات الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والظروف فهي المحتاجة إلى ذلك»[4].

وقد تعقبها بذكر المواضع و المعاني الممكنة من خلال سياق الشواهد القرآنية التي وظفها، موافقا –في كثير من تحليلاته لها–ما ورد في كتب التفسير، كما سيتجلى في الشواهد القرآنية من سورة البقرة المقدمة في هذا البحث.

والجدير بالذكر أن الشواهد القرآنية من سورة البقرة في هذا الباب أكثر عددا مقارنة بما ورد

---

1 – التحرير والتنوير، ج1، ص309–310.

2– الأدوات النحوية ودلالتها في القرآن الكريم،محمد أحمد خضير، مكتبة الأنجلو المصرية، دط، دت، ص11.

3– ينظر: –مفتاح السعادة، المجلد الثاني، ص379. و–الأدوات النحوية في كتب التفسير، محمود أحمد الصغير، دار الفكر، دمشق– سوريا، ط1، 1422هـ/2001م، ص36.

4– مغني اللبيب، ص15.

من شواهد من السورة ذاتها أو غيرها من السور في الأبواب الأخرى، فقد بلغت مائة وواحدا وستين (161) شاهدا أغلبها حروف الجر (خمس وعشرين شاهدا)، وحروف العطف (ثلاثون شاهدا) مع تكرر بعضها، وقد ارتأيت قصر الدراسة عليها دون غيرها مراعاة لحجم البحث.

– وتختلف حروف المعاني حسب ما يقتضيه المقام والسياق، فالحرف الواحد قد يفيد معاني متعددة حسب الغرض منه. وقد اجتهد النحاة العرب في تتبع معاني، ووظائف الأدوات النحوية، والوجوه البلاغية المختلفة التي تردّ إليها الحروف ومنها حروف الجر، ومما ورد منها في (مغني اللبيب) ما يأتي:

1–(إلى): وله عند ابن هشام معنيان: انتهاء الغاية الزمانية كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾[سورة البقرة:187][1]، انتهاء الغاية المكانية وإذا دلّتْ قرينة على خروجه، وهنا يعمل بها. وبمثله قال ابن عطية و وافقه في رأيه هذا أبو حيان من أنه «تقدم ذكر وجوب الصوم فلذلك لم يؤمر به هنا، و لم يتقدم ذكر غايته فذكرت هنا الغاية و هو قوله تعالى: (إِلَى اللَّيْلِ)، والغاية تأتي إذا كان ما بعدها ليس من جنس ما قبلها لم يدخل في حكم ما قبلها، والليل ليس من جنس النهار، فلا يدخل في حكمه لكن من ضرورة تحقق علم انقضاء النهار ودخول جزء ما من الليل..»[2].

2–(الباء): وهو عند ابن هشام حرفُ جر له عدة معان منها:

– السببية، نحو:﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ﴾[البقرة:54][3]، أي بسبب اتخاذكم العجل. والتعدية، نحو قوله تعالى:﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[البقرة:19] أي أَذْهَبَ اللهُ نُورَهُمْ [4].

3–(على): وتدل على: –الظرفية، نحو:﴿واتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ [البقرة:102] أي: في زمن ملكه[5]، و ممن جعل (على) في الشاهد بمعنى (في) الفراء،

1– مغني اللبيب، ص79.

2– البحر المحيط، ج2، ص59.

3– مغني اللبيب، ص105.

4– المصدر نفسه، ص105. وينظر: –البحر المحيط، ج1، ص79 وما بعدها. و–روح المعاني، ج1، ص165.

5- مغني اللبيب، ص145. و ينظر: الأزهية ،ص275.و الجنى الداني ، ص477.

والزمخشري، و ابن عطية[1]. ورأي أبي حيان أن: «(على) ملك متعلق ب (تتلو) و (تلا) يتعدى ب (على) إذا كان متعلقها (يتلى عليه) لقوله: يتلى على زيد القرآن، وليس الملك هنا بهذا المعنى، لأنه ليس شخصا يتلى عليه، فلذلك زعم بعض النحويين أن (على) تكون بمعنى (في)، أي: تتلو في ملك سليمان، وقال أصحابنا: لا تكون (على) في معنى (في)، بل هذا من التضمين في الفعل؛ ضمن (تتقول) فعديت ب (على)، لأن (تقول) تعدى بها[2].

–الاستعلاء، إما على المجرور وهو الغالب..وقد يكون الاستعلاء عنوياً نحو: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِّنْهُم﴾[البقرة:253][3].

– المصاحبة: فتكون بمعنى (معَ) نحو: ﴿وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾[البقرة:177][4]، ومثله قال الزمخشري: «(على حبه): مع حب المال والشح به»[5].

– التعليل كاللام، نحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُواْ اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾[البقرة:185] أي: لهدايته إياكم[6].

وقال أبو حيان: «وقوله كأنه قيل ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم هو تفسير معنى لا تفسير إعراب إذ لو كان تفسير إعراب لم تكن (على) متعلقة ب (تُكبِّروا) المضمنة معنى الحمد، إنما كانت تكون متعلقة بحامدين التي قدّرها والتقدير الإعرابي هو أن تقول: كأنه قيل ولتحمدوا الله بالتكبير على ما هداكم»[7].

4–(في): ذكر ابن هشام أن (في) حرف جر له عشرةُ معان منها:

–الظرفية، وهي إما مكانية أو زمانية – وقد اجتمعتا – أو مجازية نحو: ﴿و لَكُمْ فِي الْقِصَاصِ

1– معاني القرآن للفراء، ج1، ص63. و–الكشاف، ج1، ص305. و–المحرر الوجيز، ج1، ص185. وينظر–الدر المصون، ج2، ص28

2– ينظر: –البحر المحيط، ج1، ص494.

3– مغني اللبيب، ص143.

4– المصدر نفسه، ص143.

5– الكشاف، ج1، ص363.

6– مغني اللبيب، ص145.

7– البحر المحيط، ج2، ص51.

حَيَاةٌ﴾[البقرة:179][1].

-مرادفة (الباء)، والأظهر قول الزمخشري إنها للظرفية المجازية[2]، قال: جعل هذا التدبير كالمنبع أو المعدن للبث والتكثير مثل: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾[البقرة:179][3].

وهو كلام فصيح بليغ عند الزمخشري، وقد عد القصاص قتلا وتفويتا للحياة، وجعل فيه للحياة وهي نكرة مجردة مكانا وظرفا[4] على سبيل المجاز والمعنى: ولكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حياة عظيمة.

5-(اللام): لحرف اللام الجارة اثنان وعشرون معنى؛ منها:

-الاستحقاق، وهي الواقعة بين معنىً وذات، نحو قوله تعالى: ﴿وَلِلكَافِرِينَ عَذَابٌ﴾[البقرة: 104]، وقوله:﴿لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ﴾[البقرة:114]، وقوله:﴿وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة:114][5]، والمعنى عند الزجاج أنه: وجب لهم خزي في الدنيا أن يُقتلوا إن كانوا حربا، ويُجزَوا - أي: يدفعون جزية - إن كانوا ذمة، وجعل لهم في الآخرة عذابا عظيما، لأنهم أظلم من ظلم.[6]

-اللام الموضوعة للطلب، وهي اللام العاملة للجزم وحركتها الكسر، وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها، كما في قوله تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ بِي﴾[البقرة:186][7].

ومعنى(فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي) في الآية فليطلبوا إجابتي لهم إذا دعوني[8]، وهو الكثير فيها، أو فليجيبوا

1- مغني اللبيب، ص168.

2-قال الزمخشري: «(وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ) كلام فصيح لما فيه من الغرابة، وهو أن القصاص قتل وتفويت للحياة، و قد جعل مكانا وظرفا للحياة، ومن إصابة محز البلاغة بتعريف القصاص و تنكير الحياة، لأن المعنى: ولكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حياة عظيمة» الكشاف، ج1، ص372-373.

3- مغني اللبيب، ص169.

4- الكشاف، ج1، ص373.

5- المصدر نفسه، ص205.

6- معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص197.

7- مغني اللبيب، ص220.

8- الكشف والبيان، ج1، ص268.

لي إذا دعوتهم إلى الإيمان والطاعة كما أني أجيبهم إذا دعوني لحوائجهم...[1]، والدلالة على الطلب في (فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي) قوية؛ من حيث أن (فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي) على وزن: ليستفعلوا، والوزن (استفعل) يتضمن معنى الطلب ك (استغفر)، واللام المتصلة بالفعل للأمر، وفي الأمر طلب.

– الملك، نحو: ﴿ لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ ﴾[البقرة:255][2]، قال ابن عطية: «﴿لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ ومَا فِي الأَرْضِ﴾ أي: بالملك، فهو مالك الجميع وربه»[3].

وقال أبو حيان: «واللام للملك، أخبر تعالى أن مظروف السموات والأرض ملك له تعالى، وكرر (ما) للتوكيد، وكان ذكر المظروف هنا دون ذكر الظرف، لأن المقصود نفي الإلهية عن غير الله تعالى»[4].

6– (مِنْ) –بكسر الميم–: و قد وردت في سياقات مختلفة في القرآن الكريم، منها ورودها في قوله تعالى: ﴿مَّا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلاَ الْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِنْ خَيْرٍ من رَّبِّكُمْ﴾[البقرة:105]، وفيها تكرر ذكر(مِنْ) ثلاث مرات؛ الأولى للتبيين–يقصد للبيان–، لأن الكافرين نوعان كتابيون ومشركون، والثانية زائدة، والثالثة لابتداء الغاية»[5].

فقد دلت في الآية عند ابن هشام على التبيين وهو معنى قريب من التبعيض، ودلت أيضا على ابتداء الغاية وكانت زائدة للتوكيد. وهذه المعاني أقرها المفسرون؛ ذكر ابن عطية أن «..(مِنْ) زائدة على قول بعضهم، ولما كان ود الخير منتفيا، قام ذلك مقام الجحد الذي يلزم أن يتقدم –(مِنْ) الزائدة على قول سيبويه والخليل، وأما الأخفش فيجيز زيادتها في الواجب، وقال قوم: –(مِنْ) للتبعيض، لأنهم يريدون ألا ينزل على المؤمنين من الخير قليل ولا كثير، ولو زال معنى التبعيض لساغ لقائل أن يقول: نريد ألا ينزل خير كامل و لا نكره أن ينزل بعض، فإذا نفي (ود)

1– البحر المحيط، ج2، ص54. وينظر: –الكشاف، ج1، ص385. و–روح المعاني، ج2، ص64.
2– مغني اللبيب، ص174.
4– المحرر الوجيز، ج1، ص341.
5– البحر المحيط، ج2، ص288.
6– مغني اللبيب، ص314.

نزول البعض فذلك أحرى في نزول خير كامل»[1].

قال أبو حيان: « و (مِنْ) في قوله: ﴿مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ تبعيضية فتتعلق بمحذوف أي: كائنين من أهل الكتاب و من أثبت أن (مِنْ) تكون لبيان الجنس قال: ذلك هنا، و به قال الزمخشري: و أصحابنا لا يثبتون كونها للبيان، و (لاَ الْمُشْرِكِينَ) معطوف على: من أهل الكتاب، (مِنْ خَيْرٍ) (مِنْ) زائدة، و التقدير: خَيْرٍ من رّبِّكُمْ، وحسن زيادتها هنا، (من رّبِّكُمْ) (مِنْ) لابتداء الغاية كما تقول: هذا الخير من زيد و يجوز أن تكون للتبعيض، المعنى من خير كائن من خير ربكم، فإذا كانت لابتداء الغاية تعلقت بقوله (ينزل)، و إذا كانت للتبعيض تعلقت بمحذوف، و كان ذلك على حذف مضاف كما قدرناه، و الخير هنا القرآن أو الوحي»[2].

– (مِنْ) لبيان الجنس، وكثيراً ما تقع بعد (ما) و(مهما)، وهما أولى لإفراط إبهامهما، نحو: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾[البقرة:106]، و(مِنْ) ومخفوضها في ذلك في موضع نصب على الحال»[3].

وأضاف ابن هشام قول أبي البقاء في: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾[البقرة:106] من أنه يجوز كون (آية) حالاً و(مِنْ) زائدة، والمعنى: أي شيء ننسخ قليلاً أو كثيراً؛ ففيه تخريج التنزيل على شيء إنْ ثبت فهو شاذ، يقصد زيادة (مِنْ) في الحال، وتقدير ما ليس بمشتق ولا منتقل ولا يظهر فيه معنى الحال حالاً، والتنظير بما لا يناسب»[4].

وذهب الألوسي مذهب أبي حيان في قوله: أن«(مِنْ) هنا للتبعيض، والمعنى:أي شيء من الآيات وكذلك هناك من جعل (مِنْ آيَةٍ) نصب على التمييز، قال:والمميز(مَا)، قال: والتقدير: أي شيء نسخ من آية،ولا يحسن أن يقدر:أي آية ننسخ، لأنك لا تجمع بين(آية) وبين المميز بآية، لا تقول: أي آية ننسخ من آية، وجوزوا أن تكون (مِنْ) زائدة و (آية) حالا، و المعنى: أي شيء ننسخ قليلا أو كثيرا»[5].

1– المحرر الوجيز، ج1، ص190.

2– البحر المحيط، ج1، ص509–510.

3– مغني اللبيب، ص307.

4– المصدر نفسه، ص312 .

5– البحر المحيط، ج1، ص512–513. وينظر: –روح المعاني، ج1، ص352.

– (مِنْ) للتبعيض في (منهم) في قوله تعالى:﴿مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾[البقرة:253]، للتبعيض أيضا وعلامتها إمكان سد (بَعْضَ) مسدها كقراءة ابن مسعود: ﴿حَتَّى تُنْفِقُوا بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران:92].[1]

– (مِنْ)للابتداء أو بمعنى(عَنْ):هو ما رآه ابن هشام في معنى(مِنْ) في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾[البقرة:220]، حيث ذكر أنها تدخل على ثاني المتضادين كما في الآية، أنها تفيد الفصل و التمييز على حد قول ابن مالك فيها في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾، ﴿حتى يميز الخبيثَ من الطيب﴾[آل عمران:179][2]، و في هذا المعنى عند ابن هشام نظر لأن الفصل حسبه مستفاد من العامل، فإن ماز و ميز بمعنى فصلَ، والعلم صفة توجب التمييز، والظاهر عند ابن هشام أنها للابتداء أو تفيد معنى(عن)[3] على تقدير: أن الله يعلم الأعمال الصادرة من المفسد، ويعلم الأعمال الصادرة من المصلح، أو يعلم الأعمال الصادرة عنهما[4]، وإلى هذا مال عدد من المفسرين منهم ابن عاشور[5] في تفسيره، وقد لمس اللطائف التي أدركها ابن هشام في كون(مِنْ) في الآية موصولة أو موصوفة. اما حروف العطف فتحتل ثاني المراتب في (مغني اللبيب) من حيث عدد شواهد سورة البقرة المستشهد بها عن معانيها، ومنها على سبيل التمثيل لا الحصر:

1–(الواو): ومن معانيها عند ابن هشام الجمع المطلق وهو المعنى المستفاد منها في قوله تعالى:﴿وتِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾[البقرة:196]، وقد نبه ابن هشام إلى احتمال خروج معنى (الواو) في الآية عن إفادة مطلق الجمع، لتفيد الإباحة، وهو رأي الزمخشري[6]، وزعم أنه «يقال: جَالِسِ

1– مغني اللبيب، ص307.

2– ينظر: –شرح التسهيل، ج3، ص137.

3– مغني اللبيب، ص307.

4– حلل الدكتور صالح إبراهيم حسين البياتي معنى (من) في الآية، وبين سر تأثر الألوسي وابن عاشور بآراء ابن هشام واختيارهما آراءه فيها. ينظر: –أثر الآراء التفسيرية للإمام ابن هشام في توجيه معاني الأدوات على خالفيه من المفسرين، مجلة العلوم الإسلامية، العدد السادس، 1431هـ، ص59–60 وص73.

5– التحرير والتنوير، ج2، ص358.

6– الكشاف للزمخشري، ج1، ص405. وينظر: –مغني اللبيب، ص341.

الحَسَنَ وابْنَ سِيرِين أي أحدهما، وأنه لهذا جاءت الواو في قوله: ﴿وتِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ بعد ذكر ثلاثة وسبعة، وكما جيء بالفذلكة– أي فذلك كذا– دفعاً لتوهم إرادة الإباحة»[1].

ذكر الزجاج: «والذي في هذا –والله أعلم – أنه لما قيل (فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ) جاز أن يتوهم المتوهم أن الفرض ثلاثة أيام في الحج أو سبعة في الرجوع، فأعلم الله عز وجل أن العشرة مفترضة كلها»[2].

والعلة عند ابن عطية و أبي حيان أن الواو قد تقوم مقام (أَوْ) و منه (مثنى وثلاث ورباع) فأزال احتمال التخيير، وهو قول جار على مذهب أهل الكوفة، لا على مذهب البصريين، لأن الواو لا تكون بمعنى (أَوْ)، لأن السياق هو سياق إيجاب، ذلك ينافي احتمال ورود معنى الإباحة، والمعنى للتخيير لأنه قد يكون في الواجبات، والفرق بين التخيير والإباحة عند بعض المفسرين هو تقديم وتأخير تقديره، فتلك عشرة؛ ثلاثة في الحج، وسبعة إذا رجعتم[3].

2–(أَوْ): ومن معانيها في (مغني اللبيب):

– الإباحة، وهي الواقعة بعد الطلب وقبلَ ما يجوز فيه الجمع، كما في قوله تعالى:﴿ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾[البقرة:74] وذكر ابن مالك أن أكثر ورود (أَوْ) للإباحة في التشبيه.

وللبصريين في معاني (أَوْ) أقوال؛ قيل: للإبهام، وقيل: للتخيير ولا يصح التخيير بين شيئين الواقعُ أحدهُما؛ وقيل: هي للشك مصروفاً إلى الرائي، ذكره ابن جني[4].

ونقل ابن عطية اقوالا عدة في معنى (أَوْ) قال:... فقالت طائفة هي بمعنى (الواو)، وقالت طائفة هي بمعنى(بل)، وقالت طائفة: معناها التخيير، أي شبهوها بالحجارة تصيبوا، أو بأشد من الحجارة تصيبوا، وقالت فرقة: هي على بابها في الشك، ومعناها: عندكم أيها المخاطبون و في نظركم، أن لو شاهدتم قسوتها لشككتم أهي كالحجارة أو أشد من الحجارة، و قالت فرقة: هي

1– مغني اللبيب، ص70 وص340.

2– معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص268.

3– البحر المحيط، ج2، ص88. وينظر: –المحرر الوجيز، ج1، ص270.

4– مغني اللبيب، ص68 وص71. وينظر: –الخصائص، ج2، ص461. و–أمالي ابن الشجري، ج2، ص77.

على جهة الإبهام على المخاطب...» [1].

ورأي ابن عطية: «(أَوْ أَشَدُّ) مرتفع بالعطف على الكاف، أو على خبر ابتداء بتقدير تكرار هي، و(قسوة) نصب على التمييز، والعرف في (أَوْ) أنها للشك، وذلك لا يصح في هذه الآية[2].

و عند أبي حيان أن (أَوْ) في قوله تعالى: ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ بمعنى الواو، أو بمعنى(أَوْ) للابهام، أو للاباحة، أو للشك، أو للتخيير، أو للتنويع، على أن المفسرين قد ذكروا مثلا لهذه المعاني، والأحسن –حسبه– القول الأخير أي للتنويع والتقسيم، « وتقدير المعنى: أن قلوبهم على قسمين قلوب كالحجارة قسوة، وقلوب أشّد قسوة من الحجارة، فأجمل ذلك في قوله (ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم) ثم فصل و نوع إلى مشبه بالحجارة، و إلى أشدّ منها إذ ما كان أشدّ كان مشاركا في مطلق القسوة، ثم امتاز بالأشدية»[3].

و-تكون (أَوْ) بمعنى (إلاّ) في الاستثناء، وهذه ينتصب المضارع بعدها بإضمار-(أنْ) في الآية: ﴿لا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾[البقرة:236].[4]

– الإضراب ك (بل) – نقل ابن هشام قول الكوفيين و أبي علي و أبي الفتح[5] و ابن برهان[6]: أن (أو) للإضراب مطلقاً، كما في قراءة أبي السَّمّال:﴿أَوْ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ﴾ [البقرة:100] بسكون واو (أَوْ) فكأنه قال: بل كلما عاهدوا عهدا[7].

ومجيء الواو في التقسيم أكثر لا يقتضي أن (أَوْ) لا تأتي له، بل إثباته الأكثرية للواو يقتضي ثبوته بقلة ل (أو)، لذلك كان من معاني (أَوْ) التفصيل، ومثله (أو) في قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ

1– ينظر :–المحرر الوجيز، ج1، ص166.

2– ينظر :–المصدر نفسه، ج1، ص166.

3– البحر المحيط، ج1، ص428.

4– ينظر: المبحث السابق المتعلق بالفعل في هذا الفصل.

5– مغني اللبيب، ص70. وينظر: –المحتسب، ص99.

6– هو أحمد بن علي المعروف بابن برهان العكبري البغدادي إمام في النحو، واللغة، وعلم الكلام، والفقه، والحديث، والتاريخ، والأنساب، والأخبار، ومن أهم مصنفاته: أصول اللغة وشرح اللمع. توفي عام 518هـ. ينظر: –طبقات الشافعية الكبرى، ج6، ص30–31. و–بغية الوعاة، ج2، ص120.

7– مغني اللبيب، ص70.

كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾[البقرة:135]، إذ المعنى: وقالت اليهود كونوا هوداً، وقالت النصارى كونوا نصارى، ف(أَوْ) فيها لتفصيل الإجمال في(قَالُوا)[1]، و تعسف ابن الشجري فقال في الآية الأولى: إنه حذف منها مضاف و واو وجملتان فعليتان، و تقديره: وقال بعضهم - يعني اليهود - كونوا هوداً،[2] وقال بعضهم – يعني: النصارى كونوا نصارى، قال: فأقام (أَوْ نَصَارَى) مقام ذلك كله، وذلك دليل على شرف هذا الحرف[3].

وقال الزجاج: « فالمعنى أن اليهود قالت لن يدخل الجنة إلا من كان هودا، والنصارى قالت لن يدخل الجنة إلامن كان نصرانيا، و جاز أن يلفظ بلفظ جمع لأن معنى (من) معنى الجماعة، فحمل الخبر على المعنى، و المعنى إلا الذين كانوا هودا وكانوا نصارى»[4].

وتقاطع الزجاج مع أبي حيان في بعض ما ذهب إليه في تفسير الآية قال: [5]«و(أَوْ) هنا للتفصيل نحو:(أَوْ) في قوله:﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾[البقرة:111]، والمعنى: وقالت اليهود كونوا هودا، وقالت النصارى كونوا نصارى، فالمجموع قالوا للمجموع، لا أن كل فرد أمر باتباع أي الملّتين. والذي يظهر جليا أن ابن هشام قد ذهب مذهب من تقدمه، وعنده أنه إنما أراد معنى التفصيل السابق؛ فإن كل واحد مما قبل(أَوْ) التفصيلية وما بعدها بعضٌ لما تقدّم عليهما من المجمل، ولم يرد –حسب ابن هشام– أنها ذكرت لتفيد مجرد معنى التبعيض[6].

–(أَوْ) تفيد التخيير، وهي الواقعة بعد الطلب وقبلَ ما يمتنع فيه الجمع، كما في قوله تعالى: ﴿فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾[البقرة:196][7]. وأضاف الزمخشري: « (مِنْ صِيَامٍ) ثلاثة أيام، (أَوْ صَدَقَةٍ) على ثلاثة مساكين، لكل مسكين نصف صاع من برّ، (أَوْ نُسُكٍ): وهو

1– مغني اللبيب، ص71–72.
2– أمالي ابن الشجري، ج1، ص25 و ج3، ص79–80.
3– مغني اللبيب، ص71–72.
4– معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص194.
5– البحر المحيط، ج1، ص577.
6– مغني اللبيب، ص73. وينظر: –أمالي ابن الشجري، ج3، ص78.
7– مغني اللبيب، ص67.

الشاة، وعن كعب بن عجرة أن رسول الله–صلى الله عليه وسلم– قال له: لعلك آذاك هوامّك؟ قال: نعم يا رسول الله، قال: احلق رأسك و صم ثلاثة أيام، أو أطعم ستة مساكين، أو انسك شاة»[1]. وهي كذلك عند أبي حيان، لأن «..الفادي مخير في أيّ الثلاثة شاء»[2].

3–(الفاء): معناها الأصلي الترتيب والتعقيب، ومن معانيها في سياق الكلام الفاء نائبة عن (إلى)كما في: ﴿بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾[البقرة:26] بتقدير: إلى ما فوقها، وكونُ (الفاء) للغاية بمنزلة(إلَى) غريبٌ لم يؤثر أن أحدا ذكره على حد علم ابن هشام[3]، وقد يستأنس له بمجيء عكسه في نحو قوله: وَأَنْتِ التِي حَبَّبْتِ شَغْباً إِلَى بَدَا * إِلَيَّ، وَأَوْطَانِي بِلاَدٌ سِوَاهُمَا[4]

إذ المعنى: شَغْباً فَبَدَا، وهما موضعان، ويدل على إرادة الترتيب قوله بعده:

حَلَلْتِ بِهَذَا حَلَّةً ثُمَّ حَلَّةً * بِهَذَا، فَطَابَ الوَادَيَانِ كِلاَهُمَا[5]

ويؤيد رأي ابن هشام[6] ما ذكره الفراء قال: «ولا تصلح الفاء مكان الواو فيما لا تصلح فيه (إلى)كقولك: دار فلان بين الحيرة فالكوفة محال، وإنما امتنعت الفاء من الذي لا تصلح فيه (إلى)، لأن الفعل فيه لا يأتي فيتصل، و(إلى) تحتاج إلى اسمين يكون الفعل بينهما كطرفة عين، وإن قصر قدر الذي بينهما مما يوجد، فصلحت (الفاء) في(إلى) لأنك تقول: أخذ المطر

1– الكشاف، ج1، ص403.

2– البحر المحيط، ج2، ص84.

3– مغني اللبيب،ص163. و ينظر:معاني القرآن للكسائي،ص65.و –الجامع لأحكام القرآن،ج1،ص364.

4– البيت من بحرالطويل، وقد نسب إلى جميل بثينة. ينظر: –شرح أبيات مغني اللبيب، ج4، ص28. و –ديوان جميل بثينة، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1982، ص123.

5– ذكر البغدادي أن (إلى) الأولى أي:(إِلَى بَدَا) تدل على الترتيب بمنزلة الفاء، و نقل رد الدماميني على ذلك بأن هذا البيت ليس دليلا على مجيء(إلى) بهذا المعنى، ويحتمل حسبه أن تكون (إلى) للمعية، أو متعلقة بمحذوف أي: (مع بدا)، أو(مضموما إلى بدا).« و البيت الثاني لا يدل على إرادة الترتيب في الأول إذ حلولها بأحد المكانين بعد حلولها بالآخر، لا يقتضي أن المكان الأول حبب إليه أولا بسبب حلولها فيه، وأن الثاني حبب إليه بعد ذلك لحلولها فيه، إذ من الجائز أن يكون حب المكانين حصل له في آن واحد بعد حلولها فيهما على الترتيب، و ثم ولو سُلِّم دلالة البيت الثاني على الترتيب في الأول، لم يدل على دعواه؛ لأن الترتيب الواقع في الثاني إنما هو ب(ثُمّ) لا بالفاء». ينظر: –شرح أبيات مغني اللبيب، ج4، ص28.

6– مغني اللبيب، ص163.

أوّله فكذا وكذا إلى آخره»[1].

والجدير بالذكر أن عددا من أحرف الجر والعطف وغيرها مما يدل دلالة على معنى خاص، قد يجرد من معانيه في السياق ليفيد التوكيد فقط، وقد تنبه إليها ابن هشام، وعرفت عنده هذه الحروف بمصطلح: الأحرف الزائدة، وعند غيره بأحرفَ التأكيدِ، وأحرف الصلة، أو المقحمة، قال الزركشي: «والأكثرون ينكرون إطلاق هذه العبارة [أي كلمة الزائدة] في كتاب الله...»[2].

وتأتي زيادة الحروف على غير قياس للتأكيد عند ابن جني[3]، كما في قوله تعالى: ﴿وَ مَا اللَّهُ بِغَافِلٍ﴾[البقرة:74]، و قد ذكر ابن هشام الآية عند حديثه عن الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها؛ و هو حمل كلامً على شيء، و يشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه، و منه: أن المجرور(غَافِلٍ) منصوب في الأصل لأنه خبر (ما) على لغة أهل الحجاز[4]، والتقدير في الآية: وما اللهُ غافلاً، و ليست زيادة (الباء) هنا مقصورة على خبر (ما) الحجازية، بل قد تزاد في خبر(ما) التميمية أيضا بغرض التوكيد[5].

وتزاد (الباء) كذلك عند ابن هشام قبل المفعول به في نحو قوله تعالى:﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[البقرة:195]، والمعنى كما قال كثير من العلماء[6]: و لا تلقوا أيديكم إلى التهلكة، لأنّ الفعل يتعدى بنفسه.

و(الباء) زائدة قبل ما أصله المبتدأ هو اسم(ليس)، وذلك بشرط تقدم الخبر، عند ابن هشام[7] كقراءة بعضهم: ﴿لَيْسَ البِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ المَشْرِقِ وَالمَغْرِبِ﴾[البقرة:177] بنصب

1- معاني القرآن للفراء، ج1، ص22-23.

2- البرهان في علوم القرآن، ج3، ص70.

3- الخصائص، ج2، ص284.

4- مغني اللبيب، ص113 وص554.

5- الجامع لأحكام القرآن، ج2، ص210.

6- مغني اللبيب: ص111. وينظر: -الكشاف، ج1، ص397. و-الجامع لأحكام القرآن، ج3، ص259. و-البحر المحيط، ج2، ص78.

7- مغني اللبيب، ص113.

البِرَّ[1]، وتزاد (الباء)كذلك قبل التوكيد على غير قياس قبل ألفاظ التوكيد المعنوي: النفس والعين، وقد مثل له ابن هشام بقوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾[البقرة:228]، يقول: «والسادس: التوكيد بالنفس والعين، وجعل منه بعضهم قوله تعالي: (يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ)، وفيه نظر، إذ حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو بالعين أن يؤكد أولا بالمنفصل، نحو: قمتُم أنتُم أَنْفُسكُم..،فعليه كان الواجب أن يكون يتربصن هن بأنفسهن»[2]، فالباء زائدة لزيادة التوكيد، ويمكن إسقاطها.

ومن حروف الزيادة المذكورة في (مغني اللبيب) لام التقوية كما في قوله تعالى: ﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾[البقرة:101][3]،وهي زائدة لتقوية العامل[4]الضعيف لتأخره عن معموله، أو لكونه فرعا في العمل، وهو ما ينطبق على اللام في الآية هنا، والعامل الأول في الآية(مصدق) وهو اسم فاعل.

أما(لام)الابتداء[5]: فهي تفيد معنى التوكيد كما في قوله تعالى:﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ﴾[البقرة: 65][6]، ويحسن إن اتصلت هذه اللام بالفعل الماضي ألا تكون إلا معه لتقريبها له من الحال كما في الآية [7]، وقدر أبو حيان أن يكون قبلها قسم مقدر، والقسم هنا توكيد إذ في ارتبط هذا المعنى بإنكار متوقع في سياق الآية ، «...لأن مثل هذه القصة يمكن أن يبهتوا في إنكارها، وذلك لما نال في عقبى أولئك المعتدين من مسخهم قردة، فاحتيج في ذلك إلى توكيد أنهم علموا ذلك حقيقة..»[8].

1- سبق شرح رأي ابن هشام في هذه القضية في القضايا المتعلقة بالاسماء. ينظر: ص7-9 من هذا البحث.

2- مغني اللبيب، ص234. وينظر: -التحرير والتنوير، ص390.

3- ينظر: -مغني اللبيب، ص214.

4- العامل قسمان: قوي وضعيف، أو أصل وفرع، فالأصل نحو: الفعل وحرف الجر وغيره، والفرع نحو: المصدر، مثاله: ضَرْبُ عمرو لزيد مؤلم، واسم الفاعل واسم المفعول وغيره، مثل قولنا: عمرو ضارب لزيد. ينظر: -الجنى الداني، ص106.

5- (لام) الابتداء: وفائدته توكيد مضمون الجملة-ولهذا زحلُقوها في باب إنّ عن صدر الجملة كراهيةَ ابتداء الكلام بمؤكدين-وتخليص المضارع للحال. ينظر: -مغني اللبيب، ص225.

6- المصدر نفسه، ص225.

7- شرح المفصل، ج9، ص96.

8- البحر المحيط، ج1، ص408.

ولقد أكد الحديث عن حروف المعاني عند ابن هشام إدراكه العميق لأهمية وقوف المفسر على دلالاتها لفهم القرآن الكريم، و لا شك أن آراءه في بعض ما وورد منها في هذا البحث قد تقاطعت مع آراء علماء اللغة والتفسير قبله، و حضيت بتأييد من جاء بعده، و بدا منهجه في تناوله لها في (مغني اللبيب) واضحا، فقد جعل منها منطلقا له في التفسير، و أساسا يبني عليه الأحكام الشرعية معتمدا الأدلة و العلل التي هي مناط الأحكام التي خلص إليها.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الثاني: قضايا التركيب في (مغني اللبيب)

أولا- مصطلح التركيب

1-مفهوم التركيب: لغة: ما وضع بعضه على بعض، وهو عند الجرجاني كالترتيب لكن ليس لبعض أجزائه نسبة إلى بعض تقدما وتأخرا[1]، وهو في اصطلاح النحويين مقابل الإفراد، ويقصد به الجملة أو جمل متعددة أسندت فيها المفردات إلى بعضها البعض، لتدل على معنى لا يتأتى بالكلمة منفردة بل بتعليقها بغيرها في السياق[2]، «ذلك أن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لاتفيد شيئا، فإذا قرنتها بما يصلح؛ حدث معنى واستغنى الكلام»[3].

والجدير بالذكر أن مصطلح الجملة[4]، لم يكن شائع الاستعمال عند النحويين القدامى، وكان المبرد أول من استعمله صريحا في القضايا النحوية كما نجد ذلك[5] في (المقتضب) في (باب الفاعل)، قال: «وإنّما كان الفاعل رفعًا؛ لأنه هو والفعل جملةٌ يحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطب»[6]، وحصول الفائدة للمخاطب يرتبط بما يقوله المتكلم، ولذلك فإنه هو الذي يحسن سكوته أي المتكلم وفقا لإرادته وحده[7].

1- ينظر:- لسان العرب، ج5، ص297.(مادة: ركب) و-معجم التعريفات، ص51، باب التاء/(رقم 448).

2- الجملة لغة الجمع قال ابن فارس: «الجيم والميم واللام أصلان؛ أحدهما: تجمُّع وعظم الخَلْق، والآخر: حُسْن» ويقال:جَمَل الشيء:جَمَعَه، ...والجُمْلة: جماعة الشيء، وأجْمَل الشيءَ: جمعه عن تفرق. والجملة: جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره؛ يقال: أجْمَلت له الحساب والكلام؛ قال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ﴾[الفرقان:32]، فالجملة هنا بمعنى:الجمع. ينظر:-(مادة: ج م ل) في -معجم مقاييس اللغة، ج1، ص481. و-لسان العرب، ج2، ص364. و- القاموس المحيط، ص979-980.

3- المقتضب، ج4، ص126. وينظر: -الخصائص، ج2، ص331. و-النحو والدلالة- مدخل لدراسة المعنى النحوي والدلالي، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، ط1، 1420هـ/2000م، ص12.

4- ينظر: .(مادة: ج م ل) في -معجم مقاييس اللغة، ج1، ص481. و-لسان العرب، ج2، ص364. و-القاموس المحيط، ص979-980.

5-مقومات الجملة العربية،علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع-القاهرة، ط1، 2006م، ص20.

6- المقتضب، ج1، ص146.

7- مقومات الجملة العربية، ص39.

وقد شاطره الرأي ابن جني بتعريف الجملة بكونها: «كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل»[1]، فاشترط إفادة المعنى.

والملاحظ أن حد الجملة هو نفسه الحد الذي عرف به الكلام عند النحويين من بعده؛ فعبروا عن الجملة غالبا بمصطلح الكلام وقد ميز بعضهم بين الجملة والكلام؛ منهم الرضي؛ فالجملة عنده «ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، و سائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر و اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة و الظرف مع ما أسندت إليه، أما الكلام فهو ما تضمن الإسناد الأصلي، و كان مقصودا لذاته، فكل كلام جملة و لا ينعكس»[2]. و عماد الرضي في تفريقه بين الكلام والجملة شرط توفر الإسناد الأصلي في كليهما على أن يكون الكلام مقصودا لذاته، و لا يشترط ذلك في الجملة سواء كانت مقصودة لذاتها أم لا، أي أن الجملة في اعتباره أعم من الكلام.

وواضح مما سبق أن مفهوم الجملة عند النحاة الأوائل يتحدد من خلال الاتكاء على المعنى، فلا تكون الجملة جملة إلا إذا دلت على معنى يحسن السكوت عليه وهو محصلة قول الذين جعلوا الجملة والكلام مترادفين منهم الزمخشري[3] وابن يعيش[4]، ورأي المخالفين أن بينهما فرقا كما ذهب إلى ذلك الرضي الاستربادي، وابن هشام الذي فصل القول في مصطلح الجملة في الباب الثاني:(في تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها) في كتابه(مغني اللبيب) كما سيأتي.

2- مصطلح الجملة عند ابن هشام

فسر ابن هشام مصطلح (الجملة) وشرحه، وبين أن الكلام أخص منها لا مرادف لها؛ قال: «والكلام هو القول المفيد بالقصد. والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه»[5].

1- الخصائص، ج1، ص17.

2- شرح الكافية، ج1، ص25.

3- مغني اللبيب، ص357.

4- شرح المفصل، ج1، ص72.

5- مغني اللبيب، ص357.

وتختلف الجملة عنده؛ إذ هي أعم لأنه مقيد بالإفادة، و قد لا تكون هي مفيدة كما في جمل الشرط والجواب والصلة، والكلام بذلك جزء منها[1].

والجملة عند ابن هشام قائمة على الإسناد؛ فهي عبارة عن الفعل وفاعله، ك (قَامَ زَيْدٌ) والمبتدأ وخبره، نحو: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو: (ضُرِبَ اللِّصُّ) و (أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ) و(كَانَ زَيْدٌ قَائِماً) و(ظَنَنْتُهُ قَائِماً). و هي عنده –حسب صدرها– إسمية و فعلية و ظرفية؛ فالإسمية ما كان صدرها إسما، نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ، و هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ، و قَائِمٌ الزَّيْدَانِ، عند من جوزه، و هو الأخفش و الكوفيون، و الفعلية: ما كان صدرها فعلا، ك: قَامَ زَيْدٌ، و ضُرِبَ اللِّصُّ، و كَانَ زَيْدٌ قَائِماً، و ظَنَنْتُهُ قَائِماً، و يَقُومُ زَيْدٌ، و قُمْ، و الظرفية هي المصدرة بظرف أو مجرور، نحو: أَعِنْدَكَ زَيْدٌ و أَفِي الدَّارِ زَيْدٌ إذا قدرت (زَيْداً) فاعلاً بالظرف و الجار و المجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبراً عنه ، ومثّلَ لذلك بما مثل به الزمخشري نحو:(فِي الدَّارِ) في قولك: زَيْدٌ فِي الدَّارِ، وهي مبنية على أن (الاستقرار) المقدر فعلا لا إسما، و على أنه حذف وحده وانتقل الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه.

وقد صوب ابن هشام ما ذهب إليه الزمخشري وغيره من أن ثمة قسما آخر للجملة هي الجملة الشرطية، بل هي جملة فعلية باعتبار ما هو صدر في الأصل؛ ومراد ابن هشام «بصدر الجملة المسند أو المسند إليه؛ فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف؛ فالجملة في قوله تعالى:﴿ فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَ فَرِيقاً تَقْتُلُونَ﴾[البقرة:87] فعلية؛ لكون الإسم (فَرِيقاً) في نية التأخير، لأن صدرها في الأصل الفعلان: (كذبتم) و (تقتلون)»[2]. وعلة تقديم المفعول عند بعض المفسرين توخي رؤوس الآي، وقدم إسناد فعل التكذيب للفريق لأنه أول ما يفعلونه، ولأنه المشترك بين المُكذّب والمقتول[3] وكان هذا الأخير قد كُذِّب أيضا.

1– ينظر:– مغني اللبيب، ص357.

2– المصدر نفسه، ص358.

3– البحر المحيط، ج1، ص469. وينظر:– الدر المصون، ج1، ص500.

إن مفهوم الجملة عند ابن هشام يرتكز على أساس الإسناد، فكل إسناد أصلي بين فعل وفاعل، أو مبتدأ وخبر ينشئ جملة، والجملة باعتبار المسند –من حيث تركب الخبر وعدمه– قسمان كبرى وصغرى[1]؛ فالكبرى: هي الجملة الإسمية التي خبرها جملةٌ؛ نحو: (زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ) و(زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ) فالأولى خبرها جملة فعلية، والثانية خبرها جملة إسمية، وتقع كذلك في الجملة الفعلية أيضا؛ فكما تكون الجملة مصدّرة بالمبتدأ تكون مصدّرة بالفعل؛ نحو: (ظَنَنْتُ زَيْدًا يَقُومُ أَبُوهُ). أما الجملة الصغرى: فهي الجملة الفعلية أو الإسمية التي خبرها مفرد؛ نحو: (قَامَ زَيْدٌ) و(زَيْدٌ قَائِمٌ). والجملة عند ابن هشام –باعتبار إعرابها– أيضا قسمان؛ جمل لا محلّ لها من الإعراب، وجمل لها محلّ من الإعراب[2]، وقد فصل ابن هشام القول في هذين القسمين الأخيرين، وأورد الكثير من الشواهد القرآنية والتي كان أغلبها من سورة البقرة، وقد تتبعتها الباحثة في المطلب الموالي من هذا المبحث.

ثانيا– تحليل التراكيب عند ابن هشام وأثره في تفسير سورة البقرة

استهل ابن هشام حديثه عن الجمل التي لا محل لها من الإعراب والجمل التي ليس لها محل، بالأولى منهما، لأنه يعتبرها هي الأصل لأنها لم تحلّ محلّ المفرد، –حسب رأيه–[3].

والجمل التي لا محل لها من الإعراب عنده سبع، وقد فصل الحديث فيها مستشهدا بآيات من (سورة البقرة) في أغلبها، وقد وافق تحليله للشواهد ما رآه مفسرو القرآن الكريم، وذلك واضح في الأمثلة التالية:

1– الجملة الابتدائية أو الاستئنافية: وهي التي تقع في أول الكلام أو أثناءه، وتستأنف معنى جديدا، والتسمية الثانية أوضح عند ابن هشام، لأن الجملة الابتدائية يصح أن تطلق أيضا على الجملة المصدرة بمبتدأ ولو كان لها محل من الإعراب، بخلاف المستأنفة التي تطلق على

1– مغني اللبيب، ص361– 363.

2–ينظر:– المصدر نفسه، ص363 وما بعدها.

3– المصدر نفسه، ص364.

نوعين من الجمل: الجمل التي يفتتح بها الكلام، والجمل المنقطعة عما قبلها، وكلتاهما لامحل لهما من الإعراب، وقد نبه ابن هشام إلى خفاء بعضها، وقدم لذلك أمثلة كثيرة منها:

– ما ورد في قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الأَرْضَ و لاَ تَسْقِي الْحَرْثَ ﴾ [البقرة:71]، ولتوضيح معنى الشاهد في الآية استعان ابن هشام بأحد أحكام التلاوة وهي مسألة الوقف، ونقل رأي المفسرين والنحويين فيها، منها زعمُ أبي حاتم أن الوقف في الآية على (ذَلُولٌ) جيد، ثم يبتدئ (تُثِيرُ الأَرْضَ) على الاستئناف، في معنى أن البقرة تثير الارض ولاتسقي الحرث، و ردّه أبو البقاء بأن (وَلاَ) إنما تعطف على النفي، وبأنها لو أثارت الأرض كانت ذلولاً[1]. ويرد اعتراضه الأولَ صحة قولك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يُصَلِّي وَلاَ يَلْتَفِتُ، والثاني أن أبا حاتم زعم أن ذلك من عجائب هذه البقرة.

ووجه الرد حسب ابن هشام «أن الخبر لم يأت بأن ذلك من عجائبها، وبأنهم إنما كلفوا بأمر موجود، لا بأمر خارق للعادة، وبأنه كان يجب تكرار (لَا) في (ذَلُولٌ)، إذ لا يقال: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لاَ شَاعِرٍ، حتى تقول: ولاَ كَاتِبٍ. وقد تكررت (لاَ) في قوله تعالى (ولَا تَسقي الحَرثَ) أن ذلك واقع بعد الاستئناف على زعمه»[2].

فرأي ابن هشام أن المعنى: أن البقرة مميزة بكونها ذلولا لا تثير الأرض ولا تسقي الحرث، لذلك فهي ليست ذلولا، وعنده أن (تُثِيرُ الأَرْضَ) ليست استئنافا بل صفة ثانية، وهذا ما ذهب إليه عدد من المفسرين منهم الزمخشري قال:«(لَا ذَلُولٌ) صفة ل (بَقَرَةٌ) بمعنى: بقرة غير ذلول، يعني: لم تذلل للكراب[3]، و إثارة الأرض...و (لَا) الأولى: للنفي، والثانية: مزيدة لتوكيد

1– إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري(328/271هـ)، تحقيق: محي الدين عبد الرحمن رمضان، دمشق، 1971م، ج1، ص520–521.

2– مغني اللبيب، ص365. وينظر: –الإتقان في علوم القرآن، ص179.

3– الكراب مرتبط بالحرث ورد في الصحاح، كربت الأرض إذا قلبتها للحرث. ينظر: –الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: حمد عبد الغفور العطار، دار العلم للملايين بيروت، ط4، 1990م، ج1، ص211.(مادة كرب). و–لسان العرب، ج12، ص56.(مادة كرب)

الأولى، لأن المعنى لا ذلول تثير وتسقي، على أن الفعلين صفتان لذلول»[1].

ونقل النحاس عن الأخفش الرأي ذاته[2]، والأوضح من ذلك ما ذكره أبو حيان من أن «(تُثِيرُ الأَرْضَ) صفة..داخلة في حيز النفي، والمقصود نفي إثارتها الأرض: أي لا تثير الأرض فتذل..»[3].

وجلي أن الجملة (تُثِيرُ الأَرْضَ) صفة عند أغلب المفسرين ومنهم ابن هشام، على أساس المعنى فلا يسوغ الوقف على (لَا ذَلُولٌ) بل يستحسن الوقف على (تُثِيرُ الأَرْضَ)[4]، حتى لاتفصل الصفة عن موصوفها.

2-الجملة المعترضة: وهي «الجملة الثانية المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقويةً وتشديداً أو تحسيناً»[5]، وقد وقعت في مواضع حددها ابن هشام منها:

- أن تكون بين الشرط وجوابه، نحو:﴿فَإِن لَمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ﴾[البقرة:24]، ودليل كون الجملة اعتراضية عند ابن هشام أنه يجوز تصديرها بدليل استقبال هو: (لَنْ) كما في (لَنْ تَفْعَلُواْ)[6]، وذلك رأي الزمخشري الذي أضاف أن« (لا) و(لن) أختان في نفي المستقبل، إلا أن في (لن) توكيدا و تشديدا،...»[7]، وعند أبي حيان «... أنه لما قال (فإن لَمْ تَفْعَلُواْ) وكان معناه نفي في المستقبل مخرجا ذلك مخرج الممكن، أخبر أن ذلك لا يقع، وهو إخبار صدق، فكان في ذلك تأكيد أنهم لا يعارضونه، واقتران الفعل ب (لَنْ) مميز لجملة الاعتراض من جملة الحال، لأن جملة الحال لاتدخل عليها (لن)، وكان النفي ب (لن) في هذه

1- الكشاف، ج1، ص 282-283.

2- إعراب القرآن، ج1، ص236.

3- ذهب قوم إلى أن (تُثِيرُ) في الآية فعل مثبت لفظا ومعنى، وأنه أثبت للبقرة أنها تثير الأرض وتحرثها، ونفي عنها سقي الحرث و رد أبو حيان أن المعنى عنده:أن ما كان يحرث لا ينتفي كونه ذلولا.-البحر المحيط،ج1،ص421.

4- إيضاح الوقف والابتداء، ج1، ص520

5- مغني اللبيب، ص367.

6- المصدر نفسه، ص369 وص377.

7- الكشاف، ج1، ص223-224.

الجملة دون (لاَ) وإن كانتا أختين في نفي المستقبل لأن في (لن) توكيد أو تشديد»[1]؛ وهو توكيد عجزهم عن معارضته، و أن ذلك غير متاح لهم، و لو تظافرت هممهم عليه، قال تمام حسان في قوله – وَلَن تَفْعَلُواْ– «اعتراض للتعجيز والتحدي ، بواسطة تأبيد النفي مستقبلا»[2].

وقد نبه بالاعتراض على ذلك المعنى؛ أي: على عجز المخاطبين في المستقبل عن الإتيان بسورة من مثل سور القرآن، حتى لا يتوهم المخاطبون أنهم قادرون على ذلك في المستقبل، وإن لم يكونوا قادرين عليه في الماضي أو الحاضر.

- أن تكون بين جملتين مستقلتين نحو: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾[البقرة:222]، و﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾[البقرة:223]، والشاهد فيها الجملتان: (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ) و (وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ)المتعاطفتان فلا محل لهما لأنهما اعترضتا بين جملتين مستقلتين هما: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ و﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾.

و معنى هذه الآية عند ابن هشام يفسرهما ما ورد في الآية التي تليها؛ فإن ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ تفسير لقوله تعالى:﴿مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ أي: إن المأتى الذي أمركم الله به هو مكان الحرثِ، وذلك دلالة على أن الغرض الأصلي في الإتيان طلب النسلِ لا محض الشهوة،.»[3].

و في قوله عز وجل: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ كناية عند أبي عبيدة حسب ما نقله عنه الزجاج، وأن معناه: نساءكم حرث لكم منهن تحرثون الولد واللذة[4]. ويذهب إلى مثل ذلك (صاحب الكشاف)فيذكر أن فيه مجازا على حد تعبيره، ومعنى(حَرْثٌ لكُمْ): مواضع الحرث لكم، و«شبههن بالمحارث لما لأرحامهن من النطف التي منها النسل بالبذور»[5].ولم يخرج المفسرون[6] ولا ابن هشام عن هذه المعاني، وتكرر نقلها في مصنفاهم.

1- البحر المحيط، ج1، ص249.

2-البيان في روائع القرآن-دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني-، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1413هـ/1994م، ص184.

3- مغني اللبيب، ص373. وينظر: -البحر المحيط، ج2، ص179-180.

4- مجاز القرآن، ج1، ص73. وينظر: -معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص297

5- الكشاف، ج1، ص434.

6- ينظر: -البحر المحيط، ج2، ص180. و-الدر المصون، ج2، ص423.و-روح المعاني، ج22، ص124.

وفي صدد حديثه عن الجملة الاعتراضية، أشار مصنف (مغني اللبيب) إلى كثرة اشتباهها بالحالية، و نبه على أمور تفيد في تمييزها[1] منها؛ الشرط في قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلاَّ تُقَاتِلُواْ﴾[البقرة:246][2]، والشاهد في الآية: (إن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ) المصدرة بحرف الشرط (إن) الدال على الاستقبال. والجملة الحالية لا تصدر بالشرط أبدا عند النحويين، وقد اعترضت هذه الجملة بين اسم (عسى) وهو ضمير المخاطبين المتصل، وبين خبرها (أَلاَّ تُقَاتِلُواْ)، ومعنى الآية على ذلك عند الزمخشري «...هل قاربتم أن لاتقاتلوا؟ يعني: هل الأمر كما أتوقعه أنكم لا تقاتلون؟ أراد أن يقول: عسيتم أن لا تقاتلوا، بمعنى: أتوقع جبنكم عن القتال، فأدخل هل مستفهما عما هو متوقع عنده ومظنون، وأراد بالاستفهام التقرير، وتثبيت أن المتوقع كائن، وأنه صائب في توقعه... »[3].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ابن هشام قد تنبه إلى الاختلاف في اصطلاحات الاعتراض بين البيانيين والنحويين، وذكر الأمير «أن البيانيين يعتبرون أن الجملة الواقعة بين الكلامين المتصلين معنى لا لفظا جملة معترضة، وقد جوز بعضهم وقوع جملة الاعتراض جملة لا تليها جملة متصلة بها بأن لا يليها جملة أصلا، فيكون الاعتراض آخر الكلام أو قد يليها جملة غير متصلة بها معنى»[4]. ومثال الاعتراض في آخر الكلام عند الزمخشري جملة ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ من قوله تعالى: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاء إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِي قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وإِسْمَاعِيلَ وإِسْحَقَ إِلَهًا وَاحِدًا ونَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾[البقرة: 133][5]. ووقف أبو حيان عند رأي الزمخشري في تفسير هذه الآية، وذكر أن جملة الاعتراض عند النحاة هي الجملة التي تفيد تقوية بين جزأي موصول أو صلة، أو بين جزأي إسناد..، أو بين فعل الشرط وجزائه، أو بين قسم وجوابه، أو بين منعوت ونعته، أو ما أشبه

1- سبق ذكر تصدير الجمل الاعتراضية بدليل استقبال (لن) في[البقرة:24]. ينظر: -مغني اللبيب، ص375.

2- المصدر نفسه، ص377.

3-ينظر: -الكشاف، ج 1، ص471.

4- حاشية الأمير ، ج2، ص56.

5- الكشاف، ج1، ص333

ذلك مما بينهما تلازم ما، وهذه الجملة التي هي قوله: «(ونَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ) ليست من هذا الباب، لأن قبلها كلاما مستقلا؛ وبعدها كلام مستقل»[1]، وقبول هذا عنده متعلق بجعلها معطوفة على جملة محذوفة على تقدير: كذلك كُنّا ونحن نكون.[2] وانتصر ابن هشام للزمخشري في ذلك، وجوز أن تكون جملة الشاهد

المذكور اعتراضية مؤكدة، على أن المعنى: ومن حالنا أنا مخلصون له التوحيد أو مذعنون[3].

3-الجملة التفسيرية: وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه؛ أي أنها تبين حقيقة ما قبلها. وقد وقف ابن هشام فيها على عدة أمثلة توضحها منها، قوله تعالى: ﴿ولَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاء وَالضَّرَّاء وَزُلْزِلُواْ﴾[البقرة:214]، والشاهد هنا جملة (مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاء وَالضَّرَّاء)، ولها وجهان: الأول أن تكون تفسيرية، أي: فسرت المثل وشرحته كأنه قيل: ما كان مثلهم؟ فقيل: مستهم البأساء، وثاني الوجهين جوزه أبو البقاء أن تكون حالا[4] على إضمار(قد)، وعارضه ابن هشام؛ واستبعده السمين الحلبي؛ إذ الحال لا تأتي من المضاف إليه[5]، والأصل أنها تأتي من الفاعل أو المفعول به، فالراجح عند ابن هشام أن الجملة تفسيرية.

أما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ﴾[البقرة: 11]، فقد اختلفت فيها الآراء؛ أما البصريون فيقدرون نائب الفاعل في: (قِيلَ) ضمير المصدر(هو) يفسره سياق الكلام كما فسر المضمر، و المعنى: إذا قيل لهم قول شديد، فأضمر هذا القول الموصول، و جملة النهي (لاَ تُفْسِدُواْ) مفسرة لذلك المضمر فلا محل لها من الإعراب و أما الكوفيون فيرون أن نائب الفاعل هو الجار والمجرور (لَهُمْ)، وجملة (لاَ تُفْسِدُواْ) في محل نصب مفعول به، و لأن الجملة حكيت بالقول و قد قصد لفظها، لذلك كانت في حكم المفرد، كما في الآية [6]،

1- البحر المحيط، ج1، ص574-575.

2- المحرر الوجيز، ج1،ص214. و-البحر المحيط،ج1،ص574-575. و-الدر المصون، ج2، ص133.

3-ينظر: -مغني اللبيب، ص378. و-الكشاف، ج1، ص333.

4-ينظر: -التبيان في إعراب القرآن، ج1، ص171. و-الدر المصون، ج2، ص361-362.

3- مغني اللبيب، ص379.

4- حاشية الصبان، ج2، ص99.

فجملة (لاَ تُفْسِدُواْ) هي نائب الفاعل مرفوعة بضمة مقدرة على آخرها منع من ظهورها الحكاية[1]، و هذا ما استصوبه ابن هشام في (مغني اللبيب)[2]، و تعليله أن الجملة (لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ) كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول.

4 – الجملة المجاب بها القسم[3]، وهي التي تكون بعد قسم ظاهر أو مقدر، وقد نبه ابن هشام على خفاء بعضها، ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللَّه﴾ [البقرة:83]، وقوله عز وجل: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لاَ تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾[البقرة:84]، والشاهد في الآيتين هما جملتا النفي: (لاَ تَعْبُدُونَ) و(لاَ تَسْفِكُونَ)، فهما جملتا جواب القسم المفهوم من لفظ (ميثاق)، ذلك لأن أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف، قاله كثيرون منهم الزجاج[4]، واستدل ابن هشام على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاس﴾[آل عمران:187]، وقد دل الميثاق فيها على معنى اليمين والقسم، بدليل الجواب (لَتُبَيِّنُنَّهُ) الذي ورد فعلا مضارعا مقرونا باللام المفتوحة والمؤكد بالنون، وهي من صور جواب القسم التي قد تخفى، وقد نقل ابن هشام تقدير الكسائي والفراء ومن وافقهما للآية، وهو: بأن لاتعبدوا إلا الله، وبأن لاتَسْفِكُوا[5]، مجزومين ب(لا) ثم حذف الجار، ليرتفع الفعل فاستعمل النهي استعمال الخبر، ورُفع الفعل عند الاخفش«..لموقعه في موضع هذا الكلام حكاية، كأنه قال:استحلفناهم لايعبدون، أي قلنا لهم: والله لاتعبدون، وذلك أنها تُقرأ:(يَعبدون) و(تَعبدون)»[6]،وهو ذات التقدير عند ابن عطية[7].وجملة جواب القسم لامحل لهما من الإعراب[8]، و كذلك هو محل الجملتين (لاَ تَعْبُدُونَ) و(لاَ تَسْفِكُونَ) في الآيتين عند النحاة

1– النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف–مصر، ط3، دت، ص113.(الهامش)

2– مغني اللبيب، ص 381–382.

3– المصدر نفسه، ص382.

4–معاني القرآن و إعرابه، ج1، ص164– 165.

5– معاني القرآن للفراء، ج1، ص53 – 54.

6– معاني القرآن للأخفش، ج1، ص133.

7–المحرر الوجيز، ج1، ص172

8– مغني اللبيب، ص383. وينظر: –إعراب القرآن وبيانه، ج1، ص132.

وعند ابن هشام.

5- ومن الجمل التي لا محل لها من الإعراب عند ابن هشام الجملة الواقعة صلةً لحرف..[1] إتمام معناه وتوضيح مدلوله، ومثالها: أَعْجَبَنِي أَن قُمْتَ أو مَا قُمْتَ، إذا اعتبرت (مَا) المصدرية حرفا، وفي هذا النوع يقال الموصول وصلته في موضع كذا، ولأن الموصول حرف فلا إعراب له لا لفظاً ولا محلاً[2].

وقد وقف ابن هشام عند قول أبي البقاء وذكر أن: «(ما) مصدرية وصلتها (يَكْذِبُونَ) في قوله تعالى: ﴿..بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾[البقرة:10] في موضع نصب خبراً ل (كان)، و هو قول يحمل في ظاهره تناقضا إذ جعل للصلة محلا، و لعل مراد أبي البقاء – حسب رأي ابن هشام – أن المصدر إنما ينسبك من (ما) و (يَكْذِبُونَ) أي: بكذبهم، لا منها ومن (كان) أي بكونهم يكذبون، بناء على قول أبي العباس المبرد، و أبي بكر بن السراج، و أبي علي الفارسي، و أبي الفتح بن جني وآخرين: إن (كان) الناقصة لا مصدر لها»[3]، و أدخلت (كان) – حسب الأخفش – ليخبر أن كذبهم كان فيما مضى[4].

و رد أبو حيان مذهب أبي علي الفارسي، ومن زعم أن (كان) الناقصة لا مصدر لها، «والأصح عنده أنه لا يلفظ به معها، فلا يقال: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا، ومن أجاز أن تكون (ما) موصولة بمعنى(الذي) فالعائد عنده محذوف تقديره: يُكذّبُونه أو يكْذبونه...»[5]. وتقدير المعنى عند القرطبي[6] في الأولى –بالتشديد–: بتكذيبهم الرسل وتكذيبهم بآياته و الرد على الله عز وجل، وتقدير المعنى في الثانية بالتخفيف: بكذبهم و قولهم: آمنا وليسوا بمؤمنين. والواضح أن ابن هشام مال إلى رأي أبي البقاء، فجعل للشاهد محلا إعرابيا بتأويل (ما)، و الفعل (يكْذبُون) إلى

1- مغني اللبيب، ص387.

2- المصدر نفسه، ص387.

3- المصدر نفسه، ص388.

4- معاني القرآن للأخفش، ج1، ص42-43.

5- البحر المحيط، ج1، ص189-190.

6- الجامع لأحكام القرآن، ج1، ص301.

مصدر أي: بكذبهم.

هذا ما جاء في(مغني اللبيب)عن الجمل التي لا محل لها من الاعراب، اما الجمل التي لها محل من الإعراب فقد تناولها ابن هشام في الباب الثاني ذاته، وهي أيضاً سبع تبعا لما قرره النحاة[1]، ومنها:

– الجملة الواقعة مفعولاً، ومن مواضعها الحكاية بالقول أو مرادفه؛ ولهذا الباب نوعان:

ما معه حرف تفسير وما ليس معه حرف التفسير، أما ما ليس معه فمثاله قوله تعالى: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ ويَعْقُوبُ يَابَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ﴾[البقرة:132]»[2]. ونبه ابن هشام على ما قد يقع بعد القول مما يحتمل الحكاية وغيرها نحو: أَتَقُولُ مُوسَى فِي الدَّارِ، وأجاز تقدير(مُوسَى) مفعولاً أول، و (فِي الدَّارِ) مفعولاً ثانياً على إجراء القول مجرى الظن، كما أجاز تقديرهما: مبتدأ وخبراً على الحكاية، كما في قوله تعالى: ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطَ كَانُواْ هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾[البقرة:140]، فالقول في الآية قد استوفى شروط إجرائه مجرى الظن، و مع هذا جيء بالجملة بعده محكية[3]، وذلك ما رآه أبو حيان بتقدير أنه: رد من الله عليهم، أو هو وصف موقف أحبار اليهود و النصارى إزاء الحقيقة؛ فقد كانوا يعلمون بطلان مقالتهم في إبراهيم ومن ذكر معه، ولكنهم كتموا ذلك ونحلوهم إلى ماذكروا، فنزلوا لكتمهم ذلك منزلة من يتردد في الشيء. وأضاف أيضا أن أتباع أحبارهم ربما توهموا أو ظنوا أن أولئك كانوا هودا أو نصارى لسماعهم ذلك»[4]، وهذا ما رآه أيضا ابن هشام.

– الجملة المضاف إليها، و محلها الجر. و لا يعدها الدماميني جملة أصلا؛ « لأنها في معنى

1– وعدد الجمل التي لها محل من الإعراب تسع عند ابن هشام، بإضافة الجملة المستثناة، والجملة المسند إليها، ومثال الجملة المستثناة عنده، قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ﴾[البقرة:249]، قرأها عبد الله ابن مسعود وأبي والأعمش ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ برفعَ (قلِيلٌ)، ومثال الجملة المسند إليها قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ﴾[البقرة:6]. ينظر: –معاني القرآن للفراء، ج1، ص166. و–البحر المحيط، ج2، ص275. و–مغني اللبيب، ص403–404.

2– مغني اللبيب، ص390.

3– المصدر نفسه، ص391–392.

4– البحر المحيط، ج1، ص587.

المفرد، مثل قولك: زَمَنُ قَامَ زَيْدٌ في معنى: زَمَنِ قِيَامِ زَيْدٍ، لأن المضاف إليه محكوم عليه معنى، وإنما يحكم على الأسماء»[1]، ويسند إليها مثل المبتدأ والفاعل، ولذلك سقط اعتبار المضاف إليه جملة لأن الجملة لا يحكم عليها ولا يسند إليها، وعدة ما يضاف إلى الجملة في (مغني اللبيب) ثمانية [2] وهي: إذ، وإذا، وحيث، ولن، وريث، وقائل، وقول، ولفظ (آية) الذي بمعنى علامة عند ابن هشام، وهو في مذهب سيبويه يضاف جوازاً إلى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مثبتاً كما في قول الشاعر: بِآيَةِ يُقْدِمُـــونَ الخَيْلَ شُعْثاً * كَأَن عَلَـــى سَنَابِكُمَا مُدَامَا[3]

أو منفياً ب (ما)، نحو: أَلِكْنِي إِلَى قَوْمِي السَّلاَمَ رِسَالَةً * بِآيَةِ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلَا عُزْلاَ[4]

وهذا على فرض أنه مضاف إلى الجملة من دون سابك، والأغلب عند صاحب (الخزانة) أن (آية) في هذا الشاهد تضاف إلى الجملة الفعلية (يُقْدِمونَ) مصدرة بحرف المصدر[5]، على تأويل المصدر أي: بآية إقدامهم الخيل، يريد أن المعنى عليه، لأن الفعل مؤول بحرف مصدر مقدر[6]، و هو ما جوزه أبو الفتح ابن جني في إضافة (آية) إلى مفرد في نحو: ﴿آيَةَ مُلْكِهِ أَن يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ﴾[البقرة:248]، و الأصل: (بآية ما يقدمون)، أي: بآية إقدامكم، دليله قول

1- ينظر: -حاشية الدسوقي، ج3، ص205. و-حاشية الأمير، ج2، ص65.

2- مغني اللبيب، ص395.

3-ذكر البغدادي أن البيت لم يرد نسبه إلى أحد ماعدا في كتاب سيبويه، فقد نسبه للأعشى. و ورد في شرحه أن: الشعث جمع أشعث وهو المغبر الرأس. والسنابك جمع سنبك وهو مقدم الحافر، وشبه ما يتصبب من عرقها ممتزجا بالدم على سنابكها بالخمر. ينظر: -شرح أبيات مغني اللبيب، ج6، ص277. و-خزانة الأدب، ج6، ص512. و-كتاب سيبويه، ج3، ص118.

4- ورد في شرح البيت: أَلِكْنِي أي بلغ عني وكن رسولي من الالوكة وهي الرسالة، ورسالة بدل من السلام والآية: العلامة، والعزل: جمع أعزل وهو من لا سلاح معه. والبيت منسوب لعمرو بن شأس، وهو في البيت يذكر غربته عن قومه بني أسد، وقد اقتضاه ذلك أن يوفد إليهم رسولا ليحمل إليه السلام، وجعل آية كونه منهم ومعرفته بهم ما نعتهم به من القوة والعدة. ينظر: -كتاب سيبويه، ج1، ص197. و-شرح أبيات مغني اللبيب، ج6، ص281.

5- خزانة الأدب، ج6، ص513 وص518.

6- جوز الأعلم إضافة (آية) لأن (آية) اسم من اسماء الفعل، واسم الفعل يضارع الزمان، ومن حيث جاز إضافة الزمان إلى الفعل جاز هذا في (آية) وكان إضافتها على تأويل إقامتها مقام الوقت كأنه قال: بعلامة وقت يقدمون. -خزانة الأدب، ج6، ص514 و ص519. وينظر: -شرح المفصل، ج2، ص184.

الشاعر: أَلاَ مَنْ مُبْلِغٌ عَنِي تَمِيـــمًا * بِآيَةِ مَا يُحِبُونَ الطَّعَامَا»[1]

ورأي ابن هشام أن (ما) مصدرية وليست لغوا أي زائدة كما ذهب إلى ذلك سيبويه[2]، وقد حذفت في الشاهد الشعري الأول بدليل ذكره في الشاهد الشعري الذي ذكره ابن جني[3].

وقد ضعف ابن هشام قول ابن جني؛ لما في الشاهد من حذف موصول حرفي غير(أن) وبقاء صلته، وهو غير متأت، بدليل مجيء الشواهد الصحيحة التي أضيفت فيها (آية) إلى الفعل الصريح مع عدم إمكانية تقدير (ما) المصدرية المحذوفة قبل (ما) النافية في البيت استشهد به ابن جني في قول الشاعر: ..... * بِآيَةِ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلاَ عُزْلاً[4]

– الجملة التابعة لمفرد، وهي ثلاثة أنواع منها؛ الجملة المنعوت بها؛ وتتباين بحسب منعوتها، فهي في موضع نصب في نحو: ﴿وَاتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾[البقرة:281]..»[5]، فجملة (تُرْجَعُونَ) واقعة في محل نصب صفة للاسم المنصوب قبلها (يَوْمًا) المفعول به، ولا يصح جعله ظرفا، فلم يأمر بالتقوى في ذلك، وهو ما ذهب اليه المفسرون[6].

وهي في موضع رفع كما في قوله تعالى:﴿..من قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَ بَيْعٌ فِيهِ﴾[البقرة:254]؛ فجملة (لاَ بَيْعٌ فِيهِ) المكونة من(لَا) وما دخلت عليه في محل رفع صفة ل (يَوْمٌ) الإسم النكرة

1– نسب البيت إلى يزيد بن عمرو بن صعق الكلابي، وقيل في هجاء بني تميم، فهم يعيرون بحب الطعام والشره؛ ذكر البغدادي أن المعنى في البيت: أنه لما قال من مبلغ تميما عني رسالة قيل له: بأي علامة يعرفون؟ فقال: بعلامة حبهم الطعام وحرصهم عليه، يريد إذا رأيت قوما يحبون الطعام فاعلم أنهم تميم فبلغهم رسالتي.
ينظر: –كتاب سيبويه، ج3،ص118. و–شرح المفصل، ج2، ص184.و–خزانة الأدب، ج6، ص518 –520. و–شرح أبيات مغني اللبيب، ج6، ص285.

2–مغني اللبيب،ص397. و–ينظر: –كتاب سيبويه، ج3، ص18. و–خزانة الأدب، ج6، ص513 وص518.

3– خزانة الأدب، ج6، ص519. و–مغني اللبيب، ص597. و–شرح الدماميني على مغني اللبيب، محمد بن أبي بكر الدماميني(ت 828هـ) صححه وعلق عليه: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت–لبنان، ط1، 1428هـ/2007م، ج2، ص516.

4– سبق تخريجه في الصفحة السابقة. وهو في الخصائص، ج3، ص274.

5– مغني اللبيب، ص400.

6– إعراب القرآن، ص115. و–التبيان في إعراب القرآن، ج1، ص226. و–الجامع لأحكام القرآن، ج4، ص422. و–البحر المحيط، ج2، ص356.

المرفوع قبلها[1]. وناقش ابن هشام حكم المعربين على الجمل بعد النكرات و بعد المعارف[2]، ووقف عند مناقشته للقيد ا لرابع من القيود المرتبطة بهذا الضابط – و هو انتفاء المانع –، على قوله تعالى: ﴿وَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تُحِبُّواْ شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ [البقرة:216]؛ إذ تضمنت الآية مانعا يمنع وصفية كانت متعينة[3]، و المانع في الآية (الواو) التي لا يصح أن يفصل بها بين الموصوف والصفة، و(شَيْئًا) في الآية هو الموصوف والصفة هي جملة (وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ) لولا وجود (الواو)، و حينئذ فلا تكون الجملة إلا في محل نصب حال حسب (صاحب التبيان)[4]، ويمتنع فيه الاستئناف، لأن المعنى على تقييد المتقدم، فتتعين الحالية بعد أن كانت ممتنعة، وعند أبي حيان فان جملة:«(وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ) حال من قوله: (شَيْئًا)، وهو نكرة والحال من النكرة أقل من الحال في المعرفة...[5] والأمر كذلك عند ابن هشام إذ لا يجوز أن تقع الجملة صفة في قوله تعالى: ﴿وَ عَسَى أَن تُحِبُّواْ شَيْئًا وَ هُوَ شَرٌّ لَّكُمْ، وفي قوله: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ و هِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾[البقرة:259]، والمانع فيها (الواو)؛ فإنها لا تعترض بين الموصوف وصفته، خلافاً للزمخشري، ومن وافقه[6].

وقد عرض السمين الحلبي في تفسيره الأوجه المتعددة التي تتعلق بمسألة محل الجملة: (وهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا) من الإعراب [7]، وذكر رأي أبي البقاء فيمن جعل هذه الجملة صفة بأنَّ ذلك مرتب بجواز جعل (عَلَى عُرُوشِهَا) بدلا من (قَرْيَةٍ) والأرْجَحُ عند أهل اللغة والتفسير أن

1–مغني اللبيب،ص400.و–التبيان في إعراب القرآن،ج1،ص202.و–إعراب القرآن الكريم وبيانه، ج1،ص329.

2– حكم المعربين على سبيل التقريب: الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال. وشرح المسألة –عند ابن هشام– مستوفاة أن يقال: الجمل الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها إن كانت مرتبطة بنكرة محضة، فهي صفة لها، أو بمعرفة محضة فهي حال عنها، أو بغير المحضة منهما فهي محتملة لهما، وكل ذلك بشرط وجود المقتضي وانتفاء المانع». ينظر: –مغني اللبيب، ص404–406.

3– المصدر نفسه، ص407.

4– التبيان في إعراب القرآن، ج1، ص173.

5– البحر المحيط، ج2، ص152.

6– مغني اللبيب، ص407–408. وينظر:–شرح التسهيل، ج2، ص334. و–البحر المحيط، ج2، ص152.

7– الدر المصون، ج2، ص558.

تكون حالا لأنَّ (الواو) رفعت توهم كون الجملة نعتا لعدم صلاحية اقتران الجملة الوصفية بالواو، وجواز ذلك مع الحالية، و هو مسوغ اشترطه جمهور النحويين والمفسرين في مثل هذه الحالة شرط وضوح المعنى، وانتفاء اللبس[1].

وحسب ابن هشام فإن الجملة التابعة لأخرى لها محل لها كذلك محل من الإعراب عند النحاة، ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة، وقد استغرب رأي ابن مالك إذ عد قوله تعالى:﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[البقرة:35] من باب عطف الجملة على الجملة، وذلك قياسا على ما قولهم: قُومُوا أَوَّلُكُم وَآخِرُكُمْ، في باب بدل الجملة من الجملة بتقدير: ليقم أولكم وآخركم، لا المفرد من المفرد[2].

وقد بنى القائلون بأنَّ الجملة (اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ) من باب العطف على الجملة على اعتبار (زَوْجُ) في الآية عطف على الضمير المضمر في (اسْكُنْ) بمعنى أن يكون (زَوْجُ) مرفوعا بفعل محذوف تقديره: ولتسْكُنْ زَوْجُكَ فحذف لدلالة (اسْكُنْ) عليه، ولا يصح حلول (زَوْجُكَ) محل الضمير لأنَّ فاعل الفعل الأمر المذكر (اسْكُنْ) لا يكون إلا ضميرا مستترا[3].

وقد وقف أبو حيان عند هذه المسألة وناقش مختلف الآراء فيها[4]؛ والجملة في الآية عنده من باب عطف المفردات بعطف المظهر على المضمر، ولا يجوز العطف على ضمير الرفع المتصل إلا بعد توكيده بمنفصل، وهو الغالب عند البصريين، قال ابن يعيش:(فإن كان – يقصد المضمر المتصل– مرفوع الموضع، لم يجز العطف عليه إلا بعد توكيده، نحو: زيدٌ قام هُو وعمرُو، وقُمتُ أنا وزيدُ، وقال الله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ لما أراد العطف على الضمير في (أسْكُنْ) أكده بالضمير المنفصل، وأيّد القرطبي هذا الرأي في تفسيره للآية، و جعل (أَنْتَ) تأكيدا للمضمر الذي في الفعل و مثله: ﴿فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾[المائدة:24]،

1– ينظر:– شرح التسهيل، ج2، ص302–303.

2– مغني اللبيب، ص402.

3– ينظر:– البحر المحيط، ج1، ص305–308. و–الدر المصون، ج1، ص278–279.

4– البحر المحيط، ج1، ص305–308.

ولايجوز: (اسْكُنْ وَزَوْجُكَ)، ولا: (اذْهَبْ وَرَبُّكَ)[1].

وواضح أن تفسير الآية على الأصل الموافق لما ورد في الفصيح من كلام هو الوجه الأجود، ويكون المقصد من توكيدا للمُسْكَن في (اسْكُنْ) بالضمير المنفصل صحة العطف، وقد أفاد العطف تقرير المتبوع مقصودة تبعا، وهي تبع له كما أنها في الخلقة كذلك...[2].

ومثال عطف الجملة على الجملة عند ابن هشام قوله تعالى: ﴿لاَ تُضَآرَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلاَ مَوْلُودٌ لَّهُ بِوَلَدِهِ﴾[البقرة:233][3]، «وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، وأبان عن عاصم (لا تُضَارُّ) بالرفع أي: برفع الراء المشددة[4]، بتقدير: نهي أن يكلف أحدهما الآخر ما هو فوق طاقته، أوتضر الوالدة ولدها، ولا المولود له ولده أي: لا يكن أحد الأبوين سبباً في إلجاء الآخر إلى الامتناع مما يعين على إرضاع الأم ولدها»[5].

وقراءة (لا تُضَارُّ) مناسبة لما قبلها من قوله: ﴿لاَ تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلاَّ وُسْعَهَا﴾[البقرة:233] لاشتراك الجملتين في الرفع وإن اختلف معناهما لأن الأولى خبرية لفظا ومعنى، وهذه خبرية لفظا نهيية في المعنى...»[6]، أي أن الكلام خبر في معنى النهي كما هو ظاهر في تقدير الآية.

والجدير بالملاحظة هنا أن تفسير ابن هشام للجمل و فهمه للتركيب يجمع بين المبنى والمعنى، وتقسيمه الجمل إلى جمل معربة وغير معربة –أي لها محل وأخرى ليس لها محل– قائم في الأساس على اعتبار العامل النحوي ؛ فالجملة التي لها محل جملة مسبوقة بعامل يحتاج إلى معمول، وهو ما تعوضه الجملة التي لها محل، كما بدا واضحا في الأمثلة – المذكورة آنفا– من سورة البقرة، وقد توخى ابن هشام في تحليله النحوي لهذه الجمل–الذي

1– الجامع لأحكام القرآن، ج1، ص448. وينظر: –شرح ابن عقيل، ج3، ص237–239.
و–شرح الأشموني، ج2، ص429.
2–روح المعاني، ج1، ص232.
3– مغني اللبيب، ص403
4– معاني القرآن للنحاس، ج1، ص217. و–الجامع لأحكام القرآن، ج4، ص116–117.
و–النشر في القراءات العشر، ج2، ص227–228.
5– التحرير والتنوير، ج2، ص434.
6– البحر المحيط، ج2، ص225.

راعى فيه جانب الصناعة النحوية– المعاني الأساسية التي كثيرا ما التقى فيها مع ما أقره أهل اللغة، وأيده أغلب المفسرين.

ثانيا– قضايا شبه الجملة عند ابن هشام وأثرها في تفسير سورة البقرة في (مغني اللبيب)

1– مفهوم (شبه الجملة)

شبه الجملة هي الظرف أو الجار الأصلي مع المجرور، وسميت شبه جملة مركبة لأنها كالجمل، أو «...لترددها بين المفردات والجمل...ولما كانت أكثر ما تتعلق بالفعل، وتدل على الجملة، كانت أشبه بالجمل منها بالمفردات، لما كانت العلاقة بين كلماتها غير إسنادية، ولا شرطية، خرجت عن الجمل، فدرسها النحاة مع المفردات. ولأن الجار والمجرور غالبا ما يفيدان الظرفية أو الزمانية، فقد توسع النحاة في معنى الظرف، فأطلقوه أحيانا على الجار والمجرور، وجعلوه مرادفا لشبه الجملة»[1]. وهي تتألف من كلمتين أو أكثر، لفظا وتقديرا، يدلان على معنى فرعي يتمم نقصان المعنى الذي يدل عليه الفعل أو ما يشبهه؛ أي أن هذا المعنى الفرعي يرتبط بمعنى الفعل؛ أي يتعلق به، والفعل وما يشبهه يدل على حدث، والحدث لا يحدث في فراغ، وإنما يحدث في زمان أو في مكان،.. ولهذا تغني عن ذكر الجملة أحيانا وتقوم مقامها[2].

2– مفهوم التعلق

التعلق[3] هو ارتباط معنوي دلالي بين وحدات التركيب تجعل منه كلا متكاملا و بنية مترابطة متماسكة بالحدث، تكون فيه شبه الجملة جزء منه لا يظهر معناها إلاَّ به، و لا يكتمل معناه إلاَّ

1–إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، دار القلم العربي، حلب، ط5، 1409هـ/1989م،ص273.

2–المرجع نفسه، ص271.(بتصرف)

3– التَّعلق ظاهرة تخص مباحث الجار والمجرور والظرف في كتب النحو، والتَّعلُّق لغة مصدر تَعَلَقَ، وجذره (علق) و«(العين) و(اللام) و(القاف) أصل كبير صحيح يرجع إلى معنىً واحد، وهو: أنْ يُناط الشيءُ بالشيء العالي. وعلق الشيء بالشيء بمعنى لزمه ونشب فيه». فالمعنى المعجمي للتعلق يدلُّ على اللزوم والتشبث ويدلُّ على علاقة اتصال وارتباط قوية ومحكمة بين عنصرين أو شيئين. ينظر:–معجم مقاييس اللغة،ج4، ص125.مادّة (علق) و–لسان العرب، ج9، ص356–357.

بها[1]. و قد ذكر عبد القاهر الجرجاني: « أن ليس النَّظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، والكلم ثلاث: إسم وفعل وحرف، و للتعليق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم بإسم، و تعلق إسم بفعل، و تعلق حرف بهما»[2]، و معنى كلامه أنَّ طبيعة الكلام و الاستعمال اللغوي لا تخرج عن دائرة العلاقات النحوية؛ إذ تتعالق الوحدات التركيبية، و تنتظم ضمن علاقات مضبوطة ومنتظمة، ولا يخرج هذا الترابط بين وحدات التركيب عن ثلاث مسالك نحوية، وهي الأقسام الثلاثة التي أقرَّها الجرجاني الناتجة عن العلاقة بين الإسم والفعل والحرف، فهو يرى أنَّ قوام النَّظم وعماده هو التعلق؛ إذ تتجلى قيمة اللفظ من خلال علاقته بما يربطه من كلمات سابقة ولاحقة فـ «الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة...فلو كانت الكلمة إذا حسنت حسنت من حيث هي لفظ، وإذا استحقت المزية والشرف استحقت ذلك في ذاتها وعلى انفرادها، دون أن يكون السبب في ذلك الحال لها مع أخواتها المجاورة لها في النظم، لما اختلف بها الحال، ولكانت إما أن تحسن أبدا أو لا تحسن أبدا»[3]، ويضيف الشريف الجرجاني «أنَّ النَّظم تأليف الكلمات والجمل مرتبة المعاني متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل»[4]، فالتعلق ليس ذلك الاتصال أو الترتيب الشكلي والسطحي للألفاظ في نسق معين، إنه في حقيقته الوجه الآخر للنَّظم مما توجبه الفصاحة، وعلى نحو ما تقتضيه المعاني النَّفسية.

3- التعلق عند ابن هشام

بحث ابن هشام ظاهرة التعلق في الباب الثالث من كتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) فيما أسماه: (في ذكر أحكام ما يشبه الجملة - وهو الظرف والجار والمجرور - ذكر حكمهما في التعلق)، و عرَّف مصطلح (التعلق) بقوله: «أن يتَّعلق لفظ بلفظ في المعنى،

1- ينظر: -إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص273.

2- دلائل الإعجاز، أبو بكر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي (ت471 أو 474هـ) قراه وعلق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط5، 2004م، ص4.

3-المرجع نفسه، ص 46-48.(بتصرف)

4- معجم التعريفات، ص203.(باب النون)

العلاقة لا تكون إلا بين شيئين، وفقدان تلك العلاقة يعني فصل الشيئين وتفريقهما فيصبح كل طرف في ناحية»[1]، فهو عنده وظيفة تفاعلية بين وحدتين تركيبيتين، تعمل على تواجد نظام لغوي داخل البنية التركيبية، من خلال ما تحققه من تماسك وترابط بين أجزاء التركيب وعناصره؛ فينتج انسجاما وتكاملا بينها؛ فهي إذن سبب أولي لنظمِ كلامٍ تامٍ ومفيدٍ.

وموضع التعلق عند ابن هشام يكون بين شبه الجملة (الجار والمجرور أو الظرف) والفعل أو ما في معنى الفعل: كاسم الفاعل، واسم المفعول، واسم الفعل، والمصدر الصريح الذي يشمل المصدر الدال على المرة أو الهيئة، أو المصدر الميمي وغيرها، فإن لم يكن أحد هذه الأنواع الأربعة موجودا؛ وجب تقديره على اعتباره محذوفاً[2]، فشبه الجملة وحدة تركيبية غير مستقلة بذاتها؛ لأنَّ معناها غير تام ولا يحقق فائدة إلاَّ إذا اتصل وتعلق بالفعل، و بذلك يحقق هذا التعلق و التماسك على مستوى البنية الدلالية تكاملا و تجاوبا بين المتعلِّق والمتعلَّق، بحيث لايحصل تمام المعنى إلاَّ بهذه العلاقة المعنوية.

وقد التفت ابن هشام في هذا الباب إلى مجموعة من المسائل التي تخص تعلق شبه الجملة بالفعل وما يجري مجراه، فكان من ذلك تعلقها بالفعل النَّاقص، وهي مسألة اختلف في جوازها أهل النَّحو؛ فمنهم من أجاز ذلك، و منهم من منعه من منطلق أنَّ الأفعال النَّاقصة لا تدلُّ على الحدث، و منهم المبرد[3] و أبو علي الفارسي[4] و غيرهم، أمَّا ابن هشام فعلى خلاف ذلك يرى أنَّ الأفعال النَّاقصة كلُّها دالة على الحدث ما عدا (ليس). يقول ابن هشام: «من زعم أنَّه لا يدلُّ على الحدث منع من ذلك...و الصحيح أنَّها كلُّها دالة عليه إلاَّ (ليس)»[5].

وقد بحث ابن هشام أيضا مسألة تعلق شبه الجملة بالفعل الجامد، وذكر ما يستثنى من حروف الجر فلا يجب فيه التعلق، وبدا اهتمامه بالبحث في مختلف العلاقات التي تنبني على أساسه

1- مغني اللبيب، ص409.

2- المصدر نفسه، ص409.

3- ينظر: -المقتضب، ج4، ص89.

4-ينظر:- الحجة للقراء السبعة، ج2، ص436.

5- مغني اللبيب، ص412. وينظر:- شرح التسهيل، ج1، ص338-341.

من خلال تحريه هذه العلاقات أثناء تحليله لشواهد من (سورة البقرة) في كتابه (مغني اللبيب) ومنها:

– قوله تعالى:﴿ وبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً ﴾[البقرة:83]، حيث استشهد به على المتعلَّق المحذوف لشبه الجملة[1]. وفي تفسير قوله تعالى: أوجه عدة ذكرها المفسرون ترتبط بالمحذوف الذي تتعلق به شبه الجملة؛ فإن تعلقت ب (إِحْسَاناً) على أنه مصدر واقع موقع فعل الأمر فَإِنَّهُ يكون منصوبا على معنى: وأحسنوا بالوالدين، و(الباء) هنا بمعنى(إلى) نحو: ﴿أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ﴾[يوسف:100]، و﴿وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾[القصص:77]. وفي هذا الوجه مضاف محذوف تقديره:أحسنوا بر الوالدين، على معنى:أحسنوا إليهما برهما. ويعترض هذا القول أن يتقدم على المصدر معموله، والجمهور على غير ذلك إذ يجوز على مذهبهم تقديم معمول المصدر النائب عن فعل الأمر، ويجعلون المنع في المصدر المؤول من (أن) المصدرية والفعل.[2]

ويجوز أن يتعلق لفظ (بِالْوَالِدَيْنِ) بفعل أمر محذوف يراعى في تقديره قوله: لا تعبدون، فَإِنَّهُ في معنى النهي، على معنى أنه قال: لا تعبدوا إلا الله وأحسنوا بالوالدين، ويجوز تقدير المحذوف: خبرا مراعاة للفظ (لا يعبدون) والتقدير: وتحسنون. وينتصب (إِحْسَاناً) على المصدر المؤكِد لذلك الفعل، وفيه مخالفة للمنصوص عليه بعدم جواز حذف عامل المؤكد[3].

وفي وجه آخر تتعلق شبه الجملة في الآية بفعل محذوف مقدر غير الفعل (أحسن)، وينتصب (إِحْسَاناً) على أنه مفعول به له، والأصل هنا أن المحذوف في الآية الجملة وحرف الجر، وتقدير المعنى على هذا الوجه: و وصينا بالوالدين إحسانا[4] أو أوصاكم بالوالدين، أو استوصوا

1– مغني اللبيب، ص412.

2– ينظر: –معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص163. و–الدر المصون، ج1، ص461–463 و–روح المعاني، ج1، ص308

3– معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص163. وينظر–الكشاف، ج1، ص 290. و–مغني اللبيب، ص412. و–روح المعاني، ج1، ص308.

4– الدر المصون، ج1، ص461–463 وينظر: –مغني اللبيب، ص412.

بالوالدين، مثل قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ إِحْسَٰنًا﴾[العنكبوت:8][1].

وإن تعلق الجار والمجرور (بِالْوَالِدَيْنِ) بمحذوف يتضمن معنى لأجل، فَإِنَّ (إِحْسَاناً) في هذا السياق ينتصب على أنه مفعول لأجله، أي: لأجل إحساننا إلى الموصى بهم من حيث الإحسان متسبب عن وصيتنا بهم، أو الموصى لما يترتب الثواب منا لهم إذا أحسنوا إليهم.[2]

وأما إن جُعلت شبه الجملة في﴿وبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً﴾ وما عملت فيه عطْفا على قوله: لاتعبدون على اعتبار (أنْ) مصدرية، فانه ينسبك منها وما بعدها مصدر يعطف عليه المجرور، فتتعلق الباء في هذا الوجه بالميثاق لما فيه من معنى الفعل، وينتصب(إحسانا) على المصدر من ذلك المضاف المحذوف، وهو البر لأنه بمعناه أو الإحسان المقدر. ويحتمل أن يكون المعنى على تقدير: أخذنا ميثاقهم بإفراد الله بالعبادة بالوالدين أي: وببر الوالدين أو بإحسان إلى الوالدين.

واختار ابن هشام في (مغني اللبيب) أن يكون المعنى على تقدير: وأحسنوا بالوالدين إحساناً؛ أو: وصيناهم بالوالدين إحسانا[3]، وهي من الأوجه المقبولة عند الجمهور، وأظهرها في رأي صاحب (الدر المصون) الوجه الثاني لعدم الإضمار اللازم في غيره، ولأن ورود المصدر نائبا عن فعل الأمر مطرد وشائع، وفي تقديم المعمول (بالوالدين) سر بلاغي هو الاهتمام به والتنبيه على أنه أولى بالإحسان إليه ممن ذكر معه.[4] والأوجه الثلاثة الأولى عند الباحثة أقرب إلى الأصل لقلة مقدار المقدر، وكونه من لفظ المذكور في الشاهد أو ما في معناه مما يتناسب مع السياق فيه.

– قوله تعالى: ﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾[البقرة:91]، وقد تضمن هذا الشاهد حرف (اللام)، وهو حرف من حروف الجر، وعند ابن هشام فإنه «يصح في(اللام)المقوية أن يقال إنها متعلقة بالعامل المقوى، نحو: ﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾[البقرة:91]، و﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾[هود:107]،

1– أمالي ابن الشجري، ج1، ص73–74. وينظر: –الدر المصون، ج1، ص461–463

2– روح المعاني، ج1، ص308.

3– مغني اللبيب، ص412.

4– الدر المصون، ج1ص 461–463

و﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾[يوسف:43][1]، وزيادة (اللام) في هذه التراكيب؛ معناه أنَّها لاتستعمل بغية تحقيق وظيفة التعلق أو الربط المعنوي بين وحدتين تركيبيتين، أو بعبارة أخرى هي لا تستعمل لتعدية فعل قاصر إلى مفعوله، ولكن تستعمل لغاية بلاغية معنوية وهي التقوية والتوكيد، و هذا هو السبب الذي يخرجها من دائرة التعلق. وأقرَّ ابن هشام بخصوص قوله: ﴿مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُمْ﴾ بأنَّ (اللام) فيه متعلقة بما قبلها؛ لأنَّها وقعت بين بينين؛ أمَّا الأوَّل: فهو كونها غير زائدة بحتة لما لها من دور في تقوية العامل؛ إذ فيه شيء من الضعف جعله بمثابة القاصر، وأمَّا الثاني: فهو أنَّها ليست بمعدية تعدية صرفة في هذا التركيب؛ لأنَّه ثبت جواز الاستغناء عنها، فهي وسط بين التعدية والزيادة،[2] وهذا هو وجه جواز القول – عند ابن هشام– بأنَّها متعلقة.

وتجدر الاشارة هنا إلى أن ابن هشام قد استثنى من الحالات التي تعتري حروف الجر فتخرجها من القاعدة التي تستوجب تعلق الجار ومجروره بمتعلَّق (فعل أو ما يقوم مقامه)، ستة أمور، أحدها: الحرف الزائد:ك (الباء) و(مِنْ) في ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[الرعد:43]، ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾[فاطر:03]، وذلك لأنَّ معنى التَّعلق الارتباط المعنوي، والأصل أنَّ أفعالاً قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأُعِينَت على ذلك بحروف الجر، والزائد منها لم يدخل للربط، إنما دخل في الكلام تقوية له وتوكيداً[3].كما في قوله ﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ حسب رأي ابن هشام.

– قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاء فِيهِ ظُلُمَاتٌ﴾[البقرة:19]، وقد جعله ابن هشام شاهدا على الحالات التي يجب فيها تعلق شبه الجملة بمحذوف، فذكره في أمرين؛ أحدهما إذا تعلَّقت شبه الجملة بمحذوف صفة، و هذا إذا وقعت بعد نكرة محضة، والثاني إذا وقع من متعلق الجار والمجرور رفعٌ لاسمٍ ظاهرٍ، فحينئذ يجب أن يكون متعلَّقهما محذوفاً، يقول: «ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف وهو ثمانية، أحدها أن يقعا صفة نحو:﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاء﴾..

1– مغني اللبيب، ص 415–416.

2– المصدر نفسه، ص 415–416.

3– المصدر نفسه، ص415.

و أن يرفعا الاسم الظاهر نحو: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ منَ السَّمَاء فِيهِ ظُلُمَاتٌ﴾»[1].

وفصل محي الدين الدرويش في اعرابها قال: «(منَ السَّمَاء) الجار والمجرور متعلقان بمحذوف صفة ل (صَيِّبٍ) فيه الجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدَّم، (ظُلُمَاتٌ) مبتدأ مؤخر، (وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ) معطوفان على ظلمات (يَجْعَلُونَ) فعل مضارع مرفوع، والواو فاعل، والجملة مستأنفة مسوقة للإجابة عن سؤال مقدَّر، كأنَّه قيل: فكيف حالهم مع الرعد؟ فقيل: يجعلون...»[2] واتجه صاحب هذا الاعراب إلى جعل شبه الجملة (منَ السَّمَاء) متعلقة بمحذوف صفة لـ(صَيِّبٍ) وهو ما رآه ابن هشام على أن المعنى حسب (صاحب التبيان)[3] يتضمن وصف من خلاله المنافقين الذين تخلوا عن الطريق المستقيم، واشتروا الضلالة بالهدى، فيشبههم بقوم أصابهم مطر فيه ظلمة ورعد وبرق لا بنفس المطر.

– قوله تعالى:﴿ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالأُنثَى بِالأُنثَى﴾[البقرة:178]، استشهد صاحب (مغني اللبيب) بهذه الآية على جواز حذف المتعلَّق إذا كان كونا خاصا – مع وجود قرينة دالة عليه –، ورد رأي من أجاز حذف الكون المطلق دون الخاص، واستدل بقاعدة تبناها النحاة وهي إجازتهم حذف الخبر عند وجود الدليل، و ذلك في حالات معينة منها؛ أن يكون متعلق الجار والمجرور (المحذوف) خبرا للمبتدأ كما هو الحال في قوله تعالى: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالأُنثَى بِالأُنثَى﴾[البقرة:178]، و–حسبه– فإن؛ الحُرُّ: مبتدأ، خبره: وبالحُرِّ، جار ومجرور متعلِّق بالخبر المحذوف.[4]

ولا يجوز عنده تقدير هذا المتعلق المحذوف بالكون المطلق يعني (كائن)، أي: (الحرُّ كائن بالحرِّ) لعدم استقامة المعنى، وقد يجوز مع تقدير مضافين، أي: قتل الحرِّ كائن بقتل الحرِّ، وهذا و إن لم يكن ممتنعا إلاَّ أنَّه بيِّن التكلف؛ إذ يتم فيه تقديرِ ثلاثة: الكون و المضافان، بل

1– مغني اللبيب، ص419–420.

2– إعراب القرآن الكريم وبيانه، ج1، ص59.

3– التبيان في إعراب القرآن، ج1، ص35.

4– مغني اللبيب، ص 422–423.

تقدير خمسة، لأن كلاً من المصدرين لابد له من فاعل.[1]

ولما امتنع تقدير متعلَّق شبه الجملة بالكون المطلق في الآية؛ وجب في المقابل تقديره بالكون الخاص، لينسجم مع الجانب الدلالي فيوافق المعنى والمقصد، تقديره عند ابن هشام: مقتول أويقتل. ويستحسن ابن هشام الحذف في مثل هذا إن كان معلوما كما في: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف:82]، ونظير هذه الآية قوله تعالى:﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾[المائدة:45]، أي: إنَّ النَّفس مقتولة بالنَّفس، والعين مفقوءة بالعين، والأنف مجدوع بالأنف، والأذن مصلومة بالأذن، والسن مقلوعة بالسن[2].

وقد وافق ما رآه العكبري من أن (الْحُرُّ بِالْحُرِّ) مبتدأ وخبر والتقدير عنده: الحر مأخوذ بالحر[3].

ورأي ابن هشام في توجيه الآية هو رأي أستاذه أبي حيان، يقول: «ويتعلق بكون خاص لا بكون مطلق، وقام الجارّ مقام الكون الخاص لدلالة المعنى عليه؛ إذ الكون الخاص لا يجوز حذفه إلاَّ في مثل هذا إذ الدليل على حذفه قوي؛ إذ تقدَّم القصاص في القتلى، فالتقدير:الحر مقتول بالحر، ولا يصح تقدير العامل كونا مطلقا ولو قلت: الحُرُّ كائنٌ بالحُرِّ لم يكن كلاما إلاَّ إذا كان المبتدأ مضافا حذف وأقيم المضاف إليه مقامه؛فيجوز والتقدير: قتل الحر كائن بالحر أي: بقتله الحر»[4].

والواضح أن تقدير المتعلق المحذوف بالكون الخاص في مثل ذلك الموضع من الآية جائز، خاصة إن توفرت قرينة في السياق تدل عليه، كما أن إمكانية تقديره بالكون العام متاحة شريطة تقدير مضافين معه، كما في الآية أي: قتلُ الحرِّ كائنٌ بقتل الحرِّ، وهذا ما أقره ابن هشام مع كراهته واستثقاله.

-قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَسْأَمُوْاْ أَن تَكْتُبُوْهُ صَغِيرًا أَو كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ﴾[البقرة:282]

نبه ابن هشام في الباب الخامس في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها

1- مغني اللبيب، ص 422-423.

2- المصدر نفسه، ص 422-423.

3- ينظر:- التبيان في إعراب القرآن، ج1، ص145.

4- البحر المحيط، ج2، ص15.

على مواضع والتي متى قصر النَّظر فيها على ظاهر اللفظ ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد و منها:« قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَسْأَمُوْاْ أَن تَكْتُبُوْهُ صَغِيرًا أَو كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ﴾ [البقرة: 282]، فإن المتبادر تعلق (إِلَى) بـ (تَكْتُبُوْهُ) وهو فاسد، لاقتضائه استمرار الكتابة إلى أجل الدين، وإنما هو حال، أي: مستقراً في الذمة إلى أجله[1]». وموضع الاعتراض في هذه الآية، هو شبه الجملة (إِلَى أَجَلِهِ)؛ إذ إنَّ النَّظر في تركيب الآية دون معناها يوهم أنَّها متعلقة بـ(تَكْتُبُوْهُ)، وهذا القول يعني أنَّ الكتابة متصلة غير منقطعة إلى غاية بلوغ الأجل، وهذا جلي الفساد، وإنَّما يرى ابن هشام أنَّها متعلقة بحال محذوفة، أي: (مستقرا) و تعود على (الدين).

و يوافق هذا الرأي رأي الكثيرين من المفسرين قبله وبعده، منهم أبو حيان في قوله: «و يتعلق: (إِلَى أَجَلِهِ) بمحذوف (لا تَكْتُبُوْهُ) لعدم استمرار الكتابة إلى أجل الدين، إذ ينقضي في زمن يسير، فليس نظير: سِرْتُ إِلىَ الكُوفَةِ، والتقدير: أن تكتبوه مستقراً في الذمة إلى أجل حلوله»[2].

ويجيز صاحب الدر المصون في: (إِلَى أَجَلِهِ) ثلاثة أوجه، «أظهرها: أنَّه متعلِّق بمحذوف، أي: أن تكتبوه مستقرا في الذمة إلى أجل حلوله. والثاني: أنَّه متعلق بـ (تَكْتُبُوْهُ)، قاله أبو البقاء[3]... والثالث: أن يتعلق بمحذوف على أنَّه حال من الهاء»[4]، والمرجَّح عنده هو الرأي الأولَّ نفسه، أي رأي ابن هشام، على أن تقدير المعنى: أن تكتبوه مستقراً في الذمة إلى أجل حلوله. ويردد الألوسي الكلام عينه فيقول: «(إِلَى أَجَلِهِ) حال من(الهاء) في (تَكْتُبُوْهُ)، أي: مستقراً في ذمة المدين إلى وقت حلوله الذي أقرَّ بِه، وليس متعلقا بـ (تَكْتُبُوْهُ) لعدم استمرار الكتابة إلى الأجل؛ إذ هي ممَّا ينقضي في زمن يسير»[5].

وفي السياق ذاته الذي ذكر فيه آية الدين اورد قوله تعالى: ﴿فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِئَةَ عَامٍ﴾[البقرة:259] باعتبارها مماثلة لها، وسيأتي توضيحها عند الحديث عن ظاهرة التضمين

---

1 – مغني اللبيب، ص493.

2– البحر المحيط، ج2، ص367–368.

3– التبيان في إعراب القرآن، ج1، ص230.

4– الدر المصون، ج2، ص669.

5– روح المعاني، ج3، ص60.

في الفصل الثاني من هذ البحث.

– قوله تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾[البقرة:260]، ويتضمن هذا الشاهد حسب ابن هشام احتمال تبادر تعلُّق (إِلَىَ) بـ (صُرْهُنَّ)، وهذا لا يصح إذا فسر (صُرْهُنَّ) بقَطِّعهن، وإنما تعلقه بـ(خُذْ)، وأما إن فسر بأمِلْهن فالتعلق به، والكلام ذاته عن معنى الآية عند العكبري[1]. وعلى الوجهين يوجب ابن هشام تقدير مضاف، أي إلى نفسك،وحجته «أنه لا يتعدى فعل الفاعل المضمرِ المتصل إلى ضميره المتصل إلا في باب ظنَّ نحو:﴿أنْ رَآهُ اسْتَغْنَى﴾[العلق: 6–7]»[2]. ونقل الألوسي ردا على ذلك؛ إذ المنع يتحقق إذا كان متعديا بنفسه، أما المتعدي بحرف فهو جائز كما صرح به علماء العربية[3]، وذلك لأن المجرور–وهو الضمير في (إِلَيْكَ) – مفعول في المعنى وفقا لما ورد في شرح الدسوقي على (مغني اللبيب)[4]. والجلي أن ابن هشام ينتصر في تخريجه للآية إلى المعنى الذي يدعمه الدليل من القرآن، ويدعمه الشائع لدى أهل اللسان العربية ويستقيم معه الكلام في الآية، فقد علُّق (إِلَىَ) بـ((خُذْ)،و بـ(صُرْهُنَّ) إن فسر بأمِلْهن.

– قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاء الَّذِينَ أُحصِرُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ لاَ يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاء مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَاهُمْ لاَ يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا ومَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾[البقرة:273].

ناقش ابن هشام قوله تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾ وذكر «بانَّ المتبادر تعلق (مِنَ) بـ (أَغْنِيَاء) لمجاورته له، ويفسده أنهم متى ظنهم ظانٌّ قد استغنوا من تعففهم علم أنهم فقراء من المال، فلا يكون جاهلاً بحالهم، وإنما هي متعلقة بـ (يَحْسَبُ)، وهي للتعليل»[5].

وقد وافق في هذا ما كان عند العكبري، و أبو حيان، و السمين الحلبي في تعلق (مِنَ التَّعَفُّفِ)

1– التبيان في إعراب القرآن، ص212.

2– مغني اللبيب، ص494.

3 – روح المعاني، ج3، ص29.

4– حاشية الدسوقي، ج1، ص398.

5– مغني اللبيب، ص495.

ب(يَحْسَبُهُمُ)، أي أن المعنى: يحسبهم من أجل التعفف، ولا يصح أن يتعلق بمعنى(أَغْنِيَاءَ) لأن المعنى يصير ضد المقصود أي: أن حالهم يخفى على الجاهل بهم فيظنهم أغنياء، ولكن بالتعفف، والغني بالتعفف فقير من المال كما وضحه ابن هشام والمفسرون[1] في تأويلهم لمعنى الشاهد.

– قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلإِ مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ مِن بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُواْ﴾[البقرة:246] يرى ابن هشام أن المتبادر في الآية تعلق (إذ) بفعل الرؤية، و يفسده أنه لم ينته علمه أو نظره إليهم في ذلك الوقت، و إنما العامل مضاف محذوف، أي: ألم تر إلى قصتهم أو خبرهم أو ما في معناه، إذ أن الذوات لا يتعجب منها و إنما يتعجب من أحداثها، لا من دوام[2]، و إلى ذلك ذهب صاحب (الدر المصون)[3]، و تقدير المعنى على ذلك هو: ألم تر إلى ما جرى للمَلإِ من بني إسرائيل إلى آخرها، و العامل هو المجرور و لا يصح إلا به لما تقدم.

– قوله تعالى:﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلاَّ مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾ [البقرة:249]، و قد استحضره ابن هشام في الباب الخامس، و ألقى الضوء على مكمن الزلل الذي يقع فيه بعض المعربين ممن تحرى ظاهر اللفظ، وأغفل مراعاة للمعنى فجانب الصواب؛ إذ وهموا أن المستثنى منه بعد (إلا) في قوله تعالى: ﴿إِلاَّ مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً﴾ مستثنى مما قبلها ﴿وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ﴾؛ و ليس ذلك بمستساغ عند ابن هشام، وذلك لفساد المعنى؛ لأنّه يقتضي أن الذي يغترف غرفة بيده ليس منه، و الأمر بخلاف ذلك؛ إذ أبيح لهم ذلك الاغتراف، و في المستثنى منه في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾[4] قولان أشار

1– ينظر:–التبيان في إعراب القرآن،ص222. و–البحر المحيط، ج2،ص342.و–الدر المصون،ج2، ص621.

2– مغني اللبيب، ص495.

3 – الدر المصون، ج2، ص514.

4 – الاستثناء التام عند النحويين ما ذكر فيه المستثنى منه و هو قسمان: منقطع و هو ما كان فيه المستثنى ليس بعضا من المستثنى منه وحكم المستثنى وجوب النصب. أما المتصل فهو ما كان المستثنى بعضا من المستثنى منه، سواء أكان الكلام فيه مثبتا أم منفيا، و حكم ما بعد إلا النصب أن كان مثبتا أو جاز فيه الرفع على البدلية أو النصب إن كان منفيا. وفي قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾ استثناء تام متصل وما بعد إلا منصوب وجوبا على الاستثناء. ينظر: –كتاب سيبويه، ج2، ص319.=

إليهما ابن هشام[1]؛ أولهما: أنَّ (مَنْ) لأولى، أما (مَنْ) الثانية فمعترضة بين المستثنى و المستثنى منه.

وذهب إلى ذلك أبو حيان[2]، وكذلك السمين الحلبي[3]. ومعنى الآية على ذلك: أن من شرب من هذا النهر فليس من أصحاب طالوت الممتثلين أمره، إلا أنه فسح لهم أن يغترفوا بأيديهم غرفة دون الكروع[4] أو الشبع، فهذا الاغتراف لم يخرجهم من تلك الجماعة أصحاب طالوت، بخلاف من شرب من هذا النهر، فقد خرج منها[5].

وثانيهما: أنه مستثنى من(مَنْ) الأخيرة وأجازه العكبري[6]، وفيه فساد في المعنى، وهذا ما أوضحه أبو حيان[7]؛ إذ يصبح معنى الآية أن: من لم يطعمه فإنه منِّي لا من اغترف غرفة بيده، فإنَّه ليس منِّي؛ إذ أن الاستثناء من النفي إثبات، ومن الإثبات نفي وهذا المعنى فاسد؛ لأنَّه قد فُسح لهم أن يغترفوا غرفة واحدة، كما سبق ذكره، فالمستثنى منه على ذلك هو (مَنْ) الأولى؛ لأنَّه لو كان الثانية لأدىَّ ذلك إلى فساد المعنى، وهو ما رآه ابن هشام كما رآه المفسرون منهم صاحبا (البحر المحيط)، و (الدر المصون).

-قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ و اللَّهُ مُحِيط بِالْكافِرِينَ﴾[البقرة:19]، وقد ذكر ابن هشام هذه الآية في ردِّه على بعض النحاة – ومنهم

= و-معاني القرآن للفراء، ج3، ص259.

1- مغني اللبيب، ص495.

2-البحر المحيط، ج2، ص274.

3- الدر المصون، ج2، ص526.

4- ورد في اللسان: «كَرَعَ في الماء يَكْرَع كُرُوعا وكَرَعا: تناوله بفيه من موضعه من غير أن يشرب بكفيه ولا بإناء.، وقيل:هو أن يدخل النهر ثم يشرب وقيل: هو أن يصوب رأسه في الماء وأن لم يشرب...والكَارِع الذي رمى بفمه في الماء. والكَرِيع الذي يشرب بيديه من النهر اذا فقد الاناء...» -لسان العرب،ج 12، ص72-73. (مادة:كرع).

5- ينظر: -البحر المحيط، ج2، ص274-275. و-الجامع لأحكام القرآن، ج4، ص240.

6- مغني اللبيب، ص495. وينظر: -التبيان في إعراب القرآن، ج1، ص199.

7- البحر المحيط، ج2، ص274-275.

عصري[1] في تفسير له على سورتي البقرة وآل عمران– ممن جعل شبه جملة (منَ الصَّوَاعِقِ) متعلقة بـ(حَذَرَ) أو بـ (الْمَوْتِ) بدافع أنَّها لو اعتبرت متعلقة بـ (يَجْعَلُونَ) لزم أن تكون الجملة في محل نصب مفعول لأجله بالإضافة إلى (حَذَرَ الْمَوْتِ) وهو مفعول لأجله آخر.

ويجيز ابن هشام تكرار المفعول لأجله هنا؛ لأنَّهما متغايران الأول تعليل للجعل مطلقا، والثاني تعليل له مقيدا، فالمعلل متعدد في المعنى وإن اتحدَّ في اللَّفظ، والصَّواب أنْ يحمل على أنَّ المنام في الزمانين، والابتغاء فيهما[2].

كما يرى ابن هشام أنَّ شبه الجملة (منَ الصَّوَاعِقِ) إذا تعلَّقت بـ المصدر (حَذَرَ) كان معموله سابقا له خلافا لما يجب، وإذا تعلَّق بـ المضاف إليه (الْمَوْتِ) كان معموله سابقا للمضاف، وهذا أيضا مخالف لما يجب. والواجب هو تعلقها بـ (يَجْعَلُونَ). و هذا رأي المفسرين منهم السمين الحلبي[3]، وهو أظهر الوجهين عنده وعند ابن هشام الأنصاري.

– قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ، أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾[البقرة:183–184]

ذكر ابن هشام هذه الآية أثناء حديثه عن تجنب الاقتصار على مراعاة صحة المعنى، وإغفال جانب الصناعة، ومن هذا القبيل التعلق الذي يكون في غير موضعه الصحيح – من حيث المبنى لا المعنى– كأن يفصل بين العامل و معموله بأجنبي و لو تناسب ذلك مع المعنى، ونقل ما ذهب إليه الزمخشري من أنه «يلزم في هذه الآية تعلق (أَيَّامًا) بـ (الصِّيَامُ) في قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ، أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾ للفصل بمعمول (كُتِبَ) و هو (كَمَا كُتِبَ) . فإن قيل :لعله يقدر (كَمَا كُتِبَ) صفة للصيام، فلا يكون متعلقاً بـ(كُتِبَ)»[4]. ويلزم من ذلك على حد تعبير ابن هشام محذور آخر وهو اتباع المصدر

1– يقصد بهاء الدين بن عقيل، ينظر: –مغني اللبيب، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، ط1، الكويت، 2002م، ج6، ص65.(الهامش)

2– مغني اللبيب، ص505.

3– الدر المصون، ج1، ص173.

4– مغني اللبيب، ص502.

قبل أن يكمل معموله[1]، وإقامة الفاصل بينهما. والفاصل في الآية الكريمة حسب السمين الحلبي أجنبي عن العامل ومعموله[2].

والرأي في تفسير الآية ما ذهب إليه السمين الحلبي[3]، أنّ (أَيَّامًا) ظرف متعلق بمحذوف تقديره: صوموا، وهو المرجح عند ابن هشام لأن تعليق الظرف بالمصادر في هذه الآية يؤدي إلى الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي، وهذا مخالف للصناعة النحوية كما أن التوسع في الظروف –وإن وجد في الصناعة النحوية –إلا أن فيه تعليلاً للخروج على الأصل أو القاعدة؛ وعدم الفصل بين العامل ومعموله أولى بالأخذ به.

– قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[سورة البقرة: 217]

و يستهل ابن هشام تفسيره لهذه الآية بتفنيد رأي المبرد و من تبعه منهم؛ الزمخشري و ابن عطية، والذي يجعل: (الْمَسْجِدِ) مجرورا بالعطف على (سَبِيلِ اللَّهِ)، أي أنه متعلق ب(صَدٌّ)، وتقدير المعنى في (البحر المحيط): وصد عن سبيل الله والمسجد الحرام، وهو من تمام عمل المصدر، وفصل بينهما ب(وَكُفْرٌ بِهِ) ولا يجوز الفصل بين الصلة و الموصول[4]، وقد ضعف أبو حيان القول بأن يكون (المسجد) مجرورا بالعطف على (الشهر الحرام)، و تعليله أن القوم لم يسْأَلُوا عن الشهر الحرام إذ لم يشكوا في تعظيمه، إنما سأَلُوا عن القتال فيه، لأنه وقع منهم ولم يشعروا بدخوله فخافوا الإثم، و كان المشركون عيروهم بذلك. وصواب الأمر عند ابن هشام: «أن خفض (الْمَسْجِدِ) ب(الباء) محذوفة لدلالة ما قبلها عليها، لا بالعطف، ومجموع الجار والمجرور عطف على ربه، ولا يكون خفض (الْمَسْجِدِ) بالعطف على (الهاء)، لأنَّه لايعطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض»[5]، وهذا مذهب البصريين. وجوز

1– مغني اللبيب، ص502

2– ينظر:–الدر المصون، ج2، ص269.

3– المصدر نفسه، ج2، ص268.

4– البحر المحيط، ج2، ص155.

5– مغني اللبيب، ص502.

الكوفيون العطف في الآية دون إعادة الخافض بدليل ما ورد في التنزيل وما في كلام العرب[1]، وجوزه أبو حيان، والمرجح في الآية العطف مع إعادة الجار وعليه أكثر أهل العربية[2]، ومنهم ابن هشام.

ومجمل القول في هذا المبحث أن تناول ابن هشام لقضية شبه الجملة قائم أساسا على تحري صحة المعنى من خلال التأمل الدقيق للعلاقات التي تنتظم شبه الجملة وغيرها من أجزاء الكلام، وهو في تفسيره لشبه الجملة في شواهد سورة البقرة يتقاطع مع ما ذهب إليه جل المفسرين، ويتوافق مع ما يستسيغه أهل العربية في كلامهم.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1- الإنصاف، ص371.

2- البحر المحيط، ج2، ص157.

الفصل الثاني

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثاني

الظواهر اللغوية عند ابن هشام الأنصاري وأثرها في تفسير سورة البقرة

تمهيد

ذكر الطنطاوي أنَّ ابن هشام الأنصاري لم يقتصر في كتابه (مغني اللبيب) على دراسة المسائل النَّحوية، بل تناول فيه أيضا بعضا من المسائل البلاغية، ولم يكن ذلك تقليداً منه للسَّابقين من النُّحاة[1]، وإنَّما كان بهدف إفادة أهل التفسير فضلا عن إفادة أهل العربية، واستشهد الطنطاوي على هذا الكلام بقول ابن هشام نفسه في(مغنيه): «ولم أذكر بعض ذلك في كتابي جريا على عادتهم، وأُنشِد متمثلا:

وهَلْ أَنَا إلاَّ مِنْ غُزَيَّةَ إِنْ غَوَتْ * غَوَيْتُ وإِنْ تَرْشُدْ غُزَيَّةُ أَرْشُدِ[2]

بل لأني وضعت الكتاب لإفادة متعاطي التفسير والعربية جميعا»[3].

وكان من بين مظاهر تعرضه للمسائل البلاغية خوضه في جوانب من بلاغة القرآن الكريم اللَّفظية، وهي قليلة ولعلَّه استفاد بعضها من الزمخشري وغيره، لأنَّ غرضه كان منصبا على إعراب القرآن كما ذكر ذلك في خطبة كتابه، ومن الأمثلة على ذلك؛ قول ابن هشام في اجتماع (عِنْدَ) مع كلمة (لَدُنْ) وهي متعاقبة ومتناوبة معها: « وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً﴾ [الكهف:65] و لو جيء بـ (عِنْدَ) فيهما أو بـ(لَدُنْ) لصحَّ؛ ولكن تُرك دفعاً للتكرار، وإنما حسن تكرار (لَدَى) في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ﴾[آل عمران:44] لتباعد ما بينهما،ولا تصلح(لَدُنْ)هنا؛لأنه ليس محل ابتداء»[4].

1- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص281.

2- البيت لدريد بن الصمة الجشمي في مرثية لأخيه عبد الله المقتول يوم اللوى، و (غُزَيَّةُ) رهط دريد أو جده. ينظر: -خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب، ج11، ص278.

3- مغني اللبيب، ص609.

4- المصدر نفسه، ص157.

وقد عرضت في هذا الفصل بعض الظَّواهر النَّحوية البلاغية في سورة البقرة التي تناولها ابن هشام بالشَّرح والتَّحليل وهي: التقديم والتأخير، والتضمين، والحذف والتقدير.

المبحث الأول: التفسيـــر اللغوي بالتقديم والتأخير في سورة البقرة في(مغنياللبيب)

أولا: مصطلح (التقديم والتأخير)

التقديم والتأخير «باب كثير الفوائد جمُّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفترُّ لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر سببَ أنْ راق لك، ولطف عندك أن قُدِّم فيه شيء، وحُوِّل اللفظ عن مكان إلى مكان»[1]، لذلك فهو من الأساليب التعبيرية والهيئات التركيبية في لغة العرب، التي تحول بينها وبين الجمود والنَّمطية في التعبير، فهي تعطي للمتكلم حرية في اختيار أساليبه، كما تمكنه من التعبير عن الأفكار والمعاني بأدق التراكيب، وأخصر الأساليب.

والتقديم والتأخير في اللغة العربية ليس مجرد مظهرٍ من مظاهر التعدد والتنوع في أساليبها بقدر ما هو ظاهرة دلالية تعكس تطور اللغة في إصابة أدق المعاني بأدق المباني، فالعرب بفصاحتهم «أتوا به دلالة على تمكنهم في الفصاحة، وملكتهم في الكلام وانقياده لهم، وله في القلوب أحسن موقع، وأعذب مذاق»[2].

1-مفهوم التقديم والتأخير

التقديم لغة (مصدر للفعل (قدَّم، يُقدِّم)، وهو من الجذر اللُّغوي (ق د م)، وكما يقول ابن فارس:«(القاف)و(الدال)و(الميم) أصلٌ صحيح يدلُّ على سبق ورعْف.[3] -والرعف هو السبق- و قال الزمخشري: «تقدَّمه وتقدَّم عليه واستقدم...واستقدمت رحالتك، وفرس مستقدم البركة،

1- دلائل الإعجاز، ص106.

2- البرهان في علوم القرآن، ج3، ص233.

3- معجم مقاييس اللغة، ج5، ص65. وينظر: -لسان العرب، ج11، ص65. (مادة:قدم) و-المفردات في غريب القرآن، ص397.

وقدَم قومَه يقدُمهم، ومنه قادمة الرّحل: نقيض آخرته»[1].

فتقديم شيء على شيء آخر يدل على جعل الشيء سابقا لغيره في الرتبة، وهو بالتالي عكس التأخير، وحدوثه يستوجب حدوث التأخير بالضرورة.

ويعد التقديم والتأخير في الاصطلاح عدولا بالعناصر التركيبية من ترتيبها الأصلي داخل الجملة إلى ترتيب آخر غيره؛ فيتقدم ما حقه التأخير ويتأخر ما حقه التقديم، وهو مضبوط بشروط وضوابط معينة.

وهذا التبديل في مواقع الوحدات اللغوية في أي تركيب، يكون تابعا وناجما عن مقاصد معنوية وأبعاد دلالية، ولا يكون لمجرد الاستكثار من الصور التركيبية، وقد عقد سيبويه له باباً سماه (هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قُدم أو أخر وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم) يقول: «فإذا بنيت الاسم عليه قلت:(ضَرَبْتُ زَيْدًا)، وهو الحدُّ؛ لأنك تريد أن تعمله وتحمل عليه الاسم، كما كان الحدُّ: ضَرَبَ زيدٌ عُمَراً، حيث كان (زيدٌ) أول ما تشغل به الفعل، وكذلك هذا إذا كان يعملُ فيه. وإن قدمت الاسم فهو عربيٌ جيد، كما كان ذلك عربياً جيداً، وذلك قولك: زَيْداً ضَرَبْتُ»[2].

والتقديم والتأخير لا يكون صالحا –حسب المبرد–إلا «إذا كان الكلام موضحاً عن المعنى نحو: ضَرَبَ زَيْداً عَمْرُو، لأنَّك تعلم بالإعراب الفاعل والمفعول»[3].

والعرب تلجأ إليه حسب سيبويه والجرجاني لفائدة دلالية عامة، إذ أنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى..»[4].

إذن؛ فالتقديم والتأخير هو نوع من التصرف في التركيب، ومخالفة أصل ترتيب عناصره لغاية

1– أساس البلاغة، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد للزمخشري(ت538هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ/1998م، ج2، ص58.

2– كتاب سيبويه، ج1، ص80–81.

3– المقتضب، ج3، ص95–96.

4– دلائل الإعجاز، ص107. وينظر: –كتاب سيبويه، ج1، ص34.

بيانية معنوية، وهذا التصرف لا بد له من علة ترجحه وأمر يقتضيه[1]، وإلاّ كان جورا على التركيب ومعناه، وإفسادا للكلام بأسره. والعلة في التقديم والتأخير هي الرتبة، التي تتعلق بترتيب عناصر الجملة العربية؛ فإذا كانت فعلية فالفعل هو المقدم في الترتيب على الأصل، أما إذا كانت اسمية، واستوى طرفا التركيب، وكانا معرفين معا، فقد اختلف في أيهما يمكن أن تصدر به الجملة، وأيهما تجعله خبرا؛ فأما النَّحويون فقد أجازوا أن يكون كل منهما هو المبتدأ والثاني هو الخبر، ويعربون المقدم مبتدأ والمؤخر خبرا.

وقد بحث البلاغيون الأمر بفكر منطقي دقيق، «..ناظرين إلى حال المخاطَب، وما هو الأعرف لديه من ركني الإسناد اللذين هما من المعارف»[2]؛ فما كان المخاطَب أعرف به من غيره فهو المبتدأ، وما كان المخاطَب أدنى معرفة به من الآخر؛ فهو الخبر وإن كان بالمعيار النحوي متساويا بالمبتدأ.

و«الرتبة بين عناصر الجملة تتصل بفكرة الحيز؛إذ يقال بحسب الرتبة إن أحد العنصرين وقع في حيز العنصر الآخر إما حقيقة وإما حكما، فإذا وقع أحد العنصرين في حيز الآخر بحسب اللفظ في كل الأحوال فتلك رتبة محفوظة، وإذا وقع في ذلك الحيز حكما أي بحسب الأصل فالرتبة غير محفوظة؛ أي يمكن أن تتخلف بحسب الدواعي الأسلوبية»[3]. ومن هذا الباب أي باب الرتبة كان مدخل البلاغيين إلى موضوع التقديم والتأخير، وهم يربطون الرتبة المحفوظة بشروط أهمها أمن اللبس، ويعدون مخالفة الرتبة غير المحفوظة من قبيل الأسلوب لا من قبيل الرخصة؛ إذ للمتكلم أن يقدم أو يؤخر بحسب مقاصده في المعاني، وأغراضه التي يريد التعبير عنها.

1- ينظر: -دلائل الإعجاز، ص110.

2- البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، دار القلم، دمشق، دار الشامية، بيروت، ط1، 1416هـ/1996م، ج1، ص356 .

3- الخلاصة النحوية، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1420هـ/2000م، ص83.

ويذكر عبد الرحمن حبنكة الميداني أنه «كلَّما اختلفت المعاني اختلفت تبعا لها المباني، وكل تغيير وزيادة في المبنى يستوجب تغييرا وزيادة في المعنى، فإذا حدث تغيير التّرتيب في أركان الجملةِ نجمَ عنهُ إضافة دلالة، فعلى البلاغيّ أن يُلاحظها لدى إنشاء الكلام، ولدى فهم النصوص البليغة الرّفيعة»[1]. والتقديم عند البلاغيين على ضربين[2]:

– أولهما: تقديم على نية التأخير، وذلك في كل شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه كتقديم الخبر على المبتدأ، والمفعول على الفاعل، كقولنا: قَائِمٌ زَيْدٌ، وضَرَبَ عُمَراً زَيْدُ، فإن لفظ (قَائِمٌ) و(عُمَراً) لم يخرجا بالتقديم عما كانا عليه من كون هذا خبراً مرفوعاً، وكون هذا مفعولا ومنصوبا من أجله.

وثانيهما: تقديم لا على نية التأخير، ولكنه تقديم بنقل اللفظ عن حكم إلى حكم؛ ثم يجعل له إعراب غير إعرابه، كما في اسمين يحتمل كل منهما أن يجعل مبتدأ والآخر خبرا له؛ فيقدّر تارة على هذا وأخرى على هذا، كقولنا: زَيْدٌ الْمُنْطَلِقُ، والْمُنْطَلِقُ زَيْدٌ، فإن (الْمُنْطَلِقُ) لم يقدّم على أن يكون متروكا على حكمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكون خبر مبتدأ كما كان، بل على أن ينقل عن كونه خبرا إلى كونه مبتدأ، وكذا القول في تأخير (زَيْدٌ).

2–مصطلح التقديم والتأخير عند ابن هشام الأنصاري

تحدث ابن هشام عن مصطلح التقديم والتأخير بإسهاب في كتابيه (أوضح المسالك) و(شرح قطر الندى)؛ وقد نبّه فيهما إلى جملة من الأحكام المتعلق بهما؛ منها أنه يجب تقديم المسند إليه أي: الخبر في الجملة الاسمية، لاعتبارات وهي[3]:

– أن يوقع تأخيره في لبس ظاهر، نحو: (فِي الدَّارِ رَجُلٌ).. و (قصدك غُلامُهُ رجُلٌ) و (عِنْدي أنك فاضلٌ) فإن تأخير الخبر في هذا المثال يوقع في إلباس (أنّ)المفتوحة بالمكسورة و(أنّ) المؤكدة بالتي بمعنى(لعلّ)....

1– البلاغة العربيّة أسسها وعلومها وفنونها، ج1، ص145.

2– ينظر: –دلائل الإعجاز، ص 106–107. – البرهان في علوم القرآن، ج3، ص233.

3– ينظر: –أوضح المسالك، ص213– 215.

– وأن يقترن المبتدأ بـ(إلاَّ) لفظا نحو: مَالَنَا إلاَّ اتّباع أَحْمَدَا، أو معنى، نحو: إِنَّمَا عِنْدَكَ زَيْدٌ.

– وأن يلزم الصدارة في الجملة، نحو: أَيْنَ زَيْدٌ؟، أو مضافاً إلى ملازمها نحو: صَبِيحَةُ أَيِّ يَوْمٍ سَفَرُكَ؟، وأن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض الخبر، كقوله تعالى: ﴿أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾[محمد:24].

ويجوز عند ابن هشام تقديم وتأخير الخبر إن فقد موجب ذلك، نحو: زَيْدٌ قائمٌ، فيمكن تأخيره على الأصل، ونحو قوله تعالى:﴿سَلامٌ هِيَ﴾[القدر:5]، و﴿آيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ﴾[يس:37]، وقد جعل المؤخر في الآيتين مبتدأ–لأنه معرفة وله حق الصدارة–، والمقدم النكرة المؤخر خبراً لأنه يؤدي إلى الإخبار عن النكرة بالمعرفة دون مسوغ.[1]

وقد نبه ابن هشام على مسائل تتعلق بتقدم المفعول على الفاعل في الجملة الفعلية، وجعل تقيمه واجبا إذا[2]:

–اتصل بالفاعل ضمير، كـ(ضَرَبْتُهُ) ونحو: ﴿يَوْمَ لا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ﴾[غافر:52].

–وحصر الفاعل بـ (إِنَّمَا) نحو: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾[فاطر:28]

ويجب تقديمه على الفعل والفاعل معا فيما يأتي[3]:

– إذا كان مما له الصدر، نحو: ﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾[غافر:81].

– إذا وقع عامله بعد الفاء، وليس له منصوب غيره مقدم عليها، نحو:﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾[المدثر:3]

ويجوز تقديم المفعول به في نحو قوله تعالى: ﴿ففَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾[البقرة: 87].

ولعل تعريف ابن هشام لهذه الظاهرة وضوابطها في مؤلفاته جعلته يستغني عن تكرارها في (مغني اللبيب) آخر مؤلفاته، واكتفى بعرض آرائه فيها من خلال توجيهه للآيات القرآنية المبثوثة في ثناياه، وقد كانت قليلة في (سورة البقرة) مقارنة بغيرها، ولعله اكتفى بما استشكل واستعصى على طلابه بالدرجة الأولى.

1– شرح قطر الندى، ص214. وينظر: –أوضح المسالك، ج1، ص216.

2– أوضح المسالك، ج2، ص125–129.

3– المصدر نفسه، ج2، ص133. وينظر: –شرح قطر الندى، ص309–310.

ثانيا: التقديم والتأخير عند ابن هشام وأثره في تفسير سورة البقرة

تحدَّث ابن هشام في (مغني اللبيب) عن التقديم والتأخير في الجملة الاسمية؛ واستشهد لهذه المسألة بآيات من سورة البقرة في مواضع قليلة فيما يأتي:

– قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾[البقرة:06]، حيث تحدث عن (سَوَاءٌ)؛ وذكر أنّ معناها: الاستواء؛ أي أنها مصدر، وأجاز أن يكون إعرابها على ثلاثة وجوه:

أولها: أن تكون (سَوَاءٌ) خبراً لـ (إِنَّ) و(الَّذِينَ كَفَرُواْ) اسمها، وعلى هذا القول يكون ما بعدها (أَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) مرفوع على الفاعلية؛ فكأنَّه قال: مستوٍ عليهم إنذارُك وعدمُه.

وثانيها: أن يكون خبر(إِنَّ) الجملة الاسمية (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) و(سَوَاءٌ) في هذه الجملة خبر مقدّم وما بعدها مبتدأ مؤخّر، والمعنى (إنذارُك وعدمُه سواءٌ عليهم).

أما ثالثها: فلا يختلف عن القول الثاني إلاّ في كون (سَوَاءٌ) في الجملة الاسمية (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) مبتدأ وما بعدها خبر، أي: سواءٌ إنذارُك وعدمُه.

وهذا نصُّ قوله في حديثه عن (سواءٌ)، يقول: «وقد أجيز في قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ كونها خبراً عمَّا قبلها أو عمَّا بعدها أو مبتدأ، وما بعدها فاعل على الأول، ومبتدأ على الثاني، وخبر على الثالث»[1].

واقتصر الفخر الرازي على ذكر الوجه الأول والثاني من الأوجه المذكورة، مرجحا القول الثاني، يقول: «واعلم أنَّ الوجه الثَّاني أولى؛ لأنَّ (سَوَاءٌ) اسم، وتنزيله بمنزلة الفعل يكون تركاً للظاهر من غير ضرورة وأنَّه لا يجوز، وإذا ثبت هذا فنقول: من المعلوم أنَّ المرادَ وصفُ الإنذار وعدم الإنذار بالاستواء؛ فوجب أن يكون (سَوَاءٌ) خبراً؛ فيكون الخبر مقدماً»[2].

1– مغني اللبيب، ص142–143.

2– تفسير الرازي، ج2، ص45.

و(سَوَاءٌ) عند الألوسي أيضا خبر لكن لمبتدأ محذوف، وتقدير المعنى عنده: الأمران سواءٌ، ثمَّ بيَّن الأمرين بقوله سبحانه: ﴿أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾»[1]. ويضيف في تتمة حديثه عن (سَوَاءٌ)، أنها قد تكون خبرا لما بعده؛ «أي: إنذارُك وعدمُه سيان، وهو المشهور»[2].

وقد أجاز ابن هشام الوجوه السالفة الذكر، ولم يبد أي تعصب إلى إحداها لأنها جميعها توافق العربية ولو بوجه، ولعله يرجح الرأي الثاني لأنه الأشهر، وعليه أكثر أهل العربية من علماء اللغة والتفسير.

أما التقديم والتأخير في الجملة الفعلية، فقد أشار إليه ابن هشام في (مغني اللبيب)، وذكر أمرين عن تقديم المفعول الذي حقه التأخير في الأصل عن الفعل والفاعل، إذ يتقدم تارة على الفاعل دون فعله، ويتقدَّم على الفعل والفاعل معا تارة أخرى.

وقد ذهب بعض النُّحاة إلى إلغاء الترتيب المنطقي العقلي باعتباره أصلا، واعتبار الترتيب الخاضع للمنطوق اللّغوي للجملة هو الأصل للترتيب، ذلك أن كثرة تقدمه على الفعل قد شاع واطرد في مذاهبهم؛ قال أبو علي الفارسي: «إن تقدم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه، وإن كان تقدم الفاعل أكثر، وقد جاء به الاستعمال مجيئا واسعا... فلما كثر وشاع تقديم المفعول على الفاعل كان الموضع له، حتى إنه أخر فمواضعه التقديم»[3]، ومنه قوله تعالى: ﴿فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ﴾[البقرة:الآية87].

وقد نبَّه ابن هشام إلى أن التقديم والتأخير لا يكون إلا في أقسام الجملة الأصلية، ويقصد المسند والمسند إليه، وما سواهما فلا اعتبار له، ولا يكون كذلك إلاَّ فيما كانت له الصدارة في الأصل؛ قال: «أردنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه؛ فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف؛ فالجملة من نحو: (أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ؟ وأَزَيْدٌ أَخُوكَ؟ ولَعَلَّ أَبَاكَ مُنْطَلِقٌ، ومَا زَيْدٌ قَائِماً) اسمية، ومن نحو:(أَقَامَ زَيْدٌ؟، وإِنْ قَامَ زَيْدٌ، وقَدْ قَامَ زَيْدٌ، وهَلاَّ قُمْتَ) فعلية.

1- روح المعاني، ج1، ص128.

2- المصدر نفسه، ج1، ص128.

3- الخصائص، ج1، ص297.

والمعتبر أيضاً ما هو صدر في الأصل، فالجملة من نحو: (كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ؟)، ومن نحو: ﴿فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ﴾، و﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ﴾[القمر:7] فعلية؛ لأن هذه الأسماء في نية التأخير؛.. لأنَّ صدورها في الأصل أفعال،..»[1].

ذكر ابن عاشور بأن السر في تقدم المفعول على الفعل هو الاهتمام به، لدلالته على التفصيل فناسب أن يقدم ليدل على ذلك...وهو استعمال عربي كثير في كلمة (فَرِيق) وما في معناه[2].

وفي صيغة (تَقْتُلُونَ) عنده في الآية مراعاة للفواصل كذلك؛ فاكتمل بذلك بلاغة المعنى وحسن النظم[3]؛ وقد «كثر في القرآن ختم الفواصل بحرف المد واللين وإلحاق النون، وحكمة وجودها التمكن من التطريب بذلك»[4] لإيقاعها الفريد الذي تنتهي به جمل الموسيقى، وهي متفقة مع آياتها في قرار الصوت اتفاقاً عجيباً يلائم نوع الصوت والوجه الذي يساق عليه بما ليس وراءه في العجب مذهب[5].

والملاحظ أن تحليل ابن هشام للتقديم والتأخير في الآية لم يخرج عن دائرة النحو، فقد ركز على أصل ترتيب الكلام؛ فكلمة (فَرِيقاً) مقدمة وهي في نية التأخير، لأنها مفعول به للفعلين (كَذَّبْتُمْ) و(تَقْتُلُونَ)، وهو ما أجمع عليه علماء اللغة والتفسير؛ أما تناول الفائدة البلاغية للتقديم والتأخير في الآية فلم يخض فيه ابن هشام هنا لأنه خارج عن سلطان النحو مجال الدراسة والبحث عنده، على عكس ما نجده عند المفسرين والبلاغيين الذين كثر عندهم تداول أسراره.

– قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾[البقرة:124]، وقد ذكره ابن هشام في حديثه عن المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظا ورتبة؛ ومنها أن يكون متصلاً بفاعل مقدم،

1– مغني اللبيب، ص359.

2– التحرير والتنوير، ج1، ص598.

3– المصدر نفسه، ج1، ص598. وينظر: –البحر المحيط، ج1، ص469.

4– إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط8، 1425هـ/ 2005م، ص150.(الهامش)

5– ينظر المرجع نفسه، ص150.

ومفسره مفعول مؤخر نحو: ضَرَبَ غُلاَمُهُ زَيْداً. أجازه الأخفش، و أبو الفتح، وأبو عبد الله الطُّوال من الكوفيين في الشعر، ويوجب الجمهور ذلك في النثر تقديم المفعول، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾[البقرة124]...[1]، وفي هذه الآية عاد ضمير الغيبة في (رَبُّهُ)[2] إلى مذكور في السياق، مؤخر في اللفظ، مقدم في النية لأن رتبته التقديم[3].

ويمتنع بالإجماع نحو:(صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ)، لاتصال الضمير بغير الفاعل، ونحو: ضَرَبَ غُلاَمُهَا عَبْدَ هِنْدٍ، لتفسيره بغير المفعول، والواجب فيهما تقديم الخبر والمفعول، ولا خلاف في جواز نحو: ضَرَبَ غُلاَمَهُ زَيْدٌ»[4].

وهو يوافق في رأيه ما ذهب إليه النحاة في توجيه هذه الآية إلى وجوب تقديم المفعول به على الفاعل، والسبب في ذلك هو اتصال الضمير العائد على المفعول بالفاعل، وهي حالة تستدعي تقديم المفعول على الفاعل وجوبا.

قال السمين الحلبي معللاً تقديم (إِبْرَاهِيمَ) في الآية بأنه «متى اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول وجب تقديمه، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة»[5].

ويضيف بعض المفسرين إلى هذا التحليل النَّحوي الفائدة الدلالية والنكتة البلاغية من وراء هذا الاستعمال، منهم ابن عطية الذي رأى أن تقديم المفعول على الفاعل كان بسبب الاهتمام بأمر المقدم؛ «...إذ كون الرب مبتليا معلوم، فإنَّما يهتم السامع بمن ابتُلِي، وكون ضمير المفعول متصلا بالفاعل موجب تقديم المفعول، فإنما يعني الكلام على هذا الاهتمام.»[6]

1- مغني اللبيب، ص461.

2- قرأ أبو حنيفة -رضي الله عنه- وهي قراءة ابن عباس -رضي الله عنه-: ﴿إِبْرَاهِيمُ رَبَّهُ﴾ برفع (إِبْرَاهِيمَ) ونصب (رَبُّهُ)، والمعنى: أنه دعاه بكلمات من الدعاء فعل المختبر هل يجيبه إليهن أم لا؟
ينظر -مختصر في شواذ القران، ص16. و-شواذ القراءات، ص74. و-الكشاف، ج1، ص317.

3- أمالي ابن الشجري، ج3، ص115.

4- مغني اللبيب، ص425.

5- الدر المصون، ج2، ص96.

6- المحرر الوجيز،ج1،ص205. وينظر: -شرح ابن عقيل،ج1،ص493. و-ارتشاف الضرب،ج3، ص469.

وتقديم المفعول وهو لفظ (إِبْرَاهِيمَ) للتشريف عند ابن عاشور، وذلك «بإضافة اسم (ربّ) إلى اسمه مع مراعاة الإيجاز، فلذلك لم يقل: وإذ ابتلى اللهُ إِبْرَاهِيمَ»[1].

والملاحظ هنا أن التفات ابن هشام إلى التّقديم و التّأخير في تلكم الشواهد من سورة البقرة قائم على الإدراك العميق للعلاقة بين العدول الواقع في الكلام والمعنى المستفاد من النظم الجديد لعناصره، فتجده يحلل الشاهد ويستحسن ما يراه مناسبا لمعنى النص القرآني، لذلك وافق المفسرين في مسائل كثيرة، و مال في أغلب الأحيان يميل إلى الآراء التي يراها صائبة من غير تكلف أو تعسف، مبينا مكمن القوة في التركيب، والأنماط الممكنة متى ما وجد فيها جوازا بيَّنه وذكَره، شريطة أن لا يخرج عن الأصل النحوي، ولاعن الضوابط والشروط الخاصة المتعلقة بالانسجام بين قوة المبنى وصحة المعنى.

المبحث الثاني: التفسير اللغوي بالتضمين في تفسير سورة البقرة في (مغني اللبيب)

تتسم اللغة العربية بمرونتها وسلاستها؛ فهي ذات طاقات تعبيرية متجددة، أتيحت لها بفضل عدد من الظواهر اللغوية، منها ظاهرة التضمين التي تنعكس فيها هذه الخصيصة بجلاء، لما لها من طبيعة تأويلية متدفقة بالمعاني، والنّكات البلاغية.

والتضمين باب واسع لطيف طريف من هذه اللغة، وهو كثير شائع عند العرب، جار في كلامهم، ولذا اعتد به الكثير من علماء العربية ونال حظا من اهتمامهم، من حيث التعريف به، وتتبع مواضعه في القرآن الكريم، وإيفاءها حقها شرحا وتحليلا.

أولا: مصطلح (التضمين)

1-(التضمين) لغة مصدر من الفعل الثلاثي المضعَّف العين (ضمَّن)، وضمَّن الشيءَ في الشيءِ صيَّره في جوفه بحيث يكون محتويا عليه، وهو ما جاء في بطون المعاجم ومنه:

ذكر ابن فارس في (مقاييس اللغة) أن: «(الضاد، والميم، والنون) أصل صحيح، وهو جعل الشيء في شيء يحويه، من ذلك قولهم: ضمَّنت الشيءَ، إذا جعلته في وعائه، والمضامين ما

1- التحرير والتنوير، ج1، ص702.

في بطون الحوامل»[1].

وكذلك جاء في (لسان العرب) أنَّ: ضمَّن شيئا في شيء آخر، بمعنى جعله ضامًّا له مشتملا عليه، يقول ابن منظور: «ضمَّن الشَّيءَ الشَّيءَ أودعه إياه، كما تودع الوعاءَ المتاعَ والميتَ القبرَ... ويقال ضَمِنَ الشيءَ بمعنى تضمَّنه، ومنه قولهم: مضمون الكتاب كذا وكذا»[2].

وقال الفيروز أبادي مثل قوله: «ضَمِنَ الشيءَ وبه كـ (عَلِمَ) ضمانًا وضَمْنًا فهو ضامِن، وضَمِينٌ: كَفَلَه. وضمَّنته الشيء تضمينًا فتضَمَّنه عني: غرَّمته فالتزمته، وما جعلته في وعاء فقد ضمَّنته إياه...وضِمْنُ الكتاب، بالكسر: طيُّه، وتضمَّنه: اشتمل عليه»[3].

والملاحظ من خلال هذه التعاريف أن أغلب اللغويين قد اتفقوا على أن التضمين هو الإيداع والاحتواء خاصة، وهو المعنى الذي مال إليه النحويون في تعريفهم الاصطلاحي للتضمين؛ فقد عرف ابن جني التَّضمين اصطلاحا بقوله: «اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر؛ فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه»[4].

وعرفه الأشموني بأنه: «إشراب اللفظ معنى لفظ آخر، وإعطاؤه حكمه لتصير الكلمة تؤدى مؤدى كلمتين»[5]. وقال أبو البقاء الكفوي: «التضمين هو إشراب معنى فعل لفعل، ليعامل معاملته، وبعبارة أخرى: هو أن يحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة ...قال بعضهم: التضمين، هو أن يستعمل اللفظ في معناه الأصلي وهو المقصود أصالة، لكن قصد تبعيته معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ أو يقدر له لفظ آخر»[6].

1- معجم مقاييس اللغة، ج3، ص382. (مادة:ضمن)

2- لسان العرب، ج8، ص90. (مادة:ضمن)

3- القاموس المحيط، ص1212. (مادة:ضمن)

4- ينظر:-الخصائص، ج2، ص308.

5-حاشية الصبان، ج2، ص138.

6- كتاب الكليات، ص266.

إذاً فالتضمين هو أن يأتي المتكلم بالفعل في تركيب ما؛ بحيث يرمي إلى معنى فعل آخر إضافة إلى معنى الفعل الأصلي المذكور، فتحس في كلامه تمازج فعلين في فعل واحد؛ أحدهما كان ظاهرا جليا، والآخر كان متواريا خفيا لولا حضور معناه تبعا لتأثيره في تركيب الكلام، وهذا على أن يكونا متقاربين في المعنى، وأن يكونا «فعلين ينتميان إلى حيِّز دلالي واحد، لا يوجد بينهما فرق كبير، في الدلالة على المعنى العام المستفاد من صيغتهما»[1]؛ حتى لا يحصل تلف وقطيعة في الأواصر الدلالية والوظيفية بين الوحدات النحوية في التركيب الواحد، وحتى يتمكن السِّياق من عكس هذا المعنى الذي يسعى المتكلم لإيصاله بشكل ضمني، يقول عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني في هذا الصدد: « هو تضمين كلمة معنى كلمة أُخْرى، وجعل الكلام بعدها مبنيا على الكلمة غير المذكورة، كالتعدية بالحرف المناسب لمعناها، فتكون الجملة بهذا التضمين بقوّة جملتين، دل على إحداهما الكلمة المذكورة التي حُذِف ما يتعلق بها، ويُقدَّر معناه ذِهْنا، ودل على الأخرى الكلمة التي جاءت بعدها، المتعلقة بالكلمة المحذوفة المُلاحَظِ معناها ذِهْنا»[2].

والتضمين كما يتجلى ممّا سبق ظاهرة تأويلية يلجأ إليها النحاة لتأويل الأفعال التي تأتي على غير عادتها من حيث التعدية واللزوم، ولهذا اشترط الزركشي لصحة التعدية بالتضمين أن يؤول الفعل لتصح التعدية به[3]، ذلك أن التفسير لا يكون كافيا لبيان دلالة التضمين لـ «أن التفسير هو الإخبار عن أفراد آحاد الجملة، والتأويل: الإخبار بمعنى الكلام...، وقيل التأويل: استخراج معنى الكلام لا على ظاهره، بل على وجه يحتمل مجازا أو حقيقة»[4].

فالتضمين يكسب الجملة دلالة إضافية ليس لمجرد تفسير تلك النصوص، بل تأويلا لما يمكن أن يحمل من دلالات لا على ظاهر اللفظ، بل على وجه يحتمل المجاز والحقيقة معا،

1- دور الحرف في أداء معنى الجملة، الصادق خليفة راشد، جامعة قاريونس، بنغازي، 1996م، ص250.

2- البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، ج2، ص49.

3- ينظر: -البرهان في علوم القرآن، ج3، ص388.

4- الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، حققه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، دط، ص58.

مما يعني إمكانية نقل الكلام من صورة إلى أخرى من دون تغيير في التركيب.

وهذا الكلام يعمق المفهوم من تعريف ابن جني المذكور آنفا، بأن التضمين جمع بين الحقيقة وتأويل الفعل المذكور في التركيب، وقد دل.على معناه الحقيقي وعلى المعنى الملحوظ بطريق اللزوم ذكْرُ القرينة.

وقد أدرك المفسرون والنحويون أهميته لا سيما في تفسير القرآن الكريم. فوجَّهوا على وفقه كثيراً من الآيات القرآنية الكريمة، على نحو ما نجده عند ابن هشام الأنصاري في تناوله لعدد من آيات من سورة البقرة فيما يأتي من مباحث.

2-مصطلح التضمين عند ابن هشام الأنصاري

عرَّف ابن هشام التضمين فقال: «قدْ يُشرِبون لفظاً معنى لفظٍ فيعطونه حكمَه، ويسمَّى ذلك تضميناً»[1]. وقال في فائدته: «أنْ تُؤَدي كلمةٌ مؤدَّى كلمتين»[2].

ويختص التضمين حسب ابن هشام « عن غيره من المعديات بأنه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة، ولذلك عدي (ألَوْتُ) بقصر الهمزة بمعنى(قَصَّرْتُ) إلى مفعولين بعد ما كان قاصراً، وذلك في قولهم: لاَ أَلُوكَ نُصْحاً و لا أَلُوكَ جُهْداً، لمَّا ضُمِّن معنى: لا أمنعك، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾[آل عمران:118]، وعدي (أَخْبَرَ)، و(خَبَّرَ)، و(حَدَّثَ)، و(أَنْبَأَ)، و(نَبَّأَ) إلى ثلاثةٍ ضُمِّنت معنى (أَعْلَمُ) و(أَرَى) بعد ما كانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجار، نحو: ﴿أَنبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ فَلَمَّا أَنبَأَهُمْ بِأَسْمَآئِهِمْ﴾[البقرة:33]»[3] .

وأَنبِئْهُم) في الآية عند ابن عطية معناه أخبرهم، وهو فعل يتعدى إلى مفعولين، أحدهما بحرف الجر، وقد يحذف حرف الجر أحيانا، تقول: نبئت زيدا، قال سيبويه معناه: نبئت عن زيد[4].

1- مغني اللبيب، ص 642.

2- المصدر نفسه، ص642.

3- المصدر نفسه، ص488.

4- المحرر الوجيز، ج1، ص122.

وفي لسان العرب أن النبأ: الخبر، وأنبأ عن الله.. أي: أخبر، قال: ويجوز فيه تحقيق الهمز، وفي تخفيفه يقال: نَبَأَ، ونَبَّأَ، وأَنْبَأَ[1].

وذكر السمين الحلبي أن الفعل (أَنبِئْهُم) في الآية قد يتعدى ب (عَنْ) نحو: أَنْبَأَهُ عَنْ حَالِهِ، وأما تعديته ب(مِنْ)، فقد جاءت في قوله تعالى: ﴿قَدْ نَبَّأَنَا اللّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ ﴾[التوبة:94][2].

وفي تضمين الفعل معنى آخر عند ابن هشام قوة و اتساع في الدلالة من إعطاء معنى واحد، وهذا يعني أن الفعل يؤدي معنى فعلين في السياق، فيتبع ذلك أن الفعل اكتسب حكما ووظيفة نحوية أخرى بتضمنه معنى فعل آخر، فإذا كان الفعل لازما صار بالتضمين متعديا إلى واحد، وإذا كان متعديا إلى واحد صار متعديا إلى اثنين، فيعطى الأول حكم الثاني وينقله إلى أكثر من درجة، مما يجعل التضمين كذلك موردا من موارد التأنق البلاغي في الأسلوب لكون طاقة اللفظ تتسع لما هو أكثر من مجرد المعنى العرفي الاجتماعي، بأن تشمل تسخير هذا اللفظ لتوليد معان أخرى فنية أسلوبية، قد تكون فردية خاصة.

وقد اعتد ابن هشام بالتضمين أيَّما اعتداد، وجعله سادس سبعة أمور يتعدَّى بها الفعل القاصر، وأشار إليه عند تأويله لعدد من الاستعمالات التي تعارضت في ظاهرها مع القاعدة النَّحوية، حيث جعله أساسا لتعليل مخالفة الفعل لأصل وضعه من حيث التعدي واللزوم بتنوع أشكاله؛ فمرة يتعدَّى الفعل اللازم لتضمنه معنى فعل آخر متعد، ومرة يصبح الفعل المتعدي لازما إذا ضمِّن معنى فعل لازم، وقد يتعدى الفعل اللازم بحرف جرٍّ لا يتعدَّى به في الأصل، وذلك لتضمنه معنى فعل آخر يتعدَّى بذلك الحرف، وتبعا لهذا التنوع تعددت شواهد التضمين في (مغني اللبيب).

1- ينظر: -لسان العرب، ج14، ص9.(مادة:نبأ)

2- الدر المصون، ج1، ص270.

ثانيا: التضمين عند ابن هشام وأثره في تفسير سورة البقرة

لجأ ابن هشام إلى التضمين لدرء الانحراف عن المعنى الصحيح للشواهد القرآنية، وذلك عند تفسيره بعض المواضع من سورة البقرة، ومما ورد منها في (مغني اللبيب) ما يلي:

- ﴿وَاتَّبَعُواْ مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾[البقرة:102]

ذكره ابن هشام مستدلا به على دلالة (عَلَى) على الظرفية أي: في زمن ملكه، ويحتمل أن الفعل (تَتْلُو) مضمن معنى تَقَوَّلَ، فيكون بمنزلة قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ﴾[الحاقة:44][1].

جاء في (المحرر الوجيز) أن: «(تَتْلُو) قال عطاء معناه: تقرأ من التلاوة، وقال ابن عباس: تتبع»[2]. وذكره الرازي في تفسيره، إذ في مسالة تفسير الفعل (تَتْلُو) في الآية: «... وجوهاً، أحدها: أن المراد منه التلاوة والإخبار، وثانيها: قال أبو مسلم (تَتْلُو) أي: تكذب على ملك سليمان. يقال: تلا عليه إذا كذب وتلا عنه، إذا صدق وإذا أبهم جاز الأمران. والأقرب هو الأول لأن التلاوة حقيقة في الخبر، إلا أن المخبر يقال في خبره إذا كان كذباً إنه تلا فلان، وإنه قد تلا على فلان ليميز بينه وبين الصدق الذي لا يقال فيه»[3].

وفي تفسير أبي حيان مثل ما ذكر ابن هشام، فقد جعل (تَتْلُو) صلة ل (مَا) في الآية، ومعناه تتبع أو تقرأ، وهو حكاية حال ماضية، والأصل تلت...، ومن الأصحاب من أنكر مجيء (عَلَى) بمعنى(فِي)، وجعل هذا من تضمين (تَتْلُو) معنى: تتقول »[4].

والجدير بالذكر أن لفظة(تَتَقَوَّلُ) ليست بمعنى القول، لأنها من (تَقَوَّلَ) لا (قَالَ)، وفي صيغة (تَتَفَعَّلُ) تكلفا في القول وابتداعا له؛ ورد في لسان العرب: «تَقَوَّلَ قَوْلاً إذا ابتدعه كذبا، وتَقَوَّلَ فُلاَنٌ عَلَيَّ الأَبَاطِيلَ، أي: قال علي ما لم أكن قلت، وكذب عليّ، ومنه قوله تعالى:

1- مغني اللبيب، ص145.

2- المحرر الوجيز، ج1، 185.

3- تفسير الرازي، ج3، ص220.

4- البحر المحيط، ج1، ص494.

﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ﴾»[1]، ويؤيد ذلك سياق الآية، إذ يتعلق الفعل(تَتْلُو) بالفاعل: (الشَّيَاطِينُ). وإلى مثل ذلك المعنى لمح ابن هشام في قوله انه ضمن(تَتْلُو) معنى تَقَوَّلَ التي بمنزلة (تَقَوَّلَ) في الآية المستشهد بها في [سورة الحاقة:44].

– قوله تعالى: ﴿سَفِهَ نَفْسَهُ﴾[البقرة:130].

وهذا الشاهد هو من شواهد تعدي الفعل اللازم إلى مفعول به، لتضمنه معنى فعل متعد؛ فـ(سَفِهَ) فعل لازم –على الأرجح–، إلاَّ أنَّه في هذه الآية الكريمة على خلاف ذلك، إذْ تعدَّى إلى مفعول به هو (نَفْسَهُ) فنصبه. وتعليل ذلك عند ابن هشام هو القول بالتضمين، أي أن الفعل (سَفِه) ضمِّن معنى فعل آخر يتعدى بنفسه، يقول: «فلذلك عدي (رَحُبَ) و(طَلُع) إلى مفعول لما تضمنا معنى (وَسِعَ) و(بَلَغَ)، وقالوا: (فَرِقْتُ زَيداً)، و﴿سَفِهَ نَفْسَهُ﴾، لتضمنهما معنى (خَافَ)، و(امْتَهَنَ) أو (أَهْلَكَ)»[2].

وللنحاة واللغويين آراء تتباين في توجيه هذا الشاهد، ومنهم من يلتقي رأي ابن هشام مع رأيه في القول بالتضمين، وتفصيل ذلك فيما يلي:

يقول الزجاج: «وقد أكثر النحويون و اختلفوا في تفسير ﴿سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ وكذلك أهل اللغة، فقال الأخفش: أهل التأويل يزعمون أن المعنى (سَفَّهَ نَفْسَهُ)، وقال يونس النحوي: أراها لغة ، وذهب يونس إلى أن (فَعِلَ) للمبالغة، كما أن (فَعُلَ) للمبالغة، فذهب في هذا مذهب التأويل»[3]. والقول الجيد عنده في هذا: «أن (سَفِهَ) في موضع (جَهِلَ) فالمعنى –والله أعلم– إلا من جَهِلَ نفْسَه، أي: لم يفكر في نفسه»[4].

وذكر ابن النحاس نقلا عن الكسائي أن المعنى: إلا من سفه في نفسه، وهو أحد قولي الاخفش[5]،

1– لسان العرب، ج11، ص 352. (مادة:قول)

2– مغني اللبيب، ص488.

3– ينظر: –معاني القرآن للأخفش، ج1، ص157.

4– معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص209–211.

5 –مجاز القرآن، ج1، ص56.و–إعراب القرآن، ج1، ص263.

ومعنى (سَفِهَ) عند الزمخشري امتهنها واستخف بها[1].

ونقل ابن عطية ما حكاه ثعلب والمبرد من أن (سَفِهَ) بكسر الفاء يتعدى بنفسه ك (سَفَهَ) بفتح الفاء وشدها، وحكي عن أبي الخطاب أنها لغة. وذكر أن البصريين قد نصبوا (نفْسَه) بعد (سَفِهَ) على تقدير حذف (في)، فلما انحذف حرف الجر قوي الفعل، وهذا يجري على مذهب سيبويه فيما حكاه من قولهم: ضَرَبَ فُلاَنٌ الظَّهْرَ وَالْبَطْنَ، أي: في الظهر والبطن[2].

وقد رد أبو حيان رأي البصريين بقوله: «وأما إسقاط حرف الجر، وأصله: (من سفه في نفسه) فلا ينقاس...و(سفُه)بالضم فلازم..،وتعدى إلى المفعول لتضمنه معنى ما يتعدى إليه،أي جهل نفسه لخفة عقله وعدم تفكره وهو قول الزجاج وابن جني، أو أهلكها وهو قول أبي عبيدة»[3].

وقول ابن هشام هو أن (سَفِه) ضُمِّنَ معنى: أَهْلَكَ، وهو مذهب أبي عبيدة وأغلب المفسرين.

– قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُواْ الْخَيْرَاتِ﴾[البقرة:148]

ذكره ابن هشام في الباب الخامس، عند تنبيهه على أن بعض المعربين، ومنهم الزمخشري يشترطون الإبهام في بعض الألفاظ كظروف المكان. ومنه قول جماع في دخلت الدار، أو المسجد، أو السوق، إن هذه المنصوبات ظروف، وإنما يكون ظرفاً مكانياً ما كان مبهماً، ويعرف بكونِه صالحاً لكل بقعة كمكان وناحية وجهة وجانب وأمام وخلف[4].

والصواب أن هذه المواضع على إسقاط الجار توسعاً، والجار المقدر (في) في البيت، و(في) أو (إلى) في الباقي. ويحتمل أن استبقوا ضمن معنى تبادروا، وقد أجيز الوجهان[5] في: ﴿فَاسْتَبِقُواْ الْخَيْرَاتِ﴾[البقرة:148]، ونصب (الْخَيْرَاتِ) على إسقاط الجار، وتقديره: (إِلَى)، أو تضمينه معنى: تبادروا..

1– الكشاف، ج1، ص324.

2– المحرر الوجيز، ج1، ص212.

3–البحر المحيط،ج1،ص565.وينظر: –الجامع لأحكام القرآن،ج2،ص404. و–الدر المصون،ج2،ص120.

4– مغني اللبيب، ص353

5– المصدر نفسه، ص535.

ويعلل أبو حيان في(البحر المحيط) كون (اسْتَبَقَ) لازما، وبأن الفعل(تَسَابَقَ)لا يتعدى، «وذلك أن الفعل المتعدي، إذا بنيت من لفظ، معناه: تفاعل للاشتراك، صار لازماً، تقول: ضَرَبْتُ زَيْداً، ثم تقول: تَضَارَبْنَا، فلذلك قيل: إن(إلى) هنا محذوفة، التقدير:فاستبقوا إلى الخيرات»[1].

ويضيف أن الأصل في (اسْتَبَقَ) أن يتعدى إلى اسم المكان المختص ب(إِلَى)، وقد جاء واصلاً إليه بغير وساطة حرف الجر في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُواْ الْخَيْرَاتِ﴾[البقرة:148] وفي قوله: (فَاسْتَبِقُواْ الْخَيْرَاتِ) أمر بالبدار إلى فعل الخير والعمل الصالح عند أبي حيان، «وقد ناسب هذا أن من جعل الله له شريعة أو قبلة، أو صلاة، فينبغي بالمسارعة إليها»[2] .

وقال الألوسي مثل قول أبي حيان من حيث كون الفعل متعديا إلى حرف جر مقدر في الآية، وتقدير المعنى عند: بادروا أيها المؤمنون ما به يحصل السعادة في الدارين من استقبال القبلة وغيره ويحتمل أن يراد بها الصلوات الفاضلات[3].

والاستباق عند ابن عاشور افتعال والمراد السبق وحقه التعدية باللام إلا انه توسع فيه فعدى بنفسه كقوله تعالى استبقا الباب أو على تضمين استبقوا معنى اغتنموا فالمراد من الاستباق هنا المعنى المجازي وهو الحرص على الخير والإكثار منه.[4]

وواضح هنا أنه لا خلاف في جواز كون الفعل (فَاسْتَبِقُواْ) متعديا عند ابن هشام وعند أستاذه أبي حيان، والألوسي وابن عاشور وعند غيرهم من المفسرين ويجوز أيضا أن يُضمن الفعل (فَاسْتَبِقُواْ) معنى: بادروا، ولفظ السبق فيه من معاني البدار، والمسارعة شيء غير قليل.

– قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾[البقرة:187].

وفي هذا الشاهد تعدى(الرَّفَثُ) بالحرف(إِلَى) بدل الحرف(الباء)، والعادة أنْ يقال:(رَفَثَ فلانٌ

1– البحر المحيط، ج1، ص613.

2– ينظر: –المصدر نفسه، ج1، ص613. وينظر: –تفسير الرازي، ج4، ص146–147.

3– روح المعاني، ج2، ص17. وينظر: –الكشاف، ج1، ص344.

4– التحرير والتنوير، ج2، ص43.

بامرأتِه)؛ وعلل ابن هشام ذلك فقال: «من (الرَّفَثُ) معنى الإفضاء، فعدي بـ(إِلَى) مثل: ﴿وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾، وإنما أصل (الرَّفَثُ) أن يتعدى بـ(الباء)، يقال: أرفث فلان بامرأته»[1].

وأُثِر عن ابن جني قوله: «وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة، وإنما تقول: رفثت بها، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدي أفضيت بـ (إِلَى) كقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت بـ (إِلَى) مع الرفث إيذانا وإشعارا أنه بمعناه»[2].

قال الزمخشري في توجيه الآية: «فإن قلت: لم عدي (الرَّفَثُ) بـ (إِلَى)؟ قلت: لتضمنه معنى الإفضاء لما كان الرجل والمرأة يعتنقان، ويشتمل كل واحد منهما على صاحبه في عناقه شبه باللباس المشتمل عليه»[3].

وقال أبو حيان: «وعدي بـ (إِلَى) وإن كان أصله التعدية بـ (الباء)؛ لتضمينه معنى الإفضاء؛ وحسن اللفظ به هذا التضمين فصار ذلك قريبا من الكنايات التي جاءت في القرآن من قوله: ﴿فَلَمَّا تَغَشَّاهَا﴾[الأعراف:189]، وقوله عز وجل: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ﴾[البقرة:222]، وقوله: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ﴾[البقرة:223]، وقوله تعالى:﴿فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ﴾[البقرة:187]»[4].

والملاحظ أن في هذه الشواهد تضمينا للأفعال معاني أفعال أخرى، أو ما في معناها مع وجود القرينة من حيث التعدي بالحروف ومعانيها.

وخلاصة القول في تفسير تعدية (الرَّفَثُ) أنه ضمن معنى الإفضاء هو رأي ابن جني، والزمخشري، وأبي حيان، وابن هشام وغيرهم ممن اختار هذا التخريج من المفسرين.

– قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾[البقرة:220].

وهو من شواهد تعدِّي الفعل بحرف لا يتعدَّى به في الأصل، ولكنَّه تعدَّى به لتضمنه معنى فعل آخر؛ فـ(يَعْلَمُ)، في هذه الآية يتعدَّى إلى مفعوله الأول (الْمُفْسِدَ) تعدية مباشرة، ويتعدَّى

1– مغني اللبيب، ص642.

2– الخصائص، ج2، ص308.

3– الكشاف، ج1، ص388. ينظر: –روح المعاني، ج1، ص126.

4– البحر المحيط، ج2، ص55.

إلى مفعوله الثاني –في المعنى لا الحكم– تعدية غير مباشرة، أي بوساطة حرف الجر، وهذا على خلاف الأصل، والسبب في ذلك أنَّه ضمِّن معنى فعل آخر، وهو(يُمَيِّزُ).

يقول ابن هشام في هذا الشاهد انه (يَعْلَمُ): «أي: يُميِّزُ، ولهذا عدي بـ (مِنَ) لا بنفسه»[1].

ويوافق هذا القول رأي أبي حيان الأندلسي حيث يقول: «و(يَعْلَمُ) هنا متعد إلى واحد... وتعلق العلم بالمفسد أولاً ليقع الإمساك عن الإفساد، و(مِنَ) متعلقة بـ (يَعْلَمُ) على تضمين ما يتعدى بـ (مِنَ)، كان المعنى: والله يميز بعلمه المفسد من المصلح»[2].

ويعلل صاحب (الدر المصون) تعدي الفعل (عَلِمَ) تعدية غير مباشرة، وهو في الأصل يتعدَّى بنفسه بأنَّه يقصد به تمييز شيء من شيء آخر، ولذا يعدى بحرف الجر (مِنَ)، يقول: «إن(العِلْمَ) لا يتعدّى بـ (مِنَ) إلاَّ إذا أريد به التمييز»[3]، وإلى ذلك مال الألوسي في تفسيره؛ إذ اختار أن الفعل (يعلم) معناه يميز، الذي يتعدى بـ(مِنَ) فلذلك عداه بها[4].

والواضح أن مذهب أبي حيان والسمين الحلبي والألوسي في تفسيرهم لمعنى ((يَعْلَمُ) في هذه الآية هو مذهب ابن هشام، بتضمين((يَعْلَمُ) معنى (يُمَيِّزُ).

– قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾[البقرة:226]

علَّل ابن هشام تعدِّي الفعل بحرف غير الحرف الذي يعدَّى به في الأصل بالتضمين، وكان من ذلك تعليله لتعدِّي الفعل (يُؤْلُونَ) بـ(مِنْ) في الشاهد المذكور أعلاه، وهو في الأصل لا يتعدى به، يقول: «وقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾[البقرة:226]، أي: يمتنعون من وطء نسائهم بالحلف؛ فلهذا عدي بـ (مِنْ)»[5].

1– مغني اللبيب، ص642–643.

2– البحر المحيط، ج2، ص172.

3– الدر المصون، ج2، ص155.

4– روح المعاني، ج1، ص117.

5– مغني اللبيب، ص643.

وقال الزمخشري في هذه الآية: «فإن قلت: كيف عدي بـ (مِنْ) وهو معدى بـ (عَلَى)؟ قلت: قد ضمن في هذا القسم المخصوص معنى: البعد، فكأنه قيل: يبعدون من نسائهم مُؤْلين أو مقسمين.»[1]

وقد أجاز أيضا أن تكون (مِنْ) متعلقة بمحذوف، والتقدير: للذين يؤلون لهم من نسائهم تربص أربعة أشهر، فتتعلق بما تتعلق به (لَهُمْ) المحذوف[2]، وذلك في قوله: «ويجوز أن يراد: لَهُمْ ﴿مِن نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾، كقوله: لي منك كذا »[3].

وقال أبو حيان: «(مِنْ) يتعلق بقوله: (يُؤْلُونَ) و(آلَى) لا يتعدى بـ(مِنْ)، فقيل:(مِنْ) بمعنى (عَلَى)، وقيل بمعنى (فِي)، ويكون ذلك على حذف مضاف، أي: على تركِ وطءِ نسائِهم، أو في تركِ وطءِ نسائِهم»[4]. والجلي في الأمر أن المعنى في (يُؤْلُونَ) على أحد وجهين:

– يحلفون بسبب نسائهم، وتكون (مِنْ) في قوله: (مِنْ نِسَائِهِمْ) للسبب.

– يضمن (الإِيلاَءُ) معنى (الامْتِنَاعُ)؛ فكأنه قيل: للذين يمتنعون بالإيلاء من نسائهم، ولهذا عدي بـ(مِنْ). وأشار ابن هشام إلى أن هذا التضمين قد خفي على بعضهم في الآية، لأنه رأى أنه لا يقال: حلف من كذا، بل: حلف عليه، قال: «(مِنْ) متعلقة بمعنى (لِلَّذِينَ)، كما تقول: لي منك مَبَرَّة[5]»[6]، وعلل بالتضمين الغلط الذي وقع فيه الفقهاء قال: «وأما قول الفقهاء آلى من امرأته، فغلط أوقعهم فيه عدم فهم المتعلق في الآية»[7]، ورجح أن يكون (يُؤْلُونَ) قد ضمن معنى: يمتنعون، متابعا أبا حيان: «أي: يمتنعون من وطء نسائهم بالحلف.

1– الكشاف، ج1، ص437.

2– ينظر: –البحر المحيط، ج2، ص192.

3– الكشاف، ج11، ص437.

4– البحر المحيط، ج2، ص192.

5– «البرُّ ضد العقوق، والمبرَّة مثله». ينظر: –لسان العرب، ج1، ص371. (مادة:برر)

6– مغني اللبيب، ص643.

7– المصدر نفسه، ص643.

- قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ [البقرة:235].

ومما قال فيه ابن هشام بالتضمين توجيهه لمعنى الفعل اللازم (عَزَمَ) بأنه عدي لأنه أشرب معنى فعل متعد فأجري مجراه وأخذ حكمه، فقوله:(وَلاَ تَعْزِمُواْ) في الشاهد: ﴿وَلاَ تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ هي بمعنى: «لا تنووا، ولهذا عدي بنفسه لا بـ(عَلَى)»[1]، لأن (عَزَموا)فعل لازم لكنه ضُمن معنى: لا تنووا، و(تَنْوُوا) فعل متعد ؛ فأكسبه حكمه في التعدي.

ومعنى العزم حسب كلام ابن هشام النية، والنية موطنها القلب كما هو موطن العزم؛ ذكر الراغب الأصفهاني أن «العزم والعزيمة عقد القلب على إمضاء الأمر، يقال: عزمت الأمر، وعزمت عليه، واعتزمت،...أي: محافظة على ما أمر به و عزيمة على القيام»[2].

وإضافة العزم في الآية عند الزمخشري «مبالغة في النهي عن عقدة النكاح في العدّة، لأن العزم على الفعل يتقدّمه، فإذا نهي عنه كان عن الفعل أنهى ومعناه: ولا تعزموا عقد عُقدة النكاح. وقيل: معناه ولا تقطعوا عقدة النكاح: وحقيقة العزم: القطع»[3].

وجعل الرازي في تفسيره للعزم وجوها منها؛ أن يكون عزما على الفعل، وهنا لا بد في الآية من إضمار فعل، متعد في أصله بالحرف (عَلَى) فيقال: فلان عزم على كذا إذا ثبت هذا، ومن وجوهه أن يكون العزم عبارة عن الإيجاب، أي: عزمت عليكم، أي أوجبت عليكم، وتقدير المعنى في الآية وفق ذلك عنده: ولا تعزموا على عقدة النكاح في الوجه الأول. وفي الوجه الثاني: لا تحققوا ذلك ولا تنشئوه، ولا تفرغوا منه فعلا، حتى يبلغ الكتاب أجله[4].

ونص أبو حيان على أن: «انتصاب (عُقْدَةَ) على المفعول به لتضمين (تَعْزِمُواْ) معنى ما يتعدَّى بنفسه. فضمن معنى تنووا، أو معنى تصححوا، أو معنى توجبوا أو معنى تباشروا أو معنى تقطعوا أي تبتوا. وقيل انتصب (عُقْدَةَ): على المصدر، ومعنى (تَعْزِمُواْ) تعقدوا، و قيل انتصب

1- مغني اللبيب، ص642.

2- المفردات في غريب القران، ص334. (مادة: عزم)

3- الكشاف، ج1، ص461.

4 - تفسير الرازي، ج1 ص144.

على إسقاط حرف الجر، وهو على هذا التقدير: ولا تعزموا عقدة النكاح»[1].

وفي كلامه هذا تخريجان آخران لانتصاب (عُقْدَةَ) في هذه الآية ربطه بتقدير معنى الفعل (عَزَمَ)، وهما: *القول بأنها انتصبت على المصدر، و(وَلاَ تَعْزِمُواْ) بمعنى :لا تعقدوا.

*القول بأنَّ (عُقْدَةَ) مفعول انتصب على حذف الجار (عَلَى).

واستدل السمين الحلبي على كون معنى (عَزَمُوا) هو: تنووا بتحليله لعلة نصب لفظة (عُقْدَةَ)، وفيه وجهان؛ أحدهما أنه على إسقاط الخافض لأن العزم يتعدى ب(عَلَى)، والثاني أن تضمن (عَزَمَ) معنى: (نَوَى) فينتصب مفعولا به[2].

والجدير بالذكر أن هذا المعنى الذي أفاده السمين الحلبي والذي يربط فعل العزم بالنية، هو ما رجحه أغلب المفسرين كما هو واضح فيما سبق ذكره، هو ما قال به ابن هشام في (مغني اللبيب)، إذاً فإن (وَلاَ تَعْزِمُواْ) في قوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ معناها: ولا تنووا.

– قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾[البقرة:180].

وقد مثل ابن هشام بهذه الآية على بعض صور التضمين؛ بتضمن بعض الأفعال لمعنى المشارفة أو المقاربة في حين أن السياق العام لا يقبل المعنى الظاهر.

فسر ابن هشام الفعل(حَضَرَ)في قوله: ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ بأن معناه: إذا قارب حضوره[3]، وقد ذهب إلى ذلك المعنى كثير من المفسرين؛ أفاد الزمخشري أن معناه: إذا دنا منه وظهرت أماراته[4]، ويرى فيه ابن عطية مجازا لأن المعنى إذا تخوف وحضرت علاماته[5]، ولذلك فإن معاينة الموت ليس المرادة منه هنا حسب الرازي؛ والمراد أنه في حالة عجز ذلك الوقت عن الإيصاء. وفي تفسير (حَضَرَ) عنده وجهان، أوَّلُهما وأوْلَاهما، «وهو اختيار الأكثرين أنَّ المراد

---

1 – البحر المحيط، ج2، ص238–239. وينظر: –مشكل إعراب القرآن، ج1، ص100.

2– الدر المصون، ج2، ص435.

3– مغني اللبيب، ص254.

4– الكشاف، ج1، ص374.

5– المحرر الوجيز، ج1، ص248.

حضور أمارة الموت، وهو المرض المخوف، وذلك ظاهر في اللغة، يقال فيمن يخاف عليه الموت: إِنَّهُ حَضَرَهُ الْمَوْتُ، كما يقال لمن قارب البلد: إِنَّهُ قَدْ وَصَلَ»[1].

ورأى أبو حيان أنَّ الفعل(حَضَرَ)على أصل معناه، ولكن أُطلِق على أسباب الموت وأماراته اسم (الْمَوْتُ) تجوزاً، ولا يراد به الموت حقيقة، يقول: «ومعنى حضور الموت أي: حضور مقدماته وأسبابه من العلل والأمراض والأعراض المخوفة، والعرب تطلق على أسباب الموت موتاً على سبيل التجوز، وقال تعالى: ﴿وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ﴾[إبراهيم:17]»[2].

وأضاف الألوسي أن علة تقديم المفعول في الشاهد يقصد (أَحَدَكُمُ) الإفادة بكمال تمكن الفعل عند النفس وقت وروده عليها[3]، إذ يكون وقوع الفعل وشيكا قريبا.

والقول بدلالة الفعل (حَضَرَ) على المقاربة دلالة تشترك فيها مع عامة الأفعال؛ من حيث أنها الأصل في دلالته طبقا لما قرره ابن هشام نفسه، في الباب الثامن في ذكره لأمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية، وهي إحدى عشرةَ قاعدةً، منها القاعدة الخامسة، والتي تنص على أنهم يعبرون بالفعل عن أمور أحدها: وقوعه، وهو الأصل كما في الآية، والثاني مشارفته[4]، نحو:قوله تعالى:﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾[البقرة:231].

وقد فسر ابن هشام الشاهد في الآية: (فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنّ) بأنهن شارفن اجلهنَ[5].

ذكر الزمخشري أن معنى (فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ) «أي: آخر عدتهن وشارفن منتهاها. والأجل يقع على المدّة كلها، وعلى آخرها... ويتسع في البلوغ أيضاً فيقال: بلغ البلد إذا شارفه وداناه. ويقال: قد وصلت، ولم يصل وإنما شارف»[6].

1- تفسير الفخر الرازي، ج5، ص63.

2- البحر المحيط، ج2، ص19.

3-روح المعاني، ج2، ص52.

4- مغني اللبيب، ص645.

5- المصدر نفسه، ص254.

6- الكشاف، ج1، ص451.

وكذلك يدل بلوغ الأجل في الشاهد على انقضاء العدة عند الرازي وهو على وجهين؛ أحدهما: أن بلوغ الأجل مشارفة البلوغ لا نفس البلوغ، وجعل هذا من باب المجاز الذي يطلق فيه اسم الكل على الأكثر، وأما الثاني: فإن الأجل عند اسم للزمان، وينبغي–حسبه– حمله على الزمان الذي هو آخر زمان يمكن إيقاع الرجعة إليه، بحيث إذا فات ذلك الأجل لا يبقى بعده مكنة الرجعة للزوجة[1]. وعلى هذا التأويل الثاني بنى الرازي دعواه بعدم الحاجة إلى المجاز إذ الشاهد على حقيقته.

ولا يختلف رأي أبي حيان عن آراء سابقيه من المفسرين، إذ يرى أنَّ (بَلَغْنَ) بمعنى(قَارَبْنَ)، يقول: «فبلغن أي: قاربن انقضاء العدة والأجل، هو الذي ضربه الله للمعتدّات من الإقراء، والأشهر، وضع الحمل.أضاف الأجل إليهم لأنه أمس بهنَّ، ولهذا قيل الطلاق للرجال والعدة للنساء، ولا يحمل:(بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ) على الحقيقة، لأن الإمساك إذ ذاك ليس له، لأنها ليست بزوجة»[2]، بسبب بلوغ الأجل انقضاء العدة، فلا يكون الإمساك إلا قبله[3]، لأنه إن تقضت عدتها فلا سبيل له عليها.

وعلى ما سبق فلم يخرج ابن هشام في تفسيره للفعل في الشاهد عما قرره المفسرون، وبدا واضحا أنه أقر معهم على إثبات دلالته على المقاربة والمشارفة.

– قوله تعالى:﴿فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِئَةَ عَامٍ﴾[البقرة:259]؛ فإن المتبادر في الشاهد حسب ابن هشام انتصاب (مِئَةَ) بـ (أَمَاتَهُ)، وذلك ممتنع مع بقائه على معناه الوضعي، « أنَّ الإماتة سلب الحياة وهي لا تمتد، والصواب أن يضمَّن (أَمَاتَهُ) معنى (أَلْبَثَهُ)، فكأنه قيل: فألبثه الله بالموت مئة عام، وحينئذ يتعلق به الظرف بما فيه من المعنى العارض له بالتضمين، أي: معنى اللبث، لا معنى الإلباث، لأنه كالإماتة في عدم الامتداد، فلو صَّح ذلك لكان هذا التعلق بمنزلته في

1– تفسير الرازي، ج6، ص118.

2– البحر المحيط، ج2، ص217.

3– المصدر نفسه، ص254.

قوله تعالى: ﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِئَةَ عَامٍ﴾»[1].

ونقل السمين رأي أبي البقاء العكبري، فإنه لم يجز أن يكون (مِئَةَ عَامٍ) ظرفاً ل(أَمَاتَهُ) على الظاهر، لأن الفعل (مَاتَ) أو (أَمَاتَ) لا يصح أن يتعلق به ظرف الزمان هنا، فالإماتة لا تمتد مائة عام، بل تكون في أدنى زمان، فيكون مائة متعلقاً ب (أَمَاتَهُ) على تضمين (أَمَاتَهُ) معنى (أَلْبَثَهُ)[2]، وأشار الألوسي إلى معاني عدة لهذا الشاهد، ومنها بأنه على معنى: بل لبثت في الحقيقة مائة عام أبقاه في الموت[3]. ولعل ابن هشام قد تفرد في تأويله لهذه الآية على هذه الشاكلة؛ إذ لم تجد الباحثة –فيما اطلعت عليه من كتب التفسير– من التفت أو أشار إلى هذا المعنى الدقيق، ويبدو أن كلام أبي البقاء الذي نقله صاحب (الدر المصون) أقرب تأويل إلى ما جاء به ابن هشام في المسألة.

لقد وفق ابن هشام إلى حد بعيد في تأويل تلكم الشواهد من (سورة البقرة) على التضمين، وقد بدا جليا أنَّه كان لمَّاحا لمواطنه، متفطنا لأسراره ونكاته البلاغية، حيث خرَّج هذه الآيات، وفسرها على أساس إشراب فعل معنى فعل آخر، وإعطائه حكمه في التعدية واللزوم، وتمكن من الغوص من خلالها عمق المقاصد الدلالية في الآيات التي تبدو في ظاهرها قد جمعت بين الضدين، فكشف عنها وجلاها، بعد إن وعى هذه الآلية الفاعلة، وجعلها طوع بنانه، وعزز بها طاقاته التفسيرية في (مغني اللبيب)[4].

1– مغني اللبيب، ص493.

2– الدر المصون، ج2، ص560.

3– روح المعاني، ج3، ص25.

4–ينظر: –الحذف رؤية قرآنية، احمد رسن صحن، مجلة آداب البصرة، العدد61، سنة2012م،ص3.(بتصرف)

المبحث الثالث: التفسير اللغوي بالحذف في سورة البقرة في (مغني اللبيب)

الحذف سنة من سنن العرب في كلامها، لأنهم– أي العرب– « ... يَحذفون الكلم و إنْ كان أصلُه في الكلام غير ذلك، ويحذفون، ويعوِّضون، ويَستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتَّى يصير ساقطا ،فمما حذف و أصله في الكلام غير ذلك: لم يك، ولا أدر، وأشباه ذلك [1]...وما حذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثير.[2]

أولا: مصطلح الحذف

1– مفهومه: يدل الحذف لغة على الإسقاط، والمحذوف الساقط؛ ورد في الصحاح: «حذف الشيء: إسقاطه، ومنه: حذفت من شعري ومن ذنب الدابة، أي: أخذت.. وفي الحديث: حذف السلام في الصلاة سنةٌ. وهو تخفيفه وترك الإطالة فيه...»[3].

وأضاف ابن منظور أن «حذف الشيء...قطعه من طرفه»[4]. فالحذف لغة –على ذلك–لا يخرج عن معنى القطْع والإسقاط، كما أنَّ المحذوف من الشيء هو المقطوع منه والساقط.

وغير بعيد عن ذلك المعنى الاصطلاحي للحذف، إذ لم يغادر معناه اللغوي، فقد عرف أيضا بأنه إسقاط، وطرح جزءٍ من الكلام أو الاستغناء عنه؛ لدليل دل عليه، أو للعِلم به وكونه معروفا[5].

ومصطلح الحذف[6] عند عبد القاهر الجرجاني: «باب دقيق المسلك، لطيفُ المأخذِ، عجيبُ

1– كتاب سيبويه، ج1، ص24–25.

2– المصدر نفسه، ج1، ص295–297

3– الصحاح وتاج العربية، ج4، ص1341. مادة(حذف) وينظر: –جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير الجزري (544–606هـ)، حقق نصوصه و خرج أحاديثه وعلق عليه: عبد القادر الارناؤوط، مكتبة الحلواني ومطبعة الملاح ومكتبة دار البيان، دمشق،ط2، 1490هـ/1971م، ج5، ص413.

4– لسان العرب، ج3، ص93–94. مادة (حذف)

5– ينظر: –الخصائص، ج2، ص360.

6– فرق الزركشي بين مصطلح الحذف والإضمار والإيجاز، فذكر أن شرط الحذف أن يكون ثم مقدر في العبارة، وشرط الإضمار بقاء أثر المقدر في اللفظ، والإيجاز عبارة عن اللفظ القليل الجامع للمعاني الجمة بنفسه. ينظر: –البرهان في علوم القرآن، ج3، ص102.

الأمرِ، شبيهٌ بالسحرِ، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، فالصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك ألطف ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تُبِنْ .. »[1].

ويوحي كلام الجرجاني بضرورة فهم الكلام بصيغته الأصلية التي يكون عليها دون تكلف التقدير، لأنه يحمل معنى خاصا مقصودا لا يمكن أن تؤديه صيغة أخرى مقدرة، وهو ما ذهبت إليه بنت الشاطئ من أنه متى اطرد الحذف فالسياق حتماً مستغنٍ عن المحذوف، ولا وجه إذا لتقدير الحرف ثم تأويل حذفه، لأن السياق متى أعطى المعنى المراد مستغنيا عن هذا الحرف أو عن غيره فمن الصواب حذفه، وعدم ذكره.[2]

فالحذف وفق ما سبق من حديث أبلغ من الذكر، ويؤيده الباقلاني «لأن النفس تذهب كل مذهب في القصد من الجواب، ولو ذكر الجواب لقصر على الوجه الذي تضمنه البيان»[2].

ومن الجلي أن هذه الفكرة تقتصر على الجانب الفني البلاغي، وهو مرتبط بمستوى التذوق والجمال، لذلك تجد البلاغي يتلمس في تحليله للشواهد القرآنية الأسرار البلاغية التي انطوت عليها من تفخيم وإعظام، وزيادة لذة بسبب استنباط الذهن للمحذوف، وزيادة الأجر بسبب الاجتهاد في ذلك، وطلب الإيجاز، والاختصار، والتشجيع على الكلام، وموقعه في النفس من موقعه على الذكر، وغير ذلك من الأغراض البلاغية الكامنة فيها.

وتعد هذه الأغراض عند ابن هشام من مهامّ علماء البيان، ومن ثمة تجده في نهاية الباب الخامس يقول إن «الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبرا بدون مبتدأ أو بالعكس، أو شرطا بدون جزاء، أو معطوفا بدون معطوف عليه، أو معمولا بدون عامل...، وأما قولهم يحذف الفاعل لعظمته، وحقارة المفعول أو بالعكس، أو للجهل به، أو للخوف عليه أو منه أو نحو ذلك، فإنه تطفل منهم على صناعة البيان، ولم أذكر بعض ذلك

1- دلائل الإعجاز، ص146.

2- ينظر: -إعجاز القرآن، أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف، مصر، دط، دت، ص397. و-البرهان في علوم القرآن، ج3، ص105. و-الإتقان في علوم القرآن، ص535.

في كتابي جريا على عاداتهم وأنشد متمثلا:

وَ هَلْ أَنَا إِلاَّ مِنْ غُزَيَةَ إِنْ غَوَتْ * غَوَيْتُ وَ إِنْ تَرْشُدْ غُزَيَةُ أَرْشُد[1]»[2]

ويبدو أن ابن هشام من خلال كلامه هذا قد مال إلى تغليب جانب الصناعة النحوية في تعامله مع الحذف، ذلك أن علم البيان بضمه إلى علوم البلاغة ما هو إلا دراسة لغوية تدخل في إطار النحو بالمعنى الدقيق[3]، وهذا ما دعاه بعض الدارسين بالحذف التفسيري، وهو الذي يدخل ضمن السياق العام للتفسير، ولا يرتبط بالقاعدة النحوية وحدها، بل يرتبط بثقافة المفسر اللغوية، وقدرته في الكشف عن المعنى، وإيصاله كاملا إلى ذهن المتلقي[4].

وتحقيق القول أن الحذف ظاهرة يتجاذبها العلمان: علم النحو، وعلم البلاغة والبيان؛ فالخوض في مسائل الأغراض و الأسباب يتعلق بالبلاغة، و الحديث عن الشروط متعلق بجانب النحو.

والجدير بالذكر أن النحويين قد انطلقوا في دراستهم للحذف من تصورهم وأن الجملة تتكون من مسند ومسند إليه، يحمل كل منهما فكرة تحتاجها الجملة، ولا تستغني عنها، فإن غاب أحدهما قدر محذوفا لتتم الفائدة[5]، وقد اهتموا بتقدير هذا المحذوف على أساس المعنى، ووفق ضوابط عرفت عندهم، وقد دلوا على مواضعه في كلام العرب، وفي القرآن الكريم على نحو ما نجد عند ابن هشام الأنصاري في (مغني اللبيب).

1- البيت لدريد بن الصمة، وهو في ديوان دريد بن الصمة، تحقيق: عمر عبد الرسول، دار المعارف، القاهرة، دط، دت، ص62. -مغني اللبيب، ص609. وينظر: -شرح أبيات مغني اللبيب، ج8، ص9.

2 -مغني اللبيب، ص609.

3 -ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط1، 1998م، ص98.

4 -الحذف رؤية قرآنية، ص3.

5- علاقة الظواهر النحوية بالمعنى في القرآن الكريم، محمد احمد خضير، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص108.

2- مصطلح الحذف عند ابن هشام الأنصاري

أفرد ابن هشام الأنصاري للحذف مبحثا واسعا في كتابه (مغني اللبيب) فصل القول فيه[1]، إذ اعتبره موضوعا يستحق البيان والإيضاح لأنه من المهمات[2]، وقد فصل في شروطه، ووضع له ضوابط في تقدير المحذوف، وعرض لمسائل منه، وناقش خلالها النحويين أثناء ذكر مواضعه في شواهده المتنوعة التي استمدها من القرآن الكريم وكلام العرب، ونبه على أمور تتعلق بها. أما شروط الحذف عنده، فهي لا تختلف عما ورد عند العلماء قبله، وهي عنده ثمانية[3]، ترتبط في جوهرها بشرط واحد أساسي يخضع لاعتبارات تتعلق بالمحذوف من ناحيتين: من حيث مقداره وعلاقته بسياق الكلام، ومن حيث تأثيره في العلاقات بين المفردات في الجملة[4]، يلخصها الجدول الآتي:

شرط أساس	شروط فرعية – متعلقة بالشرط الأساس أي وجود الدليل–	
وجود دليل صناعي أو غير صناعي ﴿حالي أو مقالي﴾	على اعتبار دلالي للمعنى في السياق	على اعتبار نحوي لأثر العامل
	–أن يكون طبق المحذوف. –أن لا يكون ما يحذف كالجزء. – أن لا يكون مؤكدا. – أن لا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر. – أن لا يكون عوضا عن شيء.	– أن لا يكون عاملاً ضعيفاً. – أن لا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه. – أن لا يؤدي حذفه إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي.

1- مغني اللبيب، ص550-609.

2- المصدر نفسه، ص561.

3- ينظر: –المصدر نفسه، ص561-568.

4- اهتم الباحث الألماني: (جوناتان أوانز- jonathan owens) بشروط الحذف عند ابن هشام، وقد حلل الباحث بوشعيب برامو رأيه، وناقش تلخيصه الرباعي للشروط، ومنه اقتبست فكرة الجدول الذي يلخص شروط الحذف عند ابن هشام الأنصاري.

ينظر: –ظاهرة الحذف في النحو العربي محاولة للفهم، بوشعيب برامو، عالم الفكر، العدد3، المجلد34، 3يناير- مارس2006م، ص50.

✓ أما شرط وجود دليل فهو الأساس عند النظر في الحذف عموما[1]، قال ابن جني: «قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضربٌ من تكليف علم الغيب في معرفته،...»[2].

ويؤيده قول الزركشي في البرهان: «إنّ من شروط الحذف أنْ يكون في المذكور دلالة على المحذوف إما من لفظه أو من سياقه، وإلا لم يُتمكن من معرفته فيصير اللفظ مُخِلاً بالفهم. لئلا يصير الكلام لغزا فيهجن في الفصاحة، وهو معنى قولهم: لا بد أن يكون فيما أُبْقِيَ دليل على ما أُلْقِيَ»[3].

ويبدو من خلال القولين أن غياب الدليل في الحذف يفقد الكلام خاصية الإفادة، والتي تعد الرابطة بين القيود النحوية، ودليلا على الحذف عند ابن هشام بنوعيه:الصناعي وغير الصناعي. والمقصود بالصناعي «ما يختص بمعرفته النحويون؛ لأنه إنما عرف من جهة الصناعة»[4]؛ وهو ما يستدل عليه من المحذوفات بواسطة القوانين، والأقيسة النحوية لا بالقرينة العامة أو الحالية، وأمثلها كثيرة عند ابن هشام منها: «ولهم في قوله تعالى: ﴿لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة:1]، إن التقدير: لَأَنَا أُقْسِمُ، وذلك لأن فعل الحال لا يقسم عليه في قول البصريين»[5].

وشرط الدليل اللفظي عند ابن هشام أن يكون مطابقا للمحذوف، «فلا يجوز: زَيْدٌ ضَارِبٌ وَعَمْرٌو، أي: ضَارِبٌ، وتريد بـ(ضَارِبٌ) المحذوف معنى يخالف المذكور: بأن يقدر أحدهما بمعنى السفر، من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾[النساء:101]، والآخر بمعنى: الإيلام المعروف، ومن ثم أجمعوا على جواز: زَيْدٌ قَائِمٌ وَعَمْرو، وإِنَّ زَيْداً قَائِمٌ وَعَمْرٌو، وعلى منع: لَيْتَ زَيْداً قَائِمٌ وَ عَمْرٌو »[6].

1- مغني اللبيب، ص561.

2- الخصائص، ج2، ص 360.

3- البرهان في علوم القرآن، ج3، ص111.

4- مغني اللبيب، ص563.

5- المصدر نفسه، ص563.

6- المصدر نفسه، ص564.

وقد ألمع ابن جني إلى أن بعض التقديرات النحوية للمحذوفات لا تساير المعنى المفهوم من العبارة، وأن فهم المعنى لا يتطلبها، إذ ثمة فرق بين تقدير الصنعة وتقدير المعنى[1]، وهو ما لم يغفل عنه ابن هشام، فدعا المعربين إلى مراعاته في كتابه ﴿مغني اللبيب﴾[2].

✓ ألا يكون ما يحذف كالجزء: والمقصود بما هو كالجزء الفاعل ونائبه، ومشبهه. وهذه لا تحذف، غير أن ابن هشام قد استثنى حذفهما مع الفعل[3]، قال: «ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله نحو:(قَالُوا خَيْراً)، يعني في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْراً﴾[النحل:30]، أي: أنزل ربنا خيراً»[4].

وذهب طاهر سليمان حمودة إلى أن علامة الإعراب، أو ما سماه الدليل الإعرابي جزء من الدليل اللفظي، وغالبا ما يكون مصحوبا بقرائن أخرى لفظية أو حالية تعين على فهم المعنى المراد وتقدير المحذوف، لأمن اللبس[5].

✓ ومن الشروط ألا يكون المحذوف مؤكدا، حتى لا ينتقض معه الغرض. ومنع تأكيد الضمير العائد المحذوف في نحو: الَّذِي رَأَيْتَ نَفْسَهُ زَيْدٌ، والصواب: الَّذِي رَأَيْتَهُ نَفْسَهُ زَيْدٌ؛ لأن المؤكد غرضه التطويل، والحاذف غرضه الاختصار، واستثنى ابن هشام من ذلك حذف الشيء لدليل وتوكيده؛ لأن المحذوف لدليل كالثابت[6].

✓ وألا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر: ويقتضي هذا الشرط ألا يحذف اسم الفعل دون معموله؛ لأنه اختصار للفعل، وحذفه يؤدي إلى اختصار ما هو مختصر. واستشهد ابن هشام على ذلك بقول سيبويه في: زَيْدًا فَاقْتُلْهُ، وفي: شَأْنُكَ وَالحَجَّ، أن التقدير: عليك زيدا وعليك

1- الخصائص، ج1، ص279.

2- ينظر: -مغني اللبيب، ص167.

3-ذكر طاهر سليمان حمودة أمثلة عما حذف كالجزء. ينظر: -ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص136.

4- مغني اللبيب، ص565.

5- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص121.

6- مغني اللبيب، ص566.

الحج...؛ فقالوا: إنما أراد تفسير المعنى لا تقدير الإعراب[1]، وإنما التقدير: اِلْزَمْ زَيْدًا واِلْزَمْ الحَجَّ»[2]، وعلى ذلك فإن ابن هشام في تحليله لشواهده يتوخى جانب صحة المعنى السياقي، وينتصر للمعنى على حساب الصنعة النحوية، خاصة إذا أدت هذه الأخيرة إلى التوجيه الفاسد لمقاصد الخطاب.

✓وأن لا يكون المحذوف عوضا عن شيء[3]، ومعناه أن لا تحذف كلمة استعملت عوضا عن كلمة أخرى محذوفة،ومثال ذلك «أن لا تحذف (مَا) في:أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ، بمعنى:كنت منطلقاً انطلقت،ولا كلمة (لاَ) من قولهم: اِفْعَلْ هَذَا إمَّا لاَ،أي:افعل هذا إن كنت لا تفعل غيره.. ومن هنا لم يحذف خبر(كان) لأنه عوض أو كالعوض من مصدرها، ومن ثم لا يجتمعان»[4].

✓وألا يكون المحذوف عاملاً ضعيفاً[5]، قال ابن هشام في ذلك: «فلا يحذف الجار، والجازم، والناصب للفعل إلا في مواضع قويت فيها الدلالة، وكثر فيها استعمال تلك العوامل، ولا يجوز القياس عليها[6].

✓ وألا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، «وقد منع البصريون حذف المفعول الثاني من نحو: ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُهُ زَيْدٌ، لئلا يتسلط على (زَيْدٌ)، ثم يقطع عنه برفعه بالفعل الأول. ولاجتماع الأمرين عند البصريين حُذِف المفعول في نحو: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ، لأن في حذفه تسليط (ضَرَبَ) على العمل في (زَيْدٌ) مع قطعه عنه»[7].

---

1 – عقد ابن جني للفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى فصلا في كتابه (الخصائص)، وحذر من الاسترسال فيه، ومنع الأخذ بتقدير الإعراب إذا كان مخالفا لتفسير المعنى، وينبغي في حال المخالفة أن يُعتد بتفسير لمعنى، ويصلح طريق تقدير الإعراب، إلا إن كان على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه.
ينظر: –الخصائص، ج1، ص279–284.

2– مغني اللبيب، ص 566.

3– المصدر نفسه، ص567.

4– المصدر نفسه، ص567.

5– المصدر نفسه، ص567.

6– المصدر نفسه، ص567.

7– مغني اللبيب، ص567.

✓ وألا يؤدي حذفه إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي[1]، والمقصود بالعامل القوي الفعل، وما عداه فعامل ضعيف. ومفاد هذا الشرط تفادي الحذف الذي يؤدي إلى إعمال العامل الضعيف، مع إمكان إعمال العامل القوي، ففي نحو: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ، فإن (زَيْدٌ) مبتدأ يعمل فيه الابتداء و(ضَرَبْتُهُ) فعل وفاعل، و(الهاء) ضمير متصل مفعول به، وهذا الضمير لا يجوز حذفه لأنه يؤدي إلى إعمال الفعل(ضَرَبَ) في(زَيْدٌ) مع أنه معمول للابتداء، والفعل أقوى في العمل من الابتداء، وهكذا سنعمل عاملا ضعيفا هو الابتداء في الوقت الذي يمكن أن يعمل عامل قوي هو الفعل.

لقد اتفق كلام ابن هشام في شروطه مع ما أقره العلماء في الحذف، وهو يراعي الجانبين النحوي والدلالي، وخاصة فيما يتعلق بفهم النص القرآني، لذلك تجده يحرص على التنبيه على ما قد يظن أنه من الحذف وليس منه[2]، قال: «جرت عادة النحويين أن يقولوا: يحذف المفعول اختصارا واقتصارا، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل، وبالاقتصار الحذف لغير دليل، ويمثلون بنحو: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾[البقرة:60 و187]، أي: أوقعوا هذين الفعلين»[3].

وجعل المفسرون هذه الآية في محل نصب بقول مضمر تقديره: وقلنا لهم: كلوا واشربوا[4].

و البين من خلال ذلك إباحة وقوع فعلي: (الأكل) و(الشرب)، هو ما أشار إليه ابن هشام، ذلك أنه لم يرد الأكل من معين وإنما أراد وقوع هذين الفعلين[5].

وتحقيق القول أن في إيقاع الفعل، وتعديته حسب ابن هشام ثلاثة أمور[6]:

– أن «الغرض يتعلق أحيانا بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع

1– مغني اللبيب، ص567.

2– المصدر نفسه، ص569.

3– المصدر نفسه، ص569.

4– ينظر: –الدر المصون، ج1، ص387. و–الجامع لأحكام البيان، ج2، ص142.

5– البرهان في علوم القرآن، ج3، ص176. وينظر: –الإتقان في علوم القرآن، ص536.

6– مغني اللبيب، ص569.

عليه، فجاء بمصدره مسنداً إلى فعل كون عام؛ فيقال: حصل حريق أو نهب»[1].

-قد «يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل، فيقصر عليهما ولا يذكر المفعول، ولا ينوى؛ إذ المنوي كالثابت، ولا يسمى محذوفاً؛ لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له، كما في قوله تعالى: ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾[البقرة:258]،...إذ المعنى: ربيّ الذي يفعل الإحياء و الإماتة»[2].

- ثالث الأمور أن يقصد «إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله؛ فَيُذكران، نحو: ﴿لا تَأْكُلُوا الرِّبَا﴾[آل عمران:130]، و﴿وَلا تَقْرَبُوا الزِّنَى﴾[الإسراء:32]، ووقولك: مَا أَحْسَنَ زَيْداً. وهذا النوع إذا لم يذكر مفعوله قيل: محذوف، نحو:﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾[الضحى:3]، وتقدير المعنى في الآية: وما قلاك، لأن العرب تحذف من الثاني لدلالة الأول عليه.

وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره، نحو:﴿أَ هَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً﴾[الفرقان:41][3]»[4]، أي: الَّذِي بَعَثَهُ اللَّهُ رَسُولاً.

ويبدو جليا أن ابن هشام قد اهتم بتقدير المحذوف في (مغني اللبيب)، ذلك أن «صناعة النحو قد توجب التقدير، وإن كان المعنى غير متوقف عليه...وإنما يُقدّر النحوي ليعطي القواعد حقها، وإن كان المعنى مفهوماً، وتقديرهم هذا أو غيره ليروا صورة التركيب من حيث اللفظ مثالاً لا من حيث المعنى»[5]، أي أن التقدير عند النحوي هو محاولة بناء تصور للبنية الأصلية المقابلة للبنية الظاهرة، وتمثيلها وفق ما هو مألوف في كلام العرب انطلاقا من عنصرين أساسيين هما: المعنى والصناعة النحوية، وذلك بغرض التأكد من فهم المعنى برد الفرع

1- مغني اللبيب، ص569.

2- المصدر نفسه، ص569.

3- تقدير المحذوف عند الدسوقي: (ما قلاك) في سورة [الضحى:3] أي ما ترك عادة إحسانه إليك، وما أبغضك. و (بعثه) في [سورة الفرقان:41] لأنه لا بد من العائد.

ينظر: -حاشية الدسوقي، ج4، 205. و-البحر المحيط، ج7، ص481. و-روح المعاني، ج30، ص156.

4- مغني اللبيب، ص569-570.

5- البرهان في علوم، ج3، ص115-116.

أو البنية السطحية إلى الأصل في المبنى أو البنية العميقة.

وتنحصر عملية التقدير عند ابن هشام في أربع نقاط أساسية ذكرها في كتابه (مغني اللبيب)، وهي: –ضرورة معرفة النحوي لمكان المقدر، فيقدر الشيء في مكانه الأصلي، لئلا يخالف الأصل من وجهين: الحذف ووضع الشيء في غير محله، قال: «فيجب أن يقدر المفسَّرُ في نحو: زَيْداً ضَرَبْتُهُ، مقدما عليه. وجوز البيانيون تقديره مؤخراً عنه، وقالوا: لأنه لا يفيد الاختصاص حينئذ، وليس كما توهموا، وإنما يرتكب ذلك عند تعذّر الأصل، أو عند اقتضاء أمر معنوي لذلك»[1].

– ضرورة تقليل مقدار المقدر ما أمكن؛ «لتقل مخالفة الأصل، ولذلك كان تقدير الأخفش في: ضَرْبِيَ زَيْداً قَائِماً، ضَرَبَهُ قَائِماً أولى من تقدير باقي البصريين: حَاصِلٌ إِذَا كَانَ، أو إِذْ كَانَ قَائِمَا، لأنه قدر اثنين وقدروا خمسة، ولأن التقدير من اللفظ أولى»[2].

وعلى ذلك فقد ضعف قول بعضهم إن التقدير في قوله تعالى: ﴿أُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾ [البقرة:93] أي: حب عبادة العجل، وحسب ابن هشام فإن «الأولى تقدير الحب فقط»[3]، إذ كلما تناسب مقدار المقدر مع مقدار المحذوف كلما اقترب المقدر من الكلام الأصل، وسيأتي توضيح الحذف في هذه الآية فيما يلي من البحث، حيث أعاد ابن هشام ذكره أثناء حديثه عن حذف المضاف .

– مراعاة كيفية التقدير، وهو من الأساسيات وفق ابن هشام أنه: «إذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايفة، أو موصوفة وصفة مضافة، أو جار و مجرور مضمر عائد على ما يحتاج إلى الضابط، فلا يقدر أن ذلك حذف دفعة واحدة بل على التدريج...ففي قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً﴾[البقرة:48 و123] أي: لا تجزي فيه، ثم حذفت (فِي)

1– مغني اللبيب، ص570. وينظر: –الإتقان في علوم القرآن، ص540.

2– مغني اللبيب، ص572.

3– المصدر نفسه، ص572.

فصار:لا تجزيه،ثم حذف الضمير منصوبا لا مخفوضا، فصارت: لا تجزي[1]، وهذا قول الأخفش، وعن سيبويه أنهما حذفا دفعة واحدة.ونقل ابن الشجري القول الأول عن الكسائي واختاره ..»[2]، وكذلك اختاره ابن جني أيضا لأنه أوثق النفس وأنسب من أن يحذف الحرفان معا في وقت واحد[3].

– أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن، فيقدر في: ضَرْبِيَ زَيْداً قَائِماً، ضَرَبَهُ قَائِمًا، فإنه من لفظ المبتدأ، وأقل تقديراً دون (إِذْ كَانَ أو إِذَا كَانَ). ويقدر: (اِضْرِبْ) دون (أَهِنْ) في زَيْداً اِضْرِبْهُ. يقول ابن هشام: «فإن امتنع من تقدير المحذوف من لفظ المذكور معنى أو صناعة قُدِّر ما لا مانع له، قال: فالأول نحو: زَيْداً اِضْرِبْ أَخَاهُ، يقدرون فيه: (أَهِنْ) دون (اِضْرِبْ)، فإن قلت: زَيْداً أَهِنْ أَخَاهُ، قدرت:(أَهِنْ)، والثاني نحو: زَيْدٌ امْرُرْ بِه، تقدر فيه: (جَاوِزْ) دون (امْرُرْ)، لأنه لا يتعدى بنفسه، نعم إن كان العامل مما يتعدى بنفسه، وتارة بالجار نحو: (نَصَحَ) في قولك: زَيْداً نَصَحْتُ لَهُ، جاز أن يقدر:نَصَحْتُ زَيْداً، بل أولى من تقدير غير الملفوظ به »[4].

ذلك تفصيل ما جاء في شروط الحذف عند ابن هشام، والتي نجد لها أثرا في ثنايا تحليله للشواهد المختلفة، منها شواهد سورة البقرة في المبحث التالي.

ثانيا: الحذف عند ابن هشام وأثره في تفسير (سورة البقرة) في (مغني اللبيب)

ذكر ابن هشام في (مغني اللبيب) أماكن من الحذف يتمرن بها المعرب[5]، اختارها من أبواب نحوية متفرقة حقق فيها القواعد المذكورة من خلال الأمثلة ولشواهد الكثيرة، على نحو ما نجد في تفسيره لشواهد سورة البقرة؛ إذ وقف ابن هشام عند حذوفها على المفردات كالمضاف،

1– ينظر: –بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز –إعرابا وتفسيرا بإيجاز–، بهجت عبد الواحد الشيخلي، مكتبة دنديس، المجلد1، ط1، 1420هـ/2001م، ص94.

2– مغني اللبيب، ص573.

3–المصدر نفسه، ص73. وينظر: –معاني القرآن للفراء، ج2، ص97. و–المحتسب، ص163. و–البرهان في علوم القرآن، ج3، ص116. .

4– مغني اللبيب، ص573.

5– المصدر نفسه، ص579.

والمفعول، والصفة، وأتى على ذكر حذف الأدوات، فالجملة، حذف المركب من أكثر من جملة وتوضيح ذلك فيما يأتي:

1-الحذف في المفردات: وجاء في مواضع كثيرة في (مغني اللبيب)، وفاق عدد شواهده شواهد التقديم والتأخير والتضمين، ومما ورد منه:

أ- الحذف في الأسمـــــاء

• حذف الاسم المضاف: وقد عد منه ابن جني في القرآن الكريم نيفا عن ألف موضع[1]، منها المواضع التي ذكرها ابن هشام في الباب الخامس من (مغني اللبيب)، واستدل عليها ب:

- قوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾[البقرة:93]، ومعناه: أُشْرِبُوا حب العجل بسبب كفرهم. فقد تم حذف المضاف في الآية وهو: كلمة حب، وأقيم العجل مقامه.

وأي ابن هشام متطابق مع آراء من سبقوه في تفسير الآية؛ فحسب الراغب فقد ذكر (الْعِجْلَ) مرتبطا بالفعل (أُشْرِبُواْ)، «تنبيها على وهم أنهم لفرط محبتهم للعجل صارت صورة العجل في قلوبهم لا تمحى»[2]، و(الْعِجْلَ) في تفسير النحاس لا يُشرب إنما يُشرب حب العجل على المجاز[3]، على اعتبار العلاقة بين اللفظ المذكور واللفظ المحذوف، ومن هنا وجب تقدير المضاف ليصلح العلاقة المعنوية بين الفعل (أُشْرِبُواْ) والمفعول (الْعِجْلَ)[4]، وهذا ما أدركه ابن هشام، وإلا فسد معناها دون هذا التأويل. وهو رأي مفسري الآية ومنهم: الفراء، وأبو عبيدة، والزجاج[5].

1- الخصائص، ج1، ص192.

2- البرهان في علوم القرآن، ج3، ص148. و-المفردات، ص257.

3- إعراب القرآن للنحاس، ج1، ص248. ينظر: -التبيان في إعراب القرآن، ص93.

4- علاقة الظواهر النحوية بالمعنى في القرآن الكريم، ص245.

5-ينظر على التوالي: -مغني اللبيب،ص573.و-معاني القرآن للفراء،ج1،ص61. و-مجاز القرآن،ج1،ص47. و-معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص175.

– قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[البقرة:17][1] وأورده ابن هشام مثالا على حذف الاسم المضاف[2]. وكذلك أورد في الحذف ذاته قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ ﴾[البقرة:197]، وقوله ﴿وَ لَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ﴾[البقرة:177].

وقد نبه ابن هشام عند احتياج الكلام إلى حذف مضاف على إمكانية تقدير المحذوف المضاف مع أول الجزأين، ومع ثانيهما في الآيتين المذكورتين: الثانية والثالثة، وهو يفضل تقديره مع الثاني لأنه أولى في نظره، والتقدير عنده في الآيتين المذكورتين:

(الْحَجُّ حَجُّ أَشْهُرٍ)، و(الْبِرَّ بِرُّ مَنْ آمَنَ)، وذلك أولى من أن يقدر: (أَشْهُرُ الْحَجِّ أَشْهُرٌ)، و(ذَا البِرِّ مَنْ آمَنَ)، لأن التقدير حسب ابن هشام في الأول كان عند الحاجة إلى التقدير، ولأن التقدير من آخر الجملة أولى[3]، «... لأن الاتساع بالإعجاز أولى منه بالصدور..»[4].

وتوضيح أمر الآية الأولى عند أبي حيان أن: (الْحَجُّ أَشْهُرٌ) جملة اسمية: مبتدأ وخبر، ومعنى الجملة لا يستقيم إذ لا بد من تقدير حذف، إذ(الأَشْهُرُ) ليست (الْحَجّ)، فإن قدرنا الحذف في المبتدأ فالتقدير: أَشْهُر الْحَجِّ، أو وقت الْحَجِّ، أو كان في الخبر، فالتقدير: الْحَجُّ حَجُّ أَشْهُرٍ. وقد يكون الأصل: في أَشْهُرٍ.. وهو ما ذهب إليه ابن عاشور في تفسير الآية قال: «فقوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾أي: في أَشْهُرٍ، بدليل قوله تعالى بعده: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ﴾، وأخبر بهذا الظرف عن الحجّ، لما كان يقع فيه، من باب التوسع والمجاز. »[5]

وللبِرّ في الآية الثانية معنى من المعاني، وهو إخبار عن المصدر بالذات، فلا يكون خبره الذوات إلا مجازا، قاله أبو حيان، ونقل في (البحر) أن أبا عبيدة يجعل (الْبِرَّ) هو نفس (مَنْ آمَنَ) على طريق المبالغة، وتقدير المعنى على ذلك: ولكن البَارَّ، ويذكر أن الزجاج قد قدر

---

1 – تقدم توضيح الشاهد في مبحث قضايا الفعل في الفصل الأول من هذه الدراسة.

2– ينظر: –مغني اللبيب، ص579.

3– المصدر نفسه، ص580. وينظر: –الإتقان في علوم القرآن، ص543.

4– الخصائص، ج2، ص362.

5– ينظر: –البحر المحيط، ج2، ص93. و–التحرير والتنوير، ج2، ص231.

المحذوف من أول الجملة فقال: لكن ذَا البِرِّ، في حين قدره قطرب وسيبويه من آخرها[1]. وتقديره من الآخر أولى عند ابن هشام والقرطبي أي: بِرُّ مَنْ آمَنَ [2].

والملاحظ أن تقدير ابن هشام للمحذوف في الآيتين فيما سبق ذكره يتقاطع مع ما جاء به أغلب المفسرين والنحويين[3]. وهو مرتبط بالخبر وأواخر الجملة، وعلة ذلك أن حذف المضاف ضرب من الاتساع.

- حذف المضاف إليه

وهذا النوع من الحذف ظاهر في عدد من آيات سورة البقرة التي استشهد بها ابن هشام في كتابه (مغني اللبيب) في غير الباب الخامس من ذلك:

– قوله تعالى:﴿كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة:285]، وقوله تعالى:﴿كُلٌّ لهُ قَانِتُونَ﴾[البقرة: 116]، وقد ذكرهما ابن هشام في الباب الأول، في حديثه عن (كُل)[4]، وهي اسم يدل على العموم والجمع، ملازم للإضافة فإذا حذف المضاف إليه نُوِّنت تنوين عوض من مفرد.[5]

تكتسب معناها مما تضاف إليه باعتبار المضايفين كالشيء الواحد تذكيرا وتأنيثا، وإفرادا وتثنية وجمعا، ذكر ابن هشام أنها «..لاستغراق أفراد المُنكّر،... والمعرّف المجموع، وحكمُه كل الإفرادُ والتذكيرُ، وأن معناها بحسب ما تضاف إليه؛ فإن كانت مضافة إلى منكّر وجب مراعاة معناها، و المضافة إلى المفرد إن أريد نسبة الحكم إلى كل واحد وجب الإفراد نحو كلُّ رجلٍ يشبعه رغيف أو إلى المجموع وجب الجمع. وإن كانت كل مضافة إلى معرفة فقالوا: يجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها؛ نحو كلهم قائم، أو قائمون».[6]

1– البحر المحيط، ج2، ص4. وينظر: –التحرير والتنوير، ج2، ص129.

2– مغني اللبيب، ص580. وينظر: –الجامع لأحكام القرآن، ج3، ص54.

3– ينظر: –أمالي ابن الشجري، ج2، ص67. و–البرهان في علوم القرآن، ج3، ص147–148. و–الإتقان في علوم القرآن، ص543.

4–مغني اللبيب، ص 194 وص198.

5– التحرير والتنوير، ج3، ص132

6– مغني اللبيب، ص197.

ويكون المقدر المحذوف عند ابن هشام «.. مفرداً نكرة؛ فيجب الإفراد كما لو صرح بالمفرد، ويكون جمعاً معرفاً فيجب الجمع، وإن كانت المعرفة لو ذُكّرت لوجب الإفراد»[1]، ويكثر جواز مراعاة لفظها، ومراعاة معناها إذا قطعت (كُلٌّ) عن الإضافة[2]، ومعنى مقطوعة عن الإضافة أن تكون مبتدأ مخبرا عنها بالجمع لأنها اسم في معنى الجمع إن كانت مضافة إلى ما قبلها، فان أضيفت إلى ما بعدها كان خبرها مفردا لأن الأصل إضافتها إلى المفرد ولا يلزم ذلك إن قطعت عن الإضافة[3]، والغرض من ذلك عند ابن هشام هو التنبيه على حال المحذوف.

والمحذوف في قوله تعالى:﴿كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ﴾[البقرة:285] مفرد منكر نسب فيه الحكم إلى كل واحد.. و لذلك قدره العلماء مفرداوذكر مكي بن أبي طالب أن « ..قوله تعالى:﴿كُلٌّ آمَنَ ﴾ابتداء وخبر، و وُحِّد (آمَنَ) لأنه محمول على لفظ (كُلٌّ) و لو حمل على المعنى لقال: كُلٌّ آمنوا.»[4] وسوغ الابتداء بالنكرة عند الألوسي في الآية كونها في تقدير الإضافة، ووُحِّد الضمير في (آمَنَ) مع عوده على كل المؤمنين لما كان المراد منه بيان إيمان الكل فردا فردا منهم من غير اعتبار الإجماع[5]. أي: على تقدير كل أحد. كما جاء عند ابن هشام.[6]

وفي قوله تعالى: ﴿كُلٌّ لهُ قَانِتُونَ﴾[البقرة:116]، نسب الحكم إلى المجموع فوجب الجمع،وتقدير المحذوف عند ابن هشام: كلهم، وهو ما جاء عند جمهور المفسرين؛ إذ في (كُلٌّ لهُ) عندهم مبتدأ وخبر، والمحذوف مضاف إليه، وهو عبارة (من في السموات الأرض)،

1- مغني اللبيب، ص198.

2- الدر المصون، ج2، ص84. وينظر: -مغني اللبيب، ص197.

3- نتائج الفكر في النحو، ابو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت581هـ)، حققه وعلق عليه: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1992م، ص218-219.

4- مشكل إعراب القرآن، ج1، ص122.

5- روح المعاني، ج3، ص67.

6- مغني اللبيب، ص198.

على تقديره: كل من في السموات والأرض[1]. والمحذوف عند القرطبي وعند السمين الحلبي لفظ: كلهم، ثم حذفت الهاء والميم[2]، وقد جُمع لفظ (قانتون) «حملا على المعنى لما تتقدم ،من أن(كل) إذا قطعت عن الإضافة جاز فيها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى وهو الأكثر. والجمع هنا لتوخي رؤوس الآي.»[3] ومعنى الجمع(كلهم):(كل من فيهما كائنا ما كان جميعا)[4]، أي كل ما في السموات والأرض، على تقدير: العقلاء له قانتون– عند ابن عاشور–[5].

- حذف الصفة

وهذا الحذف قليل الوجود في الكلام وهو قليل في القرآن، وجوز ابن مالك حذف الصفة بشرط العلم به، وبذلك صرح في متن الألفية:

وَ مَا مِنَ المَنْعُوتِ وَ النَّعْتِ عُقِلْ * يَجُوزُ حَذْفُهُ وَ فِي النَّعْتِ يَقِلْ[6]

وحذف النعت عنده أقل بشرط العلم به، ومثاله عنده قوله تعالى: ﴿قَالُواْ الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة:71]) قال: أي البَيِّنِ[7].

ذكر ابن عطية أن: (جِئْتَ بِالْحَقِّ) معناه –عند من جعلهم عصاة– بينت لنا غاية البيان[8].

وتقدير أبي حيان: الحق المبين أي الواضح، ولو لم يقدر هذا الوصف لما كان لتقييدهم مجيئه بالحق بهذا الطرف الخاص فائدة[9]. وتقدير القرطبي: بينت الحق[10]. وتقدير ابن هشام

1– البحر المحيط، ج1،ص533. وينظر: –تفسير الرازي،ج4،ص26. و–الجامع لأحكام القرآن،ج2،ص334. و–الدر المصون، ج2، ص84.

2– الجامع لأحكام القرآن، ج2، ص334.

3– الدر المصون، ج2، ص84.

4–روح المعاني، ج1، ص366

5– التحرير والتنوير، ج1، ص685.

6– شرح ابن عقيل، ج2، ص205. وينظر: –شرح الأشموني، ج2، ص400.

7– شرح ابن عقيل، ج2، ص205. وينظر: –شرح التصريح، ج2، ص129.

8– المحرر الوجيز، ج1، ص165.

9– البحر المحيط، ج1، ص422.

10– الجامع لأحكام القرآن، ج2، ص192.

للمحذوف في هذه الآية في (مغني اللبيب) هو نفس ما ذهب إليه شيخه أبو حيان، وتعليل التقدير عنده، انه لو لم يقدر هذه الصفة لأفاد الإخبار بكفرهم قبل ذلك، وذلك ينافي ما يدل عليه السياق[1]. فالغرض من التقدير جلي هنا، وهو الحفاظ على المعنى الصحيح للآية.

- حذف الموصوف

ورد منه آية واحدة من سورة البقرة في غير الباب الخامس من (مغني اللبيب)، و هي قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَكُونُواْ أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾[البقرة:41]، وتفسير ابن هشام للآية أن: « (كَافِرٍ) نعت لمحذوف مفرد لفظاً مجموع معنى أي: أول فريق كافر، ولولا ذلك لم يقل (كافر) بالإفراد»[2].

وفي كلام ابن هشام شقان؛ أولهما أن(كَافِرٍ)نعت مفرد من حيث لفظه لكنه دال على الجمع. وقدر الفراء المعنى على أنه: ولا تكونوا أول من يكفر به، على أن (مَنْ) محذوفة، «ويقوم الفعل مقامها فيؤدي الفعل عن مثل ما أدَّت(مَنْ) عنه من التأنيث والجمع وهو في لفظ توحيد»[3].

وفي محرر ابن عطية أن (كَافِرٍ) موحد، «وهو بنية الجمع لان (أَفْعَلَ) إذا أضيف إلى اسم متصرف من (فَعَلَ) جاز إفراد ذلك الاسم، والمراد به الجماعة»[4]، و(أَفْعَلَ) في الآية مضاف لاسم مفرد مفهم للجمع حذف وبقيت صفته قائمة مقامه، فجاءت النكرة المضاف إليها (أَفْعَلَ) أي (أول) مفردة اعتبارا بذلك الموصوف المحذوف، وهو أجود وجه عند السمين الحلبي[5]، وقد حلل الطاهر بن عاشور هذا الوجه معللا صوابه بأن ضمير الجمع في (تكونوا) مع إفراد لفظ (كَافِرٍ) يدل على أن المراد من الكافرين فريق ثبت له الكفر لا فرد واحد[6].

1- مغني اللبيب، ص463-584.

2- المصدر نفسه، ص197. وينظر: -البحر المحيط، ج1، ص332.

3- معاني القرآن للفراء، ج1، ص32-33.

4- المحرر الوجيز، ج1، ص134. وينظر: -الجامع لأحكام القرآن، ج2، ص ص10،9.

5- الدر المصون، ج1، ص318.

6- التحرير والتنوير، ج1، ص460.

هذا عن الشق الأول من كلام ابن هشام، أما الشق الثاني فيتعلق بتقدير المحذوف، فهو على معنى: أول فريق كَافِرٍ. وهذا التقدير ذكره عدد من المفسرين منهم: الزمخشري وتأويله عنده: أول من كفر به، أو أول فريق، أو فوج كافر به أو: لا يكن كل واحد منكم كافر به[1].

أما الزجاج فقد نقل في تفسيره ل(كَافِرٍ) قولان؛ قول بعض البصريين منهم الأخفش، أن معناه: أَوَّلَ من كفر به، وقول بعضهم الأخر، معناه: ولا تكونوا أَوَّلَ فريق كافر به أي الرسول –صلى الله عليه وسلم– وكلا القولين عند الزجاج صواب[2].

وفي تفسير أبي حيان أن (أَوَّلَ كَافِرٍ) على تأويل: بمن كفر، أو أَوَّلَ حزب كفر، أو لا يكن كل واحد منكم أَوَّلَ كَافِرٍ[3]، ونقل ابن عطية رأي سيبويه من أنها نكرة مختصرة من معرفة وكأنه قال: ولا تكونوا أول كافرين به، ولا تكونوا أَوَّلَ فريق كَافِرٍ به[4]. وذهب مذهبه القرطبي. ونقل قول الكوفيين أن المقصود في الآية النهي عن الكفر أولا وآخرا[5]، وعنده أن الأول قد خص بالذكر (لأن التقدم فيه أغلظ فكان حكم المذكور، والمسكوت عنه واحدا وهذا واضح»[6]، وحسب ابن عاشور فإن إضافة(أَوَّلَ)إلى(كَافِرٍ) بيانية تفيد معنى فريق هو أَوَّل فريق الكافرين[7].

ومجمل القول أن (كَافِرٍ) صفة لمحذوف مفرد لفظا جمع معنى، تقديره: فريق، وهو الأرجح عند ابن هشام وأئمة النحو والتفسير قبله وبعده.

- حذف المعطوف

جاء في مغني اللبيب أنه إذا حذف المعطوف يجب أن يتبعه العاطف، ومثاله قوله تعالى:

1– الكشاف، ج1، ص258.

2– معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص123.

3– البحر المحيط، ج1، ص332.

4– المحرر الوجيز، ج1، ص134. وينظر: –الجامع لأحكام القرآن، ج2، ص9–10.

5– ذكر الزركشي انه قيل: «المعنى: وآخر كافر به، فحذف المعطوف لدلالة قوة الكلام، من جهة أن أول الكفر وآخره سواء...». وينظر:–البرهان في علوم القرآن، ج3، ص121.

6– الجامع لأحكام القرآن، ج2، ص09 وص11.

7– التحرير والتنوير، ج1، ص460.

-﴿لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِن رُسُلِهِ﴾[البقرة:285]...أي بين أحدٍ وأحدٍ منهم[1]، وعند الزمخشري أن (أَحَدٍ) في معنى الجمع، ولذلك دخل عليه (بَيْنَ)[2].

ونقل ابن هشام أن لفظ (أَحَدٍ)...هو الموضوع للعموم، وهمزته أصلية لا مبدلة من الواو، فلا تقدير، و رد بأنه يقتضي حينئذ أن المعرض بهم -وهم الكافرون- فرقوا بين كل الرسل، وإنما فرقوا بين محمد- عليه الصلاة والسلام- وبين غيره في النبوة، وعلى هذا تفسير أبو حيان والسمين الحلبي[3]. وفي لزومه نظر عند ابن هشام، ووجه التقدير عنده: بين أحد و بين الله، بدليل ﴿يُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيْنَ اللّهِ وَرُسُلِهِ﴾[النساء:150][4]، فتقديره قائم على دليل لفظي ظاهر وثابت هو الآية القرآنية.

- ﴿إِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾[البقرة:196].

نقل الرازي في تفسيره للآية قول القفال بأن: في الآية إضمارا، والتقدير: فحللتم فما استيسر[5]، وذكر القرطبي في الآية اثنا عشرة مسألة، ومما ذكره فيها نقلا عن غيره أن المُحْصر بعدو يحل حيث أُحْصِر[6]، وكل هذه الآراء توافق تقدير ابن هشام للمحذوف إذ تقدير المعنى في الآية عنده :فإن أحصرتم فحللتم[7]...

-﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ﴾[البقرة:196] أي: فحلق ففدية عند ابن هشام[8]. وهو تقدير طابق فيه ما ذهب إليه علماء اللغة والتفسير، منهم الزجاج و ابن جني والرازي؛ فالمقصود بفدية عند الزجاج فعليه فدية، وجوز نصب فدية في اللغة على إضمار

1- البرهان في علوم القرآن، ج3، ص121.

2- الكشاف، ج1، ص520.

3- ينظر: -البحر المحيط، ج2، ص380. و-الدر المصون، ج2، ص695-696.

4- مغني اللبيب، ص584-585.

5- تفسير الرازي، ج5، ص160.

6- الجامع لأحكام القرآن، ج3، ص275.

7- المصدر نفسه، ص585.

8- مغني اللبيب، ص585.

فليعط فدية أو فليأت بفدية، وإنما عليه الفدية إذا حلق رأسه و حل من إحرامه..[1] وذكر النحاس أن في الكلام حذفا والمعنى فحلق...فعليه فدية[2]، وهو كذلك عند ابن جني[3]. وقد رفع الرازي في هذه الآية كلمة: (فِدْيَةٌ) على أنه مبتدأ خبره محذوف، والتقدير عنده: فعليه، وذكر أن ثمة إضمارا آخر، والتقدير: فحلق فعليه فدية[4].

- حذف المعطوف عليه

اعتمد ابن هشام في هذا المورد على البنية العامة للسياق، وتحصيل المعنى العام من التركيب، ويظهر ذلك واضحا في تحليله للحذف في قوله تعالى: ﴿اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ﴾[البقرة: 60] أي فضرب فانفجرت[5]، –وهو تقدير ابن جني أيضا–[6].

وقد رد ابن هشام زعم ابن عصفور أن الفاء في (فَانفَجَرَتْ) هي فاء (فَضَرَبَ)، وأن فاء (فَانفَجَرَتْ) حذفت، ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه، وليس بشيء، لأن لفظ الفاءين واحد...[7].وأورد رأي الزمخشري[8] ومن تبعه، إذ جوز أن تكون فاء الجواب، أي: فإن ضربت فقد انفجرت، ويرده أن ذلك يقتضي تقدم الانفجار على الضرب، يستشهد بقوله تعالى: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِن قَبْلُ﴾[يوسف:77] « إلا إن قيل: المراد فقد حكمنا بترتب الانفجار على ضربك»[9].

1– معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص268.

2– معاني القران للنحاس، ج1، ص120.

3– الخصائص، ج2، ص361. و–الجامع لأحكام القرآن، ج3، ص289.

4– تفسير الرازي، ج5، ص163.

5– استشهد الزركشي بهذه الآية على الحذف في الجمل يقول: «المشهور في قوله تعالى: ﴿فَانفَجَرَتْ منه﴾ انه معطوف على جملة محذوفة التقدير: (فضرب فانفجرت)، و دل (انفجرت) على المحذوف، لأنه يعلم من الانفجار انه ضرب». ينظر: –البرهان في علوم القرآن، ج3، ص116.

6– الخصائص، ج2، ص361.

7– مغني اللبيب، ص585.

8– المصدر نفسه، ص586. وينظر: –الكشاف، ج1، ص274.

9– مغني اللبيب، ص586.

إن رأي ابن هشام من كون الفاء عاطفة يدل على وجود فعل محذوف تقديره: فضرب، ربما دلت الفاء كذلك على تتابع الفعلين: ضرب فانفجرت دون تراخ، وهو ما تفيده الفاء في الأصل، وهو رأي ينسجم مع المقام لأن الوجهة الأمرية –في قوله تعالى في الآية أي: اضرب– تشير إلى عناية الحق تعالى ببني إسرائيل إلى حد وجه فيه الأمر إلى موسى –عليه السلام–، ولعل في وجود هذا الفعل وحذفه –اختصارا– دليلا على سرعة امتثال موسى للأمر الإلهي، لذلك كان الحمل على الأمر أبلغ[1].

- حذف المبدل منه

ذكر ابن هشام انه قيل في: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِّنكُمْ﴾[البقرة:151] مثالا على حذف المبدل منه في الباب الخامس. إن «(رَسُولاً) بدل من مفعول يصف المحذوف، أي: كما أرسلناه فيكم، بناء على أن (مَا) في (كَمَا) موصول اسمي، ويرده أن فيه إطلاق (مَا) على الواحد من أولي العلم، و الظاهر أن (مَا) كافة، وأظهر منه أنها مصدرية،...»[2].

وعند العكبري الكلام ذاته بان الكاف في كما في موضع نصب صفة لمصدر محذوف تقديره تهتدون هداية كإرسالنا أو إتماما كإرسالنا[3] أو نعمة كإرسالنا.. وما مصدرية [4] وهي كذلك عند أبي حيان والسمين الحلبي[5]، والعائد محذوف، ورسولاً بدل منه، والتقدير: كالذي أرسلناه رسولاً، والمعنى: ولأتم نعمتي عليكم في هذه الحال. والتشبيه واقع على أن النعمة في القبلة كالنعمة في الرسالة، وأن الذكر المأمور به في عظمه كعظم النعمة[6].

1– الحذف عند ابن هشام الأنصاري في كتابه مغني اللبيب، فلاح حسن، مجلة كلية التربية، العدد الثاني، 2006م، ص124.

2– مغني اللبيب، ص586.

3– ينظر: –التبيان في إعراب القرآن،ص128.و–معاني القرآن للفراء،ج1،ص92.و–روح المعاني،ج1،ص416.

4– التبيان في إعراب القرآن، 128.

5– للسمين الحلبي رأي ثان في (ما) مفاده أنها بمعنى الذي والعائد محذوف و(رسولا) بدل منه والتقدير: كالذي أرسلناه رسولا، وهذا كما ذكر بعيد جدا. ينظر: –الدر المصون، ج2، ص183.

6– البحر المحيط، ج1، ص617. و–الدر المصون، ج2، ص183.

وهذا أحد الوجوه الذي خرجت عليه الآية وقد ذكرها الرازي في تفسيره. وذكر وجوها أخرى منها «..أنّه راجع إلى قوله تعالى ولأتم نعمتي عليكم، أي ولأتم نعمتي عليكم في الدنيا بإرسال الرسول . وآخر: وهو أن التقدير: وكذلك جعلناكم أمةً وسطاً كما أرسلنا فيكم رسولاً، أي كما أرسلنا فيكم رسولاً من شأنه وصفته كذا وكذا، فكذلك جعلناكم أمةً وسطاً»[1].

والواضح عند المفسرين أن المعنى على تقدير محذوف يرتبط بما قبله أو ما بعده، وقدره ابن هشام إضافة إلى ذلك على اعتبار (ما) مصدرية عند ابن هشام، و علة ذلك عنده هو «إبقاء الكاف حينئذ على عمل الجر»[2]، و في ذلك حفاظ على الوظيفة الأصلية لحرف الجر الكاف الذي يفيد التشبيه. وعلى ذلك فإن المجرور هو المصدر الناتج عن تأويل (ما) والفعل بعدها، والتقدير: كإرسالنا فيكم رسولا منكم إي «.. تشبيه إتمام هذه النعمة الحادثة من الهداية لاستقبال قبلة الصلاة التي هي عمود الدين وأفضل الأعمال...بإتمام النعمة السابقة بإرسال الرسول المتصف بكونه منهم .. وجعل ذلك إتماما للنعمة في الحالين.. كما أن إرسال محمد –صلى الله عليه وسلم– هو آخر إرسالات الأنبياء عليهم الصلاة و السلام إذ لا نبي بعده.»[3]

- حذف المبتدأ والخبر

جوز ابن هشام الحذف في المبتدأ والخبر شرط وجود دليل، ذلك «أنَّ المبتدأ والخبر جملة مفيدة تَحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محلُّ الفائدة، فلا بد منهما، إلاَّ أنه قد توجَد قرينة لفظيَّة أو حاليَّة تغني عن النُّطق بأحدهما، فيحذف لدَلالتها عليه»[4]، وهذا معناه أنه يجوز حذف المبتدأ والخبر كليهما، وإن كانت الفائدة متوقِّفة عليهما، وكانا عمدة في الكلام إذا فُهِم المعنى بدون اللفظ، فيُحذف أحدهما، ويكون مرادًا لفظًا

1– تفسير الرازي، ج4، ص157. وينظر: –معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص227. و–الكشاف،ج1،ص345. و–تفسير القرطبي، ج2، ص458.

2– مغني اللبيب، ص586.

3– البحر المحيط، ج1، ص617 –619.

4– شرح المفصل، ج1، ص239.

وحكمًا؛ فإعرابه يبقى على اعتبار حُكمه الأصلي، كما لو كان هذا المحذوف؛ سواء أكان مبتدأ، أم خبرًا موجودًا، قال ابن مالك في باب الابتداء:

وحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا * تَقَولُ: زَيْدٌ ﴿بَعْدَ﴾ مَنْ ﴿عِندَكُمَا﴾[1]

فجواز الحذْف يبرره العلمُ بالمحذوف أي وجود دليل عليه.

أما حذف المبتدأ فكثير الورود في القرآن الكريم، خاصة بعد فاء الجواب[2] واستشهد عليه ابن هشام في مغني اللبيب بقوله تعالى:

- ﴿وإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ﴾[البقرة:220] أي: فهُمْ إخْوانُكُمْ، و(إِخْوَانكُمْ) خبر ابتداء محذوف، وهو التأويل الصحيح عند ابن هشام وعند جمهور المفسرين[3]. ولأن الخبر ركن من أركان الجملة الاسمية التي تفيد بأصل وضعها ثبوت شيء لشيء ليس غير[4]، فجملة: (فهُمْ إخْوانُكُمْ) لا يفهم منها سوى ثبوت ودوام واستمرار الأخوة في الإخوان ولو جحدوا على تعبير الفراء[5].

وأضاف أبو حيان أن في قوله (وإن تخالطوهم فإخوانكم) «التفات من غيبة إلى خطاب...، ليتهيأ المُخاطـَبُ لسماع ما يلقى إليه وقبوله والتحرز فيه...قالوا وضمير الكفلاء وهم ضمير اليتامى، والمعنى:أنهم إخوانكم في الدين،فينبغي أن تنظروا لهم ما تنظرون لإخوانكم في النسب،

1- يفيد البيت الشعري أن الحذف يقع في كل من المبتدأ والخبر إذا دل عليه دليل، ومنه حذف خبر في جواب استفهام، كقولك: (زيد) دون ذكر الخبر جوابا عن قولك: (من عندكما) والتقدير: (زيد عندنا).
ينظر: -شرح ابن عقيل، ج1، ص243-244.

2- مغني اللبيب، ص587.

3-المصدر نفسه، ص587. وينظر: -معاني القرآن للفراء، ج1، ص141-142. و-معاني القرآن للأخفش، ج1، ص186. و-معاني القرآن وإعرابه الزجاج، ج1، ص294. و-الكشف والبيان، ج1، ص343.
و-المحرر الوجيز، ج1، ص296. و-التبيان في إعراب القرآن، ص177. و-الدر المصون، ج2، ص412.
و-التحرير والتنوير، ج2، ص357.

4- علم المعاني، عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2009م، ص48.

5- ينظر: -معاني القرآن للفراء، ج1، ص142.

من الشفقة والتلطف والإصلاح لذواتهم وأموالهم».[1]

وعند ابن عاشور فإن قوله (فإخوانكم) جواب الشرط[2] مقترن بالفاء.لأن الجملة الاسمية غير صالحة لمباشرة أداة الشرط..، وثمة تشبيه بليغ، والمراد الحث على التآخي، وهي هنا أخوة الإسلام التي تقتضي المشاورة والرفق والنصح.[3]

وأجاز بعضهم نصب (إخْوانَـكم) مفعولا به مقدّم للفعل المتأخر على اعتبار أن الحذف وقع هنا في جملة فعلية، والتقدير: فإخْوانَـكم تخالطون أو فتخالطون إخْوانَـكم.[4]

وقد منع الزجاج القراءة بها في القرآن لعدم وجود ما يثبت صحة هذه الرواية[5]، وأجاز النحاس نصبها لكن في غير القرآن.[6]

و(إخْوانَـكم)بالنصب وإن أجيز في كلام العرب إلا أنه سمج في الفصيح وفي القرآن الكريم والرفع أصوب عند ابن عاشور، «لأن وجود الفاء في الجواب ينادي على أن الجواب جملة اسمية محضة[7]»، ولأن المبتدأ يحذف كثيرا بعد فاء جواب الشرط لتقدم ما يدل عليه في جملة الشرط.[8]

وفي الجملة عند ابن عاشور حث على مخالطة اليتامى، وجعلهم إخوانا والوصاية بهم، «وبذل النصح لهم كما يبذل للأخ..، ويتضمن ذلك التعريض بإبطال ما كانوا عليه من احتقار اليتامى

1- البحر المحيط، ج2، ص171.

2 - إعراب القرآن، ص210.

3 - التحرير والتنوير، ج2، ص357.

4- ينظر: -إعراب القرآن، ص210. و-معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص294. و-شواذ القراءات، ص90.

5- ذكر الثعلبي أن أبا مجلز قرأ:(فإخْوانَـكم)نصبا أي:فخالطوا فإخْوانَـكم أو فإخْوانَـكم تخالطون، والإخوان يعين بعضهم بعضا ونصْب أعينهم. ينظر: -الكشف والبيان، ج1، ص343. و-الدر المصون، ج2، ص412.

6- ينظر:-معاني القرآن وإعرابه،ج1،ص294.و-إعراب القرآن،ص210.و-التحرير والتنوير،ج2،ص357.

7 -ينظر: -التحرير والتنوير، ج2، ص357.

8- ينظر: -شرح ابن عقيل، ج4، ص41-42.

والترفع عن مخالطتهم ومصاهرتهم[1]»، والحث على المساواة و تجديد أواصر الأخوة مع إخوانهم والاستمرار فيها، وهو المعنى الذي عليه ابن هشام و الجمهور.

-﴿فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ﴾[البقرة: 265]، وقد استشهد به ابن هشام على حذف المبتدأ أو الخبر، ويبدو أنه يشير منذ البداية إلى الاختلاف في تقدير المحذوف في للجملة وهو عنده على وجهين:حذف الخبر أو حذف المبتدأ، وقد ذكرهما المفسرون[2] أثناء حديثهم عن أوجه تقدير المحذوف وإعراب (طَلٌّ)؛ ففي الوجه الأول ،المحذوف في الآية الخبر و(طَلٌّ) مبتدأ ، والتقدير: فطل يصيبها، وهو رأي المبرد . وقد علل جواز الابتداء بالنكرة(طَلٌّ) لكونها واردة في جواب الشرط وهو من مسوغات الابتداء بها[3].

وهو التأويل الأصوب عند القرطبي إذ لا حاجة إلى التقديم والتأخير في تقدير: الطل يكفيها.[4]

ونقل ابن عطية هذا الوجه، وأشار إلى التقدير ذاته «فإن الطل يكفيها، وذكر انه ينوب مناب الوابل، وذلك لكرم الأرض، والطل المستدق من القطر الخفيف قاله ابن عباس وغيره وهو مشهور اللغة».[5]

وفي الوجه الثاني وهو رأي الزجاج[6]. وعلل أبو حيان هذا الوجه بأنه متى دخلت (الفاء) على المضارع يحتاج إلى حذف الجملة الواقعة جوابا و إبقاء معمول لبعضها فإنما هو على إضمار

1-التحرير والتنوير، ج2، ص357. وينظر: -معاني القرآن للفراء، ج1، ص141-142. و-البحر المحيط، ج2، ص171.

2- ينظر: -المحرر الوجيز، ج1، ص360. و-الجامع لأحكام القرآن، ج4، ص337-338. و-البحر المحيط، ج2، ص326. و-الدر المصون، ج2، ص593.

3- الدر المصون، ج2، ص593. وينظر: -شرح ابن عقيل، ج1، ص19. و-دراسات لأسلوب القرآن الكريم، المجلد8، القسم الثالث، ج1، ص307.

4 - الجامع لأحكام القرآن، ج4، ص338

5- تقدير ابن عطية للمحذوف في الآية هو تقدير المبرد نفسه أي: فطل يكفيها.حسب ما نقله في تفسيره، ونقل السمين الحلبي أن تقدير المبرد للمحذوف هو: فطل يصيبها. ينظر: -المحرر الوجيز، ج1، ص360.

6- المصدر نفسه، ج1، ص360. وينظر: -البحر المحيط، ج2، ص326. و-الدر المصون، ج2، ص595.

مبتدأ، .. والتقدير: فهي أي: الجنة يصيبها طل[1].

والتقديران في الوجه الأول والثاني في رأي أبي حيان لا يُحتاجُ فيهما إلا إلى حذف أحد جزئي الجملة. وقد رد السمين الحلبي بعض رأيه بأن المضارع بعد(الفاء) لا يحتاج بالضرورة إلى إضمار مبتدأ[2].

-وفي الوجه الثالث المحذوف فعل و(طَلٌّ) فاعل، وتقدير المحذوف: فيصيبها طل[3]، هذا أبينها في رأي السمين الحلبي، وهو الوجه الوحيد الذي اكتفى بذكره ابن عاشور في تفسيره على تقدير: فان لم يصبها مطر غزير كفاها مطر قليل.[4]

والجدير بالذكر هنا إلى أن ابن هشام قد اكتفى بالتلميح إلى تخريج الآية على وجهين دون تقدير للمحذوف، ولعله اكتفى بذلك لوضوح المعنى فيها، وتفادى الاستطراد في هذه الأوجه لأنها مكررة في عدة مصنفات.

ولم يُؤْثر عن ابن هشام أنه منع التقدير الأخير، ولعله لم يجد مانعا من قبول هذه التقديرات واستساغتها جميعها على نحو ما فعله أستاذه أبو حيان[5]، لأنها متقاربة في تقدير المعنى، ولا تخرج عن ضوابط الحذف والتقدير عند جمهور المفسرين والنحويين.

- وقدر ابن هشام المحذوف في قوله تعالى﴿... وَاسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ من رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾[البقرة:265] أي: فالشاهد، وذلك على اعتبار المعنى فيما ورد قبلها:﴿... وَاسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ﴾...واستدل على تقديره بقراءة ابن مسعود: ﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَعِبَادُكَ﴾[المائدة:118][6] وقراءة الجمهور: ﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾. وقد عد ابن هشام (الشاهد) هنا مبتدأ في جواب شرط ارتبط بجملة الشرط بالفاء،

1- البحر المحيط، ج2، ص326.

2- الدر المصون، ج2، ص595.

3- المصدر نفسه، ج2، ص593-594.

4 - التحرير والتنوير، ج3، ص53

5 - البحر المحيط، ج2، ص325.

6- مغني اللبيب، ص587.

والخبر فيها تقديره: رجل وامرأتان[1].

وذكر أبو حيان عددا من الوجوه في التحليل النحوي للشاهد في الآية (فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ) منها:

–أن (رَجُلٌ) مرتفع على أنه خبر ل(مبتدأ)محذوف، أي فالشاهد.

–أو (رَجُلٌ) (مبتدأ) محذوف الخبر أي: فرجل وامرأتان يشهدون.

– أو (فاعل) لفعل محذوف أي: فليشهد رجل وامرأتان،

– أو (مفعول) لم يسم فاعله لفعل مبني للجهول، أي فليستشهد،

–وقيل المحذوف فعل تقديره: فليكن،

–وجوز أن يكون فعل الكينونة المقدر تاما فيكون رجل فاعلا، وأن يكون ناقصا فيكون خبرها محذوفا، على أن البصريين لا يجيزون حذف خبر كان لا اقتصارا و لا اختصارا..[2].

ويبدو أن ابن هشام قد وافق أستاذه في وجه واحد، إذ اعتبر المحذوف اسما لا فعلا، وهو مبتدأ تقديره: فالشاهد. وهو التقدير نفسه عند الفخر الرازي والسمين الحلبي.[3]

–ويحذف المبتدأ كذلك بعد ما الخبر صفّة له في المعنى[4]، ومثاله في (مغني اللبيب)، قوله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾[البقرة: 282، 18، 171]، أي: هم[5].

وتبرير التقدير في هذا الحذف عند ابن هشام تجلوه آراء غيره من علماء النحو والمفسرين؛ ذكر صاحب (البيان في غريب القرآن) أن(صُمٌّ)جمع (أصمّ)، و(بُكْمٌ) جمع (أبْكم)، و(عُمْيٌ) جمع(أعْمى)، وهو مرفوع لأنه خبر مبتدأ محذوف تقديره: هُمْ صُمٌّ، هُمْ بُكْمٌ، هُمْ عُمْيٌ.

وقُرئ بالنصب لوجهين: على الحال من الهاء والميم في:(تَرَكَهُمْ)، والثاني على تقدير: أعني[6].

1– مغني اللبيب، ص587.

2– البحر المحيط، ج2، ص362. وينظر: –تفسير الرازي، ج7، ص122.

3–ينظر:–تفسير الرازي،ج7، ص122. و–البحر المحيط، ج2، ص362. و–الدر المصون، ج2، ص656.

4– مغني اللبيب، ص587.

5– المصدر نفسه، ص587. وينظر: –البرهان في علوم القرآن، ج3، ص107

6– البيان في غريب إعراب القرآن، ج1، ص60.

وحذف المسند إليه عند ابن عاشور «في هذا المقام استعمال شائع عند العرب، إذ ذكروا موصوفا بأوصاف أو أخبار جعلوه كأنه قد عرف للسامع»[1]. وعلى ذلك، فإن حذف المبتدأ في هذه الآية سببه ذكر كثير من شؤونهم في الآيات التي سبقت هذه الآية الكريمة، ودلَّ الخبر على أنه هو المسوق له الكلام فلا مجال لذكرهم، بل ينبغي أن يترك إهمالا لهم وتحقيرا، وذلك قريب من تعليل السيوطي قال: «حذف المسند إليه هنا صيانة للسان عن ذكرهم أي: هم أو المنافقون[2]. ويقصد بهؤلاء المنافقين الذين رجعوا عن نور الإسلام إلى ظلمة الكفر، وهم معروفون فعجل الله بذكر صفاتهم، واستغنى عن ذكرهم، ليعجل–ربما– بطمأنة قلوب المؤمنين بهذا الوصف .

- حذف الخبر

وهو كذلك كثير في كتاب الله، فما حذف خبره للدلالة عليه أكثر من أن يحصى[3].ومما احتج به ابن هشام على حذف الخبر قوله تعالى: ﴿أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ﴾[البقرة:224] . وقد نقل ابن هشام رأي الزجاج في أن حذف الخبر في هذه الآية تقديره: خير لكم، وقول غيره أن التقدير: مخافة أن تَبَرُّوا[4].

وقد ذكر القرطبي في تفسيره أن «قوله تعالى: ﴿أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا﴾ مبتدأ، وخبره محذوف، أي: البر والتقوى، والإصلاح أولى وأمثل»[5].

والجدير بالذكر أن ابن هشام قد نفى الحاجة إلى دعوى حذف خبر في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللّهُ﴾[البقرة:140]، وعلل ذلك: «بصحة كونِ أعلم خبراً عنهما– أي عن انتم والله –»[6] كما قيل. مع انه استشهد على حذف الخبر بالآية نفسها في (شرح قطر الندى)،

1–التحرير والتنوير، ج1، ص313.

2– الإتقان في علوم القرآن، ص535.

3– المحتسب، ج2، ص142.

4– مغني اللبيب، ص33–34.

5– الجامع لأحكام القرآن، ج4، ص225.

6– مغني اللبيب، ص588.

ومسوغ الحذف وجود ما يدل عليه في الجملة، والتقدير: أم الله أعلم[1].

وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللّهُ﴾ عند ابن عطية تقرير على فساد دعواهم إذ لا جواب لمفطور إلا أن الله تعالى اعلم[2].

وذكر ابن عاشور انه يجوز في العربية «... أ أنتم أم الله اعلم؟ ولا مشاركة بينهم وبين الله في العلم حتى يسأل أهم أزيد علما أم الله؟ ولكن ذلك على سبيل التهكم بهم والاستهزاء، وعلى تقدير أن يظن بهم علم...»[3]، وذكر أيضا أن من خوطب بهذا الكلام بادر إلى أن يقول الله أعلم، فكان ذلك أقطع للنزاع[4].

وربما انتصر ابن هشام إلى الرأي الأول لأنه ينزع إلى تقريب الكلام من الأصل – أي عدم الحذف– قدر المستطاع خاصة؛ ولعله أعاد النظر في تقديراته بعد أن ازداد نضجا، واتسعت مداركه العلمية، فبدا له أن البعد عن التأويل بالحذف في هذه الآية أولى في كتابه (مغني اللبيب) وهو من مؤلفاته الأخيرة التي أودع فيها عصارة تفكيره النحوي.

وقد أجاز ابن هشام الحذف فيما يحتمل كلا النوعين أي المبتدأ والخبر، واكتفى هنا بذكر شواهد قرآنية عديدة، عن الموضع الذي يكثر فيه حذف المبتدأ أو الخبر ويكون بعد الفاء، ومما ذكره آيات من سورة البقرة نحو:

–قوله تعالى:﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[البقرة:184–185]، وقوله:﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة:196]، وقوله:﴿فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾[البقرة:280]. وأضاف أن المعنى: «فالواجب كذا، أو فعليه كذا، أو فعليكم كذا»[5].

أما الآية الأولى: فقد ذكر النحاس أن «(عِدَّةٌ) رفع بالابتداء والخبر (عَلَيْهِ) محذوف[6].

1– ينظر: –شرح قطر الندى، ص215.

2– المحرر الوجيز، ج1، ص217.

3– البحر المحيط، ج1، ص587.

4– المصدر نفسه، ج1، ص588.

5– مغني اللبيب، ص589.

6– إعراب القرآن، ج1، ص285.

وعند ابن عطية فإن (عِدَّةٌ) مرفوع على خبر الابتداء تقديره: فالحكم أو الواجب عدة، ويصح أن يرتفع على ابتداء والخبر بعده، والتقدير: فعدة أمثل له، ويصح: فعليه عدة[1].

ونقل الرازي عن القفال أنه قدر المحذوف في قوله: فمن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر بقوله أي فافطر فعدة[2]. وقدرها الزركشي قال: أي فافطر فعدة[3].

ورأي الأخفش والزجاج في الآية الثانية أن: «التقدير فعليه كذا أي ما استيسر من الهدي، فعليكم كذا، فالواجب عليكم ما استيسر من الهدي»[4]. وفي (البحر المحيط)، يجوز أن تكون (ما) الموصولة خبر مبتدأ محذوف تقديره: فالواجب له ما استيسر[5].

وذهب القفال في الآية إلى أن ثمة إضمارا آخر في قوله: ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾، و فيه احتمالان أحدهما: أن يكون محل (مَا)الرفع والتقدير: فواجب عليكم ما استيسر من الهدي[6].

وإلى هذا مال القرطبي وتقديره الثاني: فالواجب[7].

والاحتمال الثاني قول الفراء: لو نصبت على معنى: اهدوا ما تيسر كان صوابا، وأكثر ما جاء في القرآن من أشباهه مرفوع[8].وقدر القرطبي في حالة النصب: فانحروا أو فاهدوا، وما استيسر عند جمهور أهل العلم شاة[9].

– وأما الآية الثالثة أي: قوله تعالى: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾[البقرة:280]، ففيها خلاف في قراءتها: (نَظِرَةٌ) و(نَاظِرَه). وبين القراءتين اختلاف في المعنى، وفي تفسيره خلاف كذلك.

1– المحرر الوجيز، ج1، ص251–252.

2– تفسير الرازي، ج5، ص160.

3– البرهان في علوم القرآن، ج3، ص158

4– معاني القرآن وإعرابه، 1ج، ص268.

5–إعراب القرآن للنحاس، ج1، ص402. و–البحر المحيط، ج2، ص82.

6– تفسير الرازي، ج5، ص160.

7– الجامع لأحكام القرآن، ج3، ص282.

8– تفسير الرازي، ج5، ص160.

9– الجامع لأحكام القرآن، ج3، ص282.

قرأ مجاهد وعطاء(فَنَاظِرَه) على وزن: فاعله على الأمر[1]. و(نَاظِرَه) في هذه القراءة عند الزمخشري، ومَن ذهب مذهبه بمعنى: فصاحب الحق ناظره، أي: منتظره، أو صاحب نظرته، على طريقة النسب كقولهم: مكان عاشب، وباقل، بمعنى ذو عشب وذو بقل. وعنه: فناظره، على الأمر بمعنى: فسامحه بالنظرة، وباشره بها[2].

وقرأ عبد الله: فناظروه، أي: فأنتم ناظروه. أي: فأنتم منتظروه، و(ناظر)اسم فاعل مضافا لضمير ذي العسرة[3]، وهو مرتفع على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره: فالأمر والواجب على صاحب الدين نظرة منه لطلب الدين من المدين إلى ميسرة منه[4].

وخرج أبو إسحاق الزجاج قراءة من قرأ: (فَنَاظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ) على أنها مصدر[5]، والمصدر اسم يؤدي معنى الحدث المجرد.

وجوز النحاس في القراءة الثانية: (فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ) نصب (نَظِرَةٌ)على المصدر. ولم يقدر[6]. ولأن هذه الجملة في الآية لفظها خبر ومعناها الأمر[7]، فإنه يسوغ تقدير نصب المصدر بفعل محذوف أي: أنظره نظرة. وهذا ما يفهم من كلام عند السمين الحلبي في احتمال ارتفاع (نَظِرَةٌ) على أنه فاعل بفعل مضمر أي: فتجب نظرة، ويحتمل أن ترتفع على أنها مبتدأ خبره محذوف أي: فعليكم نظرة[8].

1- إعراب القرآن، ج1، ص342. و-الدر المصون، ج2، ص645-646.

2- الكشاف،ج1، ص508- 509. وينظر:-تفسير الرازي،ج7،ص110. و-البحر المحيط،ج2،ص354.

3- ينظر: -الكشاف، ج1، ص 508-509. و-الدر المصون، ج2، ص 645-646.

4 - البحر المحيط، ج2، ص354-355.

5- نقل أبو حيان عن أبي حاتم السجستاني رأيه أنه: «لا يجوز فناظرة إنما ذلك في النمل فناظرة بم يرجع المرسلون، لأنها امرأة تكلمت بهذا لنفسها من: نظرت تنظر فهي ناظرة، فأما فنظرة في البقرة فمن التأخير». ذكر الرازي أن الاسم من الإنظار، وهو الإمهال.

ينظر: -البحر المحيط، ج2، ص354. و-إعراب القرآن، ج1، ص342. و-تفسير الرازي، ج7، ص110.

6- إعراب القرآن، ج1، ص342. و-تفسير الرازي، ج7، ص110.

7- الدر المصون، ج2، ص645-646. وينظر: -الكشاف، ج1، ص508-509.

8- ينظر: -الدر المصون، ج2، ص645.

وعند ابن عاشور أن جملة: (فَنَظِرَةٌ) جواب الشرط والخبر محذوف أي: فنظرة له. والصيغة طلب، وهي محتملة الوجوب والندب..[1].

واتبع ابن هشام في توجيهه للآية وللآيتين السابقتين ما ذهب إليه أغلب المفسرين، وعلماء النحو في تقديرهم للمعنى خاصة من رجح منهم أن تكون (نَظِرَةٌ) مبتدأ أو خبرا.

- حذف المفعول

تختلف أساليب أهل العربية في التعبير عن أغراضهم، وهي أغراض تختلف بدورها في ذكر الأفعال المتعدية حسب الجرجاني، إذ أنهم «يذكرونها تارة، ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين من غير ذكر للمفعولين، لذلك يصير الفعل المتعدي كاللازم بسبب خلو الكلام بعدها من المفعول لا لفظا ولا تقديرا، مثال ذلك قولهم: فلان يحل ويعقد، ويأمر وينهى، ويضر وينفع...»[2]، وهي أقوال تضمنت أفعالا متعدية مع فاعليها دون ذكر للمفعولات، وذلك بغرض تحصيل فوائد لا يتحقق إن ذكر؛ إذ كثيراً ما يكون عدم ذكره لأجل التوسع في دلالة النص الإيحائية.

والحق حسب عبد الستار الجواري أنّ «ورود الفعل المستحق للمفعول بلا مفعول، إنما يكون مقصوداً به إطلاق الفعل في كل ما يسمح المقام بتصوره مفعولاً لذلك الفعل دون النص على اسم بعينه... إنّ هذا الأسلوب في الاستغناء عن الفاعل أو المفعول والاكتفاء بالفعل يدل على أن الفعل وحده قد يكون وافر الدلالة واسع المعنى بحيث يقوم وحده مقام التركيب بطرفيه»[3]. والحذف في المفعول على ضربين[4]:

-أن يكون مقصودا مع الحذف فينوى لدليل، ويقدر في كل موضع ما يليق به.

-ألا يكون المفعول مقصودا أصلا، وهنا يحذف المفعول اقتصارا، وينزل الفعل المتعدي

1- التحرير والتنوير، ج3، ص96.

2- دلائل الإعجاز، ص154.

3- نحو القرآن، ص36.

4- البرهان في علوم القرآن، ج3، ص175. وينظر: -دلائل الإعجاز، ص155.

منزلة القاصر، وذلك عند إرادة وقوع نفس الفعل فقط، وجعل المحذوف نسيا منسيا كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل، فلا يذكر المفعول ولا يقدر غير أنه لازم الثبوت عقلا لموضوع كل فعل متعد، لأن الفعل لا يدرى تعيينه. وبهذا يعلم أنه ليس كل ما هو لازم من موضوع الكلام مقدرا فيه، كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُواْ وَلَنْ تَفْعَلُواْ﴾[البقرة:24][1].

ولم يشترط ابن هشام دليلا لحذف المفعول[2]، ويجوز حذفه باعتباره فضلة، والفضلة تحذف إن دل عليها دليل، وإن لم يدل. والمقصود بوجود الدليل ذكر سابق على مكان الحذف، ومعناه دلالة المعنى أو الكلام على المحذوف أو لعلم السامع به[3].

ولا يرى محمد أحمد خضير فيما ذهب إليه ابن هشام من عدم اشتراط الدليل على حذف المفعول أي وجه من الصحة، لأنه ما لم يوجد هذا الدليل فلا مجال للتقدير البتة، والدليل أن ابن هشام نفسه قرر في الموضع ذاته أنه يجوز حذف(رَجُلاً)من قولنا: رَأَيْتُ رَجُلاً كَاتِبًا، وهو موصوف وقع مفعولا به أي فضلة[4]، وذلك لوجود الدليل العقلي.

ولم يجز ابن هشام حذف (رَجُلاً) من قولنا: رَأَيْتُ رَجُلاً أَبْيَضَ، لعدم وجود الدليل، لأنه لو كان الدليل شرطا خاصا بالعمد دون الفضلات لما امتنع الحذف في المثال الأخير الذي ذكره بنفسه[5].

وقد أفرد ابن هشام في (مغني اللبيب) مبحثا عنوانه (حذف المفعول به)[6] ذكر تحته مواضع حذفه، ولم يرد من سورة البقرة في شواهد المغني إلا أية واحدة احتج بها على حذف المفعول وردت بعد نفي العلم به، وذلك في قوله تعالى: ﴿أَلا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَ لَكِنْ لا

1- تقدير المحذوف في الآية: ذلك، الإيتاء بسورة من مثله. ينظر: -الدر المصون، ج1، ص203. و-التحرير والتنوير، ج1، ص342.

2- مغني اللبيب، ص562.

3- ينظر: -نحو القرآن، ص37. و-علاقة الظواهر النحوية بالمعنى في القرآن الكريم، ص148.

4- علاقة الظواهر النحوية بالمعنى في القرآن الكريم، ص148.

5- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص135. وينظر: -مغني اللبيب، ص562.

6- مغني اللبيب، ص591.

يَعْلَمُونَ﴾[البقرة:13]، أي: أنهم سفهاء[1]. وهو ما ذهب إليه المفسرون منهم ابن عطية الذي أضاف أن «السَّفَهُ، و رقة الحلوم، وفساد البصائر إنما هو في حيزهم، وصفة لهم،..»[2] وذلك بسبب ما ران على قلوبهم منه.

وأكد السمين الحلبي ما أفاده ابن عطية في تفسيره من أن السفه بمعنى الخفة، تقول ثوب سفيه أي خفيف النسج، وشبه القول في ﴿أَلا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لا يَعْلَمُونَ﴾ بما تقدم ذكره في الآية قبلها ﴿أَلاَ إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لاَ يَشْعُرُون﴾[البقرة:13][3]، وعنده أن مفعول(يَشْعُرُون) محذوف إما اختصارا أي لايشعرون بأنهم مفسدون وإما اقتصارا وهو الأحسن أي ليس لهم شعور البتة[4].

وقياسا على ما جاء من كلام السمين، فإن ثمة حذف في قوله: ﴿أَلا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لا يَعْلَمُونَ﴾ وهو مفعول (يَعْلَمُونَ) تقديره: أنهم السفهاء، أي: فهم لا يعلمون أنهم السفهاء. وهو ما قدره ابن هشام.

- حذف الحال

تعد الحال من الأسماء المنصوبة التي قدر فيها الحذف، وقد أفاد ابن هشام أن «أكثر ما يرد ذلك إذا كان قولا أغنى عنه المقول». ويرى الزجاج أن فعل القول محذوف طلبا للاختصار ولوضوح الدلالة عليه[5]، كما أنه يحذف أيضا اهتماما بالمقول واستحضار الصورة[6].

واستشهد ابن هشام لهذا الموضع بقوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾[البقرة:127]، « و يحتمل أن الواو للحال وأن القول المحذوف

1- مغني اللبيب، ص591.

2- المحرر الوجيز، ج1، ص94.

3 - الدر المصون، ج1، ص143.

4 - المصدر نفسه، ج1، ص141.

5- معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص208.

6- أمالي ابن الشجري، ج2، ص10و ص408.

خبر، أي وإسماعيل يقول»[1]. فقد حذف الحال والتقدير: وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل قائلين. ورأيه هذا هو الأرجح عند أغلب المفسرين والنحاة الذين استدلوا عليه بالسياق اللغوي؛ ودليل الفراء على حذف فعل القول مجيئه في قراءة واختفائه في قراءة أخرى للآية، هي في قراءة ابن مسعود: ﴿وَ يَقُولاَنِ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾[البقرة:127][2].

وذكر الزمخشري أن لفظة (رَبَّنَا) في الآية معناها: يقولان ربنا، وأن هذا الفعل في محل النصب على الحال، ودليله قراءة عبد الله، ومعناه: يرفعانها قائلين ربنا[3].

وقد قدر ابن الشجري المحذوف في الآية بقوله: يقولان ربنا تقبل منا، وقوله: ﴿وَ إِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا﴾أي: يَقُولاَنِ رَبَّنَا، وعليه قراءة عبد الله[4]: ويقولان ربنا تقبل منا و أرنا مناسكنا[5].

وعند أبي حيان أن قوله:(رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا) معمول لقول محذوف عائد على (إِبْرَاهِيمُ وَإِسْمَاعِيلُ) معا، في موضع نصب على الحال تقديره: وإذ يرفعان القواعد قائلين ربنا تقبل منا[6]، ومثله قال صاحب (الدر المصون)[7].

وذات الرأي في تفسير (التحرير والتنوير)؛ إذ أن من يرفع (إِبْرَاهِيمُ) يجعل جملة مقول القول المحذوف حالا. وعند ابن عاشور أن في جملة (رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا) عدولا إلى نطق المتكلم بما قاله، وفي ذلك ضرب من استحضار الحالة، وقد مهد له الإخبار بالفعل المضارع في قوله:

1- مغني اللبيب، ص592.

2- معاني القرآن للفراء، ج1،ص78و ص413. مختصر في شواذ القرآن،ص17. و-شواذ القراءات،ص76.

3- الكشاف، ج1، ص322.

4- القراءة لعبد الله بن مسعود في رواية مجاهد عن ابن عباس. ينظر: -معاني القرآن للفراء، ج1، ص78. و-المحتسب، ج1، ص108.

5- أمالي ابن الشجري، ج2، ص10و ص408. وينظر: -إعراب القرآن، ج1، ص262.
-البرهان في علوم القرآن، ج3، ص197.

6- البحر المحيط، ج1، ص559.

7- في الدر المصون، ج2، ص114.

(وَإِذْ يَرْفَعُ).[1]

وبناء على ما سبق ذكره، فالمحذوف في الآية هو فعل القول الواقع حالا، وتقديره: ويقولان أي: قائلين بإجماع المفسرين ومنهم ابن هشام.

ب–حذف الفعل

الفعل هو أقوى العوامل اللفظية، ينصب الأسماء ويرفعها، وما عداه محمول عليه؛ ولذلك درج النحويون على أن يقدروه في النصوص التي وجدوا في ألفاظها أثر نصب أو رفع، وليس في التركيب عامل ظاهر.

وقد ورد ذكر حذف الفعل(اُذْكُرْ) في الباب الأول: المفردات، عند حديثه عن (إِذْ)– الظرفية الدالة على الزمن الماضي– ومن شواهد (مغني اللبيب) المتضمنة آيات من سورة البقرة التي ورد فيها هذا الحذف : – قوله تعالى :﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ﴾ [البقرة:30]

– وقوله:﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلاَئِكَةِ﴾[البقرة:34]

– وقوله:﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ﴾[البقرة:50] .

وقد نبه ابن هشام هنا على أهمية مراعاة معنى الفعل المقدر(اُذْكُرْ)، وتوجيهه بما ينسجم مع معنى الآية، قال: «الغالب على المذكورة في أوائل القصص في التنزيل أن تكون مفعولاً به، بتقدير: (اُذْكُرْ). وبعض المعربين يقول في ذلك: إنه ظرفٌ ل(اُذْكُرْ) محذوفاً، وهذا وهم فاحش؛ لاقتضائه حينئذ الأمرَ بالذكر في ذلك الوقت، مع أن الأمر للاستقبال، وذلك الوقت قد مضى قبل تعلّق الخطاب بالمكلفين منّا، وإنما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه»[2].

وحسب مكي بن أبي طالب القيسي: فإن «(إِذْ) في هذه الآيات.. في موضع نصب في ذلك كله، عطف على نعمتي أي: اذكروا إذ نجيناكم من آل فرعون، واذكروا إذ فرقنا، فعدد سبحانه عليهم نعمه المتقدمة على آبائهم»[3] وقد قدر الفراء، والسمين الحلبي، والقرطبي الفعل (اُذْكُرْ)

1– التحرير والتنوير، ج1، ص719.

2– مغني اللبيب، ص85.

3– مشكل إعراب القرآن، ج1، ص45.

قبلها[1]؛ إذ دل السياق اللغوي على المحذوف فيها، وهو ما قدره صاحب (مغني اللبيب).

ج-حذف الحرف

يحذف الحرف جوازًا أو وجوبًا على قياس، وعلى غير قياس وجمهور العلماء على هذا؛ قال ابن جني: «هذا هو القياس ألا يجوز حذف الحروف ولا زيادتها، ومع ذلك فقد حذفت تارة وزيدت أخرى»[2]. فحذف الحرف في كلام العرب مناف للقياس، لأن دخوله في الكلام للاختصار وحذفه منه اختصار للمختصر[3]، ومع ذلك روي حذفه في كلام العرب الفصيح وقد تكرر القول بحذف الحرف في (مغني اللبيب)، واقتصر الحديث عنها مستقلة في مواضع تناول فيها تقدير المحذوف منها: حذف همزة الاستفهام، وحرف العطف، وحذف فاء الجواب.

- حذف همزة الاستفهام

الهمزة حرف مهمل[4]، وهو حرف شديد مستثقل من أقصى الحلق إذ كان إخراجه التهوع، فلذلك من الاستثقال ساغ فيه التخفيف، وهو لغة أكثر أهل الحجاز[5]. وتحذف الهمزة التي للاستفهام حذفًا مطردًا قبل (أَمْ) المتصلة عند جماعة من العلماء.

وذهب ابن يعيش إلى جواز حذف همزة الاستفهام في ضرورة الشعر، وذلك إذا كان في اللفظ ما يدل عليه، وهو رأي سيبويه[6].

1- ولم يقدر أبو عبيدة الفعل (أُذْكُرْ) قبل (إذ) وجعل (إذْ)من حروف الزوائد على حد تعبيره. ومعنى الكلام عنده في الآية: ﴿وَ إِذْ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ﴾[البقرة:34]على سبيل المثال هو: و قلنا للملائكة.

ينظر: -معاني القرآن للفراء، ج1، ص35. و-مجاز القرآن، ج1، ص36-37. و-الجامع لأحكام القرآن، ج1، ص392. و-الدر المصون، ج1، ص247.

2- الخصائص، ج2، ص280.

3- المصدر نفسه، ج2، ص273. وينظر: -شرح المفصل، ج4، ص453.

4 - مغني اللبيب، ص17. وينظر: -الجنى الداني، 30.

5- ينظر: -معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص77.

6- ينظر: -كتاب سيبويه، ج3، ص174. و-شرح المفصل، ج5، ص102-104.

وقد أجاز ابن هشام حذفها في كلام العرب سواء تقدمت الهمزة على (أَمْ) المعادلة أم لم تتقدمها، واستدل على حذفها بشواهد شعرية عديدة تداولتها كتب التفسير، والنحو، واللغة، ومنها على سبيل المثال:

-قول عمر بن أبي ربيعة: بدا لِيَ مِنْهَا مِعْصَمٌ حِينَ جَمَّرَتْ * وَ كَفٌّ خَضِيبٌ زُيِّنَتْ بِبَنَـــانِ

فَوَ اللهِ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِياً * بِسَبعْ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ؟[1]

أراد: أبسبع[2]. بإضمار ألف الاستفهام، دل على ذلك قوله أم بثمان و(أَمْ) عديلة الهمزة، ولم يرد المنقطعة، لان المعنى على: ما أدري أيهما كان منها[3].

والحذف جلي في قوله: ثُمَّ قَالُوا:تُحِبُّهَا؟ قُلْتُ: بَهْرَا * عَدَدَ الرَّمْلِ وَالحَصَى وَالتُّرَابِ[4]

ذكر ابن هشام أنه قيل: «أراد أتحبها؟ وأنه خبر، أي أنت تحبها، ومعنى قلت بهرا: قلت أحبها حبا بهرني بهرا، أي غلبني غلبة، وقيل معناه عجبا»[5].

أما حذف (أَمْ) والمعادل، فقد سمع عن العرب لكنه قليل، مثل له ابن هشام بقول الهذلي:

دَعَانِي إِلَيْهَا القَلْبُ أَنِّي لِأَمْرِهَا * سَمِيعٌ فَمَا أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلَابُهَا[6]

وتقدير المحذوف (أَمْ غَيٌّ)[7].

1- الرواية في الديوان: يوم جمرت فإني لحاسب بسبع رميت.

ينظر: -ديوان عمر بن أبي ربيعة، قدم له ووضع هوامشه: فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1416هـ/1996م، ص361-362. و-كتاب سيبويه، ج3، ص175. و-رصف المباني، ص45.

و-مغني اللبيب، ص17. و-شرح أبيات مغني اللبيب، ج1، ص25.

2- مغني اللبيب، ص17-18. وينظر: -الجمل في النحو، ص235.

3- الجنى الداني، ص35 وينظر: -شرح المفصل، ج5، ص104.

4- البيت من بحر الخفيف، وهو في الديوان عدد النجم بدل عدد الرمل. ينظر: -ديوان عمر بن أبي ربيعة، ص72. و-شرح أبيات مغني اللبيب، ج1، ص33. و-الخصائص، ج2، ص281.

5- مغني اللبيب، ص17.

6- ينظر: -المصدر نفسه، ص49. و-شرح أبيات مغني اللبيب، ج1، ص21. و-الجنى الداني، ص35.

7- ينظر: -مغني اللبيب، ص49.

ولم يرد حذفها في غير هذا الموضع لا في النظم ولا النثر.وذكر النحاس أنه لا يجوز حذفها إلا أن يكون في الكلام (أَمْ) فيجوز حذفها في الشعر، قول: «لا أعلم بين النحويين في هذا اختلاف، إلا شيئًا قاله الفراء. بأنه:يجوز حذف ألف الاستفهام في أفعال الشك، وحكى: تَرَى زَيْدًا مُنْطَلِقًا بمعنى(أَتَرَى)وكان علي ابن سليمان يقول في مثل هذا إنما أخذه من ألفاظ العامة»[1].

ونقل ابن هشام عن الأخفش أنه كان يقيس حذفها في الاختيار عند امن اللبس[2]، واستدل ابن هشام على جواز وقوع هذا الحذف في القرآن الكريم بمجيئه في سورة البقرة بقراءة ابن محيصن عن طريق الزعفراني: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾[البقرة:6][3].

وذكر صاحب(التبيان) أن ابن محيصن قرأ: ﴿أَنذَرْتَهُمْ﴾ بهمزة واحدة على لفظ الخبر، وهمزة الاستفهام مرادة، ولكن حذفوها تخفيفا؛ وفي الكلام ما يدل عليها وهو قوله: (أَمْ لَمْ)؛ لأن (أَمْ) تعادل الهمزة[4]. وقرأ الأكثرون على لفظ الاستفهام، ثم اختلفوا في كيفية النطق، فحقق قوم الهمزتين، ولم يفصلوا بينهما؛ وهذا هو الأصل؛ إلا أن الجمع بين الهمزتين مستثقل؛ فمن هنا لا يحققها أكثر العرب[5]. وقد ذكر الزمخشري أنه قرئ بتحقيق الهمزتين، والتخفيف أعرب و أكثر[6].

والقول بأن الهمزة مراد بها الاستفهام في هذه الاية مردود عند ابن هشام فلا استفهام البتة؛ لا من قبل المتكلم ولا غيره[7]. نقل الرازي عن الزمخشري أنه قال: «الهمزة و(أم) مجردتان من الاستفهام وقد انسلخ عنهما معنى الاستفهام رأسا، كما نقل الرازي عن سيبويه أن ثمة من

1- إعراب القرآن، ج1، ص184.

2- ينظر:- مغني اللبيب، ص19- 20.

3-ينظر: -مغني اللبيب، ص18. و-مختصر في شواذ القرآن، ص10. و-شواذ القراءات، ص49.

4- ذكر ابن يعيش ثلاثة شروط لها لتكون معادلة متصلة، وهي: -أن تعادل همزة الاستفهام، وأن يكون عنده علم بأحدهما وألا يكون بعدها جملة من مبتدأ وخبر. ينظر: -شرح المفصل، ج5، ص17.

5- التبيان في إعراب القرآن، ص21-22.

6- الكشاف، ج1، ص163.

7- مغني اللبيب، ص143.

الكلام ما جرى على صورة الاستفهام ولا استفهام»[1]. فالاستفهام الأصل في الهمزة لكنه غير مراد في هذه الآية بل المراد التسوية[2]، وهو ما ذهب اليه ابن عطية، من أن لفظ قوله تعالى: ﴿أَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ لفظ استفهام، ومعناه الخبر، وإنما جرى عليه لفظ الاستفهام لأن فيه التسوية التي هي في الاستفهام[3].

ويوجب ابن هشام في باب الاستفهام حذف ألف (مَا) الاستفهامية إذا جرت، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها، وهو رأي الأشموني في شرحه على الألفية إذ الحذف واجب إذا جُرَت (مَا)، سواء كان الجار حرفا أو اسما. ومن أسباب هذا الحذف عند الأشموني إرادة التفرقة بينها، أي: الاستفهامية وبين الموصولة والشرطية، وكانت أولى بالحذف لاستقلالها بخلاف الشرطية؛ فإنها متعلقة بما بعدها، وبخلاف الموصولة فإنها والصلة اسم واحد[4].

واستشهد ابن هشام على حذف ألف (مَا) في قوله تعالى: ﴿والَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْك﴾ [البقرة:4]، وعلة حذف الألف عنده الفرق بين الاستفهام والخبر؛«وكما لا تحذف الألف في الخبر لا تثبت في الاستفهام»[5]. ف(مَا) في الآية موصولة تدل على الخبر، فوجب حذف الألف منها لتكون (بِمَ).

- حذف (فاء الجواب[6])

تكرر الحديث عن حذف فاء الجواب في (مغني اللبيب) عدة مرات في الباب الأول، وأخرى في الباب الخامس؛ منها عند رد ابن هشام قول بعضهم أن حذف الفاء يكون في جواب على

1- تفسير الفخر الرازي، ج2، ص46.

2- الدر المصون، ج1، ص105.

3- المحرر الوجيز، ج1، ص88.

4- شرح الأشموني، ج3، ص758-759.

5- مغني اللبيب، ص289.

6- الفاء رابطة للجواب حيث لا يصلح أن يكون شرطا وهي واجبة الذكر. ينظر: -مغني اللبيب، ص164. وينظر: -إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص100.

إضمار الفاء كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ﴾[البقرة:180][1]، ويقصد أبا الحسن الأخفش؛ فقد أجاز حذف الفاء في جواب الشرط في الآية وخرجها على نحو ما خرج به[2] قول الشاعر: مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا * .....[3]

والتقدير: فالله يشكرها وفي الآية فالوصية للوالدين؛ (الْوَصِيَّةُ) مبتدأ و (للوالدين) خبر[4].

وحذف الفاء كما نص على ذلك سيبويه لا يكون إلا في الشعر للضرورة[5].

ولعل الأخفش قد ذكر ما ذكر بناء على كون اقتران جواب الشرط بالفاء واجب إن لم يكن جواب الشرط فعلا ماضيا أو مضارعا، وحيثما لم يقدر على الجزم، مثلما ورد في هذه الآية ..

والمحذوف في الآية في رأي ابن هشام ليس الحرف وحده، بل جملة الجواب كله أي الفاء والفعل –لأن الحكم للجملة يكون بصدرها لا بما تقدم من الحروف[6]–، ومسوغ الحذف هنا دلالة الجملة عليه، ويكون تقدير المحذوف: فليوص، وعلى ذلك يكون إعراب (الْوَصِيَّةُ) نائب عن فاعل (كُتِبَ)، و(لِلْوَالِدَيْنِ) متعلق بها، لا خبر، لأن المعنى: كُتب عليكم الوصيةُ للوالدين والأقربين إن ترك خيرا.وهو تقدير جمهور المفسرين منهم النحاس والسمين الحلبي[7]،

1– ينظر: –مغني اللبيب، ص101.

2– ينظر: –المصدر نفسه، ص101 وص165 وص594. و–معاني القرآن للأخفش، ج1، ص158.
و–التبيان في إعراب القرآن، ج1، ص 146. و–إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص238.

3– البيت من الطويل نسب إلى عدة شعراء منهم حسان بن ثابت وكعب بن مالك وعبد الرحمن بن ثابت، والشطر الثاني من البيت هو: والشَّرُّ بِالشَرِّ عِنْد اللهِ مِثْلاَن. ينظر: –كتاب سيبويه، ج3، ص64–65 وص114.
و–مغني اللبيب، ص141 وص165. وينظر: –خزانة الأدب، ج11، ص435.

4– ينظر: –كتاب سيبويه، ج3، ص65. و–معاني القرآن للأخفش، ج1، ص158. و–التبيان في إعراب القرآن، ج1، ص 146. و–مشكل إعراب القرآن، ج1، ص83–84. و–المحرر الوجيز، ج1، ص247.
وينظر: –القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417هـ/1996م، ص206.

5 –كتاب سيبويه، ج3، ص64–65 .

6–مغني اللبيب، ص 357. وينظر: –إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص240.

7– إعراب القرآن، ج1، ص282–283. وينظر: –الدر المصون، ج2، ص258–259

وسقطت علامة التأنيث من(كُتِب) لطول الكلام فحسن سقوطها...ويجوز أن يكون القائم مقام الفاعل مؤنثا مجازيا..لوجود فاصل بينه وبين مرفوع، والفاصل كالعوض من التأنيث.[1]

ويستبعد مكي رفعها ب(كُتِبَ) لأنها تصير عاملة في (إِذَا)، فإذا كانت (إِذَا) في صلة (الْوَصِيَّةُ)، فقد قدمت الصلة على الموصول، والمفعول الذي لم يسم فاعله. و(كُتِبَ) مضمر دلت عليه الوصية، تقديره: كُتِبَ عليكم الإيصاء إذا حضر، فالإيصاء عامل في (إِذَا)، وما قبل (إِذَا) جواب لها، و(إِذَا) وجوابها جواب الشرط في قوله: إن ترك خيرا[2].

فالمعنى عند المفسرين وابن هشام لا يستقيم الا على رفع (الْوَصِيَّةُ) إما على الابتداء أو على انها نائب فاعل ل(كُتِبَ) ، بتقدير: إن ترك خيرا فليوص أو فالوصية للوالدين.[3] أي أن يكون جواب الشرط على معنى (الإِيصَاء)، لا معنى (الكتب). لان الفعل الاكثر اهمية في فترة الاحتضار او فترة توقعه هو الايصاء ولأن التقدير ينبغي أن يكون من لفظ المذكور في الجملة.

- حذف (في)

أشار إليه ابن هشام أثناء حديثه عن بيان كيفية التقدير إلى حذف (فِي)، وأنه ينبغي أن يكون على التدريج، وبيّن الخلاف القائم فيه[4].

وهذا الحذف واقع في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَفْسٍ شَيْئاً﴾[البقرة:48]

وتقدير المعنى في الشاهد:«لاَ تَجْزِي فِيهِ، ثم حذفت(فِي)فصار:لا تجزيه، ثم حذف الضمير[5] منصوبا لا مخفوضا، هذا قول الأخفش، وعن سيبويه أنهما حذفا دفعة واحدة.

1- المحرر الوجيز، ج1، ص247. و-الجامع لأحكام القرآن، ج3، ص92.

2- مشكل إعراب القرآن، ج1، ص83-84. وينظر: -الجامع لأحكام القرآن، ج3، ص92.

3-ينظر: -مغني اللبيب، ص101 وص165 وص594. و-معاني القرآن للأخفش، ج1، ص158.
و-التبيان في إعراب القرآن، ج1، ص146. و-مشكل إعراب القرآن، ج1، ص83-84. و-إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص238.

4- مغني اللبيب، ص573.

5- ذكر ابن هشام عائد الحذف في (لاَ تَجْزِيهِ) في موضع آخر من كتابه. ينظر: -المصدر نفسه، ص84.

ونقل ابن الشجري القول الأول عن الكسائي واختاره، قال: والثاني قول نحوي آخر، وقال أكثر أهل العربية منهم سيبويه والأخفش: يجوز الأمران»[1].

وأجاز الفراء حذف (فيه) وحذف (الهاء)[2]، كما أجاز تقدير العائد الهاء وحدها أو المجرور والتقدير: وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَ تُجْزَاهُ نَفْسٌ، أو لاَ تَجْزِي فِيهِ نَفْسٌ عَن نَفْسٍ شَيْئاً، والمعنى عنده متفق في التقديرين لأنك تقول: أَتَيْتُكَ يَوْمَ الْخَمِيسِ أو فِي يَوْمِ الْخَمِيسِ والمعنى واحد[3].

وقد نقل النحاس أوجه الخلاف في حذف (فِي) في الآية، قال «...التقدير: يوما لا تجْزِي فيه نفس عن نفس شيئا، ثم حذف (فيه)، قال الكسائي: هذا خطا لا يجوز حذف (فيه)، ولو جاز هذا لجاز: الَّذِي كَلّمْتَ زَيْدٌ، بمعنى: تَكَلّمْتَ فِيهِ، قال: ولكن التقدير: واتقوا يوما لا تجزيه نفس، ثم حذف الهاء..»[4].

واختار أبو حيان ما ذهب إليه أبو علي من أن التقدير: لاَ تَجْزِي فِيهِ، فحذف حرف الجر، فاتصل الضمير بالفعل فصار (لاَ تَجْزِيهِ)، ثم حذف الضمير..، أو عدّاه إلى الضمير من باب الاتساع فيه.[5]

وجلي هنا أن ابن هشام في تحليله اللغوي للشاهد القرآني قد مال إلى ما اجمع عليه مفسرو الشاهد، ومنهم أستاذه أبو حيان، فالحذف واقع في الشاهد لكن على التدريج.

- حذف (عَلَى)

أفاد صاحب (مغني اللبيب) أن ل(عَلَى) وجهان: أحدهما أن تكون حرفا. وخالف في ذلك جماعة، زعموا أنها لا تكون إلا اسماً ونسبوه لسيبويه. وله فيها رأيان: أحدهما يرتبط بقول الشاعر: تَحِنُّ فَتُبْدِي مَا بِهَا مِنْ صَبَابَةٍ * وَ أُخْفِي الَّذِي لَوْلاَ الْأَسَى لَقَضَانِي[6]

1- مغني اللبيب، ص573.

2- ينظر: -معاني القرآن للفراء، ج1، ص 31-32.

3- المصدر نفسه، ج1، ص 31-32.

4 - إعراب القرآن، ج1،ص221. وينظر:-كتاب سيبويه، ج1،ص386. و-معاني القرآن للفراء، ج1،ص32. و-معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص128-129.

5- البحر المحيط، ج1، ص347.

6- البيت لعروة بن حزام العذري شاعر مخضرم. ينظر:-مغني اللبيب، ص143. و-الجنى الداني، ص474.

أي: لقضى عليّ، فحذفت (عَلَى)، وجعل مجرورها مفعولاً في قوله: (قَضَانِي).

وأفاد أن الأخفش قد حمل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ لاَ تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾[البقرة:235] أي:على سر أي: نكاح. .»[1]. وأن علة حذفه كما ذكر هنا التوسع، وإفادة التعدية[2].

والقول بان ثمة محذوف تقديره (عَلَى) هو رأي ابن هشام، ورأي عدد من علماء اللغة منهم مكي بن أبي طالب القيسي[3]، والزجاج الذي يبرر حذف الجار أن الفعل (تُوَاعِدُوهُنَّ) مما يتعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف[4].

2-حذف الجملة

درس ابن هشام الجملة العربية في الباب الثاني من كتابه (مغني اللبيب)، وتناول فيه ما يتعلق بها من مسائل تخص أحكامها، وانقسامها إلى اسمية، وفعلية، وظرفية، وإلى صغرى وكبرى، والجمل التي لا محل لها من الإعراب، والجمل التي لها محل من الإعراب، وحكمها بعد المعارف وبعد النكرات.

والجملة العربية بنوعيها نظام ثابت في البناء، لكن هذا البناء قد يعتريه تغيير طارئ عليه، كالحذف يدخل بناءه، فيلغي بعضا منه تبعا للسياق، وقد تناوله ابن هشام في آخر الباب الخامس، وأجازه ما اؤتمن اللبس، كما ذهب إلى ذلك أهل العربية، ولعل أشهر ما وقع منه في سورة البقرة –عنده–، ما كان في المواضع التالية:

- حذف جواب الشرط: وهو واجب إن تقدم عليه أو اكتنفه ما يدل على الجواب:

فالأول نحو: هُوَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلَ، والثاني: نحو: هُوَ إِنْ فَعَلَ ظَالِمٌ[5]، ومثله قوله تعالى:﴿وَ إِنَّآ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾[البقرة:70][6].

1- مغني اللبيب، ص143.

2- المصدر نفسه، ص488.

3- مشكل إعراب القرآن، ج1، ص100.

4- معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص317.

5- مغني اللبيب، ص606.

6- الكشاف، ج1، ص282.

وتقدير الجواب في الشاهد من الآية الكريمة عند الزمخشري: و إنا لمهتدون الى البقرة المراد ذبحها أو الى ما خفي علينا من امر القاتل، و عند أبي حيان الأندلسي: إن شاء الله اهتدينا[1]، وعلل تقديره بقوله: إن «توسط الشرط بين أجزاء الدليل على حذفه، أي: بين اسم (إِنَّ) وخبرها لتوافق رؤوس الآي، وللاهتمام بتعليق الهداية بمشيئة الله»[2].

وذكر النحاس أن: «...جوابه عند سيبويه جملة (إِنَّ) وما عملت فيه، أي: إِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ»[3]. وأصل الجملة عند القرطبي: إِنَّا لَمُهْتَدُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وقُدِّم على ذكر الاهتداء اهتماما به[4]. ومما سبق فإن القول بأن جواب الشرط في هذه الآية محذوف لدلالة معنى السياق عليه هو أكثر ما مال إليه المفسرون، وقدروا المحذوف: إنا إن شاء لمهتدون، وهو مذهب ابن هشام.

ومن حذف الجواب عند صاحب (مغني اللبيب) أيضا ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَ إِنْ عَزَمُواْ الطَّلَاَقَ﴾[البقرة:227]، والمعنى في تقديره: « فلا تؤذوهم بقول ولا فعل، فإن الله يسمع ذلك و يعلمه»[5].

والغالب أن «الإيذاء بالفعل هو طلب ضرار النساء بالإيلاء» عند أبي حيان[6]، والواضح أن المقصود بالقول هو إيقاع الطلاق؛ ذلك أن قوله تعالى: ﴿وَ إِنْ عَزَمُواْ الطَّلَاَقَ﴾ يقتضي أن يصدر من الزوج شيء مسموع حسب ما ذكره الرازي، وتقديره للمعنى على ذلك: فإن عزموا

1- اعترض السمين الحلبي على تقدير المحذوف: إن شاء الله هدايتنا للبقرة اهتدينا، وذلك انه «متى وقع جواب الشرط ما لا يصلح أن يكون شرطا وجب اقترانه بالفاء، وهذه الجملة المقدرة لا تصلح أن تكون شرطا فلو كانت جوابا لزمتها الفاء، و لا تحذف الا ضرورة. و الظاهر انه على تقدير: (فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) عند السمين الحلبي. ينظر: -الدر المصون، ج2، ص427.

2- البحر المحيط، ج1، ص419.

3- الجامع لأحكام القرآن، ج2، ص188. وينظر: -إعراب القرآن، ج1، ص236.

4- إعراب القرآن، ج1، ص236.

5- مغني اللبيب، ص607-608.

6- ينظر: -البحر المحيط، ج2، ص195.

الطلاق وطلقوا فإن الله سميع لكلامهم عليم بما في قلوبهم[1].

وجاء لفظ (سَمِيعٌ) في الشاهد، باعتبار إيقاع الطلاق، لأنه من باب المسموعات، عند أبي حيان وهو جواب الشرط، وجاء (عَلِيمٌ)، باعتبار العزم على الطلاق، لأنه من باب النيات، وهو الشرط، ولا تدرك النيات إلاَّ بالعلم...والعزم على فعل الشيء ليس فعلاً للشيء، ويؤكده: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ إذ لا يسمع إلاَّ الأقوال، وجاءت هاتان الصفتان– السميع والعليم– باعتبار الشرط وجوابه، إذ قدرناه: فليوقعوه، أي الطلاق[2].

والظاهر أن تقدير المحذوف عند أبي حيان يرتبط بألفاظ الآية التي تضمنت معاني الجواب، وهي: – إيقاع الطلاق وكل فعل تضمن معنى الإيقاع والفعل (عَزَمُواْ) كذلك.

– و إطْلاعُه سبحانه وتعالى على هذا الأمر في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾.

ومال ابن عاشور إلى رأي سابقيه، و أقر بان الشاهد دليل على وجود محذوف، لكنه خالفهم في كون المحذوف هو الشرط لا جوابه دل عليه قوله تعالى: ﴿فَإِنْ فَآؤُوا﴾[البقرة:226] في الآية قبلها، وتقدير المعنى عنده: وإن لم يفيئوا ،فقد وجب عليهم الطلاق، فهم مخيرين بين أن يفيئوا أو يطلقوا ، فإن عزموا الطلاق فقد وقع طلاقهم، وقوله:﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ دليل الجواب أي:فقد لزمهم و أمضى طلاقهم[3].

والملاحظ في تفسير هذه الآية أن ثمة إجماعا على وجود محذوف في الآية، وهو متعلق بالشرط، وأن المعنى في الجواب المقدر هو: أوقعوا الطلاق، وهو ما يفهم من قول ابن هشام من أن معناه: لا تؤذوهم بقول أو بفعل أي لا تؤذوهم بإيقاع الأذى بقول أو بفعل.

---

1 – تفسير الرازي، ج6، ص90

2– البحر المحيط، ج2، ص194.

3 – التحرير والتنوير، ج2، ص386.

وتجدر الإشارة هنا أن الفعل عند ابن هشام يدل في أصله على إيقاع الفعل؛ وإيقاع الأذى بالفعل هو الإيلاء، إيقاعه بالقول هو إيقاع الطلاق[1] كما سبق توضيحه، ومنه فإن تفسير ابن هشام للشاهد لم يخرج عما قرره المفسرون للآية.

وقد يحذف من السياق أكثر من جملة، ويستغنى عن ذكرها بدلالة القرائن عليها، ولهذا الحذف غاية بلاغية هي الاختصار والإيجاز، وأكثر ما يكون في القصص القرآني، كما في قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى﴾[البقرة: 73][2].

وقد التزم ابن هشام في تقديره للمعنى الأساسي بمعايير التقدير التي أقرها علماء اللغة والتفسير وابن هشام نفسه فقدر المحذوف من المذكور في الآية وبأقل لفظ ممكن وعلى نحو ما رجحه أغلب المفسرين؛ حيث كان تقدير الزمخشري للمحذوف هو: وقلنا لهم كذلك يحيي الله الموتى يوم القيامة. على أن الخطاب في قوله تعالى موجه إما للذين حضروا إحياء القتيل و تنكروا البعث إما للمنكرين[3] في زمن الرسول للقصة و معجزة البعث...وبأن من قدر على إحياء نفس واحدة قادر على إحياء الأنفس كلها ..[4]

والتقدير ذاته عند أبي حيان قال «أن في الكلام حذفا يدل عليه ما بعده وما قبله، والتقدير: فضربوه فحيي..، وكذلك يحي الله الموتى...والمعنى كما أحيي قتيل بني اسرائيل في الدنيا كذلك يحي الله الموتى يوم القيامة.»[5]

ورأى صاحب الدر المصون أن قوله تعالى في محل نصب لأنه نعت متعلق بمصدر محذوف تقديره: إحياء كائنا ذلك الإحياء على أن المعنى يحيي الله الموتى إحياء مثل ذلك الإحياء،

1- ذكر ابن هشام في القاعدة السادسة من الباب الثامن أن الفعل يدل في الأصل على إيقاعه.
ينظر: -مغني اللبيب، ص645.

2- المصدر نفسه، ص609.

3 - يذكر ابن عاشور أن قوله تعالى ذلك يحيي الله الموتى...ليس اعتراضا أريد به مخاطبة الأمة الإسلامية لأنهم لم يشاهدوا ذلك الإحياء حتى يشبه به إحياء الله الموتى. ينظر: -التحرير والتنوير ج1، ص561.

4-ينظر: -الكشاف، ج1، ص285.

5- البحر المحيط، ج1، ص425.

أو لأنه حال من المصدر المعرف في الجملة بعده وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ أي: و يريكم الإراءة حال كونها مشبهة ذلك الإحياء،[1] وعند الألوسي أنها جملة اعتراضية تفيد تحقق المشبه وتيقنه بتشبيه الموعود بالموجود والمماثلة في مطلق الإحياء، وفي الكلام حذف دلت عليه الجملة أي: فضربوه فحيي.[2]

ويذكر ابن عاشور أن في قوله تعالى إشارة إلى محذوف للإيجاز أي: فضربوه فحيي فأخبر بمن قتله، أي على معنى: كذلك الإحياء يحيي الله الموتى،[3]... وأضاف أن في قوله تعالى كذلك يحي الله الموتى بقية من المقول لبني إسرائيل فيتعين على ذلك أن يكون تقدير المحذوف: وقلنا لهم كذلك يحي الله الموتى، لأن الإشارة لشيء مشاهد لهم.[4]

ويبدو مما سبق أن ثمة إجماعا على وجود حذف في الآية، ولا يخلو تقدير أغلب المفسرين ومنهم ابن هشام من كون المعنى المحذوف دل عليه الكلام المذكور في الآية وتقديره: وقلنا كذلك يحي الله الموتى.

والملاحظ من خلال ما سبق في هذا المبحث، أن ابن هشام في تناوله للحذف في سورة البقرة، قد نحا منحى تفسيريا؛ يعد تقدير المحذوف ركناً مهماً من الأركان التي اعتمدها فيه، والحذف عنده مبني على أساس يحمده المنهج العلمي الذي استحسنه العلماء، فقد سعى قدر الإمكان إلى تخريج الآيات على الأصل، وتقديراته في الآيات لا تخرج عما ذهب إليه المفسرون، وهي تنسجم مع ما تقتضيه مقاصدها، ومع ما اطرد وأُلف في أساليب العرب وطرقها في كلامها.

1- الدر المصون، ج1، ص435.

2 - روح المعاني، ج1، ص294.

3- التحرير والتنوير، ج1، ص561.

4- المصدر نفسه، ج1، ص561.

خاتمة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

خـــــاتمة

الحمد لله، المستحق للحمد الكامل وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعد:

فإن ما كتب في هذا البحث المتواضع هو محاولة في باب من أبواب العلم الكثيرة، ومساهمة من المساهمات العلمية التي لا تزال تحتاج إلى التصويب والتسديد، جراء ما قد يعتريها من العجز والتقصير، وما قد ينالها من الزلل والغلط، والباحثة حديثة العهد بهذا العلم الغزير، الذي لا يستطيع أحد أن يدعي الإحاطة بإسراره والأخذ بكل أطرافه.

وقد تسنى للباحثة أن تتبين من خلال هذا البحث عددا من الأمور أهمها:

– أن النشأة العلمية لابن هشام أهَّلته للقيام بواجب التأليف والتصنيف في علومٍ كثيرة, وخاصة تفسير كتاب الله. والمقدمات التي بدأ بها ابن هشام تفسيره (مغني اللبيب) مثلت منطلقاً للباحثين وعوناً للطالبين وذلك بما حوت من الفوائد والفرائد.

– أنَّ ابن هشام من العلماء الذين وعوا كتاب الله، حفظاً ومعنى؛ لأنك تجده عندما يذكر دليلاً من القرآن على قاعدة أو مسألة يأتي بأدلة شتى من كتاب الله، وإذا أراد أن يفسر انقادت له المعاني، وإثرها أقوال السلف والخلف فاختار منها ما يشاء.

– أن ابن هشام قد نحا في (مغني اللبيب) منحى أهل كتب المعاني، فلم يتناول كل آيات القرآن، ولا كل آيات السورة الواحدة، بل عمد إلى اختيار بعض منها، وهي خاصة الآيات التي بها إشكال، وتستعصي على طلابه، فينبري لحل ما اكتنفها من تعقيد، ويفتح ما تتضمنه من مقفلات، ويؤيد ذلك ما صرح به ابن هشام في خطبة كتابه.

– أن ابن هشام يتبنى النظرة التجزيئية فالتركيبية في تحليله اللغوي، فقد يقف على مواضع متعددة من الآية الواحدة –و ذلك تبعا على طبيعة المسالة التي يتناولها–، ليدلي بفائدة جديدة يستجلي بها المعنى في ذلك الموضع، يمسح به بابا استغلق على أفهام طلابه.

– أن المباحث الدلالية الخاصة بتفسير غريب القرآن قليلة مقارنة بالمباحث النحوية والمباحث اللغوية الأخرى التي تناولها ابن هشام أثناء تفسيره لشواهد سورة البقرة في كتابه.

– مثلت شواهد ظاهرة الحذف من سورة البقرة القسم الأكبر مقارنة بغيرها من الظواهر

المدروسة.

– جاء موقف ابن هشام من القضايا النحوية والظواهر اللغوية في سورة البقرة واضحاً وصريحاً، وكثيراً ما وفق ابن هشام في اختيار المعنى في توجيه الشاهد القرآني إذ كان غالباً ما يعتمد على السياق. يتخذ ابن هشام من المعنى معياراً يحدد به ما يختاره من توجيهات.

– والجدير بالذكر أن ابن هشام في تفسيره اللغوي في مغني اللبيب قد استفاد كثيرا من أئمة التفسير والنحو واللغة المعتبرين في ذلك بإيراد أقوالهم في ثنايا التفسير، لذلك تنوعت مصادره وتعددت، فهو ينقل من كتب التفسير بمناهجها المختلفة، ومن كتب علوم القرآن وإعجازه، ومن كتب معاني القرآن وغريبه وإعرابه وأسلوبه، والمعجمات اللغوية، ومن كتب النحو والصرف والبلاغة وعلم البيان، وكان ناقلا ومدققا ومحققا.

– والملاحظ أنه ذهب فيما فسره إلى الرأي الذي يتقاطع فيه مع أغلب المفسرين، وسار على آثار من سبقوه بعد أن يحلل الآراء ويرجح وينقد بذكاء وبأسلوب علمي موضوعي يعضده الدليل القوي وتحري الفهم الدقيق للمعنى.

– تميز التفسير اللغوي عند ابن هشام بالمنهجية الواضحة، القائمة على الضوابط والقواعد الخاصة، وتطبيق الشروط التي وضعها العلماء للتفسير بالرأي، والتزم بها طوال تفسيره. وقد تجلت أكثر من خلال مباحث لغوية أساسية، استوفى من خلالها شروط هذا النوع من التفسير منها اعتماده على المباحث النحوية والبلاغية، منها الاسم الموصول، والابتداء بالنكرة، وحال الضمير في السياق وحروف المعاني، والإعراب، وتوجيه القراءات.

– عزز ابن هشام كتابه باستدلاله بالشواهد اللغوية من القرآن الكريم، والحديث النبوي، والشعر العربي، وغير ذلك مما يدخل تحت مفهوم التفسير اللغوي العام.

– أن ابن هشام لم يكن يقصد تخصيص تفسير القرآن بمؤلف لأنه استغنى عن ذلك بمغني اللبيب – على حد قوله الذي أُثر عنه حينما سئل عن سبب عدم تأليفه في التفسير–، وقد أفنى عمره في إكمال وتحسين أعظم ركن يستند إليه المفسر –بعد كتاب الله وسنة رسوله–

ونثر في ثنايا (مغني اللبيب) من التفسير والإعراب والتوجيه قدرا لا يستهان به، و لعله – لو عمر أكثر– لكان ألف في تفسير كتاب الله، أو في إعرابه.

ولذلك فإنه من المهم جمع مادة التفسير اللغوي لكل آي القرآن التي وردت في مؤلفات ابن هشام الأنصاري، وجعلها مادة علمية تدرس في أقسام اللغة العربية والشرعية، لأنها من المؤلفات التي تتفوق على غيرها من حيث ربطها تفسير القرآن بعلوم اللغة العربية. ولعله من المفيد الإشارة هنا إلى ضرورة توسيع مجال دراسة مادة التفسير اللغوي في مظانها المتنوعة كالتفاسير، والمعجمات اللغوية، وكتب اللغة والنحو، وكتب العلوم الشرعي، وغيرها، والالتفات إلى مختلف القضايا اللغوية الجوهرية المتعلقة بفهم كتاب الله، هدانا الله بهديه، ووفقنا إلى فهمه، وصلى الله وسلم على نبيه محمد وعلى آله وصحبه أجمعين إلى يوم الدين.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهارس عامة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أولا :فهرس المصادر و المراجع

ثانيا:فهرس الآيـــات القرآنية

ثالثا:فهرس الأحاديث النبوية

رابعا:فهرس الأبيـــات الشعرية

خامسا:فهرس الموضوعـــات

المصادر و المراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

1. ابن هشام الأنصاري– آثاره ومذهبه النحوي، علي فودة نيل، الناشر: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، ط1، 1405هـ/1985م.

2. ابن هشام النحوي: عصره. بيئته. فكره. مؤلفاته. منهجه ومكانته في النحو، سامي عوض، طلاس للدراسات والترجمة و النشر، دمشق، ط1، 1987 م.

3. ابن هشام وأثره في النحو العربي، يوسف عبد الرحمن الضبع، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1418هـ/ 1998م.

4. الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، طبعة جديدة محققة مخرجة الأحاديث والحكم، شعيب الأرناؤوط، اعتنى به وعلق عليه: مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1429هـ/2008م.

5. آثار الحنابلة في علوم القرآن المطبوع–المخطوط–المفقود، سعود بن عبد الله الفنيسان، مطابع المكتب المصري الحديث، ط1، دت.

6. أحكام القرآن، لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي(468–543هـ)، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد عبد القادر عطا، القسم الأول، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط3، 1424هـ/2002م .

7. الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الامدي، علق عليه عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 1424هـ/ 2003 م.

8. الأدوات النحوية ودلالتها في القرآن الكريم، محمد أحمد خضير، مكتبة الانجلو المصرية، دط، دت.

9. الأدوات النحوية في كتب التفسير، محمود أحمد الصغير، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1422هـ/2001م.

10. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت740هـ)، تحقيق و شرح

ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ/1998م.

11. الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي الهروي (ت نحو:415هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط2، 1413هـ/1993م.

12. أساس البلاغة، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري(ت538هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان،ط1، 1419هـ/1998م.

13. الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي(849-711هـ)، ج2، تحقيق: غازي مختار طليمات، وج3، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله،مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق،دط،دت.

14. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت316هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط3، 1417هـ/1996م.

15. أصول التفسير وقواعده، الشيخ عبد الرحمن خالد العك، دار النفائس، ط2، 1406هـ/ 1986م.

16. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار الحكني الشنقيطي، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ط1، 1426هـ.

17. إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط8، 1425 هـ/2005م.

18. إعجاز القرآن، أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني(ت403هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، الناشر: دار المعارف بمصر.

19. إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، دار القلم العربي، حلب، ط5، 1409هـ/1989م.

20. إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس(ت338 هـ)، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط2، 1405هـ/1985م.

21. إعراب القرآن الكريم وبيانه، محيي الدين الدرويش، دار اليمامة/ دار ابن كثير، بيروت، ط7، 1420هـ/ 1999م.

22. الأعلام للزركلي قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط15، 1979م.

23. أعيان العصر وأعوان النصر، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي(ت764هـ)، تحقيق: علي أبو زيد وآخرون، قدم له: مازن عبد القادر المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط1 ،1418هـ/1998م.

24. أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن الحاجب(570–646هـ)، دراسة وتحقيق فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، عمان، دار الجيل، بيروت، دط، دت.

25. أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي(450–542هـ)، تحقيق و دراسة: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، بالقاهرة ، ط1، 1413هـ–1992م.

26. أمالي السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي(508–581هـ) في النحو واللغة والحديث والفقه، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، دط، دت.

27. الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات بن الانباري(ت577هـ)، تحقيق ودراسة: جودة مبروك محمد مبروك، راجعه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، دت.

28. أنوار التنزيل و أسرار التأويل المسمى: تفسير البيضاوي، ناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي(ت 791 هـ)، حققه و علق عليه و خرج أحاديثه وضبط نصه: محمد صبحي بن حسن حلاق و محمود أحمد الأطرش، دار الرشيد، دمشق، بيروت، ط1، 1421 هـ/2000 م.

29. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري(ت761هـ)، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، دط، دت.

30. إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الانباري (271–328هـ)، تحقيق: محي الدين عبد الرحمن رمضان، دمشق–1391هـ/1971م.

31. الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي(ت337هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1399 هـ/1979م.

32. بدائع الفوائد، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية(691-751هـ)، تحقيق: علي بن محمد العمران، إشراف: بكر بن عبد الله بوزيد، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، دط، دت.

33. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

34. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، دط، دت.

35. البسيط في شرح جمل الزجاجي، أبو الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الاشبيلي السبتي(688-694هـ)، تحقيق ودراسة: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1407هـ/1986م.

36. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط2، 1399هـ/1979م.

37. بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز- إعرابا و تفسيرا بإيجاز-، بهجت عبد الواحد الشيخلي، مكتبة دنديس، ط1، 1420هـ/2001م.

38. البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، ط1، دار القلم/ دمشق، دار الشامية/ بيروت، 1416هـ/1996م.

39. البيان في روائع القرآن -دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني-، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1413هـ/1994م.

40. البيان في عد آي القرآن، أبو عمرو الداني، تحقيق: الدكتور غانم قدوري حمد، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، رقم42، ط1، 1414هـ/ 1994م.

41. البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400هـ/1980م.

42. تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة(213–276هـ)، شرحه ونشره: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط2، 1393هـ/1973م.

43. التبصرة في القراءات السبع، للإمام المقرئ أبي محمد مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني القرطبي(ت437هـ/1045م)، تحقيق: محمد غوث الندوي، الدار السلفية، بومباي3، الهند، ط2، 1402هـ/1982م.

44. التبيان في إعراب القرآن(يعرض لأهم وجوه القراءات، ويعرب جميع آي القرآن)، ابو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري(ت616هـ)، القسم الأول، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، دط، دت.

45. الخلاصة النحوية، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1420هـ/2000م.

46.تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، أبو العلي محمد عبد الرحمن بن عبد الرحمن المباركفوري(1283–1353هـ)، اشرف على مراجعة أصوله و تحقيقه: عبد الرحمن محمد عثمان، دط ، دت.

47. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري الشهير بابن هشام الأنصاري(ت761هـ)، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان،ط1، 1406/1986م.

48. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ط1، 1387هـ/1967م.

49. التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي(ت741)، ضبطه وصححه وخرج آياته: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1415هـ/ 1995م.

50. التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي(ت377هـ/ 987م)، تحقيق وتعليق: عوض بن حمد القوزي، جامعة الملك سعود، ط1، 1410هـ/ 1990م.

51. تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير أبو حيان الأندلسي(ت745هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت،

ط1، 1413 هـ/1993م.

52. تفسير التحرير والتنوير، الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، الكتاب الأول، الدار التونسية للنشر، تونس، ط1، 1984م.

53. تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، محمد الرازي فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر المشتهر بخطيب الري(544-604هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1401هـ/1981م.

54. تفسير القرآن الحكيم الشهير بتفسير المنار للسيد محمد رشيد رضا، دار المنار، القاهرة، ط2، 1366هـ/1947م.

55. التفسير الكبير، تقي الدين بن تيمية(661-728هـ)، تحقيق و تعليق: عبد الرحمن عميرة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

56. التفسير اللغوي للقرآن الكريم، مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، دار ابن الجوزي، دط، دت.

57. التفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي، الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط7، 2000م.

58. تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز الشهير بالذهبي(673-748هـ)، تحقيق: مسعد كامل وأيمن سلامة، ومجدي السيد أمين، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط1، 1425هـ/2004م.

59. جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير الجزري(544-606هـ)، حقق نصوصه و خرج أحاديثه وعلق عليه: عبد القادر الارناؤوط، مكتبة الحلواني ومطبعة الملاح ومكتبة دار البيان، دمشق، ط2، 1490هـ/1971م.

60. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر بن محمد بن جرير الطبري(224-310هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن تركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية، دار هجر، القاهرة، ط1، 1422هـ/ 2001م.

61. الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة

ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ/1992م.

62. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، تأليف الامام ابي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله هشام الأنصاري المصري(ت761هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، ط1، 1430هـ/2009م.

63. حاشية الخُضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ/2003م.

64. حاشية الشمني المسماة بالمنصف من الكلام على مغني ابن هشام، تقي الدين أحمد بن محمد الشمني– وبهامشه شرح محمد بن أبي بكر الدماميني، المطبعة البهية بمصر، دط، دت.

65. حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، دط، دت.

66. الحجة للقراء السبعة، أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي(377/288هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، ط1، 1404هـ /1984م.

67. حجة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق وتعليق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، 1418هـ/1997م.

68. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الباب الحلبي، القاهرة، ط1، 1967م.

69. خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب، عبد القادر عمر البغدادي(1030–1093هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1403هـ/1983م.

70. الخصائص، ابن جني أبو الفتح عثمان، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ط2، دت.

71. الخلاصة النحوية، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1420هـ/2000م.

72. دراسات لأسلوب القران الكريم، القسم الأول، محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث،

القاهرة، دط، دت.

73. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت756هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، دط، دت.

74. الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ابن حجر العسقلاني (شهاب الدين أحمد بن حجر (ت852هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دط، دت.

75. دروس في المذاهب النحوية، عبده الراجحي، دار النهضة الحديثة، بيروت، 1980م.

76. دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط2، 1410هـ/1989م.

77. دور ابن هشام في تطوير الدرس النحوي، أحمد محمد عبد الراضي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1430هـ/2009م.

78. دور الحرف في أداء معنى الجملة، الصادق خليفة راشد، جامعة قار يونس، بنغازي، 1996م.

79. ديوان دريد بن الصمة، تحقيق: عمر عبد الرسول، دار المعارف، القاهرة، دط، دت.

80. ديوان عمر بن أبي ربيعة، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1416هـ/1996م.

81. ديوان جميل بثينة، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1982.

82. رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور للمالقي(ت702)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دط، دت.

83. الرواية في صحيح مسلم برواية النووي، المطبعة المصرية بالأزهر، ط1، 1349هـ/1930م.

84. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، دط، دت.

85. زاد المسير في علم التفسير، ابو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي(508–597هـ)،المكتب الاسلامي،بيروت،ط3، 1404هـ/1984م

86. السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، محمد بن عبد الله بن حميد النجدي ثم المكي

(1236هـ-1295هـ)، حققه وقدم له وعلق عليه: بكر بن عبد الله أبو زيد وعبد الله بن سليمان العثيمين، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1، 1416هـ-1996م.

87. سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1413هـ/1993م.

88. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الراشد، الرياض، طبعة جديدة منقحة، 1415هـ/1995م.

89. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي الدمشقي(1032-1089هـ)، المجلد الثامن، اشرف على تحقيقه وخرج أحاديثه: عبد القادر الارناؤوط، حققه وعلق عليه: محمود الارناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1 ،1413هـ/ 1992م.

90. شرح ابن عقيل على ألفية أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك(600-672هـ)، بهاء الدين عبد الله بن عقل العقلي المصري الهمذاني(698- 769هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة. ط20، رمضان 1400هـ/يوليو1980م.

91. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1375هـ/1955م.

92. شرح أبيات المغني مغني اللبيب، عبد القادر عمر البغدادي(1030/1093 هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق،دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، 1401هـ/1981م.

93. شرح الدماميني على مغني اللبيب، لمحمد بن أبي بكر الدماميني(ت828هـ)صححه وعلق عليه: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت-لبنان، ط1، 1428هـ/2007م.

94. شرح التسهيل، ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الجياني الطائي الاندلسي(600-672هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، ط1، 1990م.

95. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، شرح خالد بن عبد الله الأزهري (ت905)على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، جمال الدين أبي محمد بن

عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1، 1421هـ/2000م.

96. شرح الرضي على الكافية، طبعة جديدة مصححة، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قازيونسن، بنغازي، ط2، 1996م.

97. شرح قطر الندى، أبو محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، طبعة جديدة منقحة، تأليف: محمد مي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 1414هـ/1994م.

98. شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش لابن يعيش الموصلي(ت643هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 1422هـ/ 2001م.

99. شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الاشبيلي (ت669هـ)، قدم له ووضع فهارسه و هوامشه: فواز الشعار، إشراف: إميل بديع يعقوب، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.ط1، 1419هـ/1998م،

100. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار، دار العلم للملايين بيروت، ط4، 1990م.

101. صحيح مسلم، المسمى: –المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله الإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (206–261هـ)، تشرف بخدمتها و العناية بها: ابو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض،ط1، 1427هـ/2006م.

102. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين ابو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي(722–771هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، دار احياء الكتب العربية، ط1، 1383هـ/1964م.

103. ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط1، 1998م.

104. العجاب في بيان الأسباب (أسباب النزول)، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني(773–852هـ)، تحقيق: عبد الحكيم محمد الأنيس، دار ابن الجوزي–السعودية، ط1 ،1418 هـ.

105. علم التفسير أصوله وقواعده، خليل الكبيسي، مكتبة الصحابة، عين شمس، القاهرة، ط1، 1427 هـ/ 2007م.

106. علاقة الظواهر النحوية بالمعنى في القرآن الكريم، محمد أحمد خضير، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، دط، دت.

107. علم المعاني، عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2009م.

108. علوم القرآن الكريم، نور الدين عتر، مطبعة الصباح– دمشق، ط1، 1414هـ/ 1993م.

109. الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة–القاهرة، دط.

110. القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417هـ/1996.

111. القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي الشيرازي (729هـ–817هـ)، نسخة مصورة عن الطبعة الثالث بالمطبعة الأميرية 1301هـ، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1398هـ/1978م.

112. قواعد الترجيح عند المفسرين– دراسة نظرية تطبيقية، لحسين بن علي حسين الحربي، راجعه و قدم له: مناع بن خليل القطان، دار القاسم، الرياض، ط1، 1417هـ/1996م.

113. قواعد التفسير جمعا و دراسة، خالد بن عثمان السبت، دار عفان، المملكة العربية السعودية، ط1، 1421هـ.

114. كتاب جمهرة الأمثال، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، ضبطه وكتب هوامشه ونسقه: أحمد عبد السلام، خرج أحاديثه: أبو هاجر محمد بن سعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1408هـ/1988م.

115. كتاب الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة

الرسالة، ط1، 1405هـ/ 1985م.

116. كتاب الرسالة، محمد بن إدريس المطلبي الشافعي، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط1، 1357هـ/1938م.

117. كتاب سيبويه، ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(180هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ/1988م.

118. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري(467هـ-538هـ)، دراسة و تحقيق و تعليق: عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض و فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1418هـ/1998م.

119. الكشف والبيان في تفسير القرآن المعروف ب(تفسير الثعلبي)، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي(ت427هـ)،تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1425هـ/2004م.

120. كشف الظنون عن اسأمي الكتب والفنون، حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، عني بتصحيحه وتصحيحه على نسخة المؤلف: محمد شرف الدين يالتافايا ورفعت بيلكه الكليسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، دط، دت.

121. الكليات – معجم في المصطلحات والفروق اللغوية–، أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي (ت1094هـ/1683م)، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1419هـ/1998م.

122. لسان العرب، ابن منظور(630هـ-711هـ)، طبعة جديدة مصححة وملونة اعتنى بتصحيحها: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت-لبنان، ط3، 1419هـ/1999م.

123. مباحث في علوم القرآن، مناع قطان، الناشر مكتبة وهبة، القاهرة، مصر.

124. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني(ت392هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف و عبد الفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف-

لجنة إحياء كتب السنة، مطابع الأهرام بكورنيش النيل، القاهرة، 1414هـ/1994م.

125. مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، دت.

126. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي(ت 546هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ/2001 م.

127. المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط7، دت.

128. معاني القرآن للأخفش الأوسط تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411هـ/1990م.

129. معاني القرآن وإعرابه، الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت 311هـ)، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت ، ط1، 1408هـ/1988م.

130. معاني القرآن، أبو زكرياء يحي بن زياد الفراء(ت207هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1403هـ/1983م.

131. معاني القرآن، علي بن حمزة الكسائي(ت189هـ)، أعاد بناءه وقدم له: عيسى شحاتة عيسى، دار قباء، القاهرة، 1998م.

132. معاني القرآن الكريم، أبو جعفر النحاس(ت338هـ)، تحقيق محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، ط1، 1988م.

133. معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1420هـ/2000م.

134. معجم التعريفات، علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (816هـ-1413م)، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة.

135. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ط4، 1399هـ/1979م.

136. معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، أحمد مختار عمر وعبد

العال سالم مكرم، مطبوعات جامعة الكويت، ط2، 1408هـ/1988م.

137. معجم القراءات،عبد اللطيف الخطيب،دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع،دط، دت.

138. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط3، 1972م

139. مغني اللبيب، جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح: عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية 21، الكويت، ط1، 2000م.

140. المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني (ت502هـ)، تحقيق وضبط: محمد سيد الكيلاني، دار المعرفة، بيروت – لبنان.

141. مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، أحمد بن مصطفى الشهير ب طاش كبرى زاده، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1405هـ/1985م.

142. مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي(ت626هـ)، حققه وقدم له وفهرسه: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1، 1420هـ/2000م.

143. المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني(ت655هـ)، تحقيق: علي محمد فاخر وأحمد محمد توفيق السوداني وعبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، ط1، 1430هـ/2010م.

144. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد 210–285هـ، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة الأستاذ بجامعة الأزهر، القاهرة، 1415هـ/1994م.

145. مقدمة جامع التفاسير مع تفسير الفاتحة ومطالع البقرة، أبو القاسم الراغب الأصفهاني، حققه وقدم له وعلق على حواشيه: أحمد حسن فرحات، دار الدعوة، الكويت، ط1، 1405هـ/1984م.

146. مقومات الجملة العربية، علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع–القاهرة، ط1، 2006 م.

147. مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي(355–437هـ)، تحقيق: ياسين

محمد السواس، ط2، دار المأمون للتراث، دمشق، دت.

148. مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، ط1، 1415هـ/1995م.

149. منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، عمران عبد السلام شعيب، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، ط1، 1395هـ/1986م.

150. الموافقات، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي(ت790هـ)، ضبط نصه وقدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سليمان، دار ابن عفان، المملكة العربية السعودية، ط1، 1417هـ/1997م.

151. نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي(ت581هـ)، حققه وعلق عليه: عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1412هـ/1992م.

152. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي الاتابكي، تقديم وتعليق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ/1992م.

153. النحو والدلالة – مدخل لدراسة المعنى النحوي و الدلالي، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، ط1، 1420هـ/2000م.

154. النحو العربي تاريخه –أعلامه –نصوصه –مصادره، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994م.

155. النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف–مصر، ط3، دت.

156. نحو القرآن، عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ط1، 1394هـ/1974م.

157. النشر في القراءات العشر، تأليف: أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت833هـ)، اشرف على مراجعته: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

158. النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير(544-606هـ)، تحقيق: محمد محمود الطناحي وطاهر أحمد الزاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

159. همع الهوامع شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت911 هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط1، 1418هـ/1998م.

الرسائل والدوريات

1 - التأويل النحوي في القران الكريم، عبد الفتاح أحمد الحموز، رسالة دكتوراه ،كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مكتبة الرشد، الرياض، 1980-1981م.

2 - التفسير اللغوي في (محاسن التأويل) ، لمحمد جمال الدين القاسمي، إعداد: ماهر جاسم حسن الأومري، إشراف: أ.د محيي الدين توفيق إبراهيم، جزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه فلسفة في اللغة العربية، كلية الآداب في جامعة الموصل، 1424هـ/2003م.

3 - حروف المعاني عند ابن هشام - دراسة منهجية دلالية، ذهبية بورويس، رسالة ماجستير، إشراف: ا.د عبد الله بوخلخال، جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية، قسم اللغة و الدراسات القرآنية (1994م).

4 - جهود ابن هشام في التفسير- مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الكتاب والسنة - ، إعداد: عبد القادر شكيمة، إشراف: السعيد هادف، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الدراسية 1431-1432هـ/2010-2011م.

5 - مجلة آداب البصرة، الحذف رؤية قرآنية، أحمد رسن صحن، العدد61، سنة2012م.

6 - مجلة عالم الفكر ظاهرة الحذف في النحو العربي محاولة للفهم، بوشعيب برامو، العدد3، المجلد34، 3يناير- مارس2006م.

7 - مجلة العلوم الإسلامية، اثر الآراء التفسيرية للإمام ابن هشام في توجيه معاني الأدوات على خالفيه من المفسرين، صالح إبراهيم حسين البياتي، العدد السادس، 1431هـ.

8 - مجلة كلية التربية، الحذف عند ابن هشام الأنصاري في كتابه مغني اللبيب، فلاح حسن،

العدد الثاني، 2006م.

9 – مجلة مستقبل الثقافة العربية، النحو العربي والحمى المستباح. محمود محمد الطناحي، دار الهلال، دط، دت، الباب الثالث: حسن البيان.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الآيـــــــة	رقمها	الصفحة
البقرة(02)		
﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾	02	57
﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾	03	73-56
﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾	04	73
﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِهِمْ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾	05	70
﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾	06	-116-45-44 203-144
﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ﴾	08	58
﴿.. بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾	10	115
﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ﴾	11	113
﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾	13	198
﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾	17	177-92-90
﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾	18	191
﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاء فِيهِ ظُلُمَاتٌ... يَجْعَلُونَ أَصْابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ واللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكافِرِينَ ﴾	19	127 133
﴿فَإِن لَمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ﴾	24	197-119-110
إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾	26	101-59
﴿فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَات﴾	29	71
﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ ﴾	30	200
﴿أَنبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ فَلَمَّا أَنبَأَهُمْ بِأَسْمَآئِهِمْ﴾	33	151
﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ ﴾	34	200
﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ.. وكُلاَ مِنْهَا رَغَداً﴾	35	120-36
﴿... اهْبِطُوابَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾	36	74
﴿وَلاَ تَكُونُواْ أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾	41	181

﴿وَلا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾	42	38
﴿وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّتَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلاَ يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلاَ هُمْ يُنصَرُونَ﴾	48	206-174-73
﴿يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾	49	02
﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ﴾	50	200
﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ﴾	54	92
﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّعَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾	59	117
﴿فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ ...كُلُواْ وَاشْرَبُواْ﴾	60	184-172
﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ﴾	65	103
﴿أَتَتَّخِذُنا هزواً﴾	67	81
﴿ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ ﴾	68	81
﴿قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لَوْنُهَا﴾	69	81
﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ﴾	70	208
﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الأَرْضَ وَ لاَ تَسْقِي الْحَرْثَ ...قَالُواْ الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ ...فَذَبَحُوهَا وَ مَاكَادُوا يَفْعَلُونَ﴾	71	79-80-109- 180
﴿فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِيا للَّهُ الْمَوْتَى﴾	73	211
﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً... وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ﴾	74	102-98
﴿وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلاَّ أَيَّاماً مَعْدُودَةً قُلْ أَاتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْداً فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾	80	33
﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللَّهَ وَ بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً﴾	83	125-114
﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لاَ تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾	84	114
﴿فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ﴾	87	145-143-107
﴿فَقَلِيلاً مَا يُؤْمِنُونَ﴾	88	40
﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾	91	126-103
﴿وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾	93	176-174

﴿أَو كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ﴾	100	99
﴿وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لاَيَعْلَمُونَ﴾	101	75-74
﴿وَاتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ...وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولاَ﴾	102	36-84-92-153
﴿وَلِلكَافِرِينَ عَذَابٌ﴾	104	94
﴿مَّا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَ لاَ الْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِنْ خَيْرٍ من رَّبِّكُمْ﴾	105	95
﴿اَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾	106	96
﴿وَ قَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّامَنْ كَانَ هُودًا أَوْنَصَارَى﴾	111	100
﴿ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾	114	94
﴿ كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ﴾	116	179-178
﴿وَقَالَ الَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ لَوْلاَ يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾	118	62
﴿ وَاتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً﴾	123	174
﴿وَ إِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾	124	147-146-72
﴿وَ إِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾	127	199-198
﴿سَفِهَ نَفْسَهُ﴾	130	154
﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَ يَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ﴾	132	116
﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاء إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِي قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَقَ إِلَهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾	133	112
﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُواْ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾	135	100
﴿ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وإِسْحَقَ ويَعْقُوبَ والأَسْبَاطَ	140	192-116

﴿كَانُواْ هُودًا أَوْ نَصَارَى قُلْ أَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللّهُ﴾		
﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُواْ الْخَيْرَاتِ﴾	148	156-155-35
﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا﴾	151	185-34
﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾	171	191
﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ ... وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾	177	177-102-93-53
﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالأُنثَى بِالأُنثَى﴾	178	128
﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾	179	94
﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ ﴾	180	205-161
﴿يَا أَيُّهَاالَّذِينَ آمَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾	183	134
﴿أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ...فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَر...وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾	184	193-134-81
﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ...فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ... وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾	185	193-93-89
﴿فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ بِي﴾	186	193-94
﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ...فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ ... ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾	187	172-157-156-92
﴿و لَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوت مِنْ ظُهُورِهَا﴾	189	54
﴿وَ لَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾	195	102
﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنْ الْهَدْيِ وَلا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ فَإِذَا أَمِنتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنْ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ	196	183-100-97

﴿ثَلاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾		
﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوقَ وَ لاَ جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾	197	177-75
﴿وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاء وَالضَّرَّاء وَزُلْزِلُواْ﴾	214	113-86
﴿وَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تُحِبُّواْ شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾	216	119-82
﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَ كُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ... وَ لاَ يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىَ يَرُدُّوكُمْ﴾	217	135-84
﴿وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾	220	187-157-97
﴿وَلأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ...وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾	221	51
﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ ...فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾	222	157-111
﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ﴾	223	157-111
﴿أَنْ تَبَرُّواْ وَتَتَّقُواْ وَتُصْلِحُواْ بَيْنَالنَّاسِ﴾	224	192-81
﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ... فَإِنْ فَآؤُوا﴾	226	210-158
﴿وَإِنْ عَزَمُواْ الطَّلاَقَ فَإِنَّ اللّهَ سَمِيعٌ عَلِيم﴾	227	209
﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ ... وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾	228	103-79-70
﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾	231	162-78
﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلاَّ وُسْعَهَا لا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ.. ﴾	233	121-83-82
﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ﴾	234	74-37
﴿وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا... وَلاَ تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾	235	208-160-48

﴿لاجُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾	236	99-87
﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾	237	81
﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ﴾	240	78
﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا ... قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا﴾	246	132-112
﴿إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَن يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ﴾	248	117
﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾	249	-116-67-49 132
﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾	253	97-93
﴿مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَ بَيْعٌ فِيهِ﴾	254	118
﴿لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾	255	95
﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾	258	173
﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِئَةَ عَامٍ ... قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَبِثْتَ مِئَةَ عَامٍ ... فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾	259	-130-119-76 163
﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾	260	131
﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَ مَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى﴾	263	52
﴿فَإِن لَمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ﴾	265	190-189
﴿لِلفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْباً فِي الأَرْضِ يَحْسَبُهُمْ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنْ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافاً وَمَا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾	273	131
﴿فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾	280	194-193
﴿وَاتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾	281	118
﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ	282	191-130-129

﴿وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ...وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ﴾		
﴿فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾	283	65
﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾	285	183-179-178
ال عمران(03)		
﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَاةَ وَالإِنجِيل، مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ الْفُرْقَانَ﴾	03 04	89
﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلا أَوْلادُهُمْ مِنْ اللَّهِ شَيْئاً وَأُوْلَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ﴾	10	37
﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ﴾	44	138
﴿حَتَّى تُنْفِقُوا بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ﴾	92	97
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ، لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً﴾	118	151-34
﴿حَتَّىَ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾	179	97
﴿وَإِذْ أَخَذَ اللّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ﴾	187	114
﴿لا تَأْكُلُوا الرِّبَا﴾	130	173
النساء (04)		
﴿لاَ تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾	43	74
﴿مَا فعَلوهُ إلاّ قليلٌ مِنْهُمْ﴾	66	68
﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾	101	169
﴿يُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيْنَ اللّهِ وَرُسُلِهِ﴾	150	183
المائدة(05)		
﴿كُنْتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾	17	70
﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ﴾	24	120

﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾	45	129
﴿فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ﴾	115	75
﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَعِبَادُكَ﴾	118	190
الأنعام(06)		
﴿وَقَالُوا لَوْلا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾	08	38
﴿مَا أَنزَلَ اللّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾	91	63
﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنَ﴾	154	61–34
الاعراف(07)		
﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً لِمِيقَاتِنَا﴾	155	72
﴿أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى﴾	172	39
﴿سَاءَ مَثَلا الْقَوْمِ﴾	177	71
﴿فَلَمَّا تَغَشَّاهَا﴾	189	157
التوبة (09)		
﴿وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ﴾	61	58
﴿قَدْ نَبَّأَنَا اللّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾	94	152
﴿ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾	112	39
يونس(10)		
﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ﴾	42	83
﴿ثُمّ إِذاَ مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ﴾	51	34
﴿فَلَوْلاَ كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلاَّ قَوْمَ يُونُسَ﴾	98	38
هود(11)		
﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾	107	126

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

يوسف(12)		
﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾	02	11
﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾	13	40
﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾	14	74
﴿غَلَّقَتِ الأَبْوَابَ﴾	23	02
﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾	43	127
﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِن قَبْلُ﴾	77	184
﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾	82	129
﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ﴾	100	125
﴿ وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا ..﴾	109	39
الرعد(13)		
﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾	43	127
ابراهيم(14)		
﴿وَ يَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَ مَا هُوَ بِمَيِّتٍ﴾	17	162
النحل(16)		
﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْراً ﴾	30	170
﴿أَوْ يَأْخُذُهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ﴾	47	11
﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾	124	40
الاسراء (17)		
﴿وَلا تَقْرَبُوا الزِّنَى﴾	32	173
﴿يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ ﴾	71	12
﴿حتى تنزِّلَ علينا كتاباً نقرؤه﴾	93	73

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الكهف (18)		
﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ﴾	47	45
﴿آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً﴾	65	138
مريم (19)		
﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيّاً﴾	68	34
﴿ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَى بِهَا صِلِيّاً﴾	70	34
﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلاَّ وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْماً مَقْضِيّاً﴾	71	34
طه (20)		
﴿حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾	91	84
﴿ولاَ تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنيَا﴾	131	39
الانبياء (21)		
﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُ﴾	104	62
النور(24)		
﴿إِذِا أَخْرَجَ يَدَهُ لَم يَكَدْ يَراها﴾	40	80-79-38-13
الفرقان (25)		
﴿وَ أَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾	33	01
﴿أَ هَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً﴾	41	173
الشعراء (26)		
﴿بِلِسَانٍ عَرَبِي مُبِين﴾	195	11

النمل (27)		
﴿يَا مُوسَى لا تَخَفْ إِنِّي لا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ﴾	10	36
﴿إِلاَّ مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْناً بَعْدَ سُوءٍ﴾	11	36
القصص (28)		
﴿وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾	77	125
العنكبوت (29)		
﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾	08	126
الاحزاب(33)		
﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ﴾	31	58
سبا (34)		
﴿وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ... أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾	10 11	64 64
فاطر(35)		
﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾	03	127
﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾	28	143
يس (36)		
﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾	10	45
﴿آيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ﴾	37	143
الصافات(37)		
﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مَائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُون﴾	147	35
الزمر (39)		
﴿تَرَى الَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾	66	74

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

غافر(40)		
﴿يَوْمَ لا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ﴾	52	143
﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾	81	143
الشورى(42)		
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾	11	38
الدخان(44)		
﴿ذق إِنَّكَ أَنْتَ العَزِيزُ الكَرِيم﴾	49	10
محمد(47)		
﴿أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾	24	143
ق(50)		
﴿فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾	09	39
القمر(55)		
﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ﴾	07	146
الحديد(57)		
﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلاَّ مَتَاعُ الْغُرُورِ﴾	20	39
المنافقون(63)		
﴿فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾	10	38
الطلاق(65)		
﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾	01	35
الحاقة(69)		
﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ﴾	44	154-153

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المدثر(74)		
﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾	03	143
القيامة (75)		
﴿لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾	01	169
النازعات (79)		
﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ﴾	40	76
﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾	41	76
الاعلى (87)		
﴿وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾	03	13
الفجر(89)		
﴿إِنَّ رَبّكَ لَبِالمِرْصَاد﴾	13	06
الضحى (93)		
﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾	03	173
العلق (96)		
﴿أنْ رَآهُ اسْتَغْنَى﴾	07	134
القدر(97)		
﴿سَلامٌ هِيَ﴾	05	143
البينة(98)		
﴿وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾	05	39

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الحديث النبوي	مصدره	الصفحة
– عن عبد الله ابن مسعود–رضي الله عنه–، عن النبي–صلى الله علي وسلم– قال: «إنَّ لكلِّ شيءٍ سناماً، وسنامُ القرآن سورةُ البقرةِ، و إنَّ الشيطانَ إذا سمعَ سورةَ البقرةِ تُقرأُ خرجَ منَ البيتِ الذي يُقرأُ فيهِ سورةُ البقرة.»	– سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، محمد ناصر الدين الألباني، كتبة المعارف للنشر والتوزيع، لسعد بن عبد الرحمن الراشد، الرياض، مجلد501،2–1000، طبعة جديدة منقحة،1415هـ/1995م، ص135، رقم 588.	42
– عن ابن عباس قال:« بَيْنَمَا جِبْرِيلُ قَاعِدٌ عِنْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم سَمِعَ نَقِيضًا مِنْ فَوْقِهِ فَرَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ هَذَا بَابٌ مِنْ السَّمَاءِ فُتِحَ الْيَوْمَ لَمْ يُفْتَحْ قَطُّ إِلَّا الْيَوْمَ فَنَزَلَ مِنْهُ مَلَكٌ فَقَالَ هَذَا مَلَكٌ نَزَلَ إِلَى الْأَرْضِ لَمْ يَنْزِلْ قَطُّ إِلَّا الْيَوْمَ فَسَلَّمَ وَقَالَ أَبْشِرْ بِنُورَيْنِ أُوتِيتَهُمَا لَمْ يُؤْتَهُمَا نَبِيٌّ قَبْلَكَ فَاتِحَةُ الْكِتَابِ وَخَوَاتِيمُ سُورَةِ الْبَقَرَةِ لَنْ تَقْرَأَ بِحَرْفٍ مِنْهُمَا إِلا أُعْطِيتَهُ».	– صحيح مسلم، المسمى: – لمسند الصحيح المختصر من السنن بنقل الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (206–261هـ)، تشرف بخدمتها والعناية بها:أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي،دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض،ط1 ،1427هـ/2006م،المجلد الأول(1–1470)، صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين، ص362، رقم806.	43
– عن أبي هريرة – رضي الله عنه – أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم– قال: «لا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ مَقَابِرَ، إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْفِرُ مِنْ الْبَيْتِ الَّذِي تُقْرَأُ فِيهِ سُورَةُ الْبَقَرَة.».	– صحيح مسلم،ص353، رقم 780.	43
– عن النواس بن سمعان أنه قال: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: يُؤْتَى بالقرآن يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَهْلِهِ	– صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين، ص362، رقم805.	43

الَّذِينَ كَانُوا يَعْمَلُونَ بِهِ تَقْدُمُهُ سُورَةُ الْبَقَرَةِ وَآلُ عِمْرَانَ وَضَرَبَ لَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ثَلاثَةَ أَمْثَالٍ مَا نَسِيتُهُنَّ بَعْدُ قَالَ كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَان أَوْ ظُلَّتَانِ سَوْدَاوَانِ بَيْنَهُمَا شَرْقٌ أَوْ كَأَنَّهُمَا حِزْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَافَّ تُحَاجَّانِ عَنْ صَاحِبِهِمَا».		
-كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ.	-صحيح مسلم برواية النووي، ج16، المطبعة المصرية بالأزهر، ط1، 1349هـ/ 1930م، ص207.(باب القدر).	85
-عن كعب بن عجرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له: لعلك أذاك هوامّك؟ قال: نعم يا رسول الله، قال: احلق رأسك وصم ثلاثة أيام، أو أطعم ستة مساكين، أو انسك شاة».	- تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي(ت745هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ/ 1993م، ج2، ص84. صحيح مسلم برواية النووي ،ج8، كتاب الحج ، ص119-120.	100 101
-حذف السلام في الصلاة سنةٌ.	-جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير الجزري (544-606هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد القادر الارناؤوط، مكتبة الحلواني ومطبعة الملاح ومكتبة دار البيان، دمشق، ط2، 1490هـ/ 1971م، ج5، ص413.	

الأبيات الشعرية – مرتبة وفقا للروي–	الصفحة
الباء	
طَلَبٌ لِعُرْفِكَ يَا بْنَ يَحْيَ بَعْدَمَا *** تَتَقَطَّعَتْ بِيَ دُونَكَ الأَسْبَابُ	78
دَعَانِي إِلَيْهَا القَلْبُ أَنِّي لِأَمْرِهَا *** سَمِيعٌ فَمَا أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلَابُهَا	195
ثُمَّ قَالُوا:تُحِبُّهَا؟ قُلْتُ: بَهْرَا *** عَدَدَ الرَّمْلِ وَالحَصَى وَالتُّرَابِ	202
الحاء	
أَبَحْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ *** وَ مَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ	73
أنْ تَهْبِطِيـــــــــــنَ بِلاَدَ قَوْ *** مٍ يَرْتَعُـــــونَ مِنَ الطِّلاَحِ	82
الدال	
أنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَ يْحَكُمَا *** مِنِّي السَّلاَمَ وَأَلَّا تُشْعِرَا أَحَدَا	83
أَنَحْوِيُّ هَذا العَصْرِ ما هِيَ لَفْظَة *** إذا أُثبِتَتْ استَعمِلتْ في صورة الجحدِ جرتْ في لِسانَي جرهمٍ وَ ثمُودٍ *** و إن أُثبِتَتْ قامتْ مقامِ جُحودِ نَعَمْ هِيَ كَاد المرْءُ أَن يرِد الحِمى *** فَتَأْتِي لِإثباتٍ بنفي و رود و فِي عكْسِها ما كاد أن يرِد الحِمى *** فَخُذْ نَظْمها فالعِلْم غَير بعِيدِ	79
و هَلْ أَنَا إلاَّ مِنْ غُزَيَّةَ إنْ غَوَتْ *** غَوَيْتُ وَ إنْ تَرْشُدْ غُزَيَّةُ أَرْشُدِ	138 167
الراء	
إنْ يَقْت ُلُوكَ فَإنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ *** عَاراً عَلَيْكَ؟ وَ رُبَّ قَتْلٍ عَارْ	73
لأستسهلن الصّعبَ أوْ أُدركَ المُنى *** فما انقادتِ الآمالُ إلاّ لصابرِ	87
اللام	
تهن جَمَالَ الدِّينِ بِالخُلْدِ انَّنِي *** لِفَقْدِكَ عَيْشِى ترْحَةٌ وَ نَكَالُ فَمَ ا لِدُرُوسٍ غِبْتَ عَنْهَا طَلاَوَةٌ *** وَ لَا لِزَمَانٍ لَسْتَ فِيهِ جَمَالُ	23
لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً *** حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ	84
..... *** وَ لَا ذاكِرِ اللهَ إلاَّ قَلَيلا	39
و اللهِ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلاً *** حَتَّى أُبِيرَ مَالِكاً وَ كَاهِلاَ	85
أَلِكْنِي إِلَى قَوْمِي السَّلاَمَ رِسَالَةً *** بِآيَةِ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلَا عُزْلاً	117 118

وَ مَنْ يَصْطَبِرْ لِلْعِلْمِ يَظْفَرْ بِهِ *** وَمَنْ يَخْطُبِ الْحَسْنَاءَ يَصْبِرْ عَلَى البَذْلِ وَ مَنْ يَبْذُلِ النَّفْسَ فِي طَلَبِ العُلاَ *** يَسِيرًا يَعِشْ دَهْرًا طَوِيلاً أَخَا ذُلِّ	24
وَ مَا مِنَ المَنْعُوتِ وَ النَّعْتِ عُقِلْ *** يَجُوزُ حَذْفُهُ وَ فِي النَّعْتِ يَقِلْ	180
الميم	
وَ كُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ *** كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا	86
وَأَنْتِ التِي حَبَّبْتِ شَغْباً إِلَى بَدَا *** إِلَيَّ، وَأَوْطَانِي بِلاَدٌ سِوَاهُمَا حَلَلْتِ بِهَذَا حَلَّةً ثُمَّ حَلَّةً *** بِهَذَا، فَطَابَ الوَادَيَانِ كِلاَهُمَا	101
بِآيَةِ يُقْدِمُونَ الخَيْلَ شُعْثاً *** كَأَنَ عَلَى سَنَابِكُمَا مُدَامَا	117
أَلاَ مَنْ مُبْلِغٌ عَنِي تَمِيمًا *** بِآيَةِ مَا يُحِبُونَ الطَّعَامَا»	118
و حَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا *** تَقُولُ: زَيْدٌ ،بَعْدَ: مَنْ عِندَكُمَا	187
سَقَى ابْنَ هِشَام فِي الثَّرَى نَوْءُ رَحْمَةٍ *** يَجُرُّ عَلَى مَثْوَاهُ ذَيْلَ غَمَامِ سَأَرْوِي لَهُ مِنْ سِيرَةِ الْمَدْحِ مُسْنَداً *** فَمَا زِلْتُ أَرْوِي سِيرَةَ ابْنِ هِشَامِ	23
النون	
تَخَوَّفَ الرَّحْلُ مِنْهَا تَامِكًا قَرِدا *** كَمَا تَخَوَّفَ عُودُ النَّبْعَة السَّفَنُ	13
جَلاَّ ابْنُ هِشَامٍ مِنْ أَعَارِيبِهِ لَنَا *** عَرُوسًا عَلَيْهَا غَيْرَةُ الدّهْرِ لاَ يَبْنِي وَ أَبْدَى لَنَا مِنْ كَنْزِهِ الّذِي *** تُقِرُّ لَهُ الشَّمْسُ المُنِيرَةُ بِالحُسْنِ وَأَهْدَى لِأَرْبَابِ اللِّسَانِ مُصَنَّفًا *** يُفْدَى بِعين كُلَّمَا حَلَّ فِي أُذْنِ وَلَقَبُهُ مُغْنِي اللَّبِيب فَأَصْبَحُوا *** وَ مَا مِنْهُمْ إِلَّا فَقِيرٌ إِلَى الْمُغْنِي	27
بدا لِيَ مِنْهَا مِعْصَمٌ حِينَ جَمَّرَتْ *** وَ كَفٌّ خَضِيبٌ زُيِّنَتْ بِبَنَانِ فَوَ اللهِ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِياً *** بِسَبع رَمَ يْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ؟	202
مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا *** وَ الشَرُّ بِالشَرِّ عِنْد اللهِ مِثْلاَن	198 199
تَحِنُّ فَتُبْدِي مَا بِهَا مِنْ صَبَابَةٍ *** وَ أُخْفِي الَّذِي لَوْلاَ الْأَسَى لَقَضَانِي	201
الياء	
مُغْنِى اللَّبِيبِ جَنَّةٌ أَبْوَابُهَا ثَمَانِيَه أَمَا تَرَاهَا وَهِيَ لاَتَسْمَعُ فِيهَا لاَغِيَه	26 27
أَلاَ إِنَّمَا مُغْنِى اللَّبِيبِ مُصَنَّفٌ *** جَلِيلٌ بِهِ النَّحْوِي يَحْوِي أَمَانِيه	27

وَمَا هُوَ إِلَّا جَنـَّةٌ قَدْ تَزَخْرَفَتْ *** أَلَا تَنْظُرُ الأَبْوَابُ فِيـهِ ثَمَانِيَه		
الهاء		
أَلَيْسَ عَجِيـــــباً بِأَنّ الفَتَــى *** يُصَابُ بِبَعْضِ الذِي فِي يَدَيْهِ		55

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الموضوعات

ملخص باللغة العربية

ملخص بالانجليزية

مقدمة.....١

هدف البحث.....١

أسباب اختيار الموضوع.....ب

الدراسات السابقة.....ب

منهج الباحثة وهيكلة الدراسة.....ج

مدخل: قراءة مفاهيمية في مصطلحات العنوان.....1

اولا:مصطلح التفسير اللغوي.....1

1 : تعريف التفسير اللغة و اصطلاحا.....1

2: آليات لتفسير اللغوي و أدواته.....9

ثانيا:ترجمة ابن هشام الأنصاري و عريف بكتابه (مغني اللبيب).....15

1- تعريف بابن هشام.....15

ا_اسمه و نسبه.....15

ب_مولده و نشأته.....16

ج_شيوخه.....17

د_تلامذته.....19

هـ_مكانته عند العلماء و ثناؤهم عليه.....19

و_وفاته.....23

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ي_آثاره.....23

2–التعريف بكتاب "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" لابن هشام الأنصاري.....26

ا_وصف الكتاب و أهميته.....26

ب_ منهج تأليف الكتاب.....29

ج–مصادر التفسير اللغوي عند ابن هشام في مغني اللبيب.....32

ثالثا : سورة البقرة 41

ا–تسميها وترتيبها وعدد آياتها و فضلها 41

ب–شواهد سورة البقرة في مغني اللبيب.....44

الفصل الثاني: القضايا اللغوية في مغني اللبيب وأثرها في تفسير سورة البقرة عند ابن هشام 48

المبحث الأول: قضايا متعلقة بالمفردات.....48

تمهيد.....48

أولا _ قضايا متعلقة بالاسم.....50

1– الابتداء بالنكرة.....50

2– إعراب اسم ليس..... 53

3–الاسم الموصول 56

4– إعراب (بَعُوضَةً) بعد (ما) الكافة.....59

5–إعراب لفظ (مِثْلَ).....62

6– إعراب لفظ (رَغَداً).....63

7–إعراب (قَلْبَهُ).....65

8–المستثنى ب (إلا).....67

9-الضمير 69
ثانيا_قضايا متعلقة بالفعل 77
1- تشديد التاء في الفعل 77
2-دلالة الفعل على المشارفة 78
3-دلالة الفعل (كاد) 79
4- إعراب الفعل بعد (أنْ) 81
5-إعراب الفعل بعد (حَتَّى) 81
6- في إعراب الفعل (تفرضوا) بعد (أَوْ) 87
7- في تعدية الفعل 89
ثالثا- قضايا متعلقة بالحرف 91
-(إلى) 92
-(الباء) 92
-(على) 93
-(في) 93
-(اللام) 94
-(مِنْ)-بكسر الميم- 95
-(الواو) 97
-(أَوْ) 98
-(الفاء) 101
-(الباء) الزائدة 102
- لام التقوية 103

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الثاني :قضايا التركيب في (مغني اللبيب).....105

أولا– مصطلح التركيب.....105

–مفهوم التركيب: لغة و اصطلاحا.....105

2– مصطلح الجملة عند ابن هشام.....106

ثانيا– تحليل التراكيب عند ابن هشام وأثره في تفسير سورة البقرة 108

–الجمل التي له محل من الإعراب.....108

– الجملة الابتدائية أو الاستئنافية.....108

–الجملة المعترضة:. 110

–الجملة التفسيرية: 113

– الجملة المجاب بها القسم.....114

– الجملة الواقعة صلةً لحرف.....115

–الجمل التي له محل من الإعراب.....116

–الجملة الواقعة مفعولاً 116

– الجملة المضاف إليها.....116

– الجملة التابعة لمفرد.....118

ثانيا– قضايا شبه الجملة عند ابن هشام وأثرها في تفسير سورة البقرة في (مغني اللبيب)

1– مفهوم (شبه الجملة) 122

2– مفهوم التعلق.....122

3– التعلق عند ابن هشام.....123

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثاني: الظواهر اللغوية عند ابن هشام الأنصاري وأثرها في تفسير سورة البقرة

138.....

-تمهيد.....**138**

المبحث الأول: التفسيـــر اللغوي بالتقديم والتأخير في سورة البقرة في (مغني اللبيب)

أولا: مصطلح (التقديم والتأخير) **139**

1-مفهوم التقديم والتأخير لغة و اصطلاحا.....**139**

2-مصطلح التقديم والتأخير عند ابن هشام الأنصاري.....**142**

ثانيا: التقديم والتأخير عند ابن هشام وأثره في تفسير سورة البقرة **144**

المبحث الثاني: التفسير اللغوي بالتضمين في تفسير سورة البقرة في (مغني اللبيب)

أولا: مصطلح (التضمين) **148**

1: مفهوم (التضمين) لغة و اصطلاحا.....**148**

2-مصطلح التضمين عند ابن هشام الأنصاري.....**151**

ثانيا: التضمين عند ابن هشام وأثره في تفسير سورة البقرة **153**

المبحث الثالث: التفسير اللغوي بالحذف في سورة البقرة في (مغني اللبيب) **165**

أولا: مصطلح الحذف.....**165**

1-مفهومه لغة اصطلاحا..... **165**

2- مصطلح الحذف عند ابن هشام الأنصاري **168**

ثانيا: الحذف عند ابن هشام وأثره في تفسير (سورة البقرة) في (مغني اللبيب).....**175**

-الحذف في المفردات.....**176**

ا-الحذف في الأسمـــــاء.....**176**

-حذف الاسم المضاف.....**176**

-حذف المضاف إليه.....178

- حذف الصفة 180
- حذف الموصوف.....181
- حذف المعطوف.....181
- حذف المعطوف عليه.....184
- حذف المبدل منه 185
- حذف المبتدأ والخبر.....186
- حذف الخبر 192
-حذف المفعول.....196
- حذف الحال.....198
-ب-حذف الفعل.....200
-حذف الفعل(اُذْكُرْ).....200
ج-حذف الحرف.....201
-حذف همزة الاستفهام.....201
-حذف (فاء الجواب.....204
- حذف(في).....206
- حذف (عَلَى).....207
2-حذف الجملة.....208
- حذف جواب الشرط.....208
- حذف أكثر من جملة.....211
خاتمة 214
فهارس عامة.....217

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أولا: فهرس المصادر والمراجع.....218

ثانيا: فهرس الآيـــات القرآنية.....235

ثالثا:فهرس الأحاديث النبوية.....248

رابعا:فهرس الأبيـــات الشعرية.....250

خامسا:فهرس الموضوعـــات.....253

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية